القراءة للجميع
مكتبة الأسرة ٢٠٠٨

سلسلة الفكر

مصريات

في الفكر والسياسة

دكتور عبد الخالق لاشين



مصريات

في الفكر والسياسة

مكتبة الأسرة ٢٠٠٨

برعاية السيدة

سوزان مبارك

المشرف العام
د . ناصر الأنصاري

الجهات المشاركة
جمعية الرعاية المتكاملة المركزية
وزارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التربية والتعليم
وزارة التنمية المحلية
المجلس القومى للشباب
وزارة التنمية الإقتصادية

تصميم الغلاف
د . إيناس حسنى

التنفيذ
الهيئة المصرية العامة للكتاب

مصريات

في الفكر والسياسة

دكتور عبد الخالق لاشين

٢٠٠٨

مصريات فى الفكر والسياسة

لوحة الغلاف من أعمال الفنان : إبراهيم جابر

كإضافة جديدة لمكتبة الأسرة قدمنا على غلاف كل كتاب لوحة تشكيلية لفنان مصرى معاصر من مختلف المدارس والأجيال وهذه اللوحات لا تعبر بالضرورة عن موضوع الكتاب.

وتتقدم مكتبة الأسرة بالشكر لقطاع الفنون التشكيلية بوزارة الثقافة ومتحف الفن المصرى الحديث على هذا التعاون.

لاشين ، عبد الخالق

مصريات فى الفكر والسياسة / عبد الخالق لاشين.ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨.

٢٨٤ ص ؛ ٢٤ سم.

تدمك : ٠ - ٣٧٨ - ٤٢٠ - ٩٧٧ - ٩٧٨.

١ ـ مصر - تاريخ - مقالات.

أ - العنوان .

رقم الإيداع بدار الكتب ١٣٧٤٤ / ٢٠٠٨

I.S.B.N 978 - 977- 420 -378 - 0

ديوى ٩٦٢,٠٠٤

توطئة

منذ ثمانية عشر عامًا انطلق مهرجان القراءة للجميع على جناح فكرة أن الكتاب هو عماد المعرفة الرئيسى، والثقافة الرفيعة، وأن الكتاب ينفرد عن غيره من أدوات التثقيف ومصادر المعرفة بقدرته على تنمية الفكر وصنع العقول المستنيرة، وتكوين الشخصيات المتميزة، وفتح آفاق الاستنارة أمام الملايين، والإسهام فى تشكيل وجدان الأمة، وحفظ تراثها، والوصول إلى رؤى مستقبلية لنهضتها.

ولقد حرصت مكتبة الأسرة طوال أعوامها السابقة كرافد رئيسى للمهرجان على تحقيق الهدف النبيل من تأسيسها .. ذلك الهدف الذى تحدد فى طرح المبقرية الإبداعية والفكرية والعلمية للمجتمع المصرى المعاصر، وفتح نوافذ على الفكر والإبداع العالمى، وإقامة جسور بين الحضارات المختلفة، والتعرف على ثراء التاريخ الفرعونى والإسلامى، وأخيرًا تحفيز الأجيال الجديدة على القراءة حتى تصبح عادة، بل ضرورة ملحة تترسخ أهميتها فى الأذهان من خلال كتب عظيمة الفائدة، تباع بأسعار رمزية فى متناول الملايين.

ولأن وصول الكتاب إلى كل مكان فى مصر سيظل حلم السيدة الفاضلة سوزان مبارك، راعية القراءة للجميع. فلقد أعلنت هذا العام مبادرتها الجديدة بإهداء مليون كتاب مجانًا للمجتمع، ولأن مهرجان القراءة للجميع يتخذ شعارًا مختلفًا كل عام يتواءم مع الرسالة التى يهدف إلى تحقيقها وتنوعها وتطورها عامًا بعد عام، فإن مكتبة الأسرة تتخذ توجهًا عامًا فى اختياراتها للكتب، يستهدف دائمًا تحقيق وعى عام متجدد يطور القوى الاجتماعية، ويقوم على

منظومة قيم تتلخص فى تعميق دور العلم والتفكير العلمى، وتعزيز الديمقراطية، والتعددية وترسيخ قيمة المواطنة والانتماء والمشاركة والمسئولية، ودور مؤسسات المجتمع المدنى، وتأكيد قيمة التسامح وثقافة السلام، وترسيخ قيمة دور المرأة، وقيمة التجدد الثقافى والتفكير النقدى والحوار والتبادل والتواصل المجتمعى والدولى، وإبراز تواصل الإبداع المصرى. ولقد تم استحداث قيمة جديدة هذا العام هى تعزيز تجليات الوطن وقضاياه، وذلك لمواجهة متغيرات خرائط الصراع المضاد، الذى يسعى إلى التفتيت بإشعال الفتن والانقسامات التى تحول الانتماء الوطنى إلى ولاءات لأعراق وعقائد ومذاهب، وفق تصنيفات قاطعة تعمل على تعبئة الناس وقولبتهم لكى تضعهم فى موقف التضاد بعضهم لبعض على سبيل الاستبعاد والاستعداء للنيل من سيادة الدولة الوطنية، وانتهاك دعمها للمواطنة والديمقراطية والمجتمع المدنى ومشروعية التعايش؛ ولذا ستظهر تجليات الوطن وقضاياه وتتجسد فى الإبداعات التى ستطرحها مكتبة الأسرة هذا العام.

لقد نهض صرح مكتبة الأسرة على أعمدة المكتبة العربية، وثراء تحفها الإبداعية والفكرية، واكتشاف الأقلام الموهوبة الشابة، فالتف الجميع حوله كواحد من أكبر المشاريع الثقافية فى تاريخ مصر الحديث، نأمل دائمًا أن يحقق أحلامه العظمى، وأن يساهم مساهمة فعلية فى نهضة المجتمع.

مكتبة الأسرة

تقديم

يرصد هذا الكتاب العديد من القضايا والمشكلات التى لازمت تاريخ مصر الحديث والمعاصر عبر القرنين الأخيرين من الزمان، ويرى أن الفكر القومى تأثر بالفترة التى عاشتها مصر تحت وطأة أطول فترة من العزلة والركود الاقتصادى والنضوب الثقافى خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر حتى مجىء الحملة الفرنسية إلى مصر، وتأثيراتها المختلفة سواء من الناحية العلمية أو الاجتماعية، وظهور روح المقاومة والحماس الوطنى، ثم ينتقل المؤلف إلى عصر محمدعلى مؤسس النهضة الحديثة فى مصر، تلك النهضة التى شملت نهضة علمية واقتصادية وعسكرية حتى أن مصر فرضت سيطرتها على البحرين الأحمر والأبيض المتوسط، مما أثار حفيظة بريطانيا والدول الأوروبية الأخرى. فكان قرار تحطيم الجيش المصرى وفرض قرارات على مصر فى معاهدة لندن عام ١٨٤٠، كما يشير الكتاب إلى المذكرة التى قدمها المواطن المصرى حسين البسيونى ـ الذى كان ضمن بعثة تعليمية فى إنجلترا ـ إلى اللورد بالمرستون وزير الخارجية البريطانى آنذاك يطالبه فيه بدعم استقلال مصر عن الدولة العثمانية، ثم يستعرض الكتاب الاتجاهات الاجتماعية والقومية والسياسية فى فكر على باشا مبارك حول السياسة البريطانية تجاه إعادة تنظيم الجيش المصرى عند بداية الاحتلال. كما يلقى الضوء على مواقف وزارة على ماهر من

الحرب العالمية الثانية، ثم يناقش المسألة الزراعية فى مصر المعاصرة، وقضية التنوير فى مصر الحديثة.

وتقدم مكتبة الأسرة هذا الكتاب عن طبعته الصادرة عام ١٩٩٣ لمؤلفه د. عبدالخالق لاشين الأستاذ بكلية الآداب جامعة عين شمس.

كما يستعرض الكتاب الجهود الدولية التى تبذلها منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى، وكذلك جهود المؤسسات الدولية والحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية لفرض عقوبات جنائية للحد من هذه الظاهرة، ومواجهة رغبات هيمنة الشركات العالمية الكبرى على الأسواق فى ظل العولمة، تلك الرغبات التى ربما تدفعها إلى عرض الرشاوى لتحقيق أهدافها.

لقد كتب فصول هذا الكتاب مجموعة من المؤلفين هم أعضاء فى مجموعة دافوس التابعة للمنتدى الاقتصادى العالمى، وقامت كيمبرلى آن إليوت الباحثة فى معهد الاقتصادات الدولية بتحرير هذا الكتاب الذى ظهرت طبعته الإنجليزية فى ١٩٩٧ وترجمه إلى العربية محمد جمال إمام، وتقدمه مكتبة الأسرة هذا العام عن طبعته العربية الأولى الصادرة فى عام ٢٠٠٠.

« إنى رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً فى يومه ، إلا قال فى غده لو غُيِّر هذا لكان أحسن ، ولو زيد كذا لكان يستحسن ، ولو قُدم هذا لكان أفضل ، وترك هذا لكان أجمل . وهذا من أعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر .. »

عماد الدين الأصفهانى
(م - ١٢٠٠ م)

مقــدمة

كم هى عزيزة على قلوب أبنائها ، تعيش فيهم وبهم ومعهم أينما ولوا وجوههم، فى العقل والقلب والفؤاد ، لأنها كريمة جوادة مهما عز عليها العطاء حانية عليهم مهما قست بها الأيام ، حفية بهم توه لو صار أبناؤها خير أمة أخرجت للناس قولاً وفعلاً. يميل بها الدهر حيناً فتميل عليهم تتمنى لو أنهم أخذوا سرها الذى هو بيدها لتستعيد عزها وعزتها لتنهض من كبوتها ، علمت الزمن كيف يكون الصبر من أجل استنهاض الهمم، وكيف يصير الهدم من أجل إعادة البناء، وكيف تقف أمام التاريخ فى زهو وخيلاء، وهى التى خطّت فى الحجر أول نقش ، ثم شيدت به أهرامات ومعابد لا زالت شاهداً على الخلود والبقاء ، وأودعته سر الحياة وجوهر الوجود .

قليلة أو ربما كثيرة تلك الأيام التى سعى البعض فيها لاحتلالها وطمس هويتها وفض أسرارها ورموزها ، فنظرت إليه بكبرياء، وصلف ولسان حالها يقول :

كم بغت دولة على وجارت   ثم زالت وتلك عقبى التعدى

تلك هى مصر الحديثة المعاصرة ، مهد الحضارة ، ورمز العروبة وقلبها وعزها ، وبوتقة الديانات والرسالات العُلى ، نعيش فيها وتعيش فينا جميعاً ... وليس من قبيل المصادفات أنها قد شهدت فى الحقب الأخيرة طوفاناً هائلاً من الكتابات التى ادعت أنها تؤرخ لها على الأقل خلال الفترة الحديثة أى منذ مطلع القرن التاسع عشر وحتى اليوم . إلا أن أى منصف يستطيع القول دون أدنى مبالغة إن الكثير من تلك الكتابات المزعومة لم يكن مبرأ عن القصد والهوى. جاء أكثره بغرض التكسب ودوّن بعضه لنوازع ومصالح ذاتية ضيقة ، بينما خرج الكثير الكثير بعيداً عن أية روح علمية نقدية موضوعية ، لم يلتمس منهج الكتابة الصحيح بحيث لم يسع إلى دراسة القضايا والمشكلات التى ألمت بمصر الدراسة الواجبة ، كما أنه لم يتقصّ المصادر الأصلية فى مجموعاتها حيث وجدت . فجاءت كتاباته تعميماً وتسطيحاً يحفل بالأخطاء والمغالطات ، اللهم إلا قلة قليلة هى التى سلمت أو كادت من بين تلك الكتابات الأكاديمية التى يفترض فيها الجدية الصارمة .

والكتاب الذى يسرنى اليوم تقديمه للقراء - بعضاً من وفاء لما لمصر من دين على-يكاد يتفرد من حيث أنه يحوى العديد من البحوث والمقالات العلمية - سبق نشر بعضها ونوقش

أغلبها فى مؤتمرات وندوات علمية عديدة - تناولت بالدراسة العديد من القضايا والمشكلات التى لازمت تاريخ مصر الحديث والمعاصر عبر قرنين كاملين من الزمن، فتنوعت وتوزعت بذلك بين الجوانب السياسية والاقتصادية الاجتماعية والفكرية الثقافية والدينية وغيرها . وكلها مشكلات وقضايا مسَّت تاريخ مصرنا الحديثة مساً عميقاً ، وربما لازالت تصاحبه حتى اليوم وقد سعت هذه الدراسات إلى فحص وفهم ورصد هذه المشكلات من مظانها الأصلية بغرض سبر أغوارها وربطها بغيرها من المشكلات والقضايا وصولاً لتحليلها وتفسيرها فى منهج تركيبى نقدى موضوعى ، وربما قد يرى القارىء - بنظرة عجلى - أنها بغير رابط تجمعها، وهوأمر ليس بصحيح إذ يكفى فقط أنه يلفها جميعاً وحدة المنهج والمجال لتعكس ترابطاً «استراتيجياً» بين جوانبها التى قد تبدو متفرقة أو مبعثرة للوهلة الأولى . ولقد حرصنا فى عرضها أن تلتزم التسلسل الزمنى ليستطيع القارىء أن يتتبع بها ومعها الحركة التاريخية لتطورات مصر الحديثة فى خط متصاعد .

وتستهل هذه الدراسات ببحث «حتمى» يناقش وضعية وثائق التاريخ المصرى الحديث ، وهى قضية محورية وخطيرة ربما تدور حولها كل قضايا التأريخ لمصر الحديثة وربما ليس بصدفة أن أقدم دولة فى العالم وصاحبة أطول تاريخ لا تملك داراً حديثة لائقة للوثائق مزودة بكافة الإمكانيات المادية والبشرية ، ويحكمها قانون عام يسرى على الجميع من مصريين وأجانب ، أغنياء وفقراء، دون تمييز أو تفاوت. وتلك لعمرى قضية القضايا التى تدور حولها ومعها مشكلات التأريخ لمصر الحديثة والمعاصرة .

ويضم هذا الكتاب كذلك دراسة حول مناهج التأريخ لمصر الحديثة ووضعية الدراسات التاريخية سواء الأكاديمية أو غيرها ، خلال القرنين الأخيرين ، ورؤيتنا النقدية لهذه الكتابات وتوصيفها . وكذلك ظاهرة وفرة المذكرات وكتابها ثم المؤرخين الهواة «وكَتَبَة» التاريخ ، وأصحاب «بوتيكاته» . حيث إن التأريخ فى مصر المعاصرة - وهذا أمر يؤسف له حقاً - أصبح مهنة من لا مهنة له ، كما أصبح له وظيفة أخرى ، لعل بلادنا اليوم تنفرد بها بين سائر بلدان العالم ، وأعنى بها «ظاهرة الاقتتال بالموتى»، أى التوظيف الفج بمعنى المتاجرة بالتاريخ.

كما تضم الدراسة مقالاً حول الفكر السياسى للمؤرخ المصرى العظيم عبد الرحمن الجبرتى ، حيث إن الدراسات السابقة التى تناولته قد ركزت على منهجه وتأريخه وكتاباته وأهميتها وغير ذلك . إلا أن دراستنا رأت ضرورة محاولة فهم رؤية الجبرتى السياسية فكراً وتطبيقاً، لمصر ولعصره، وهو يشكل فترة حافلة وغنية وهامة شهدت مصر خلالها تحولات خطيرة من مرحلة إلى أخرى ، كانت بمثابة نقلة من عصر إلى عصر ، فتحت لمصر بذلك آفاقاً

رحبة ، فهل قدر للجبرتى المؤرخ ، والشيخ الورع المثقف ، أن يدرك ذلك ويتفاعل معه ؟ هذا ما تحاول الدراسة الإجابة عنه من خلال دراسة الجبرتى وعصره .

ويتناول الكتاب كذلك دراسة مبتكرة تماماً ، لم يسبق إليها البتة ، وهى عرض صفحة جديدة فى تاريخ النضال القومى والحركة الوطنية المصرية خلال فترة هامة وحاسمة من تاريخ مصر الحديثة ، خلال حكم الوالى العظيم محمد على باشا ، عندما تقدم أحد مبعوثى عصره - وهو الفتى المصرى اليافع حسنين البسيونى - بمذكرة ضافية إلى وزير الخارجية البريطانية ، وخصم محمد على العتيد - لورد بالمرستون عام ١٨٣٨ يطلب فيها لمصر استقلالها التام بعيداً عن الدولة العثمانية، راجياً أن تبارك بريطانيا ذلك الاستقلال، شارحاً الدوافع والمبررات التى دعته إلى طلب هذا الاستقلال آنذاك ، مهما يقال بشأن دوافع ذلك، فليس لنا إلا أن نسجل هذا السبق لهذا المبعوث المصرى خاصة وأن إسهام الكثيرين منهم فى العمل السياسى المباشر أمر لم نألفه أو تقف عنده الكتابات والدراسات التاريخية العديدة ، ولربما حجب أولئك جميعاً شيخُنا رفاعة رافع الطهطاوى رائد الفكر المصرى الحديث وباعث النهضة فيها .

واطراداً فى هذا الاتجاه تتبع الدراسة اللاحقة الفكر السياسى عند على باشا مبارك ، وهو الآخر أحد مبعوثى عصر محمد على ، والذى لعب أدواراً بارزة فى تاريخ مصر الحديثة . خاصة فى المجال التعليمى والثقافى كناظر للمعارف خلال فترات لاحقة ، فضلاً عن دوره السياسى العام . ومن هنا سعينا إلى رصد هذا الاتجاه علّنا نستطيع الخروج بخيط عام يجمع بين رجال ثلاثة قدر لهم أن يشهدوا قرناً كاملاً من حياة مصر شهدت خلاله تحولات هائلة وضخمة . فماذا كان عليه حال الرجال «المثقفين» ودورهم طيلة هذه الفترة ؟

وتنتقل بعد ذلك الدراسات لرصد الدور الذى لعبه الاحتلال البريطانى فور دخوله مصر عام ١٨٨٢ فى تحطيم جيش مصر الوطنى - درع البلاد وحامى ذمارها - كمحاولة من جانب الاحتلال استكمال السيطرة الشاملة عليها، وكتذير لما عسى أن يفعله المحتل بحياة مصر كلها هويةً وشعباً ومؤسسات وتنظيمات واقتصاد وما إلى ذلك، وهو ما يعكس من جانب الاحتلال فهماً عميقاً لدور الجيش الوطنى فى الدول المتخلفة ، وهو الأمر الذى غاب عن الفهم كثيراً سواء بالنسبة لأبناء البلاد، أو حتى الباحثين والدارسين حتى النصف الثانى من القرن العشرين.

ويضم الكتاب كذلك دراسة حول مصر والوفاق الودى (أبريل ١٩٠٤) ، ذلك الوفاق الذى شكل أول صفقة وتسوية استعمارية ضخمة بين أكبر بلدين استعماريين غربيين حتى مطلع القرن العشرين ، وطوال التاريخ الحديث برمته وأعنى بهما بريطانيا وفرنسا . وقد سعينا من وراء هذه الصفقة إلى حل مشكلاتهما الاستعمارية المعلقة بعد أن كادا أن يمتشقا الحسام فى وجه بعضهما البعض . وقد فرضت عليهما تلك التسوية نظراً لظهور قوة أوروبية

جديدة خرجت إلى الساحة العالمية - بعد أن تعاظمت قوتها وانتصاراتها وأحلافها - تبحث لنفسها عن نصيب في الميراث الاستعماري ، الأمر الذي أدى إلى بروز التناقضات بشكل حاد بين القوى الاستعمارية قديمها وحديثها ، فكان ما كان من أمر هذه الصفقة التي مست في بعض جوانبها وأهمها بلدين عربيين هما مصر والمغرب . فقدّر لتلك التسوية أن تفجر العديد من النتائج في تطورات مصر اللاحقة داخلياً وخارجياً .

ويتناول الكتاب في فصل لاحق في دراسة شيقة غير مسبوقة صحيفة مصرية قدر لها أن تظهر إلى حيز الوجود في عشرينات القرن الحالي (٢٧ / ١٩٢٨) ساهم الزعيم الراحل سعد زغلول بدور بارز في أمر إصدارها ، وقد تولى إدارتها أحد كبار رجال الأعمال المصريين - فيما بعد - في تجربة ربما لم تتكرر في تاريخ مصر اللاحق ، وهو المهندس أحمد عبود.

ولقد ساهمت هذه الصحيفة - الكشاف - بحكم ما توفر لها من إمكانيات فنية ومادية وبشرية لم تتوفر لغيرها من صحف آنذاك، في بلورة ما اصطلح على تسميته آنذاك «بسياسة حسن التفاهم مع بريطانيا» وهى السياسة التى تصدرت المناخ السياسى المصرى فى أعقاب اغتيال سيرلى ستاك سردار الجيش المصرى ، وأساليب الصلف العتيدة التى مارسها المندوب السامى البريطانى تجاه مصر قيادة وشعباً، والتى تعد إلى حد كبير مسئولة - فى تقديرنا - عن الاعتدال والترهل الذى ميز المناخ السياسى المصرى حتى اشتعال جذوة الحماس والنضال الشعبى فى منتصف الثلاثينات، أو فى أعقاب الحرب الثانية وحتى قيام ثورة يولية ١٩٥٢ .

وتأتى الدراسة اللاحقة حول موقف وزارة على ماهر من قضية دخول مصر الحرب العالمية الثانية ، وهو موقف أسفر عن سياسة ما عرف « بتجنيب مصر ويلات الحرب » ، تلك الحرب «التى لاناقة لنا فيها ولا جمل» . وقد ظل على ماهر بموقفه هذا يعكس اتجاهاً شعبياً متزايداً - حتى لو جسده القصر بشكل عملى ولأسباب تتعلق بمصالحه - وهو الموقف الذى يعد مسئولاً فى تقديرنا عن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ بنتائجه المخزية للوفد ورجاله وقيادته، مهما ساق من تبريرات ديماجوجية وقفت من وراء دوافعه .

وينتقل الكتاب بعد ذلك إلى دراسة حول المسألة الزراعية فى مصر المعاصرة ، وهى المسألة التى طالما أرقت ولازالت تؤرق الكثيرين من أبناء هذا البلد - باعتبار مصر بلداً زراعياً أولاً وقبل أى شىء. وتقدم الدراسة - بعد رصد أوضاع الزراعة أرضاً وملكية وعلاقات إنتاجية وغير ذلك - مشروعاً مقترحاً يزعم مقدمه أنه يقضى على الكثير من العيوب ويسد العديد من الثغرات التى تسود أوضاعنا المعاصرة ، ليس فقط الزراعية والاقتصادية ، ولكن كذلك وفى المحل الأول أوضاعنا السياسية والفكرية الثقافية . ولقد يتصور البعض أن ما يجرى الآن سواء على الساحة العالمية أو المحلية من تراجع للاشتراكيات « الوطنية » سواء فى روسيا أو دول شرقى أوروبا أو غيرها ، أمر قد لا يوفر مناخاً مواتياً

فى الظرف الراهن لطرح مثل هذا المشروع . إلا أن مقدمه يرى أن ذلك أدعى لطرح ومناقشة مثل هذه المشروعات ، فالاشتراكية كتراث إنسانى ونظرية عامة لايمكن أن تختفى من الوجود لمجرد إخفاق هنا أو نكسة هناك ، وقديماً قيل « فى الليلة الظلماء يفتقد البدر » .

ويتناول الكتاب بعد ذلك بالدراسة قضية المثقفين والتنوير فى مصر الحديثة والمعاصرة وهى قضية هامة تبلور وتجسد حصيلة كل التغيرات والتطورات التى مَسَّت جوانب من حياة مصر والمصريين خلال القرنين الماضيين، ومدى شمولها من عدمه ، وهل أصابت قدراً واسعاً من التوفيق أم جانبت ذلك ، والعوامل الفاعلة وراء كل ذلك ، من خلال تتبع دور الثقافة والمثقفين وعلاقتهم بقضية التطور والتنوير سلباً وإيجاباً ، وهل أنهم فى مصر يتفردون بهذا الدور، أم أنه ينسحب على غيرهم فى بلدان أخرى ؟ وما إلى ذلك من قضايا عديدة ترتبط بهذه القضية المركزية. كل ذلك حاولت الدراسة إلقاء الضوء عليه واستخلاص نتائجه واستنتاجاته .

وأخيرا فقد شهدت مصر المعاصرة بروز ظاهرة الجماعات والتنظيمات الدينية بخطابها وتوجهاتها العديدة والصاخبة ورؤيتها السلفية الفاقصة، والتى لم تشأ فقط أن ترفع صوتها من أجل أن تجد لنفسها موطىء قدم على الساحة المصرية، فراحت ترفع السيوف والقنابل والمدافع وغيرها من أدوات ومظاهر العنف «الطارىء» و «الوافد» على الساحة المصرية. وقد لجأت الدراسة إلى تحليل دوافع ذلك وأسبابه مقدمة رؤيتها لتفسير هذه «الظاهرة» الخطرة ، وارتباطها بكل ما جرى ويجرى على الساحة المصرية والعربية والدولية . ومدى قدرة مصر على « هضم » وإعادة تمثل هذا التيار لصبه فى القالب المصرى ليصبح جزءاً من نسيج الحياة المصرية ومكوناتها .

تلك هى أهم هذه الدراسات والبحوث التى ضمها هذا الكتاب ووردت بين دفتيه . أود أن يرى القارىء الكريم فيها ما قد يفيده من رؤى وتحليلات وتفسيرات قد تحرك فيه شيئا يتفاعل معها، بفضل ما توفر لها من أصالة وجهد، آمل أن ينال به كاتبها أجر «المجتهد».

فإذا كنا قد وفقنا فذاك حسبنا

والله من وراء القصد

عبد الخالق لاشين

حول منا هج كتابة
تاريخ الحركة الوطنية فى مصر

بحث ألقى فى ندوة أقيمت بلجنة الدفاع عن الثقافة القومية فى تكريم المرحوم الأستاذ الدكتور محمد أحمد أنيس ونشر لأول مرة فى مجلة المواجهة ، العدد السابع ، القاهرة صيف ١٩٨٨ م

نعتقد بداية أنه لا يمكن فهم ونقد مناهج كتابة تاريخ الحركة الوطنية فى مصر دون أن نلقى الضوء على قضيتين أساسيتين بغيرهما يصبح حديثنا ضرباً من المجازفة غير العلمية ، وهما :

أ - قضية التأريخ - كتابة التاريخ - فى مصر الحديثة ، فالتأريخ للحركة الوطنية جزء من كل .

ب - قضية المنهج ذاته؛ دلالاته، ومنذ متى بدأ يشق طريقة فى الكتابة التاريخية المصرية ؟ وكيف ؟ ومَّن ؟ وإلى أى حد ؟

وفيما يتعلق بالقضية الأولى ونعنى بها كتابة التاريخ فى مصر الحديثة، فإننا نعتقد أنه حتى الثلاثينات من القرن التاسع عشر فقد ظل التاريخ مفهومه وكتابته أسير المدرسة التاريخية التقليدية الكلاسيكية، دون أدنى تأثير من هنا أو هناك، فى شكل حوليات وأخبار وتراجم وما إلى ذلك . ويتمثل ذلك فى كل ماوصل إلينا من كتابات تاريخية سابقة لكل من:ابن إياس ، ابن زنبل الرمال ، ابن عبد الغنى ، عبد الرحمن الجبرتى ، عبد الله الشرقاوى، خليل بن أحمد الرجبى ، إسماعيل الخشاب ، نقولا الترك وغيرهم .

ومنذ حقبة الثلاثينيات فى القرن ١٩ (عصر محمد على وتطوراته ومؤثراته) وحتى الوقت الحاضر - وهى فترة تستغرق قرناً ونصف القرن - مرت الكتابة التاريخية فى مصر بمراحل يمكن تقسيمها على النحو التالى :

المرحلة الأولى (١٨٣٥-١٩١٩) [١]

وهى المرحلة التى شكل فيها رفاعة الطهطاوى[٢] مَعْلماً بارزاً بحكم إسهاماته غير المحدودة، ومسئولياته المتنوعة التى تولى ريادتها وقضى فيها فيما يتعلق بموضوعنا :

---

(١) نعتقد أن التقسيم الزمنى هذا الذى اصطنعناه من حيث بداية كل فترة ونهايتها متعسف وغير دقيق إلى حد كبير ، حيث تتداخل المراحل سواء من حيث البداية أو النهاية . وما كان قصدنا من وراء استخدامه إلا التبسيط العلمى وحسب .

(٢) سوف نركز حديثنا فقط على الكتابات التاريخية للمصريين أو العرب والشوام الذين استقروا فى مصر، أو أقاموا بها ونشروا أعمالهم فيها دون غيرهم من الأجانب .

أ - أسس مدرسة للتاريخ والجغرافيا فى مصر عندما كان مترجماً بقلم الطوبجية قبل ١٨٣٥ درّس فيها التاريخ لأول مرة فى مدارسنا، وحظى باعتراف رسمى (اعترف به كعلم فى انجلترا وأفرد له كرسى لدراسته وتدريسه فى منتصف القرن ١٨ فى عهد الملك جورج الأول . وفى فرنسا عام ١٧٦٩ عندما أنشىء فى الكوليج دى فرانس كرسى للتاريخ) وإن كان القياس هنا مع الفوارق الكبيرة، وإن دلّت المقارنة على معنى ما .

ب - شارك وأشرف - كمسئول عن مدرسة الألسن منذ ١٨٣٥ - على عدة ترجمات فى التاريخ، منها كتاب تاريخ مصر القديم طبع عام ١٨٣٩ بعنوان «بداية القدماء وهداية الحكماء» ترجمه عن الفرنسية كل من مصطفى الزرابى، ومحمد عبد الرازق، وعبد الله أبو السعود. كما ترجم الزرابى كتاباً عن تاريخ العصور الوسطى ويقع فى جزءين قدم له الطهطاوى، وترجم أبو السعود أفندى كتاباً عن تاريخ فرنسا طبع ١٨٤١ ، كما ترجم حسن قاسم كتاباً آخر عن تاريخ فرنسا طبع عام ١٨٤٨ ، وترجم أحمد عبيد الطهطاوى كتاباً عن بطرس الأكبر - إمبراطور روسيا - وترجم محمد مصطفى الجبالى كتاباً عن كارلوس الثانى عشر ملك السويد طبع ١٨٤١ ..

كما ترجم عدد آخر من الموظفين ممن يجيدون اللغات كتباً فى التاريخ عن : كاترينة قيصرة روسيا، وبونابرت، وتاريخ إيطاليا، وحياة فردريك الأكبر، والأمير ليكياڤيللى وغيرها. وقد شكلت هذه الكتابات والترجمات أول اتصال للعقل المصرى العربى بمناهج التأريخ وكتابته على النمط الغربى .

جـ - عندما أعيد تأسيس مدرسة الألسن عام ١٨٦٨ - فى عهد إسماعيل - برز الطهطاوى - كرئيس لقلم الترجمة - ومعه نخبة من تلاميذه خريجى مدرسة الألسن القديمة منهم صالح مجدى ومحمد قدرى ومحمد لاظ وعبد الله أبو السعود وغيرهم واقتحموا مجال التأليف التاريخى . وكان اتجاه الطهطاوى اتجاهاً قومياً يهدف إلى التغنى بتراث مصر القديمة وأمجادها (متأثراً بكل ما جرى وتم إنجازه فى الداخل والخارج)، فجاء كتابه « أنوار توفيق الجليل فى أخبار مصر وتوثيق بنى إسماعيل » يتناول تاريخ مصر القديمة من أوثق المصادر، طبع عام ١٢٨٥ هـ (١٨٦٨ / ١٨٦٩ م)، لم يكتبه منذ بدء الخليقة ولكن منذ فجر التاريخ القديم نهج فيه منهجاً علمياً .

وجاء كتابه الثانى عن التأريخ لسيرة الرسول بعنوان « نهاية الإيجاز فى سيرة ساكن الحجاز» على غرار منهجه فى الكتاب السابق. وربما كان هذا الكتاب أول محاولة علمية حديثة للخوض فى هذا الموضوع، ربما لم نقلده فيها سوى د . هيكل عام ١٩٣٥ بكتابه «حياة محمد».

ولم يقدر للطهطاوى - العظيم - أن يستكمل مشروعه فى التأريخ لمصر من العصر والفتح الإسلامى حتى العصر الحديث نظراً لوفاته

وشارك فى حركة التأليف هذه والكتابة التاريخية بعض من تلامذة الطهطاوى، وغيرهم ممن درسوا فى المدارس الحديثة سواء فى مصر أو خارجها ومنهم :

١ - صالح مجدى (ولد بقرية أبو رجوان ٢٦ / ١٨٢٧)

حيث اشترك مع على مبارك فى وضع كتاب عن تاريخ مصر منذ الفراعنة إلى عام ١١٦٠هـ (١٧٤٢ م). ويقع فى ٤٠٠ كراسة سلّمه صالح مجدى لعلى مبارك، إلا أنه لم يطبع.

٢ - عبد الله أبو السعود أفندى (ولد فى دهشور ١٨٢٠)

قام بتدريس التاريخ فى مدرسة دار العلوم، كما أسهم فى كتابة وتحرير مجلة روضة المدارس، كما أنه أسس أول صحيفة شعبية فى مصر وهى وادى النيل عام ١٨٦٦ نشر فيهما العديد من الكتابات التاريخية .

٣ - على مبارك (ولد فى برنبال ١٨٢٣)

ألف الخطط التوفيقية وتقع فى ٢٠ جزءاً على غرار خطط المقريزى ، كما شارك فى تأليف الكتاب الخاص بمصر منذ الفراعنة مع صالح مجدى والذى لم يطبع ، بالإضافة إلى أنه ترجم عن سيديو كتابه بالفرنسية نشر بعنوان « خلاصة تاريخ العرب » عام ١٣٠٩ هـ (١٨٩٢/٩١).

كما اقتحم مجال الكتابة التاريخية مجموعة من الذين تلقوا دراسات علمية فى تخصصات بعينها، فمزجوا بين تخصصاتهم العلمية والكتابة التاريخية سواء الفلك والرياضة والطبوغرافيا والهندسة والآثار أو غيرها ، ومنهم على مبارك كما أشرنا له من قبل وكذلك :

١ - محمود الفلكى (الحصة غربية ولد ١٨١٥)

قام بتحقيق تاريخ ميلاد النبى وتاريخ الهجرة، وكذلك مقياس النيل القديم بأسوان، وأول خريطة لمدينة الأسكندرية القديمة، وقياس الأهرام، والمقاييس (الفدان والذراع)، والموازين (الأردب والقدح والرطل والدرهم) وغير ذلك.

٢ - محمد مختار (قاهرى ولد ١٨٣٥)

وكتابه التوفيقات الإلهامية (تحقيق فى التواريخ الهجرية مقارنة بالتقويمين القبطى والميلادى)، ودراساته وتحقيقاته حول المسطحات المترية وما يقابلها من الأفدنة، وتحديد أطوال وأوزان المقاييس والموازين والمكاييل فى مصر، ثم كتابه عن سيرة الجنرال ستون الأمريكى وخدماته الكشفية لمصر ثم ترجمة لحياة محمود الفلكى وغيرها.

٣ - إسماعيل سرهنك (مات ١٩٢٤) .

وهو ضابط بحرى وشغل منصب ناظر المدارس الحربية، وكتابه «حقائق الأخبار عن دول البحار» فى ٣ أجزاء نشر الأول والثانى عامى ١٨٩٦ ، ١٨٩٨ والجزء الثالث عام ١٩٢٣ . يتناول تاريخ الدول البحرية قديمها وحديثها، اعتمد فيه على أوثق المصادر والمراجع .

٤ - المدرسة الأثرية لآثار مصر القديمة. ومن روادها أحمد كمال، وحسين زكى، وأحمد حسن وغيرهم، واسهاماتهم العلمية كشفاً وكتابة .

٥ - المدرسة الأثرية الإسلامية. وعلى رأسها محمود الفلكى، وإسماعيل الفلكى، وعلى بهجت وغيرهم ممن أشرنا إلى إسهامات بعضهم .

٦ - وفى ١٨٦٨ أنشأ نفر من المثقفين المصريين «جمعية المعارف» والتى أسهمت فى نشر وطبع العديد من كتب التراث . كما أن الجمعية الجغرافية ابتداء من عام ١٨٧٥ لعبت دوراً كبيراً فى إعداد ونشر الكثير من الدراسات التاريخية شارك فيها عدد من المصريين .

ومع نمو الحركة الوطنية واندلاع الثورة العرابية والمتغيرات الهائلة التى مر بها المجتمع المصرى طوال الثلث الأخير من القرن ١٩ ، وكارثة التغلغل الأجنبى التى انتهت بالاحتلال البريطانى لمصر، نما الوعى بالتاريخ فتدفقت الكتابة التاريخية، وظهرت لأول مرة ظاهرة كتابة المذكرات مثل أحمد عرابى، ومحمد عبده، وعبد الله النديم، ومحمود فهمى وغيرهم، بل إنه فى جيل تال لهم سوف لا يُكتفى بتدوين المذكرات بل يشارك أصحابها فى كتابة التاريخ مثل مصطفى كامل، ومحمد فريد ، كما يهتم بالكتابة التاريخية آخرون مثل عمر لطفى، ودكتور أحمد فؤاد، وعلى فهمى كامل وغيرهم .

وتخرج فى نفس الوقت مدرسة تاريخية جديدة تتعدد وتتنوع كتاباتها التاريخية لتغطى موضوعات شتى من أبرزهم :

- ميخائيل شاروبيم. وكتابه الكافى فى تاريخ مصر طبع منه أربعة أجزاء بين عامى ١٨٩٨ - ١٩٠٠ ويتناول تاريخ مصر القديمة حتى الفتح العربى ، العصر العربى الإسلامى ، عن الدولة العثمانية ، من محمد على إلى نهاية عصر توفيق .

- يعقوب أرتين . كتب بالفرنسية وترجمت بعض أعماله ومنها «عن التعليم فى مصر» نشر بالفرنسية ١٨٩٠، وترجمه على بهجت إلى العربية ونشر ١٨٩٤، وكتابه الذى ترجم إلى العربية بواسطة سعيد عمون عن «الأحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية» وغيرها الكثير.

- فيليب جلاد. وكتابه «قاموس الإدارة والقضاء» ويقع فى ستة أجزاء نشرت طبعته الأولى بالأسكندرية عام ١٨٩٢ وهو كتاب وثائقى بالدرجة الأولى .

ومن السوريين والشوام كذلك المقيمين بمصر سليم خليل نقاش. وكتابه «مصر

للمصريين» يقع فى تسعة أجزاء نشر منه فقط الستة أجزاء الأخيرة . وكذلك نعوم شقير وكتبه «تاريخ سيناء» ، «تاريخ السودان وأمثال العوام فى مصر والسودان والشام» . وكذلك جورجى زيدان وله العديد من المؤلفات التاريخية، ثم رشيد رضا ومحمد كرد على، وعبد الرحمن الكواكبى وغيرهم .

- أمين سامى. وكتابه «تقويم النيل» ويقع فى ثلاثة أجزاء فى عدة مجلدات، وهو كتاب وثائقى من الطراز الأول يسجل فيه وثائق مصر منذ عصر محمد على حتى نهاية عصر إسماعيل .

- إلياس الأيوبى. وكتابه «تاريخ مصر فى عصر الخديو إسماعيل» (جزءان) نشر عامى ١٩٢٣/٢٢ .

المرحلة الثانية من ثورة ١٩١٩ حتى أواخر الخمسينيات من القرن العشرين

وقد تميزت هذه الفترة بظهور المؤرخ المتخصص الدارس والمحترف، سواء من خلال المدارس العليا المصرية (أشهرها مدرسة المعلمين العليا أو الجامعة المصرية، ثم غيرها من الجامعات التى شهدتها مصر بعد ذلك منذ الأربعينيات) أو من خلال البعثات العلمية الأجنبية سواء فى فرنسا أو انجلترا أو غيرها من البلدان الأوروبية. وقد تعددت مجالات إسهاماتهم ما بين رسائل علمية وتأليف وترجمات تاريخية للكثير من المؤلفات التاريخية العلمية .

ومن أبرز أسماء هذا الجيل من الرواد محمد صبرى السوربونى ، محمد شفيق غربال ، محمد رفعت ، حسن عثمان ، محمد عوض محمد ، محمد مصطفى صفوت ، أحمد عزت عبد الكريم ، محمد فؤاد شكرى ، محمد أحمد أنيس ، أحمد عبد الرحيم مصطفى ، محمد رفعت رمضان عبد الحميد البطريق ، زينب عصمت راشد ، جمال الدين الشيال ، محمد محمود السروجى ، جلال يحيى ، عبد العزيز الشناوى ، عبد الرحمن زكى ، صلاح العقاد، وربما غيرهم من أمثال أحمد الحته، وحسين خلاف وعلى الجريتلى، وأمين عفيفى عبد اللاه، وراشد البراوى وآخرين .

وجنباً إلى جنب مع مؤلفات وترجمات وأعمال هذا الرعيل الأول من الدارسين الأكاديميين المتخصصين فى التاريخ الحديث والمعاصر تدفق سيل كتابات الهواة وربما غير المحترفين بمعنى أدق من أمثال أحمد شفيق فى حولياته ومذكراته ثم الكاتب والوطنى العظيم عبد الرحمن الرافعى فى سلسلة مؤلفاته حول تاريخ مصر القومى فى أكثر من خمسة عشر مجلداً بدأها عام ١٩٢٩، ونشر آخرها عام ١٩٥٧ وكذلك كتابات محمد بدران وترجماته، ومحمد قاسم وعبد

الحميد العبادى فى التاريخ الحديث، وكذلك الأمير عمر طوسون وغيرهم بالإضافة إلى فريق آخر من الهواة تميزت كتاباتهم بنظرة علمية نقدية من أمثال صبحى وحيدة وشهدى عطية الشافعى، وإبراهيم عامر، وفوزى جرجس وآخرين. سوف نعود بعد قليل لتقصى مناهج هؤلاء وغيرهم فى كتاباتهم التاريخية .

وفضلاً عن ذلك فقد تدفق سيل كتابة المذكرات بشكل أوسع للعديد من القادة والساسة ورجال الفكر والحكم وغيرهم، من أمثال سعد زغلول، وأحمد لطفى السيد، وعبد العزيز فهمى، ود. هيكل، وقلينى فهمى، وعبد الرحمن فهمى ومحمد على علوبة، وعبد الوهاب النجار، وإسماعيل صدقى، وإبراهيم الهلباوى، وحسن البنا، وسلامة موسى ومحمد كامل سليم، والأحمدى الظواهرى، وأحمد أمين، وصليب سامى، وعبد العزيز على، ومحمد مظهر سعيد وغيرهم وغيرهم الكثير، سواء مما نشر فعلاً أو تلك التى نسمع عنها ولا تزال طى الكتمان بغير نشر .

كما شهدت نفس المرحلة ظهور التأليف والترجمة والنشر وقد ساهمت فى إصدار وترجمة العديد من الدراسات التاريخية، فضلاً عن تأسيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية منذ عام ١٩٤٥، وجهودها وإسهاماتها فى الدراسات التاريخية .

المرحلة الثالثة منذ ١٩٦٠ وحتى الوقت الحاضر

وقد شهدت هذه المرحلة تدفقاً هائلاً فى محاور الكتابة التاريخية[1]. بحكم ما شهدته المرحلة من متغيرات واسعة وعميقة ليس فقط بالنسبة للاتساع الكبير فى حركة التعليم العالى بجامعاته المتنامية، أو البعثات العلمية الخارجية، ولكن كذلك بحكم ما أصاب مصر والمجتمع المصرى من تغيرات ضخمة انعكست بالضرورة على التاريخ والكتابات التاريخية، كماً وكيفاً سواء :

أ - بالنسبة للأكاديميين والمتخصصين .

أو، ب - بالنسبة للهواة من غير المتخصصين .

أو، جـ - بالنسبة لطوفان المذكرات والذكريات واليوميات لساسة وقادة ورجال دولة ومفكرين وغيرهم .

ولسوف نعود فيما يلى لتقصى مناهجهم واتجاهات كتاباتهم عند حديثنا عن المنهج .

وفيما يتعلق بالقضية الثانية التى طرحناها ونعنى بها قضية المنهج ودلالاته، ومنذ

(١) أصبح من العسير فى هذه العجالة الموجزة أن نعرض تفصيلاً لأسماء وأعمال هذه المرحلة بل وحتى المرحلة التى سبقتها نظراً للضخامة الهائلة والاتساع والوفرة، بحيث تصبح أية محاولة لذكرها تفصيلاً أمراً مستحيلاً.

متى بدأ يشق طريقه ويفرض نفسه على الكتابات التاريخية وكيف ومن ؟ نود أن نسجل عدة ملاحظات هامة لعلها تساعدنا فى فهم موضوعنا وأهمها :

١ - أن برامج أقسام التاريخ فى جامعاتنا ظلت إلى وقت قريب جداً (ستينيات هذا القرن) تخلو من تدريس علم المناهج سواء فى جانبه التطبيقى أو النظرى ، وترك أمر ذلك لجهود فردية ساهم فيها البعض من الأساتذة ضمن مقرراتهم ومحاضراتهم التاريخية .

٢ - أن أقدم كتابات طبعت فى المناهج بلغتنا العربية نشرت عام ١٩٣٨[1] (إما مترجمة أو مؤلفة) وتتابعت بعد ذلك جهود الترجمة والنشر والتأليف بشكل متواضع خلال حقبة الأربعينيات ثم تكثفت خلال خمسينيات وستينيات هذا القرن وماتلاها .

٣ - أن معظم الذين اشتغلوا بكتابة التاريخ المصرى خلال الثلث الأول من القرن العشرين - وربما يزيد - ظلوا أسرى الرؤية التاريخية الكلاسيكية - فى بعض جوانبها - لعلم التاريخ ومناهجه التى أرسى دعائمها مؤرخو العصور الوسطى من أمثال ابن هشام وابن خلدون والسخاوى وحاجى خليفة والمقريزى وغيرهم من المحدثين والمؤرخين، وكان ذلك الأثر فى تقديرى أشد وضوحاً فى جانبين :

أ - من حيث تأثر قواعد الكتابة التاريخية بعلم الحديث وتدوينه ،وخاصة فيما يتعلق بنقد الرواية الشفهية دون الوثائق ربما لسبب تاريخى، ولأن العرب كانوا أميل إلى الحفظ شعراً ونثراً .

ب - أن هذه القواعد التى طبقت فى التاريخ ركزت على الجانب الشكلى، وأعنى به نقد الرواية أو الوسيط الناقل دون التعرض تدقيقاً لنقد المنقول ذاته فى أغلب الأحيان . باعتبارها أخذت عن علم الحديث الذى كان يعنى أن المنقول، قواعد وأحكام وأوامر دينية وتشريعية تصل إلى حد القداسة، ومن ثم فهى لا تقبل المناقشة .

---

(١) نقصد بذلك الكتب وليس سواها من مقالات نشرت فى مجلات أو صحف أو غيرها ومن أقدمها :
- عبد الحميد العبادى وترجمته لكتاب هرنشر عن علم التاريخ مع مقدمته له عن التاريخ عند العرب، وقد نشر عام ١٩٣٨
- أسد رستم . مصطلح التأريخ ، نشر فى بيروت ١٩٣٩
- عزيز عطية سوريال ، تاريخنا القومى، . ١٩٤٠ .
- حسن عثمان ، منهج البحث التاريخى ١٩٤٣ سبق نشره فى سلسلة مقالات بمجلة الرسالة صيف وخريف ١٩٤١
- محمد مصطفى صفوت ، التاريخ أهميته وطرق تدريسه ١٩٤٢
- راشد البراوى ، ترجمته لفردريك أنجلز ، التفسير الاشتراكى للتاريخ نشرت طبعته الأولى ١٩٤٧
- محمد مصطفى زيادة . المؤرخون فى مصر فى القرن ١٥ ، نشر ١٩٤٩ .
ثم تتابعت بعد ذلك المؤلفات والترجمات وهى كثيرة

ولقد أثر ذلك فى تقديرى تأثيراً سلبياً على الكتابة التاريخية فى ناحيتين خطيرتين :

أ - من حيث عدم العناية بنقد الوثائق والنقوش والكتابات وضبط قواعد لها، الأمر الذى أورثنا الوقوع أسرى الوثائق ربما إلى حد قد يصل الى «تقديسها وعبادتها» دون فحصها ونقدها علمياً.

ب - كما ترتب على التصور الثانى الموروث عن التراث وأعنى به التركيز على نقد الوسيط بين الرواية أو المنقول ذاتة إن عجزت الرؤية التاريخية المصرية العربية بعامة وحتى منها الحديثة عن التغلغل فى دراسة القوى الفاعلة الحقيقية فى التاريخ بروح نقدية كيفية ، فى محاولة تجمع بين أشتات الظواهر المختلفة بغرض سبر أغوارها وفهمها وتحليلها ونقدها ثم تفسيرها - كأى ظواهر علمية أخرى - لاستخراج العلاقات وربما القوانين الكامنة ورا ءها .

لكل ذلك وغيره فقد طبعت معظم تلك الكتابات بالشكل الوصفى السردى التراكمى حتى ولو تناقضت الكثير من جزئياته

٤ - أن مصر خلال النصف الأول من هذا القرن قد شهدت - وربما للمرة الأولى - ظاهرة وجود المؤرخ الدارس والمتخصص سواء فى معاهدنا العلمية المحلية (مدارس عليا وجامعات) أو من خلال المبعوثين للحصول على دراسات ودرجات علمية تاريخية متخصصة، وهو الأمر الذى أسهم فى خلق مدرسة تاريخية حديثة - على أسس علمية - ساهمت إلى حد كبير فى تخليص الكتابة التاريخية من اتجاهها الغيبى والميتافيزيقى . غير أن تلك المدرسة الحديثة ظلت فى معظمها - باستثناءات محدودة للغاية - حتى حقبة الخمسينيات وبحكم عوامل كثيرة متشابكة أسيرة المدارس التاريخية الغربية الكلاسيكية المثالية سواء منها المدرسة الفرنسية بزعامة فولتير وديكارت وكوندرسيه وغيرهم، أو المدرسة البريطانية بزعامة توماس كارليل وأرنولد توينبى وغيرهما، بل وحتى المدرسة الألمانية بزعامة كانت وهيجل ونيتشه وغيرهم . ولنا أن نتصور مبلغ تأثير اتجاه تلك المدرسة الجديدة ليس فقط على حركة التاريخ والكتابة التاريخية، ولكن كذلك فى تكوين الكوادر العلمية الجديدة من المتخصصين والدارسين .

٥ - أن رياح التغيير فى الجانب النظرى للمنهج، وأعنى به تفسير التاريخ ومدارسه ونظرياته ، التى هبت على المجتمع بشكل محدد منذ ثورة ١٩١٩، وبشكل واسع خلال حقبة الأربعينيات، قد انعكست على الجامعة ودهمتها من خارجها بحكم أوضاع المجتمع وظروفه وتركيبه، والذى انعكس على الجامعة - كجزء منه ونتاج له بطبيعة الحال - وقد أثر ذلك على كتابات جيل من غير المحترفين من أمثال صبحى وحيدة وشهدى عطية وإبراهيم عامر وفوزى جرجس وغيرهم الكثير . كما أثر كذلك على قلة نادرة من المتخصصين والدارسين خاصة خلال حقبة الخمسينيات .

٦ - أن ذلك الجيل من الهواة غير المتخصصين سواء خلال الأربعينيات وماتلاها من الخمسينيات من أولئك الذين التزموا بوجهة نظر علمية لتفسير التاريخ خارج أسوار المدرسة

المثالية نجحوا إلى حد كبير فى تقديم دراسات رائدة حقاً، وإن شاب بعضها قصور تمثل - من وجهة نظرى - فى جانبين :

أ - أن معظمها قد أخضع تطور التاريخ المصرى لقوالب نظرية راحت تصب فيه مادتها التاريخية المنتقاة فى كثير من جوانبها، وليس العكس الذى يتطلب قدراً واسعاً من بذل الجهد والوقت والإعداد ، وهو الأمر الذى ربما كان يفوق طاقات بعضهم .

ب - أن كاتبيها - فى معظمهم وهذا أمر شكلى - لم يلزموا أنفسهم بقواعد الكتابة التاريخية - قلعة المحترفين وحصنهم الحصين - مما سمح بتوجيه سهام النقد للكثير من اجتهاداتهم، وإن كانت تلك الانتقادات فى حقيقتها ترجع - فى تقديرى - لأسباب أخرى موضوعية .

٧ - وخلال حقبة الستينيات عندما تبنت الدولة بشكل رسمى النهج الاشتراكى (تجسد فى الميثاق ١٩٦٢) بدأنا نسمع عن تبنى قطاعات من المؤرخين المتخصصين - وغيرهم - لمثل هذا الخط وذلك الاتجاه الجديد، فراحوا يكتبون دون فهم حقيقى حيناً أو اقتناع فى أحيان أخرى لأصول ذلك المنهج وقواعده ونظرياته، فتعارضت بذلك كتاباتهم الجديدة مع السابقة، وجاء الكثير من أعمالهم ودراساتهم مشوباً بقصور حقيقى انعكس بطبيعة الحال على التردى الخطير للكتابة التاريخية .

ومن المدهش حقاً أن الدولة - حسب ظننا - ما كانت لتلزم أحداً بشىء ، أو تتدخل لفرض وجهة نظر معينة . وإنما كانت اجتهاداتهم هذه اختياراً حراً ، علّهم يلحقون بعربة القطار الجديد، ولهذا سرعان ما تراجعوا عنها بعد أن تبدل الخط والاتجاه خلال حقبتى السبعينيات والثمانينيات .

ومن الجدير بالذكر أن نشير إلى أنهم لم يكونوا وحدهم الذين أصابهم هذا الموقف ، بل شاركهم فيه الكثيرون غيرهم سواء من شتى التخصصات، والعديد من الأكاديميين وغير الأكاديميين .

٨ - أن حقبة الستينيات وماتلاها شهدت كذلك بروز جيل من المؤرخين الشبان دخل الحلبة تحت إشراف وتوجيه وريادة الجيل - بل الأجيال - السابقة من أعلام المؤرخين المصريين الأكاديميين، على تفاوت واسع فى رؤاهم وتوجهاتهم لتدلى بدلوها فى حركة التأريخ والكتابة لتاريخية لمصر الحديثة والمعاصرة .

وقد تميزت كتابات ذلك الجيل فى مجموعها بعدة سمات أبرزها :

أ - أنها تخطت بشكل واسع حاجز الدراسات والكتابات السياسية الضيقة إلى

مجالات أرحب وأوسع سواء فى المجالات والجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية أو الفكرية الثقافية أو غيرها ، بل إن مفهوم التاريخ السياسى ذاته كان قد مسه تطور كبير .

ب - أنها أعطت اهتماماً أوسع، وحيزاً أرحب، وفهماً أعمق للقوى والطبقات الشعبية التى ظلت - إلى حد كبير - متجاهلة أو مشوهة فى معظم الكتابات السابقة .

جـ - أنها استفادت إلى حد كبير وتأثرت بالمناخ السائد آنذاك، سواء على الصعيد العام السياسى والاجتماعى لتوجهات المجتمع والدولة ، أو على الصعيد التخصصى الأكاديمى من حيث الطروحات الفكرية الجديدة، فجاءت معظم كتاباتهم نتاجاً لهذا الوضع الجديد. كما ينبغى أن ننوه أنها كذلك أصيبت بالعلل والأمراض التى رافقت حركة التبدل والارتداد التى أصابت الجيل السابق، والتى سبق أن أشرنا إليها .

د - أنه يمكن عقد المقارنة بين كتابات وتوجهات جيل - بل أجيال - هذه المرحلة مع أجيال المرحلة السابقة، سواء من حيث المنهج ومجالات الكتابة وموضوعاتها وتركيزها، حيث يتضح الكثير من أوجه الشبه والاختلاف، والدرجة والحد الذى وصلت إليه فى كل ذلك . ومن الطريف أن يقارن فى هذا الصدد بين دعوة الستينيات « حول إعادة كتابة تاريخنا القومى » ودعوة العشرينيات التى تبناها الملك فؤاد لكتابة تاريخ مصر الحديثة الذى هو تاريخ الأسرة الحاكمة منذ محمد على مؤسس الأسرة .

٩ - وجنباً إلى جنب مع هذه التيارات المختلفة التى عرضنا لها ونذكرها تلخيصاً :

أ - تيار المدرسة الوصفية الكلاسيكية بتأثيراتها وتأثراتها .

ب - تيار الاتجاه النقدى التفسيرى العلمى الحديث .

جـ - تيار بقايا المدرسة الإسلامية (نقصد المدرسة المتأثرة بالعصر الوسيط) التقريرى السردى والتراكمى. وربما الميتافيزيقى .

د - تيارات - ولا أقول تيار - الجيل الجديد من الشبان المؤرخين على تفاوتها واتساعها، بحيث تضم الكثير من التوجهات المختلفة والمتعارضة وربما المتصادمة .

نقول إلى جانب هذه التيارات فقد دخل مجال « التأريخ » - أو بمعنى أدق - الكتابة عن الماضى، وخاصة خلال السبعينيات وما تلاها ما يمكن أن أطلق عليه « بوتيكات ومعارض التاريخ» والذى لم يكن له من هدف سوى تشويه تاريخ مصر وحركتها الوطنية والسياسية من منطلق سياسى « ثأرى » - إذا جاز استخدام هذا التعبير - تحكمه مصالحه ومنطلقاته وتوجهاته ، وربما فى كثير من الأحيان الدوائر والجهات والمؤسسات التى تخدمه أو يخدمها فى تشابك خطير .

١٠ - وقد عقَّد من أمر هذه الظاهرة وخطورتها أن نفس الفترة - الحقبتين الأخيرتين - شهدت وفرة كاسحة وطوفاناً لاينتهي تدفقه لما سمي بالمذكرات أو الذكريات لكثيرين ممن اتصلوا بصناعة التاريخ وأحداثه سواء من قريب أو بعيد [١] - وبشكل يدعو إلى الريبة - ربما ساندت السلطات القائمة محاولات بعضهم بشكل سافر، بينما وقفت ضد بعضها الآخر بشكل مثير ، الأمر الذى كان ينطوى على اتجاه مقصود .

وقد أربك كل ذلك وغيره عقل القارىء والمتلقى العادى - والمستهلك - خاصة وأن الظاهرة الأخيرة ارتبطت بالتغير الواسع فى أهداف الدولة وتوجهاتها وانحيازاتها، مما ساهم - فى تقديرى - فى تسطيح عقل الأمة، وإبعادها عن الفهم الحقيقى والدقيق لتاريخها وهو أمر جد خطير .

١١ - وأخطر ما فى الأمر أننا فى خضم هذه الفوضى الضاربة سمعنا صيحات تعلو هنا وهناك - ربما باركتها السلطة فى بعض جوانبها - تدعو إلى ما يمكن أن نطلق عليه اصطلاحاً «بالمصالحة التاريخية» وهى دعوى توفيقية فى جوهرها ، تعنى أن ننظر إلى ماضينا وحكامنا وقادتنا نظرة مقدسة لا تمسهم تحت دعوى « اذكروا محاسن موتاكم » . وهى صيحة أقل ما توصف به أنها ردة حقيقية إلى عصر الخرافات والميتافيزيقا ، تحجب العقل وتجرد الإنسان من إنسانيته، تكرس الواقع وتسعى إلى تجميده ، وتقف حجر عثره أمام الإبداع والتطور ، الذى هو قرين النظرة النقدية العلمية الموضوعية ومن هنا فلا يخفى على أحد حقيقة أولئك الذين يساندون هذه الدعوة الخطيرة، ويقومون بتسويقها لأنهم ولا شك القطاع الأكثر استفادة من تكريسها وترويجها .

أخلص من كل ذلك إلى أننا لازلنا حتى الآن - إلى حد كبير - تنقصنا مدرسة تاريخية علمية مصرية عربية تلتزم بالمنهج العلمى وضوابطه ، أقدامها مغروسة فى تراب الوطن وتلفح عقولها وفكرها أحدث نسمات العصر وتياراته . ولا يعنى ذلك البتة - فى اعتقادى - أن نصطنع قوالب جامدة ندور فى فلكها أجمعين، ولكن قوالب يحكمها إطار المنهجية العلمية الصارمة التى تتعدد معها الرؤى والاجتهادات، وتظللها آداب الحوار والبحث العلمى الرفيع .

ولعل مرد ذلك التباين والتشتت، الذى عرضنا لطرف منه، تلك الظروف المصاحبة لحركة التطور والتغير التى أصابت مجتمعنا المصرى الحديث خلال فترة القرن ونصف القرن الماضية ، وما اقترن بها من تجديد وتحديث مست بعضاً من جوانب حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بأبنيتها القديمة والحديثة على حد سواء، وما نجم عنها من علل وأمراض.

---

(١) وقد شارك فى الزفة ساسة ورجال دولة مدنيون وعسكريون وصحفيون ورجال دين ومتصوفة، وربما دراويش «وأرباب العكاكيز» ومشتغلون بالأدب والمتأدبون وغيرهم الكثير . بحيث بات من الاستحالة متابعة إنتاج كل هؤلاء المشاركين، وإن حملت بدرجة أو بأخرى بعض الجوانب الإيجابية والصحية فى المدى البعيد.

ولربما يعزى ذلك - فى بعض جوانبه - فى مجال التاريخ والكتابة التاريخية - الأمر الذى يعنينا - إلى ظاهرة التشتت والتخريب والضياع والانفلات لمصادر تاريخ مصر الحديثة، وأساليب رعايتها وحفظها والتعامل معها، بحيث أن أقدم دولة فى التاريخ وصاحبة أعرض تراث تاريخى مسجل ومكتوب لاتملك حتى الآن جهازاً علمياً مقتدراً يحفظ لها كل هذا التراث التاريخى العريض .

ملاحظات

حول أوضاع الوثائق المصرية
للقرنين التاسع عشر والعشرين

بحث ألقى ضمن ندوة « وثائق التاريخ المصرى الحديث» بسمينار الدراسات العليا للتاريخ الحديث ، بجامعة عين شمس ، أبريل ١٩٨٨ .

الوثائق الأرشيفية هى الوثائق التى أنشئت أثناء تأدية أى عمل من أى نوع ، وكانت جزءاً من هذا العمل، وحفظت لدى الشخص أو الأشخاص المسئولين عن تصريف هذا العمل أو ذاك للرجوع إليها ، وهى بهذا المعنى لاتقتصر على الأعمال الحكومية ، بل قد تكون وثائق لهيئات وجمعيات ومؤسسات غير حكومية أو لأفراد عاديين . وتتجمع تلك الوثائق بطريقة طبيعية وتلقائية أثناء تأدية ذلك العمل ، فهى لذلك أدلة مادية للعمل ذاته وتضم أى شىء يحمل خبراً أو أثراً . وهناك علاقة عضوية بين أجزائها ومفرداتها ، تلك العلاقة التى تشكل جوهر ولب قيمتها وأهميتها فوثيقة واحدة بمفردها قد لاتدل على شىء ما كما تدل عليه وهى مع أقرانها، ما سبقها وما يلحق بها. (١) ومن أجل ذلك برزت قضية الولاية القانونية «Custody Legal» للوثائق باعتبارها أمراً على درجة كبيرة من الأهمية، بحيث يجب أن تكون تلك الولاية مستمرة حتى تنأى بها عن العابثين وذوى الهوى . ولأنها هى التى تفصل بين الوثيقة العادية وبين الوثيقة الأرشيفية .(٢)

لكل ذلك حرصت الدول المتقدمة على إنشاء دور الحفظ والوثائق العامة والقومية وأنفقت عليها بسخاء ووفرت لها الموارد والإمكانيات المادية اللائقة، وزودتها بأحدث ما يتصل بأساليب الحفظ والفهرسة والتبويب والصيانة والترميم من أدوات وأجهزة، كما هيأت لها الكوادر العلمية والتخصصية المدربة واللازمة ، وأفردت لها القوانين والقرارات واللوائح المتطورة، التى تحقق الأغراض التى أنشئت من أجلها، على اعتبار أن تلك الدور تضم بين حناياها أقدس ما تملكه شعوبها من تراث خلفه الأجداد والآباء .

وليس بخاف على أحد أن مصر - بتاريخها المكتوب الذى يربو على الخمسة آلاف عام- تملك تراثاً يشكل ذخيرة حية قلما نجد لها نظيراً فى تاريخ الكثير من الدول والشعوب ، إلا أن الحالة الراهنة التى تردّى إليها ذلك التراث العريض تنذر بكل الخطر، ليس فقط فيما يتعلق بقديمه أو وسيطه فحسب، بل إنه تعدى ذلك ليطول تراثها الحديث والقريب بفعل ما أصابه من إهمال وتدمير، ربما لفقر أو جهل أو تخلف قد يصل إلى حد التجريم، ليصبح عاراً فى حق تاريخنا وأجيالنا الحالية والمستقبلة. وهو أمر ينبغى أن تدق من أجله أعلى الأجراس وأقواها وأن تتحرك سريعاً لإنقاذه شتى الجهود والقوى الرسمية والشعبية قبل فوات الأوان .

إذ لم يعد مقبولاً أن تتكرر الشكاوى وترتفع الأصوات من جانب العلماء والباحثين والمتخصصين من حين لآخر كلما جدت مناسبة علمية لتذهب صرخة فى وادٍ ، والدولة تصم

---

(١) Jenkinson, H. The English Archivist, P.5 .
وردت فى كتاب محمد أحمد حسين ، الوثائق التاريخية ، ص ١١ - ١٢

(٢) محمد أحمد حسين ، نفس المكان . وكذلك : Jenkinson , ibid, P. 4

آذانها حيناً ، أو تبدى حماساً عارضاً أحياناً أخرى فتأخذ زمام المبادرة لو أنها وجدت فى تحركها المفاجىء مصلحة ضيقة تحقق لها أهدافاً مرحلية خاصة أبعد ما تكون عن الهدف الحقيقى من وراء الوثائق وحفظها وصيانتها، وتاريخنا القريب خير شاهد على ما نقول .

وفيما يتعلق بوثائق القرنين الأخيرين نود أن نُذكّر بالحريق الهائل الذى نشب فى بيت الوثائق ودار الأرشيف المصرى - ديوان كتخدابك - خلال حكم محمد على ، يونيه ١٨٢٠ الذى أرّخه الجبرتى فذكر فى حوادثه « وقع حريق فى سراية القلعة ... واهتموا بطفء النار وطلبوا السقائين من كل ناحية حتى شح الماء ولا يكاد يوجد ، وكان ذلك فى شدة الحر ... وأقاموا فى طفء النار يومين .... تلفت أشياء وأمتعة ودفاتر حرقاً ونهباً ... وقد تلف فى هذا الحريق ما ينيف عن خمسة وعشرين ألف كيس حرقاً ونهباً » [١] ولعل وقوع هذا الحريق وما أدى إليه من تدمير الوثائق كان نذير شؤم لما ستئول إليه أوضاع الوثائق المصرية فيما بعد.

وفى أعقاب هذا الحريق أنشأ محمد على الدفترخانه (دار المحفوظات العمومية)(فى مايو ١٨٢٩ [٢] بغرض أن تجمع فى مكان واحد سجلات جميع الدواوين والأقاليم التى كان يتم حفظها فى عدة أماكن وبيد النظار والباشكتّاب والمباشرين حتى تصان من التلف ويُرجع إليها عند الحاجة . وقد وُضعت لها لائحة رجب ١٢٤٥ هـ (يناير ١٨٣٠م) لتنظيم عملها . ومنذ ذلك التاريخ تتابع صدور اللوائح المنظمة للحفظ لتتمشى مع اتساع مفهوم الدولة الحديثة فى مصر وتنوع مجالات عملها وتعدد أجهزتها وإداراتها ومؤسساتها، سواء لائحة أغسطس ١٨٤٦ ، أو نوفمبر ١٨٦٥، أو لائحة ١٩٠٦، أو لائحة ١٩٢١، حتى صدور لائحة محفوظات الحكومة الخاصة بالحسابات والمستخدمين والمعاشات أكتوبر ١٩٥٣ . بما فى ذلك اللوائح الخاصة بالعديد من أرشيفات الوزارات والمصالح والإدارات النوعية المختلفة . [٣]

غير أن ما يؤخذ على تلك اللوائح فى مجموعها أنها لم تراع القيمة التاريخية للوثائق بقدر ما راعت من أصول حكومية ونظم إدارية لطرق الحفظ والتسجيل « ولم يدر بخلد واضعيها فى كثير من الأحوال أن المحفوظات فى جملتها مادة للتاريخ والدراسة التاريخية » بل إنها نظرت إلى الكثير من الوثائق التاريخية الهامة على أنها وثائق مؤقتة الحفظ ، وتبعا لذلك لم توضع الخطط والقواعد المنظمة سواء للاطلاع عليها أو نشرها نشراً علمياً دقيقاً [٤]

وفوق ذلك فقد برزت مشكلة أخرى مع مطلع القرن العشرين ، ونعنى بها انعدام إشراف

---

(١) الجبرتى ، العجائب ، جـ ٤ ، ص ٤٠ - ٤٤١ . ويضيف محمد حسين فى كتابه السابق ص ٩٠ . أنه دمرت بسببه كثير من وثائق ديوان الكتخدا . كما وجد بأحد السجلات بدار المحفوظات (سجل B) ما يفيد بأن وثائق الديوان الخديوى للأعوام ١٢٢٠ - ١٢٣٥ هـ (١٨٠٥ - ١٨٢٠م) قد دمرت بسبب هذا الحريق .

(٢) أمين سامى ، تقويم النيل وعصر محمد على باشا ، الجزء الثانى ، القاهرة ١٩٢٨ ، ص ٣٤٨

(٣) محمد حسين ، المرجع السابق ، صفحات ٧٥ -٧٩ ..

(٤) نفس المرجع والمكان .

الدفترخانة (دار المحفوظات) على دور الحفظ المحلية والوزارات والمصالح والهيئات المختلفة مما عوّق تنظيم الوثائق وضمها فى مجموعات متجانسة ، حيث لم تُخوّل الدار سلطة تمنحها حق فرض نظم ولوائح بغرض تنسيق الأعمال بشأن الوثائق، التى سيكون مآلها إلى الدار آخر الأمر، طبقاً لما نصت عليه اللوائح المتعاقبة حتى ذلك التاريخ .

والأمر الأخطر من ذلك أن لائحة ١٩٢١ التى ظلّت سارية المفعول بعد ذلك - وربما حتى وقت قريب جداً - قد قسمت الوثائق إلى أنواع ثلاثة : وثائق تحفظ حفظاً مستديماً ، ثم وثائق تحفظ لمدة معينة، وثالثة مستغنى عنها. وتبعاً لذلك فكثيرة هى تلك الوثائق التى جرى إعدامها من بين النوعين الأخيرين . تم ذلك كله فى غيبة إسهام المؤرخين والمتخصصين ودون وإشراكهم وهم الذين لهم دون سواهم حق البت فى مثل هذه الأمور الخطيرة .

فضلاً عن ذلك فإن الكثير من الوزارات والمصالح آثرت أن تحتفظ لديها بالكثير من الوثائق المستديمة دون إرسالها إلى الدار متعللة إما بسريتها، أو أهميتها الخاصة، أو لما ادعته من حاجة الجمهور والمصالح الحكومية إليها باستمرار، وهو الأمر الذى نجم عنه تشتت الوثائق وتوزعها مما أفرغها من وحدتها وترابطها وتسلسلها وأفقدها العلاقة العضوية بين جزئياتها وأجزائها، وهو ما يشكل - كما ذكرنا - لب قيمتها وأهميتها التاريخية .

ومما يضاف إلى ذلك أن تضخم مقتنيات دار المحفوظات مع مرور الزمن، وما لازمه من قلة إمكانياتها المادية والبشرية، وتخلفها عن ملاحقة التطور التقنى، كاد أن يفقدها قيمتها ودورها ووظيفتها التاريخية بحيث تحولت إلى مخزن أو مستودع عام تضخمت فيه تلال الوثائق بطريقة كان يصعب معها الحفظ والتنظيم والفهرسة والتبويب والصيانة والترميم، الأمر الذى تلف معه الكثير من الوثائق، لأسباب مقصودة أو لعوامل طبيعية .

وليت الأمر وقف عند هذا الحد، بل إنه لم يقتصر فحسب على الدفترخانه - دار المحفوظات العمومية - حيث شملت العدوى بكل سلبياتها أفرع الحفظ الأخرى فى الوزارات والإدارات والهيئات المختلفة، سواء فى رئاسة مجلس الوزراء، أو وزارات الخارجية والحقانية والداخلية والحربية والمعارف والصحة العمومية والأشغال والأوقاف والمحاكم وغيرها الكثير .

وفى ١٩٢٥ - تحت حكم الملك فؤاد وبتوجيه منه - شُكّلت لجنة لدراسة أمر المحفوظات التاريخية بهدف حصر الوثائق وتصنيفها وترجمتها، كما استقدم فى العام التالى - ١٩٢٦- المستشرق الفرنسى جين دنى Jean Deny وعهد إليه بفحص الوثائق التركية، وإبداء الرأى بشأن تنظيمها، سواء ما كان منها بالقلعة (الدفترخانه) أم بقصر عابدين، أو بالمحاكم، أو بجهات أخرى. وقد أثمرت جهوده فى كتاب نشرته الجمعية الجغرافية الملكية المصرية عام ١٩٣٠ بعنوان Sommaire des Archives Turques du caire , 1930

ثم اتجه الرأى بعد ذلك إلى ضم وثائق القلعة إلى وثائق عابدين لتكون وحدة واحدة بغرض إتاحة الفرصة لنفر من العلماء الأجانب للكتابة والتأليف عن أسرة محمد على، من أمثال ڤيت، وچوچيه، وهانوتو، ودنسون روس، ودوان، وڤيجان وغيرهم . فتم نقل الكثير من وثائق دار المحفوظات إلى قصر عابدين (الديوان الملكى) بلغ حجمها حتى مارس ١٩٣٤ ما يعادل ١٦٥٨٩ سجلاً ، ٣١٧٦ ملفاً ضمت ٦٢٣٨١٧ وثيقة، فشكلت مع ما كان يقتنيه الديوان الملكى من وثائق ، مجموعة الوثائق التى ضمها القصر فى ديوانه. وقد عكف على فهرستها وتبويبها وترجمة بعضها، أو عمل ملخصات عربية لها، نخبة من المتخصصين الأجانب وقلة من المصريين .

كما أنه من ناحية أخرى عُهد إلى كل من «دوان» و «ساماركو» بجمع ما حوته دور المحفوظات والوثائق فى كل من إيطاليا والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، من وثائق تتصل بتاريخ مصر الحديث شاركهم فى بعض الجهود بعثاتنا الدبلوماسية فى الخارج . وقد كللت هذه الجهود - بالفعل بالنجاح، حيث تم استحضار صور الوثائق الخاصة بمصر فى تلك الأرشيفات للفترة منذ ١٧٩٨، وحتى ١٨٩٠ بالنسبة لوثائق ڤينا ، ١٨٦٠ لنابلى، ١٨٧٩ للأرشيف الفرنسى، وما إلى ذلك بالنسبة لغيرها، سواء الروسية والبولندية والسويدية وغيرها . [1]

ولا شك أن هذه الجهود شكلت - مهما قيل بشأنها - أول محاولة رسمية منظمة لجمع وترتيب وفهرسة الوثائق المصرية . وإن كنا نأخذ عليها أنها فيما يتعلق بنقل مختارات من وثائق القلعة إلى الديوان الملكى، قد عمقت من تمزيق وتفتيت وحدة الأرشيف المصرى بوثائقه، وأفقدته وحدته العضوية التى توفر للوثائق قيمتها وأهميتها وترابطها. كما أنه - مع ذلك - ينبغى ألايفوتنا أن نقرر أن تلك الجهود قد اقترنت للمرة الأولى بربط الوثائق بالتأليف والبحث التاريخى فى مصر، فضلاً عما صاحبها من نشر لبعض المجموعات الوثائقية ، مهما شابها من أغراض .

وبدلاً من أن تطّرد الجهود وتتواصل فى هذا المجال، إذا بها تصاب بنكسة خطيرة عندما جرى نقل تلك الوثائق الخاصة بالديوان الملكى بعد ثورة ١٩٥٢ سواء لحاجة إلى المبنى المخصص لها بقصر عابدين أو ربما لأسباب أخرى . وقد تم النقل على عجل وبأسلوب يغلب عليه الطابع الارتجالى، فجاءت العملية كلها فى شكل أقرب ما يكون إلى الفوضى والتخريب حيث لم تراع خلالها أبسط النظم والقواعد والضوابط، فضلاً عن أن المكان الذى نقلت إليه بالطابق الأرضى للقصر لم يكن مهيئاً البتة لاستقبال هذا الوافد الجديد، فازداد الأمر سوءاً

(١) محمد حسين، المرجع السابق، ص ٩٢ - ٩٤.

وضاع أو تلف الكثير من الوثائق، فضلاً عما أصاب ترتيبها من ضربة موجعة ما برحت تعانى منها حتى الوقت الحالى .

وعندما تنبهت سلطات الحكم الجديد إلى خطورة الأمر، استصدرت فى ٢٤ يونيه ١٩٥٤ قانوناً برقم ٣٥٦ يقضى بإنشاء دار الوثائق القومية التاريخية، بهدف جمع الوثائق التى تتصل بمصر فى جميع العصور. فضلاً عن تيسير البحث والاطلاع والعمل على نشر هذه الوثائق[1] وربما كانت هذه المحاولة هى المرة الأولى التى نظرت فيها التشريعات والقوانين المصرية إلى الوثائق مثل تلك النظرة العلمية البحثية. وقد كونت وثائق الديوان الملكى – قصر عابدين – نواة تلك الدار .

غير أن الضربة التى منيت بها وثائق الدار الوليدة من جراء النقل الأول ظلت أمراً ملازماً لها منذ إنشائها، خاصة إذا ما أضفنا إلى ذلك فقد إمكانياتها المادية والبشرية، وعدم توجيه أى قدر من العناية اللائقة بمثل هذا العبء الخطير . ومع ذلك ، فقبل أن تفيق الدار من هول الفاجعة الأولى، حتى تقرر نقلها مرة ثانية إلى القلعة عام ١٩٦٩ كإجراء مؤقت تمهيداً لانتقالها إلى مبنى جديد دائم تقرر أن يبنى خصيصاً لهذه الدار، احتفل بوضع حجر أساسه فى ٢٣ يوليه ١٩٦١ فى رملة بولاق على كورنيش النيل [2] ،وهو ذلك المبنى الذى لم يستكمل إنشائه حتى الأن، على الرغم من مرور ٢٧ عاماً على بداية إنشائه . وإن دل ذلك على شىء فإنما يدل على أن الوثائق ودارها بالنسبة للدولة لا تلقى الرعاية الواجبة والاهتمام الذى توليه مجالات أخرى أقل أهمية سواء إعلامية أو ترفيهية أوغيرها . كما أنه يعكس فى نفس الوقت مبلغ القصور الفاضح فى الإمكانيات المخصصة لحفظ وجمع وفهرسة ونشر هذه الوثائق.

وفى ظل ظروف دقيقة كهذه طلب من دار الوثائق خلال عمرها الذى يربو الآن على ثلث القرن أن ترعى الوثائق وتجمعها ، فأضيف إليها عشرات بل مئات الآلاف من الوثائق التى آلت إليها من مختلف هيئات الدولة وأجهزتها، فتحولت بذلك إلى مخزن كبير يفتقر إلى مادون الحد الأدنى من الإمكانيات اللازمة. ومع كل ذلك فقد بذل العاملون بالدار أقصى ما يستطيعونه من جهد وحافظوا على أن تظل الدار مفتوحة الأبواب لاستقبال الباحثين والمتخصصين والمشتغلين بالتاريخ، وتلك لعمرى مأثرة تحسب لهم ، غير أن الخطير فى الموقف هو ما كان يصيب هذه الوثائق من تلف بفعل الزمن من جانب، ونتيجة لأسلوب الحفظ وإمكانياتة من جانب أخر، وهو الأمر الذى يفوق طاقات وقدرات العاملين بالدار .

والجديد فى الأمر أن الحقبتين الأخيرتين شهدتا – ولأول مرة – صدور العديد من القوانين والقرارات المنظمة لحفظ الوثائق وتنظيم تدأولها والاطلاع عليها، أو نشرها ومنها قرار

(١) محمود عباس حمودة، المدخل إلى دراسة الوثائق العربية ص ٩٩ – ١٠٣
(٢) ثروت عكاشة، مذكراتى، جـ (١)، ص ٥٠٥

تكوين لجنة كتابة تاريخ ثورة يوليو، وكذلك القانون رقم ١٢١ الصادر فى ١٣ يناير ١٩٧٥، والقرار الجمهورى رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٩، ثم القانون رقم ٢٢ الصادر فى ٥ مايو ١٩٨٣ (١) وربما غيرها .

وفى تقديرنا أن كل تلك القوانين والقرارات واللجان حركتها الأهواء والدوافع الخاصة، فمات بعضها ميتة طبيعية كما هو الحال مع لجنة تاريخ الثورة ، كما نسخ بعضها البعض الآخر أو أضاف إليه تضييقاً جديداً . ورفع بذلك الوثائق إلى دائرة الصراع السياسى ، ومع كل هذا النشاط التشريعى فلم يتم استكمال المبنى الدائم لدار الوثائق، ولا نجحنا فى الحفاظ على الوثائق من التلف أو التخريب والضياع، أو السرقات والتداول فى سوق البيع والشراء، ناهيك عن فهرستها وتبويبها وترميمها وصيانتها، أو نشرها. ولا نُظمت للباحثين فرصة الاطلاع عليها طبقاً لقواعد موضوعية صارمة لا تقف وراءها الميول والأهواء والدوافع الذاتية. فلا زلنا نسمع عن الكثير من المخالفات هنا وهناك، ويزداد الخرق اتساعاً بمضى الوقت . الأمر الذى عمق أو كاد نزعة خاصة تأصلت فى مصر مع الزمن، ونعنى بها ازدراء كل عصر أو حاكم لوثائق عصر وفترة الحاكم الذى سلفه، مع ما يصاحب ذلك من إهمال وتشتيت ربما يصل حد التخريب المقصود.

وأخطر ما فى الأمر أن تلك الروح العامة لم تقتصر فقط على الوثائق الأرشيفية الرسمية ، بل إنها شملت كذلك فى موجتها العاتية مجموعات الصحف والدوريات الوطنية، وكذلك المخطوطات والكتب النادرة التى تضمها قوائم الكثير من المكتبات الرسمية العامة، حيث فقد بعضها وتلف بعضها الآخر، وما كان قد بقى عجزت أساليب وإمكانيات الفهرسة والحفظ والترميم عن وضعه تحت خدمة الباحثين والمطلعين، لما تتميز به تلك الأساليب والإمكانيات من تخلف وقصور خطير . كل ذلك يحدث تحت السمع والبصر، وفى وقت تطورت فيه الأساليب والإمكانيات التقنية والعلمية تطورات مذهلة تفوق كل تقدير .

وإذا كان ذلك هو حال الوثائق الأرشيفية الرسمية، فلنا أن نتصور الحال والمال الذى انتهت إليه أوضاع المجموعة الوثائقية الشعبية غير الرسمية، سواء للأحزاب والروابط والهيئات والجمعيات والنقابات والمؤسسات الخاصة، الثقافية والاجتماعية والدينية والاقتصادية وغيرها، وكذلك دور الصحف والنشر والطباعة والأندية ودور العلم والعبادة، وغيرها الكثير الكثير، وهى التى ربما لازلنا - إلى حد كبير - نجهل تماماً مقتنياتها وما تحفظه منها ، فضلاً عن الوثائق الخاصة للأفراد والعائلات من أوراق ومراسلات ومذكرات وما إلى ذلك .

---

(١) الهيئة العامة للاستعلامات، القرارات الكبرى لثورة ٢٣ يولية، الجزء الأول، القاهرة ١٩٨٥، ص ٢٣٤، ٣٠٦ وانظر كذلك ثروت عكاشة، مذكرات، جـ ٢، ص ٥٢٠.

وبديهى أن كل تلك العوامل والظواهر السلبية وغيرها الكثير يشكل إهانة كبرى فى حق شعب مصر وتاريخها ومؤسساتها العلمية والسياسية شعبية كانت أم رسمية كما أنه ينعكس بالضرورة على الكتابات التاريخية العلمية حيث ساد اتجاه عام فى الأوساط الأكاديمية - ربما كان له بعض ما يبرره - حَبَّذ الاعتماد شبه الكلى على الوثائق الأجنبية فى كتابة التاريخ المصرى الحديث والقريب ، وهو اتجاه فريد - فى اعتقادنا - قد لا نجد له نظيراً فى الكثير من الدول المتحضرة، لم يعد استمراره أمراً مقبولاً ونحن نتفق جميعاً على أن الوثائق الأجنبية - مع قيمتها وأهميتها - إنما تمثل رؤية خاصة لا جدال فى أنها ترتبط أساساً بتصورات ومصالح كاتبيها مهما خلصت نياتهم،. فضلاً عن أن مثل هذا المناخ السائد سمح من حين لآخر بظهور نفر من المغامرين المصريين ممن أتيحت لهم - بوسيلة أو بأخرى - فرصة الاطلاع وربما الحصول على بعض الوثائق المصرية - خاصة المعاصر منها - ليخرجوا على القوم برؤى وتفسيرات لا يخالجنا شك فى أنها تخدم أهدافاً سياسية محددة .

ولا شك أن ذلك كله يعد فى تقديرنا مسئولاً عن افتقار مصر المعاصره إلى بروز مدرسة تاريخية مصرية تقرأ تاريخها بغير وجل أو قصور، لتعيد صياغته من خلال الكشف عن العلاقات العضوية المتشابكة بين الوقائع والجزئيات التى قد تبدو متباعدة قدر تباعد تلك الوثائق وتشتتها ، بغرض الخروج بقوانين عامة تفسر حركة التاريخ المصرى من خلال رؤية علمية منهجية فى جدل يزاوج بين الثابت والمتحول، الأصيل والوافد، الكلى والجزئى، الذاتى والموضوعى، وليلقى المزيد من الضوء على عوامل استمرارية هذا البلد وشعبه وتاريخه .

بحث ألقى ضمن ندوة المؤرخ عبد الرحمن الجبرتى بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ١٩٧٠.

سوف نحاول خلال هذه الدراسة أن نقتفى أثر الفكر السياسى عند « الشيخ » عبد الرحمن الجبرتى ونود ابتداء أن نذكر أننا لا نتناول دراسة فكر سياسى لمفكر أو فيلسوف أو سياسى أو حتى رجل دولة ، بل « لمؤرخ » مصرى « مسلم » قضى شطراً كبيراً من حياته ومراحل تكوينه خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، الذى كانت مصر قد وقعت فيه تحت وطأة أطول فترة من العزلة والركود الاقتصادى والنضوب الثقافى (١) . كما قدر له أن يشهد خلال فترة نضجه - عند انصرام القرن ١٨ - أول موجة غربية تدهم العالم الإسلامى، تخفق فى تحقيق أهدافها الاستعمارية بقدر ما تنجح فى تمزيق النسيج الحضارى المهلهل الذى ظل يلف الحياة المصرية ، باعتبار أن تلك الموجة كانت أول صدام بين الغرب « العلمانى الحديث » والشرق « الإسلامى المحافظ » . كما وفر للجبرتى امتداد عمره أن يرى بعينيه - خلال الحقبتين الأولتين من القرن التاسع عشر - أول حاكم مسلم يهز بعنف « الموروثات » التقليدية للحكم الإسلامى حين اصطنع أساليب جديدة فى الحكم والإدارة ستلعب دورها شيئاً فشيئاً فى إبعاد مصر عن نمطها الحضارى التقليدى الذى درجت عليه طيلة العصر الوسيط بقدر ما ستعمل على اقتراب مصر رويداً رويداً - فكراً وتطبيقاً - من الحضارة الغربية الحديثة.

فلا غرابة أن يكون القرن الثامن عشر وما سبقه من قرون، هو الوعاء الذى استمد منه الجبرتى بناءه الفكرى ، وأن تشكل الفترة التى شهد فيها مجىء الحملة الفرنسية بمستحدثاتها «الوقفة» المتأنية التى أتاحت له فرصة التأمل والمقارنة بل وربما المراجعة ، كما ستمثل الفترة الأخيرة من عمره « الموقف الجديد » الذى تمخض عن رحلة حياته السابقة بشقيها : الفعل ورد الفعل ، أو الشىء ونقيضه .

وتشكل مؤلفات الجبرتى وخاصة كتابه « عجائب الآثار » المصدر الذى نستمد منه معلوماتنا حول ما يمكن أن يمثل فكراً سياسياً لديه (٢) ، انتظم فى تدوينه منذ عام ١٨٠٥(٣) وإن كان قد بدأ فى كتابته وجمع بعض مواده - لاسيما التراجم والوفيات - منذ أواخر عام ١٧٨٨(٤) . وعلى ذلك فإن الامتداد الزمنى الذى شغل تدوينه يمكن أن يمثل بأمانة الأفكار

(١) Safran, N., Egypt in Search of Political Community, P. 26,.

(٢) ينبغى أن نشير إلى أننا اعتمدنا فى استقراء فكر الجبرتى ومواقفه السياسية على كتابه " عجائب الآثار " ولم نعتمد على كتابه الآخر " مظهر التقديس " لأن الأخير - فى تقديرنا - لا يمثل حقيقة رأى الجبرتى وموقفه وإنما يعد بمثابة " التأريخ الرسمى " للحملة الفرنسية نظراً لظروف تأليفه وتقديمه للدولة العثمانية مما دعاه إلى أن يرجع عن كثير من وجهات نظره وأن يسقط ذكر أمور كثيرة لما كان يتطلبه طبيعة تأليفه.

(٣) الجبرتى، عجائب الآثار، جـ١، ص ١٨٤.

(٤) شكرى، مصر فى مطلع القرن الثامن عشر، جـ ٣، ص ١١٦٦ وما بعدها : أنيس، مدرسة التاريخ المصرى، ص ٣٢ - ٣٣، أحمد عبد الرحيم مصطفى عجائب الآثار، تراث الانسانية، ص ٥٥ - ٥٥٦.

التى تكونت لديه والتأثيرات التى ألمت بها خلال هذه المرحلة الطويلة التى عاصرت فى مجموعها - بشكل عام - المراحل الثلاث التى قدر لصاحبها أن يشهدها .

لقد كان للظروف التى أتيحت للشيخ عبد الرحمن الجبرتى أثر كبير فى تكوين اتجاهاته، فقد نشأفى بيت علم حيث ولد لأحد كبار مشايخ الأزهر « المستنيرين » والذى نال قدراً من الثقافة لم تتح لغيره من معاصريه ، خلعت عليه قدراً كبيراً من الجاه والنفوذ والتى ربما تكون مسئولة - إلى حد كبير - عن الثروة التى استطاع أن يقتنيها ، الأمر الذى وفر لولده - عبد الرحمن - الاستقرار المنشود لمواصلة البحث والدراسة، فأتم دراسته بالأزهر، وتلقى تعليمه على كبار شيوخه وعلمائه، كما أكب على قراءة مكتبة والده وغيرها من الكتب التى استطاع أن يجمعها أو يحصل عليها، يضاف إلى ذلك أنه لم ينقطع عن حضور « حلقات التدريس » وفق ما جرت به عادة المبرزين من مشايخ الأزهر ، سواء فى بيته أو فى بيوت أساتذته وأصدقائه . وقد أتاح له فضله كأحد نوابغ العلماء فى عصره وجاهه كأحد سراته أن يعرف ويصادق أكثر شيوخ عصره والعديد من البكوات المماليك، كما كان للثقافة التى تثقف بها سواء تلك التى جناها على يد والده أو من خلال دراسته أو اشتغاله بالتاريخ، إلى جانب الخبرة والتجربة اللتين كسبهما من حياته العامة والخاصة كان لتلك الثقافة والخبرة أثر فى أن صارت للشيخ فكرة محددة فى أصول الدولة والسياسة شكلت موقفه من الحوادث التى شهدها، وتأثرت بها الأحكام التى أصدرها على المسئولين فى عهده . (١)

ولا يعنى ذلك أن الجبرتى - على الأقل خلال المرحلة الأولى من حياته - استطاع أن يرتفع عن مستوى عصره ، فقد ظل مرهقاً به لا يسمو إلى النظرة الشاملة ، فهو ضيق الأفق بحكم بيئته، لا يكاد يعرف شيئاً عما نسميه السياسة العليا، ولا عن علاقات مصر بغير تركيا، سواء فى الشرق أم الغرب اقتصادياً أو سياسياً ، فلا يتسع نظره لبعض الأمور السياسية التى تمليها تلك العلاقات (٢). فمع إحاطته بكثير من علوم عصره واشتغاله بغير ما كانوا يشتغلون به من علوم الحكمة والرياضة، وسعة مداركه، فإنه يسمى البحر الأبيض المتوسط بـ « البحر المحيط » (٣) ،يضاف إلى ذلك أنه يبدو فى مواضع متفرقة من كتاباته رجلاً ساذجاً مؤمناً بالكرامات والخرافات (٤) ، لا يجد غضاضة فى إقامة الأدعية الدينية فى أوقات الشدة بغرض « الدعاء بالنصر للسلطان » على أعدائه . (٥) كما أنه فقيه صوفى أولى

---

(١) شكرى، المصدر السابق، ص ١١٧٠.
(٢) شيبوب، عبد الرحمن الجبرتى، ص ٩٩.
(٣) الشرقاوى، مصرفى القرن الثامن عشر، جـ١، ص ٢٣.
(٤) الجبرتى، العجائب، جـ٢، ص ٢٦١، الشرقاوى، المصدر السابق، ص ٢١.
(٥) الجبرتى، جـ٢، ص ٩٠ جـ٣، ص ٦.

اهتمامه بمشايخ الصوفية وشرح معمياتهم وألغازهم .[١] وأخيراً فإنه لا يجد فى دعوة «الواعظ الرومى» – التى خرج بها فى شهر رمضان ١١٢٣ هـ – نحو ترك المنكرات التى يتبعها أهل مصر تجاه أضرحة الأولياء ومشايعة بعض المصريين له سوى « فتنة » أحسنت السلطات فى « اسكاتها » .[٢]

وإذا كان من العسير العثور فى كتابة الجبرتى على أفكار سياسية واجتماعية بالمعنى المنظم المبلور فى فلسفة نظرية [٣]، فإننا نستطيع أن نتبين من خلال المقدمة التى صدَّر بها كتابه «العجائب» والتى تناول فيها تحليل طبيعة الاجتماع البشرى، وتصنيف المجتمع إلى طبقات وسلطات الملوك وولاة الأمر، وعلاقة الحاكم بالمحكوم وما إلى ذلك [٤]، والتى ربما أفاد فى كتابتها –مما أورده بعض الكتاب المسلمين الذين سبقوه وخاصة ابن خلدون – [٥] أقول نستطيع أن نتبين أثر الثقافة الإسلامية الخالصة فى تفكيره . فقد جعل « العلم والعدل » – بالمعنى المتفق عليه عند علماء التفسير – قوام المجتمع البشرى، وأساس الحكم الصالح والسياسة الرشيدة . كما اتخذ منه أداة لتقسيم المجتمع إلى طبقات ترتفع بعضها فوق بعض درجات [٦] ، استطاع من خلاله إرضاء الطبقة التى ينتمى إليها ، وهى طبقة العلماء، وأن يعلو بها فوق طبقة الملوك وولاة الأمور . إلى الحد الذى جعلهم فيه « ورثة الأنبياء » . [٧]

ولطالما أولع الجبرتى بالتغنى بالعدل والتشنيع على ظلم الحكام، ذلك لأن العهد الأول – العثمانى المملوكى – كان حافلاً بالظلم وفساد الضمائر والتعدى على الرعية، والابتعاد عن روح الشريعة الإسلامية . فالجميع أضحوا « نهّابين » ، الأمر الذى دعا الجبرتى إلى أن يتعاطف مع « ثورة » أهالى الحسينية ضد ظلم أحد صناجق مراد بك فى أواخر عام ١٧٨٥ ، وأبدى عدم ارتياحه لإخفاق أحد كبار مشايخهم فى رد الظلم عنهم بقوله «وبردت القضية».[٨] كما أبدى نفس التعاطف عندما تذمر أهالى قرية بلبيس ضد ظلم محمد بك الألفى وأتباعه عام ١٧٩٥، ورفعوا مظلمتهم إلى مشايخ الأزهر الذين نجحوا فى إلزام الأمراء المماليك « بما شرطه العلماء » وسجلوا عليهم «حجة» بذلك « فَرْمَنَ عليها الباشا» ووقعها

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص ٥٥٨.
(٢) الجبرتى، جـ١، ص ٤٩-٥١
(٣) لويس عوض، تاريخ الفكر المعهد، جـ٢، ص ٨٧.
(٤) الجبرتى، جـ١، ص ٧-١١.
(٥) شكرى، المصدر السابق، ص ٧٠-١١٧٣
(٦) الجبرتى، جـ١، ص ٧-١٠
(٧) شكرى، المصدر السابق، ص ١١٧٥.
(٨) الجبرتى، جـ٢، ص ١١٠.

كل من إبراهيم بك ومراد بك [1] ، وإن كان ذلك لم يمنعهم من الاستمرار فى مظالمهم مما جعل الجبرتى دائم السخط عليهم وعلى جورهم وتعديهم [2] .

ويرتبط بهذا الجانب أيضاً موقف الجبرتى من الدولة العثمانية ومبعوثيها إلى مصر نستطيع أن نتبينه مما أورده فى مناسبات ثلاث خلال مراحل تاريخية ثلاث ، أولها خلال العصر العثمانى المملوكى وفى عامى ١٧٨٧/٨٦ على وجه التحديد عندما، بعثت الدولة العثمانية بحمله للوقوف فى وجه إبراهيم بك ومراد بك، ورأى المصريون وعلماؤهم فى قائدها مخلّصاً لهم من مظالمهم . غير أنه عند رحيله، وبعد إقامته بمصر فترة من الزمن يعلق الجبرتى بقوله « ولم يحصل من مجيئه ... وذهابه إلا الضرر، ولم يبطل بدعة ولم يرفع مظلمة بل تقررت به المظالم والحوادث ... وخابت فيه الآمال والظنون ... وزاد فى المظالم التحرير » [3] أما الثانية فتبدو من عبارته التى كتبها عندما بعث الأمراء والعلماء يستنجدون بالدولة العثمانية ضد الغزاة الفرنسيين فى عام ١٧٩٨، حيث ذكر أنهم بعثوا فى طلب « الترياق من العراق » استخفافاً بالدولة وقوتها .[4] أما الثالثة فقد كتبها فى أبريل عام ١٨٠٧ بعد فشل الإنجليز فى رشيد، وما ارتكبه الجند الأتراك فى مصر من جرائم باعتبار أنها « صارت دار حرب بنزول الإنكليز » فاستباحوا نساءها وأموالها فكتب «المفتون بالمنع وعدم الجواز»، إلا أن الجبرتى سخر من ذلك بقوله «ومن يقرأ ومن يسمع». [5] وأكثر من هذا فإنه أبدى سخطاً شديداً بمبعوثى الدولة نظراً لما كان يتكبده المصريون من أموال، وجهد فى سبيل إرضائهم، عدّد الجبرتى ألواناً كثيرة من مظاهرها وختمها بقوله «أقضية يحار العقل والنقل فى تصورها»[6].

ولما كان السبيل المتعارف عليه بين المتصدين لتفسير الظواهر الاجتماعية والسياسية فى «العمران البشرى» - لا ستخلاص العبر والعظات منها توطئة لبسط الرأى فى أصول الحكم وسياسة الدولة وتعزيزاً له - هو الوقوف على تاريخ البشر منذ خلق العالم ، فقد عنى الجبرتى - كما فعل من سبقوه - بتعريف التاريخ واتساعه وبيان الغرض من تسجيله ودراسته وذكر منافعه [7] . يبدو أن الشيخ لم يأت بجديد ، بل إن مقالته فى هذا الشأن لا تعدو كونها

(١) الجبرتى، ج٢، ص ٧٤-٢٧٥.
(٢) المصدر السابق، ص ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٨٣.
(٣) المصدر السابق، ص ١١ ، ١٥٧.
(٤) المصدر السابق، ج٣، ص ٣
(٥) المصدر السابق، ج٤، ص ٥٨-٥٩، ٧٠-٧٢، ١٠٠.
(٦) المصدر السابق، ج٤، ص ٦٢.
(٧) الجبرتى، ج١، ٢-٦.

تلخيصاً موجزاً لما قاله العلامة ابن خلدون نفسه [1] . وإذا كان الجبرتى قد حرص فى مقدمته على أن يذكر أنه لم يقصد بتأريخه « خدمة ذى جاه كبير أو طاعة وزير أو أمير ، ولم أداهن فيه دولة بنفاق أو مدح أو ذم مباين للأخلاق لميل نفسانى أو غرض جسمانى ...» . [2] فالغالب أن هذا التصنع كان من لزوميات المؤرخين المسلمين، سواء فى هذا العصر أو فى العصور التى سبقته لا سيما إذا كان المؤلف ممن لم يسعدهم الحظ فى أن يكون صاحب حظوة لدى الحكام أو الأمراء . [3]

يضاف إلى ذلك أن الجبرتى فى مصنفاته التاريخية لم يخرج عن مألوف فهم المؤرخين المسلمين، لكتابة التاريخ، من حيث مقوماتها وعقليتها الدينية والفكرية ووسطها الاجتماعى،[4] وبمعنى آخر خلط بين التاريخ والقصص والأدب والتراجم والوفيات ونظم الحكم وغيرها . وكذلك قناعته - كغيره - بذكر الحقائق مجردة من أسبابها وعللها ، وتدوين الحوادث فى شكل حوليات مجزأة منفصلة تنقصها وحدة الموضوع دون محاولة ربط حادثة ما بشىء سابق . كما أنه اعتمد - كغيره أيضاً - على الاستفادة من الكتابات السابقة وخاصة فى الفترة التى سبقت عصره . [5] .غير أنه هنا يعمد إلى إعمال عقله فى كتاباتهم واللجوء إلى تحرى أدوات البحث العلمى من حيث الاعتماد على أقوال المعاصرين والمصادر الوثائقية المختلفة، كما لخصها بقوله « فرجعنا إلى النقل من أفواه الشيخة المسنين وصكوك دفاتر الكتبة والمباشرين وما أنقش على حجار ترب المقبورين وذلك من أول القرن إلى السبعين » [6] وربما يكون لندرة المؤلفات التاريخية من ناحية ، وكذلك قصور ما كتب فيها وركاكة تركيبه واختلاله وعدم انتظامه من ناحية أخرى [7] دخل كبير فى اصطناعه ذلك الأسلوب الذى لجأ إليه، والذى أضفى على كتاباته قيمة تاريخية كبيرة .

على أن فلسفة التاريخ التى عبر عنها الجبرتى - مستفيداً بغيره - من حيث كونه «علماً شريفاً فيه العظة والاعتبار ، وبه يقيس العاقل نفسه على من مضى من أمثاله فى هذه الدار » [8] ، وفائدته « العبرة بتلك الأحوال، والتنصح بها، وحصول ملكة التجارب بالوقوف

(١) شكرى، المصدر السابق، ص (١٧)
(٢) الجبرتى، جـ ١، ص ٦
(٣) زيادة، المؤرخون فى مصر، ص ٨٧
(٤) أحمد عزت عبد الكريم، مقدمة كتاب التاريخ والمؤرخون للشيال، ص لـ.
(٥) زيادة، المصدر السابق، ص ٩٣، ٩٨ - ٩٩. الشيال، المصدر السابق، ص ٢٦ - ٢٢٧.
(٦) الجبرتى، جـ ١ ، ص ٦.
(٧) الجبرتى، نفس المكان.
(٨) الجبرتى، المصدر السابق ص ٤

على تقلبات الزمن ليتحرز العاقل عن مثل أحوال الهالكين من الأمم المذكورة السالفين » [١] يبدو منها أنه جعل تاريخه قاصراً على جهود البشر ، فلم يترك لقلمه العنان ليسهب فى تناول خلق العالم وتوارد الأنبياء والرسل - كما فعل غيره من المؤرخين المسلمين - وإنما تعرض لذلك باقتضاب شديد، وركز كتابته على تاريخ مصر وخاصة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، القرنين اللذين خليا من المؤلفات التاريخية . وإن كان ذلك لا يعنى أن الجبرتى - كغيره - لم يؤمن بالأفكار القدرية والإرادة الإلهية التى تميزت بها كتابات المؤرخين طيلة العصور الوسطى فى الشرق والغرب على حد سواء، والتى كانت من وراء سيادة نظريات الحق الإلهى المقدس. ويمكن أن تعتبر تلك الأفكار المرادف الروحى لما نسميه اليوم بـ «الحتمية التاريخية»[٢]

وبالرغم من ذلك فإن تاريخ الجبرتى يستمد أهميته أولا من حيث تفرده بالكتابة عن تاريخ مصر خلال هذه الحقبة الزمنية التى افتقرت تماماً إلى مثل تلك الكتابات كنتيجة للنضوب الثقافى العام الذى أصاب مصر والعالم العثمانى من ناحية ، ولتسرب الكتب التاريخية من مصر لكثرة الاضطرابات والفتن والنظرة الهابطة إلى هذا النوع من المعرفة من ناحية أخرى. [٣] ومن هنا جاءت كتاباته سداً للفراغ الكبير الذى أصاب تلك الفترة ووصلاً لما انقطع من حبل الحركة التأليفية التاريخية . [٤] يضاف إلى كل ذلك أن كتابات الجبرتى تتميز بتقديم صورة كاملة للمجتمع المصرى خلال العصر العثمانى وخاصة المجتمعين المملوكى والعلمى .[٥] ولا غرابة فى ذلك حيث وقف المماليك والعلماء فى مقدمة طبقات المجتمع المصرى آنذاك . الأولون باعتبارهم الطبقة التى تمتعت بالسلطة الفعلية فى البلاد بعد الضعف الذى أصاب جهاز الإدارة العثمانى، والآخرون باعتبارهم المجتمع المصرى ومتصدريه من ناحية، وهمزة الوصل بين الحاكمين والمحكومين الذين طالما مارسوا أدواراً متفاوته خلال تلك الفترة وأصبحوا يقومون فى المجتمع بدور هام جعل منهم جهازاً من أجهزة الحكم القائم[٦]، سواء حين وقفوا إلى جانب الشعب المصرى يدافعون عن حقوقه ويشرفون على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ، أو حين التجائهم إلى أصحاب السلطة فى البلاد لتحقيق بعض المصالح الذاتية والاستفادة لأنفسهم، الأمر الذى جعل منهم سادة إقطاعيين.[٧] وأهم من ذلك كله أن كتابات

(١) الجبرتى، جـ ١، ص ٢.
(٢) لويس عوض، تاريخ الفكر المصرى، جـ ٢ ص ٥٦ - ٥٧.
(٣) أنيس، المصدر السابق، ص ١١ - ١٦.
(٤) الشيال، المصدر السابق، ص ٥ ، ٩.
(٥) أنيس، المصدر السابق، ص ٣٠.
(٦) أحمد عبد الرحيم مصطفى، حركة التجديد الإسلامى، ص ٢٢.
(٧) نفس المرجع والصفحة

الجبرتى ذات أهمية اجتماعية خاصة من حيث كونها سجلاً حافلاً بألوان الحياة التى كان يحياها المجتمع المصرى - خاصة فى الجزءين الثالث والرابع من كتاب "عجائب الآثار" - لاحتوائها على مادة تاريخية قيمة تخللته كتابات بالنسبة للطوائف المختلفة كالتجار وأصحاب الحرف وأهل الذمة والمتصوفة "المتدروشين" والمجاذيب ومدعى النبوة وغيرهم، وكذلك الأحوال الاقتصادية والنقود وسكها وأوزانها وتداولها وقيمتها وما إلى ذلك[1].

ولعل البعض قد يرى فى ظهور الجبرتى بكتاباته "عبقرية منفردة" معزولة عن الوسط الذى عاشت فيه[2]. غير أن مرد ذلك قد يرجع فيما يرجع إلى النهضة الفكرية التى بدأت تظهر فى مصر على استحياء فى أواخر القرن الثامن عشر[3]. كما قد يعزى إلى البيئة العلمية التى نشأ فيها والظروف المادية التى أحاطت به ووضعه الاجتماعى الذى سهل عليه الإحاطة بأحداث عصره وكذلك حبه للاستطلاع الذى انتقل به، إلى مواطن الأحداث وما تميز به من دقة وموضوعية[4]، كما قد يعزى فى تقديرنا - إلى أنه دوّن مؤلفاته خلال الحقبة الثالثة من حياته بعد أن كان قد شهد فترات زمنية ثلاث اختلفت كل منها عن الأخرى بقدر سواء فى نظمها وأساليبها، والتى ربما تكون فى مجموعها مسئولة عن تطوير فكرة تدوينه من وفيات وتراجم - كما طلب إليه ذلك أستاذه مرتضى الزبيدى - إلى مصنفات تاريخية متكاملة تجمع إلى جانب الرغبة الأولى، المادة التاريخية التى قد تساعد فى تتبع نظم الحكم ورجاله وأساليبهم وطرائقهم كى يدعم فكرته التى طالما تغنى بها عن ضرورة التزام أولى الأمر والحكام بـ "العدل والإنصاف سواء كانت الدولة إسلامية أو غير إسلامية "[5].

ويستوقف نظر قارىء الجبرتى أنه لم يشر صراحة أو ضمناً إلى أنه قام بأداء فريضة الحج،[6] وان كان المتفق عليه قيامه بذلك[7]، لأنه ذكر عرضاً خبر زيارته لمدينة مكة[8]. ولا ينبغى لنا أن نسرف فى تفسير إعراضه عن ذكرها لأن كتاباته وفكره ونشأته لا تترك ظلاً لمظنة أو شبهة، وربما قد يعزى ذلك إلى أنه فى معظم كتاباته لم يكن ليترجم لنفسه أو يكتب سيرته الذاتية.

---

(١) الشيال، المصدر السابق، ص ١٨، أنيس المصدر السابق، ص ٣٠ - ٣١.
(٢) أنيس، المصدر السابق، ص ٢٧ - ٢٨.
(٣) الشيال، المصدر السابق، ص ٥ ، ٩.
(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى، عجائب الآثار ص ٥٥٤.
(٥) الجبرتى، جـ ١، ص ٨.
(٦) شيبوب، المصدر السابق، ص ٣٧.
(٧) شكرى، المصدر السابق، ص ١١٦٤.
(٨) الجبرتى، جـ ١ ، ص ٧٢.

وتفسر كتابات الجبرتى موقفه من الاحتلال الفرنسى منذ اللحظة الأولى ، التى تؤكد أنه كان شديد الاهتمام باستقصاء كافة أخباره بوجمع العديد من الوثائق الخاصة بالعهد الجديد ما استطاع إلى ذلك سبيلاً ، ليس بروح « الشيخ » المسلم المتعصب لدينه الذى يغض الطرف عن كل ما يأتى به « الكفار »، أو بروح « المواطن » الملتهب الرافض لكل ما يدور حوله من أفعال..وإنما بروح « المتأمل » اليقظ المحلل لما يقوم به الوافدون الجدد ، و« المؤرخ » الموضوعى الراغب فى المعرفة .[1] وربما قد يرجع ذلك إلى ما أثارته الحملة الفرنسية فى آفاق المصريين بوجه عام، حيث كانت بالنسبة إليهم بمثابة تحد ضخم لهم ولقوماتهم عجل فى تحطيم بعض القوى القديمة . كما أنها خلقت أمام المصريين نمطاً حضارياً جديداً ومتفوقاً نظر إليه غالبيتهم بعين الشك لمخالفته لمألوفهم،[2] فى حين وقف أمامه بعضهم وخاصة ممن كانوا ساخطين على أوضاعهم القديمة موقنين بإفلاسها، مقتنعين بضرورة تغييرها ، موقفاً مغايراً ، وكان الجبرتى واحداً من بين هذا القطاع الأخير .

حقيقة أن الجبرتى اعتبرها من « الملاحم العظيمة والحوادث الجسيمة والوقائع النازلة والنوازل الهائلة، وتضاعف الشرور وترادف الأمور وتوالى المحن واختلال الزمن وانعكاس المطبوع ...» إلا أنه ولما تكد تمضى فترة قصيرة على استقرار الفرنسيين بالقاهرة، وبعد أن كانوا قد نجحوا فى إخماد ثورتها الأولى ، حتى كان الجبرتى قد تردد على مكتبة المجمع العلمى « مراراً » فأطلعوه على مباحثهم وأعمالهم العلمية فأبدى نحوها إعجاباً واسعاً عبر عنه بقوله « لا يسعها عقول أمثالنا »[3] . وإذا كان البعض قد يحلو له أن يرى أن إعجاب أحد العلماء بمباحث علمية خالصة مالا يقلل من وطنيته أوما يمس عقيدته ، فإننا نجد أن الجبرتى سبق له أن اتخذ موقفاً أكثر وضوحاً عندما وصف أولئك المصريين من أهالى دمنهور ورشيد الذين طلبوا الأمان من الفرنسيين وآثروا عدم مقاومتهم « بالعقلاء » [4] . بل وأكثر من هذا فإنه استخف بأحد المشايخ الذين تصدروا قيادة ثورة القاهرة الأولى وصفه بأنه واحد من «المتعممين» ممن «لم ينظر فى عواقب الأمور ولم يتفكر أنه فى القبضة مأسور» ، وراح ينعت الثائرين بصفات يستشف منها استنكاره لثورتهم ومن بينها «الغوغاء» و«حشرات الحسينية» و «الذعر» و «الحرافيش» وما إلى ذلك [5] . وهو موقف يختلف كثيراً عن مواقفه تجاه ثورات أهل مصر ضد مظالم المماليك أو العثمانيين التى مرت بنا فى المرحلة السابقة

(١) لويس عوض، المصدر السابق، ص ٢١. الشرقاوى، المصدر السابق، ص ٢٩.
(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، عجائب الآثار، ص ٥٦٠.
(٣) الجبرتى ، جـ ٣ ، ص ٣٥ - ٣٧.
(٤) الجبرتى، نفس المصدر، ص ٤.
(٥) الجبرتى، جـ ٣، ص ٢٦.

فبماذا نفسر هذا الموقف الجديد ؟ نعتقد أنه لا يكفى لتفسيره فقط خشيته من بطش الحاكم الجديد وشدة بأسه كما ورد ضمناً فى عبارته الأخيرة . أو اعتداله العام وابتعاده عن أعمال العنف كما يرى البعض [١] ،بل يمكن أن نردها إلى إعجاب الجبرتى بالفرنسيين لعلمهم ومعارفهم وفنونهم على الرغم من منافاة بعضها - وخاصة صور الرسول والصحابة - لمفاهيم المسلمين طيلة العصور الوسطى ومن ناحية أخرى التزام الفرنسيين جانب «العدل» فى كثير من الأمور ، ومنه عدم تجاوزهم الرسوم التى فرضوها على الأقضية ورسوم التسجيل ، ولإبطالهم السخرة حيث كانوا يدفعون للعمال الذين يستخدمونهم أجوراً يوفونها لهم ويزيدونها عن الأجور المعتادة، ويوفرون لهم الآلات التى تريحهم فى العمل، كما يمنحونهم قدراً من الراحة[٢] فى الوقت الذى كانت فيه السخرة أمراً مألوفاً . يضاف إلى ذلك دقتهم فى ضبط معاملاتهم «لأن جميع معاملة الكفار سالمة من الغش والنقص بخلاف معاملات المسلمين» هذا بالإضافة إلى أنهم حرصوا على إعطاء قاتل «يحسبونهم» الفرصة للدفاع عن نفسه عندما قدموه إلى المحاكمة «وقرروه ، ولم يعجلوا بقتله » ، على الرغم من ثبوت التهمة الموجهة إليه ، بل «رتبوا حكومة ومحاكمة» لتصدر فيه حكمها «بما اقتضاه التحكيم» وذلك بخلاف ما كان يجرى من «أوباش العساكر الذين يدّعون الإسلام ويزعمون أنهم مجاهدون» - يقصد الجنود الأتراك - وتجرؤهم على «هدم البنية الإنسانية بمجرد شهواتهم الحيوانية » . لكل ذلك حرص الجبرتى على إثبات وثائق تلك المحاكمة فى كتابه على الرغم من طولها وركاكتها نظراً «لتشوق كثير من المصريين إلى الاطلاع عليها ... ولما فيها من الاعتبار وضبط الأحكام من هؤلاء الطائفة الذين يحكمون العقل ولا يتدينون بدين »[٣] . كما أنه من ناحية أخرى أثنى على الفرنسيين قيامهم بدفع مرتبات لأعضاء دواوينهم - وخاصة الديوان الثالث الذى أسس فى عهد منو - وكتابها ومستخدميها «تكفيهم وتعنيهم عن الارتشاء[٤] » ، وهو الأمر الذى كان شائعاً خلال تلك الفترة .

لكل ذلك فإن الجبرتى لم يتردد فى التعاون مع الفرنسيين عندما لمس منهم الالتزام «بالعقل» و «العدل»، وثبت له أنه بإزاء حضارة جديدة أرقى من حضارة الترك والمماليك لا فى مقوماتها المادية فحسب، ولكن فى كثير من قيمها الاجتماعية ونظمها السياسية [٥] . ذلك لأن «الحكمة الأزلية» شاءت أن يسود مصر «الجهل» بدلاً من «العلم» وأن يطغى فيها

(١) الشرقاوى، المصدر السابق، ص ٣٠
(٢) الجبرتى، جـ ٣، ص ٣٤
(٣) الجبرتى، جـ ٣ ، ص ١٢٢
(٤) الجبرتى، جـ ٣، ص ١٤٥.
(٥) لويس عوض، المصدر السابق، ص ٢١.

«الظلم» فينمحى «العدل» وأن يفضى اختلال الميزان وزوال «قانون الحكمة» إلى تسلط هؤلاء الأجانب على البلاد (١) ،لهذا لم يتردد الجبرتى فى الدخول فى عضوية الديوان الثالث فى أكتوبر ١٨٠٠ (٢) ، والعمل مع الفرنسيين والاحتكاك بعلمائهم وبعض قادتهم مما سيخلف بصمات واضحة على تفكير الجبرتى ومواقفه ، ستبدو باهتة حيناً ، أو فاقعة أحياناً وإن أخفقت كلية فى طمس جوهر أفكاره ومعتقداته .

وعلى ذلك فإن إعجاب الجبرتى لم يكن مطلقاً وبغير حدود ، بل إنه أبدى تحفظاً عنيفاً تجاه بعض القيم الأخلاقية والروحية والاجتماعية التى جاءت بها الحملة الفرنسية، سواء من الفرنسيين أنفسهم، أو ممن تأثروا بهم من المصريين(٣) لأنه كان يشعر دائماً الخطر على الدين والأخلاق من جراء بعض التجديدات الغربية التى أدخلها الفرنسيون على النظام الشرعى وإعلائهم جانب الأقباط من خلال الصلاحيات الواسعة التى منحت لهم فى جباية الضرائب ، وتسليح بعض شبابهم وانضمامهم فى فرقة العمل مع الفرنسيين ضد المصريين (٤) ، مما أدى إلى تمردهم وخروجهم على أوضاعهم الاجتماعية الموروثة (٥) . يضاف إلى ذلك تبرم الجبرتى وسخطة على خروج المرأة المصرية على كل ما كان مألوفاً من عرف وتقاليد عندما خرج بعضهن « مع حكام الأخطاط ... للنظر فى أمور الرعية والأحكام العادية والأمر والنهى والمناداة » فى موكب من الخدم والأتباع ليفسحوا لهن الطرقات « مثلما يمر الحكام ويأمرن وينهين فى الأحكام » (٦) .وربما كان للجبرتى عذره فى موقفه هذا لو أن تحرر النساء اقتصر على «خروج غالبهن عن الحشمة والحياء » - كما ذكر - إلا أن دخولهن الحياة العامة ومشاركتهن الرجال فى العمل - كما وضح من كتاباته - كان أمراً غير مألوف بالنسبة له ولجيله وربما لأجيال كثيرة من المصريين بعده . الأمر الذى أثار سخطه ومخاوفه من اختلال «الميزان» وزوال «قانون الحكم» وربما يكون نفس الأثر الذى ترتب على مساواة الأقباط - أهل الذمة - بالمسلمين بشكل لم يتقبله الجبرتى فى ذلك العصر . وقد يرجع ذلك كله إلى ارتباطه بتحقيق بعض

---

(١) شكرى المصدر السابق ، ص ١١٨٣

(٢) الجبرتى، جـ ٣، ص ١٤٤. وإن كان هناك من يرى أن الجبرتى عين عضواً فى الديوان الأول الذى أنشأه نابليون، ونال من خلاله احترام قادة الجيش وكبرائه. راجع ما أورده محمد عبد الله عنان فى كتابه مصر الإسلامية. نقلاً عن المؤلف الفرنسى الكساندر كاردان. وإن كان عنان ينفى ذلك. راجع ، ص ٦٥.

(٣) لويس عوض، المصدر السابق. ص ٢١

(٤) حورانى، الفكر المصرى فى عصر النهضة ، ص ٧٢.

(٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى، عجائب الآثار ، ص ٥٦٠.

(٦) الجبرتى، جـ ٣ ، ص ١٧٠.

المصالح «للكفار» المحتلين . على أن موقفه وتعصبه ذلك كان أمراً طبيعياً لأنه صدى لشعور عصره الذى يعد النقلة من القرون الوسطى إلى مشارف العصر الحديث .[1]

وبالرغم من ذلك فإن الجبرتى لن يرحب بعودة الحكم العثمانى «الإسلامى» ، نظراً لأن ممثليه عادوا إلى أساليبهم القديمة فى الظلم ونهب أموال المصريين ، ليس فقط بعد رحيل الفرنسيين عن البلاد ، ولكن كذلك فى أعقاب توقيع صلح العريش فى مطلع عام ١٨٠٠ ، وحضور مندوب عثمانى للعمل بمصر «كأمير للمكوسات» ، ولجوئه إلى «تحكير الأقوات» وإلزام سر تجار مصر - السيد أحمد المحروقى - بجمع الأموال اللازمة لترحيل الفرنسيين عن مصر والتى تقررت فى اتفاقية العريش . وكان تعليق الجبرتى على ذلك قوله «ودهى الناس من أول حكامهم بهاتين الداهيتين» على الرغم من أنه يذكر أن المصريين بادروا بدفع الأموال المطلوبة « عن طيب قلب وانشراح خاطر » لرغبتهم فى إجلاء الفرنسيين واعتبارهم سنة ١٨٠٠ « سنة مباركة ويوماً سعيداً بذهاب الكلاب الكفرة »[2] ومن هنا نتبين بوضوح المعيار الذى كان يقيس به الجبرتى نوع الحكم ورجاله بغض النظر عن ديانتهم وعقيدتهم . ويتضح ذلك تماماً من استمرار إعجاب الجبرتى ببعض جوانب الحضارة الغربية ، ومنها مثلاً قوله عن الألفى الذى زار انجلترا وأقام بها بعض الوقت أنه « تهذبت أخلاقه بما اطلع عليه من عمارة بلادهم ، وحسن سياسة حكامهم وكثرة أموالهم ورفاهيتهم وصنائعهم وعدلهم فى رعيتهم - مع كفرهم - بحيث لا يوجد منهم فقير ولا مستجير ولا ذو فاقة ولا محتاج »[3] . على الرغم من أن الألفى كان قد حاول الالتجاء إلى الانجليز للاعتماد عليهم فى حكم البلاد ، ولم يحاول الجبرتى أن يوجه إليه أى لوم على مسلكه هذا .[4] يضاف إلى ذلك كله إعجاب الجبرتى بالمعاملة الطيبة التى كان يلقاها الأسرى الأجانب - فرنسيين وانجليز « كما هى عادة الإفرنج مع بعض » [5] على غير عوائد القوات العسكرية الإسلامية فى ذلك الوقت .

وبخروج الفرنسيين من مصر وعودة المظالم العثمانية المملوكية وبروز دور العلماء المصريين ورجال الدين ودخولهم حلبة الصراع ، وهوالموقف الذى أسفر فى النهاية عن خلع الوالى «الشرعى» وتعيين والٍ جديد من قبلهم - هو محمد على - على الرغم من معارضة السلطان العثمانى ، يبين لنا أن الجبرتى لم يكن من بين المتصدرين قيادة الشعب لأنه لم يشر

(١) شيبوب، المصدر السابق، ص ١٧٧.
(٢) الجبرتى، جـ٣، ص ٩٢
(٣) الجبرتى ، جـ ٤، ص ٤٤.
(٤) الشرقاوى، المصدر السابق، ص ٢٩.
(٥) الجبرتى ، جـ ٤ ، ص ٥٨ ، ٦٠.

إلى ذلك بقليل أو كثير ، وإن ظل دائم الصلة بالمشايخ معنيّ بتتبع نشاطهم ونشاط الحكام الباشوات العثمانيين، ونشاط البكوات المماليك منازعى الدولة فى السلطة والنفوذ .[1]

ولقد ناصب الجبرتى محمد على العداء «لأن فى طبعه داء الحسد والشره والطمع والتطلع لما فى أيدى الناس»، ولأنه «فتح بابه لنصارى الأروام والأرمن فترأسوا بذلك وعلت أسافلهم»، ولأنه «يحب الشوكة ونفوذ أوامره فى كل مرام ولا يصطفى ويحب إلا من لا يعارضه ولو فى جزئية أو يفتح له باباً يهب منه ريح الدراهم والدنانير، أو يدله على ما فيه كسب أو ربح من أى طريق أو سبب من أى ملة كان »، ولأنه « لم يكن له من الشغل إلا صرف همته وعقله وفكرته فى تحصيل المال والمكاسب وقطع أرزاق المسترزقين والحجر والاحتكارلجميع الأسباب[2] » ونستطيع أن نستشف من عباراته السابقة سر موقفه العدائى السافر . فمحمد على أولاً لجأ إلى جمع المال واحتكار أرزاق الناس وتقليم أظافر أصحاب الحقوق المكتسبة[3]. والجبرتى كما نعلم من السراة و«المساتير» ، وممن تضرروا لاشك بأساليب محمد على هذه سواء من خلال إلغاء الالتزام، أو فرض الضرائب على أملاك الأوقاف ومصادرتها الأمر الذى ربما فسر على أنه تعدى ليس فقط على الحقوق المكتسبة بل ربما على أحكام الشريعة وأساليب الحكم الإسلامى . يضاف إلى ذلك انفراده بالسلطة واستبداده وتنكبه «مشورة» أهل العلم بعد إسكاتهم وقضائه على معارضتهم ، بل وحتى تزويره لتوقيعات بعضهم فى مراسلاته للدولة العثمانية بغرض توضيح تأييدهم له [4] . هذا إلى تقريبه بعض رجال الطوائف الدينية غير الإسلامية واعتماده عليهم ، وهو نفس الإجراء الذى اصطنعه الفرنسيون وسخط عليه الجبرتى، كل ذلك وغيره من الأمور التى مست صميم تفكير الجبرتى حول الأسس التى يقوم عليها الحكم العادل والتى ربما تأكدت تطبيقاً من خلال فترة إقامة الفرنسيين بمصر ، وكانت من جراء وقوف الجبرتى من محمد على موقف المعارضة «الصامتة» طوال حياته [5] .ومن هنا كذلك كانت تفسيرات الجبرتى الذاتية لكثير من المستحدثات التى لجأ إليها الوالى الجديد والتى ربما مست موضوعيتة الصارمة التى ميزت كتاباته السابقة ومن ذلك مثلاً تفسيره «الكرنتيلة» - الحجر الصحى - الذى فرضه الوالى على مصر اتقاء للطاعون بـ «رغبة الباشا فى الحياة الدنيا ، وأهل دائرته وخوفهم من الموت» [6] ، وهو ما لم يذكره عندما لجأ الفرنسيون إلى اصطناعه خلال فترة وجودهم بمصر . وكذلك تفسيره لتنظيم

(١) شكرى، المصدر السابق ص ٩١ - ١١٩٩٢.
(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص ٥٦٢.
(٣) ومنها مثلاً معاملة الناس أمام الجمارك ومكوسها معاملة متساوية. راجع الجبرتى، جـ ٤، ص ١٦٧.
(٤) الجبرتى، جـ ٤، ص ١٨
(٥) شكرى، المصدر السابق، ١١.
(٦)الجبرتى، جـ ٤، ص ١٨٧.

محمد على دار سك النقود «الضربخانة»، والحد من تلاعب القائمين عليها بأنه «طمع» و«غيرة» [١] وقد بلغ به عداؤه للوالى الجديد إلى الحد الذى جعله ينتقد الانجليز لإخفاقهم أمام المصريين والأمراء المماليك عام ١٨٠٧[٢] .كما جعل الجبرتى يغض الطرف عن بعض أعمال محمد على الإصلاحية ، ومنها إيفاده مهندسيه للكشف على البيوت المتداعية لإنقاذ سكانها، أو إقدامه على تعليم النشىء المصرى فى مصر وخارجها[٣]. وإن امتدح الجبرتى بعض أعمال الوالى ومنها إعادته بناء السد الموصل إلى الأسكندرية، أو حين قيامه بإصلاح بوغاز رشيد[٤] .ومع كل ذلك فقد أصاب الجبرتى عندما صدق حدسه فى علو شوكته وقوة دولته.[٥]

ولقد فسر البعض تعاطف الجبرتى مع الدعوة الوهابية بموقف محمد على العدائى تجاهها وذهابه للقضاء عليها[٦].غير أنه تفسير لايفى بحق التحليل العلمى السليم، ذلك لأننا لو تتبعنا مواقف الجبرتى وأفكاره من خلال كتاباته لوجدنا تطوراً أصابها ، فلقد سبق له الوقوف موقف المعارضة تجاه حادثة «الواعظ الرومى»[٧] - كما سبق أن مر بنا - والتى ربما لاتختلف فى مراميها ومضمونها عن الأفكار الوهابية ، فى حين أنه عندما بدأ يذكر أخبار الدعوة على فترات مختلفة بدأنا نلمس تعاطفه الواضح ثم الصريح مع الدعوة وقادتها سواء فى مايو عام ١٨٠٢[٨] ؛ أو فى مايو من العام التالى مباشرة[٩] ، أو فى مارس عام ١٨٠٧[١٠]، وكلها قبل ولاية محمد على ودخوله فى الصدام مع الوهابيين . وهو الموقف الذى ظل الجبرتى يؤكده خلال الفترة اللاحقة [١١] ، ولربما يفسر تعاطف الجبرتى مع الدعوة الوهابية خاصة ابتداء من عام ١٨٠٢ وما تلاها بتأثره بالحملة الفرنسية، وما جاءت به من مثل وقيم جديدة بحيث صار حر الفكر سلفى العقيدة ، وهو التيار الفكرى والسياسى الجديد الذى ستشهده مصر - بعد ذلك - وبعض البلدان الإسلامية من جراء تعاظم الموجة الغربية الاستعمارية التى دعت المسلمين إلى التنقيب فى جوهر عقيدتهم، بغرض تخليصها من الخرافات والأساطير، حتى

---

(١) نفس المصدر، ص ١٥٠.
(٢) نفس المصدر ص ٥٧.
(٣) شيبوب، المصدر السابق، ص ١٠٥.
(٤) نفس المصدر، ص ١٠٤.
(٥) الجبرتى، ص ٤، ص ٢٥٨ ، ٢٨٧.
(٦) شيبوب ، المصدر السابق ص ١٠٥.
(٧) الجبرتى، جـ ١، ص ٤٩ - ٥١.
(٨) الجبرتى، جـ٣، ص ٢٣٢.
(٩) الجبرتى، جـ ٣، ص ٢٦٩.
(١٠) الجبرتى، جـ ٤، ص ٥٣.
(١١) المصدر السابق، جـ ٤، ص ٩٠ - ٩١ ، ١٤٩ ، ٢٤٥.

يتمكن الإسلام والمسلمون من صد هذه الموجة الجديدة العاتية . وهو الأثر الذى ربما كان مسئولاً عن سخط الجبرتى على المشايخ ورجال الدين لفكرهم وسلوكهم ومواقفهم[1].

ومع ذلك فسيظل تفكير الجبرتى قاصراً عن فهم معنى الوطن والوطنية ، حيث إن استخدامه لهذا المصطلح لم يكن يعنى أكثر من القرية أو المدينة [2]، وذلك كله أمر طبيعى ليس فقط بالنسبة للجبرتى وجيله ، بل ربما لعدة أجيال بعدهم . كما أنه لن يفهم معنى الثورة الفرنسية وما عبرت عنه من أفكار جديدة وسيظل يطلق عليها «ابتداء قيام الجمهور ببلادهم»[3] ، لأن مصطلح الجمهورية لم يكن يعنى بالنسبة له نظاماً سياسياً متكاملاً، كما كان الحال بالنسبة للفرنسيين أو حتى بعض المصريين فى الحقبة اللاحقة . كما أن آثار مصر القديمة التى اهتم بها الأجانب وخاصة الانجليز، لم تكن تعنى بالنسبة له سوى «الأشياء المستغربات» يهتمون بها «لتباع هناك بأضعاف ما صرفوه عليها» ، وذلك عندهم من جملة المتاجرة فى الأشياء الغريبة»[4] . فلم تستطع أن تحرك فيه تراث مصر القديمة كما ستفعل ذلك فى فترات لاحقة .

ذلك كله - وغيره - لأن الجبرتى - كما يرى البعض بحق - وإن أثرت فيه الاتجاهات والتيارات الجديدة إلى حد أن أحدثت عنده « الاهتزازات »التى تبدو فى ثنايا كتاباته الأخيرة، فإنها عجزت عن تطوير تفكيره وأسلوبه[5] ، فلم يعد ينتمى للمدرسة التى نشأ فيها ، ولم يستطع أن يخلق لنفسه انتماء جديداً، وإنما وقف متردداً بين هذه وتلك، يتحرك بينهما وفقاً لجوانب «العدل والعلم» التى تبدو فى أى منهما .

(١) الجبرتى، جـ ٤، ص ٧٢ - ٧٣ ، ١٠٤ ، ١٠٧.
(٢) الجبرتى، جـ ٤ ، ص ١٩٧ ، ٢٢١.
(٣) الجبرتى، جـ ٣ ،ص ١٧.
(٤) الجبرتى ، جـ ٣ ، ص ٣٠٣.
(٥) أحمد عزت عبد الكريم، مقدمة كتاب الشهال، التاريخ المؤرخون، ص ك.

المراجــع

أ - المؤلفات العربية

- أحمد عبد الرحيم مصطفى ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار للجبرتى ، تراث الإنسانية ، مجلد ٤ ، جـ٧ القاهرة ١٩٦٦.
- أحمد عبد الرحيم مصطفى ، حركة التجديد الإسلامى فى العالم العربى الحديث ، القاهرة ، ١٩٧١.
- أحمد عزت عبد الكريم ، مقدمة كتاب التاريخ والمؤرخون فى مصر فى القرن التاسع عشر للشيال - ط٢ ، القاهرة ١٩٥٨.
- الجبرتى ، عبد الرحمن ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، أربعة أجزاء ، القاهرة ، ١٣٢٢ هـ .
- جمال الدين الشيال ، التاريخ والمؤرخون فى مصر فى القرن التاسع عشر ، المكتبة التاريخية ٣ ، ط٢ ، القاهرة ١٩٥٨.
- حورانى ، ألبرت ، الفكر العربى فى عصر النهضة ، ترجمة كريم عزقول ، بيروت ١٩٦٨.
- خليل شيبوب ، عبد الرحمن الجبرتى ، سلسلة اقرأ ، ٧٠ ، القاهرة.
- محمد أحمد أنيس ، مدرسة التاريخ المصرى فى العصر العثمانى ، القاهرة ، ١٩٦٢.
- محمد عبد الله عنان ، مصر الإسلامية وتاريخ الخطط المصرية ، القاهرة ١٩٣١.
- محمد فؤاد شكرى ، مصر فى مطلع القرن التاسع عشر (١٨٠١ - ١٨١١) جـ٣ ، القاهرة ١٩٥٨.
- محمد مصطفى زيادة ، المؤرخون فى مصر فى القرن الخامس عشر الميلادى ، القرن التاسع الهجرى ، ط٢ ، القاهرة ١٩٥٤.
- محمود الشرقاوى ، مصر فى القرن الثامن عشر ، جـ١ ، القاهرة ١٩٥٥.
- لويس عوض ، تاريخ الفكر المصرى الحديث ، الفكر السياسى والاجتماعى ، جـ٢ ، كتاب الهلال ٢١٧ ، القاهرة ابريل ١٩٦٩.

ب - المؤلفات الأجنبية

- Ahmed J.M. The Jntellectual Origins of The Egyptian Nationolism, O.U.P., lond., 1960.
- Safran, N, Egypt in Search of Political Community, Harvard U.P. 1961.

نشر فى مركز بحوث الشرق الأوسط - جامعة عين شمس برقم (٧٩) القاهرة،نوفمبر١٩٨٩.

من المسلّم به أن الحملة الفرنسية على مصر فى نهاية القرن الثامن عشر فتحت أمام المصريين آفاقاً جديدة لم يكن لهم بها عهد من قبل ، سواء فى التنظيم والإدارة، أو المثل والأفكار، أو القوة المادية العسكرية والتكنولوجية أو غيرها ، الأمر الذى أصاب قطاعاً من المصريين - على الأقل - بالإعجاب والدهشة عبر عنه مؤرخنا الشيخ عبد الرحمن الجبرتى ، الذى كان من بين رجالاته ومعه شيوخ آخرين، من أمثال العطار والخشاب والبكرى والمهدى وغيرهم [١] ، وكذلك كل من المعلم يعقوب ونقولا الترك وأضرابهما .

غير أنه من جانب آخر لا ينبغى أن نتجاهل أن الحملة بكل ما أثارته أو استحدثته ثانيـاً- لاعتبـارات كثيـرة متداخلـة - لـم تنجـح فـى تحطيـم أو تغييـر البنـاء الاقتصـادى الاجتماعى والثقافى المصرى الذى عاشته طيلة الحكم العثمانى ، والذى كان ينتمى موضوعياً إلى تراثها وعالمها الوسيط إذ إن كل مافعلته الحملة فحسب هو هز ذلك البناء وإطلاع المصريين أو قياداتهم على أبنية أنماط أخرى تمثل قيماً ومثلاً ونظماً جديدة ، وتركت لهم - بعد رحيلها - حرية الاختيار ، لو توفرت لديهم ثمة فرصة لذلك .

وكان أقصى ما نجحت فيه الحملة - هو أنها أشعلت فى نفوس المصريين - على اختلاف فئاتهم وطوائفهم - جذوة الحماس والمشاعر الملتهبة دفاعاً عن الأرض والديار . وهى مشاعر مختلطة لا شك ، ترتكز أساساً على الشعور الدينى الذى كان لا يزال يشكل الغطاء الذى يلف أبناء المنطقة جميعاً فى خضوعهم لسلطة سياسية واحدة . وتعد تلك المشاعر - مع غيرها من عوامل أخرى - مسئولة عن اندلاع شرارة الثورة ، سواء فى القاهرة أو خارجها فى المدن المصرية الأخرى، فضلاً عن تفجير طاقات المصريين فى مقاومتهم للغزاة «الكفرة» حينما حلوا فى ريف مصر وقراها ، الأمر الذى قض مضاجع الفرنسيين .

ولعل تلك الروح العامة التى فجرتها الحملة الفرنسية ومقاومتها كانت من وراء تعاظم دور الزعامة الشعبية، الذى نجح فى أعقاب رحيل الفرنسيين عن البلاد فى تولية محمد على - ذلك الضابط المقدونى العثمانى - بإرادة «الفلاحين» على غير ما جرت به العادة طيلة

---

(١) جريدة الكوريه ذى ليجيبت ، العدد ١٠٢ فى ١٨٠١/٢/١٤ راجع : صحف بونابرت فى مصر ١٧٩٨ - ١٨٠١ ، إعداد وترجمة صلاح الدين البستانى ، القاهرة ١٩٧١ ، ثم الجبرتى ، العجائب ، جـ٣ ، ص ٣٤ ، ٣٥ ، ١٤٥ . ثم محمود الشرقاوى ، مصر فى القرن الثامن عشر ، جـ١ ، القاهرة ١٩٥٦ ، ص ١٩ ، ١٨٩ ، ١٩١ ، ثم : خورانى ، أ. ، الفكر العربى فى عصر النهضة ، ترجمة كريم عزقول ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ٧٢. ثم هيرولد ، كرستوفر ، بونابرت فى مصر ، ترجمة فؤاد أندراوس ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ١٩٧ ، ٤٠ - ٣٥ ، ٢٣٧ ، ٥٠٩ ، ٢٤١ .

فترات الحكم العثمانى للبلاد من قبل ، ولعل ذلك يعد مسئولاً - إلى حد كبير - عن تأخر مجيء الاعتراف الشرعى من قبل الدولة العثمانية بأمر هذا التغيير الجديد . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، فقد تم تثبيت هذا الوالى الجديد على حكم البلاد بفضل جهود الزعامة الشعبية ومطالبها (١) .

وتحت حكم ذلك الوالى شهدت مصر طلائع الدولة الحديثة نتيجة لما أصابها من تغيرات واسعة مسّت جوانبها الاقتصادية - زراعة وصناعة وتجارة - والاجتماعية والسياسية والإدارية والفكرية والثقافية وغيرها . وليس من هدف دراسة كهذه أن تتقصى تفصيلاً منجزات ذلك الوالى العظيم ، إذ يكفى القول إن محمد على نجح فى أن يصل بسلطة الدولة وقبضتها إلى كل أرجاء البلاد - فى القرية والمدينة والصحراء - وإلى كافة الفئات والشرائح والطبقات الاجتماعية، وإخضاعهم لسلطة مركزية قوية واحدة ، كما نجح كذلك فى أن يقلم أظافر أصحاب « الحقوق» المكتسبة أو إن شئت الدقة «المغتصبة» من شيوخ وتجار وملتزمين وغيرهم.

كمـا أنه مـن ناحيـة أخرى ساعـد علـى ترابط أنحاء مصر المختلفة مما مهد إلى شعور المصريين بأنهم ينتمون إلى أمة واحدة .وقد ظل ذلك الإدراك ينمو مع الزمن رويداً رويداً بحكم عوامل كثيرة، كان من أهمها نمط التعليم المدنى الحديث ، وكذلك التجنيد الذى توسعت فيه مصر توسعاً خطيراً، عندما وصلت به إلى حد التجنيد «الإجبارى» الذى كان له بدوره، أثر كبير (٢) فضلاً عن بداية ظهور الطبقة الوسطى المصرية الجديدة من،محصلة نظام محمد على ككل سواء من بين شرائح ملاك الأرض الجدد، أو من بين رجال الإدارة والجيش والتعليم الجديد، أو غير ذلك من المهنيين على اختلاف شرائحهم .

وإذا كان محمد على قد نجح فى أن يعيد صناعة المجتمع المصرى إلى هذا الحد ، فالأمر

---

(١)راجع العرائض والكتابات التى طلب إلى المشائخ والأعيان توقيعها تمسكاً بولاية محمد على، وقد جرى تزوير إرادة الناس فيها - على نحو ما يذكر الجبرتى - عندما لم يمكن الناس من قراءة هذه العرائض قبل توقيعها أو وضع أختامهم عليها راجع ، الجبرتى ، جـ٤ ، ص ١٧ - ١٨ ضمن حوادث ٢٥ جمادى الثانية ١٢٢٣ هـ (أغسطس ١٨٠٦) .

(٢) بلغ حجم الجيش ، خاصة خلال حروب الشام الأخيرة ، وفقاً لتقديرات البعض ، إلى أرقام وصلت ما بين ٢٥٠ ألف - ٣٠٠ ألف مقاتل ، بين عامل واحتياطى، أى بنسبة وصلت من ١٢:١ أو ١٤:١ من حجم سكان مصر آنذاك Elgood, P.J. The transit of Egypt, P. 51 وتلك لعمرى أرقام بالغة الدلالة ينبغى أن نقدر أهميتها تماماً فى تأثيرات ما خلفته الجندية وما تركته على أبناء هذا البلد. كل هؤلاء غير الذين مستهم إصلاحات محمد على فى مجالات عديدة أخرى سواء فى التعليم أو الصناعة والمصانع أو الوظائف والإدارة أو أعمال الحفر والبناء للترع والجسور والطرق والمنشآت وغيرها الكثير . راجع دراسات ومؤلفات العصر .

الملفت للنظر أننا لم نسمع عن الزعامة الشعبية أو أي دور لها في معارضة النظام الجديد، سواء لأسباب اقتصادية أو سياسية أو غيرها [1] ، على نحو ما كنا نسمع من قبل سواء في العهد العثماني أو خلال الحملة الفرنسية على البلاد. وإن سجلت لنا المصادر المعاصرة أخبار اندلاع الهبات والانتفاضات الفلاحية والقبلية هنا وهناك خلال نفس الفترة مثل هبة أسوان ١٨٢١، وإسنا ١٨٢٤، والمنوفية ١٨٢٣، وبلبيس، والشرقية ١٨٢٦، والقاهرة ١٨٢٢ وغيرها.[2]

ولعل قبضة الدولة الباطشة وذراعها الطويل من جانب ، وانشغال المجتمع بفئاته وقياداته بعملية التجديد والبناء واسعة النطاق من جانب آخر ، يعد مسئولاً عن اختفاء النماذج التي طالما ألفناها من قبل لتحركات المصريين وقياداتهم سواء أكانت ضد والي ظالم أو ملتزم جائر أو مملوك نهاب شارد ، أو أحد قادة ورجال الأوجاقات ممن ألفوا العنف والسلب والقتل .

كما يفسر البعض - بحق - أن من أسباب ابتعاد محمد على عن إقامة أول مدارسه العسكرية الجديدة بمدينة القاهرة، ولجوئه إلى إنشائها في إسنا ثم أسوان، بتخوفه من اندلاع أية معارضة قد تثور من جانب الشيوخ والمتزمتين من رجال الأزهر [3] - معقل القيادة والحركة الوطنية - وهو الأمر الذي استطاع محمد على أن يتغلب عليه شيئاً فشيئاً فيما بعد ، مما مكنه من أن يقوم بتعميم إنشاء تلك المدارس في حاضرة البلاد وضواحيها، ثم في مدينة الأسكندرية وغيرها من المدن، ولعل ذلك يعزى إلى استخدام محمد على ما يمكن أن نطلق عليه - بلغتنا المعاصرة - نوعاً من الدعاية والإعلام المكثف ، على نحو ما فعل خلال حملته إلى الجزيرة العربية ولجوئه إلى الاستفادة برجال الدين في إقناع المحاربين بمشروعية قيامهم

---

(١) نعلم كيف نجح محمد على في تفتيت وضرب الزعامة الشعبية في مصر - سواء بالترغيب أو الترهيب - ولم تكد تصل سنة ١٨٠٩ حتى كان قد أجهز عليها بالتخلص من قيادتها الممثلة في السيد عمر مكرم ، راجع الجبرتي ، العجائب جـ٤ ، ص ١٠٤ - ١٠٧ ويصفها الجبرتي وصفاً مؤثراً ربما لا يشرف الكثير من الشيوخ والعلماء وكذلك جماهير القاهرة .

(٢) ليفين ، ..ل. ، الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث ، ترجمة بشير السباعي بيروت ١٩٧٨ ، ص ١١٦ ويذكر أن انتفاضة إسنا ١٨٢٤ - كما وصفها ضابط فرنسي في جيش الباشا كانت تتكون من نحو ٣٠ ألف فلاح بقيادة شيخ أعلن نبوته ، وتوعدوا الباشا بالموت ، وكانت أعدادهم تتزايد كلما تقدموا خطوة .
ويذكر كلوت بك ، لمحة عامة إلى مصر ، ترجمة محمد سعيد ، القاهرة مطبعة أبي الهول ، بدون تاريخ ، جـ٢ ، ص ١٥٤ - ١٥٥ ، يذكر كيف أنه بسبب التجنيد اندلعت سنة ١٨٢١ انتفاضة من أسوان جنوباً إلى إسنا شمالاً بقيادة شيخ يدعى أنه موحى إليه . لعلها نفس الثورة والهبة التي ذكرها ليفين من قبل . راجع كذلك : بير ، ج ، دراسات في التاريخ الاجتماعي ، ص ٢٢٠ - ٢٢٣ .

(٣) كلوت بك ، المرجع السابق ، جـ٢ ، ص ٣١٩ ، ٣٩٤ الرافعي ، عصر محمد على ، ٣٨٠ - ٣٨٥ .

بهذه المهمة الصعبة لأن جنوده يقاتلون مسلمين «موحدين» بينما أكثر عساكره - على نحو ما يذكر الجبرتي - «على غير الملة ، وفيهم من لا يتدين بدين ولا ينتحل مذهباً» [1] .

وإذا كان ذلك حال المعارضة والزعامة الشعبية مع نظام محمد على وتجديداته [2] ،فإن أمر المتحمسين لنظامه كان شيئاً آخر، فلطالما سمعنا عن أدوارهم ومواقفهم ومبلغ حماسهم ، وإن جاء ذلك من خلال عدد محدود يقف فى مقدمتهم كل من العطار والطهطاوى ، ثم على مبارك فيما بعد وغيرهم ، ولعل ذيوع الدور الذى لعبه كل من هؤلاء، مع محمد على ونظامه سواء فى حياته أو بعد رحيله ، كما أن شهرة ما كتبه بعضهم أو ما كتب عنهم، ما ساعد على ذيوع تلك الشهرة من جانب ، كما أنها أماطت اللثام من جانب آخر عن مواقفهم وحماسهم لهذا الوالى ونظامه الجديد .

غير أن موضوع هذه الدراسة التى نحن بصددها ، وصاحبها حسنين البسيونى، فعلى الرغم من أنه يقف ضمن رجال هذا التيار المتحمس لمصر «الجديدة» وواليها فإننا لم نسمع عنه شيئاً يذكر ، على الرغم من كثرة الكتابات التى تناولت هذه الفترة ورموزها ، بل إن صاحبنا بموقفه ومسلكه ، ربما يتميز أو يجاوز الدور الذى لعبه غيره من رجال هذا التيار ، وإن لم نعرف عنه شيئاً لأن ما كتبه لم يوجه إلى المصريين أو ينشر فى مصر بل كتبه البسيونى فى شكل مذكرة وجهها إلى فيكونت بالمرستون وزير الخارجية البريطانية فى لندن بتاريخ ٢٦ يولية ١٨٣٨ ، طالباً فيها الاستقلال لبلاده - مصر - لأنه كان يرى «أن رخاء ورفاهية مصر فى المستقبل يعتمد كثيراً على اعتراف انجلترا باستقلالها» [3] .

ولـورد بالمرستون- علـى مـا نعلم- كـان مـن أشـد غلاة الاستعماريين البريطـانيين وأكثرهم كراهية لمحمد على ونظامه . بل إنه هو الذى لعب الدور الرئيسى فى إجهاض حركة مصر ودورها ونهضتها ، إذ إن التدخل المسلح لبلاده - مع غيرها من دول أوروبا - فى أواخر عام ١٨٤٠ فرض على محمد على الانصياع لمقررات معاهدة لندن (يولية ١٨٤٠) التى كان

(١) الجبرتى ، العجائب ، جـ٣ ، صفحات ٢٣٢ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ثم جـ٤ ، صفحات : ٥٣ ، ٩٠ - ٩١ ، ١٤٩ ، ٢٤٥ ، ٣٢٣ .

(٢) الجبرتى ، العجائب ، جـ٤ ، ص ١٤٩ . ولا ينبغى أن نتجاهل بطبيعة الحال معارضات الجبرتى وكراهيته العنيفة لمحمد على ونظامه ، كما فعل نفس الشيء الكثير من شيوخ الأزهر . ولعل فى موقف الجبرتى هذا الكثير من التناقض ، حيث ، إنه، كما نعلم ، كان قد أخذ موقفاً مغايراً - بعض الشيء، من تجديدات الحملة الفرنسية ، وتفسير ذلك يكمن فى أن تجديدات محمد على قد مست بعنف مصالحه . وكان الجبرتى يمثل قطاعاً واسعاً من رجال الأزهر وغيرهم أخذت كراهيتهم ومعارضتهم لمحمد على مظهراً سلبياً مكتوماً ولم تصل حد الصدام كما كان يحدث من قبل .

(٣) AI, Besunee, H. , Egypt under Mohmmad ALY Basha, London ,1838,25

المرستون مهندسها وصانعها والتى وقّعها معه ممثلوا الدول الأوروبية على أرض بلاده، بهدف إخضاع مصر وواليها، بعد أن كان ذلك الوالى قد نجح فى أن يجعل من البحرين الأحمر والمتوسط بحرين مصريين، بفضل ما سيطر عليه فى سواحلهما من ولايات وما أخضع من دول. رأت معه بريطانيا أن ذلك يشكل تهديداً «لمصالحها» فى الشرق الأدنى، فضلاً عن توثق علاقات مصر وواليها بفرنسا - خصم انجلترا التقليدى وعدوها الألد - خلال هذه المرحلة من تاريخ القرن التاسع عشر .

فمن يكون هذا البسيونى ومن أى الشرائح والقوى الاجتماعية خرج ؟ وما مقدار حظه من التعليم والثقافة ؟ وما هى قصة مذكرته وعريضته هذه التى رفعها إلى وزير الخارجية البريطانية ؟ وماذا حوت تلك المذكرة من بيانات وحقائق ومطالب ؟ وهل كانت أصابع الباشا والسلطات الحكومية المصرية من وراء كتابتها وتقديمها ؟ ثم ما هو الدور الذى لعبه البسيونى خلال عصر محمد على ؟ وأخيراً - وليس آخراً - لماذا لم نسمع عنه - كثيراً أو قليلاً - بعد ذلك شأن غيره من مبشرى النظام الجديد ودعاته ؟؟ كل ذلك وغيره من تساؤلات هو ما ستحاول هذه الدراسة الإجابة عنه قدر ما توفره لنا المصادر المتاحة من مادة تاريخية .

إن كل ما نعرفه عن حسنين البسيونى ، هو ما نستمده من مذكرته إلى وزير الخارجية البريطانية ، فقد ورد على غلافها أنه أحد مواطنى دلتا مصر ، وأنه كان طالباً يدرس فى انجلترا فى الوقت الذى رفع فيه مذكرته هذه بتاريخ ٢٦ يوليو ١٨٣٨. [(١)] والأمر المثير للدهشة حقاً هو أن كل المصادر التى تناولت دراسة التعليم فى مصر خلال حكم محمد على تقف جميعها صامتة ، دونَ أن تقدم لنا شيئاً ولو يسيراً عمن يكون حسنين البسيونى هذا ، وكل ما يمكن أن نعرف عنه أنه كان أحد أعضاء البعثة التعليمية المصرية إلى انجلترا ، والتى أطلق عليها بعثة «الصنائع» وكانت تلك البعثة تضم - على ماتذكر المصادر - عشرين مبعوثاً[(٢)] . صدر قرار إيفادهم مع غيرهم من مبعوثين آخرين إلى كل من فرنسا والنمسا ، ونشـر ذلـك القـرار بجريـدة الوقائـع عـدد ٧٣ بتاريـخ ١٦ ربيـع أول ١٢٤٥هـ (المـوافق ١٨٢٩/١٠/١٥م) للقيام بدراسة التخصصات التالية : الميكانيكا ، وصناعة آلات الدوائر

(١) AI , Besunee , H . , OP . cit , the cover.

(٢) لا نستطيع أن نقرن بهؤلاء المبعوثين صفة المصرية . لأن عدداً منهم كان من الرعايا العثمانيين - على اختلافهم - من بين رجال الجيش والإدارة فى عهد محمد على سواء كانوا أتراك أو يونانيين أو شركس أو مقدونيين أو عرباً أو أرمن أو غيرهم ، هذا فضلاً عن أنه لم تكن هناك - بطبيعة الحال - حتى ذلك التاريخ ثمة قومية مصرية بالمعنى الاصطلاحى الحديث .

المنعكسة وغير ذلك من الآلات الهندسية وصناعة التنجيد والفراشة والفرفورى (صناعة الصينى والفخار)، وصب المدافع والقنابل وما يتبعها إلى غير ذلك.[1]

ويبدو أن البسيونى وصل إلى انجلترا ضمن أعضاء بعثته فى مطلع عام ١٨٣٠، أى أنه مكث فى انجلترا حتى كتابة مذكرته - فى ٢٦ يوليو ١٨٣٨ - زهاء ثمان سنوات ونصف تقريبا[2]. ولا نعلم على وجه الدقة نوع التخصص الذى قضى فيها البسيونى كل هذا الوقت وإن كان هو يذكر أنه كان ضمن عدد من الشبان «أرسلوا إلى انجلترا لتلقى العلم فى مختلف فروع الآداب والعلوم» بما يوضح أنه - وربما هو أو بعض زملائه - قد وجه إلى دراسة فروع «الآداب»[3]، وإن كنا نرجح أنه لم يتخصص فى مثل هذا اللون من الدراسة، حيث إنه يقرر فى موضع آخر من مذكرته أنه أنفق كل وقته كما كرس جهده لمتابعة تخصصه «وليس فى متابعة ما يصدر من أعمال وكتابات أدبية»[4] مما يوضح أن البسيونى كان قد تخصص فى أحد فروع العلم التطبيقى.

ويتضح لنا مما ذكره البسيونى أنه ولد ونشأفى دلتا مصر، وإن كنا لا نعرف على وجه

---

(١) عمر طوسون، البعثات العلمية، ص ٦٤، ٦٦، ١٠٤، وقد أورد الكتاب قوائم بعدد مبعوثى عصر محمد على بلغوا طبقاً لها ٣٣٩ مبعوثاً، أورد الكتاب ترجمة لعدد ٢٤٥ مبعوثاً منهم أى بنسبة حوالى ٧٢٪ لم يكن البسيونى من بين من ترجم لهم ولا حتى ذكر اسمه ضمن من ابتعثوا، راجع كذلك الرافعى، عصر محمد على، ص ٨٦ - ٤٨٧، أمين سامى، تقويم النيل وعصر محمد على باشا، جـ٢، ص ٥٩٨ - ٦١٤. لا يرد اسم حسنين البسيونى ضمن قوائمه التى بلغت ٢٩١ عضواً. راجع كذلك نفس الشىء، عبد الله النديم، مجلة الأستاذ، الجزء الحادى والثلاثون من السنة الأولى، ٢١ مارس ١٨٩٣، (الأعداد الكاملة، مجلد ٢، ص ٧٣٦ ٧٣٧). راجع كذلك أحمد عزت عبد الكريم، تاريخ التعليم فى عصر محمد على ص ٤٣٩ - ٤٤٨. كما أنه يورد أسماء مبعوثى محمد على إلى انجلترا خلال المدة بين ١٨٢٦ - ١٨٣٣ حصراً ومع ذلك لم تتضمن قوائمه اسم البسيونى هذا. الأمر الذى يشكك فى عدد المبعوثين إجمالاً مما يقطع بأنها كانت أكثر من تلك القوائم. كما أنه بمراجعة جاك تاجر، حركة الترجمة بمصر وكذلك محمد العطار، تاريخ التعليم فى مصر، ١٩٤٩، فإنهما لم يشيرا إلى اسم البسيونى نهائياً، ولا كذلك فى كتاب كلوت بك، لمحة عامة ولا محمد فؤاد شكرى، وآخران، بناء دولة مصر محمد على.

(٢) ربما يبدو أن مدة بعثته قد طالت أكثر مما هو مطلوب، غير أن ذلك ليس بصحيح عندما نعلم أن بعض المبعوثين قضى فى دراسته ثلاث عشرة سنة - كما تذكر المصادر - مثل محمد على البقلى وحسين الرشيدى ومحمد الشباسى، ومنهم من قضى تسع عشرة سنة كحسن الدمياطى، وهناك من مكث إحدى وعشرين سنة كمحمد إسماعيل. راجع النديم، نفس المرجع السابق والمكان، ومحمد فؤاد شكرى، بناء دولة، ص ١٠٦ وغيرها.

(٣) راجع مذكرة البسيونى فى نصها الانجليزى، ص٣ والترجمة العربية، ص ٢، وهو أمر يقطع بأن من تناولوا دراسة التعليم قد تجاهلوا الإشارة إليه، وركزوا فحسب على مبعوثى المجالات المهنية والتكنولوجية التطبيقية.

(٤) البسيونى، نفس المرجع والصفحة.

اليقين أين ومتى ولد ، وما هى أحوال وأوضاع أسرته التى نشأ فيها ، وإلى أى القوى والشرائح والفئات الاجتماعية تنتمى . فكل ما يمكننا ترجيحه هو أنه من خلال اسمه [1] ، ربما كان ينتسب لإحدى الأسرات الريفية المصرية ، سواء من بين شيوخ القرى أو من غيرهم ، حيث إن ذلك لم يكن يشكل شرطاً لازماً لاختيار المبعوثين آنذاك ، فقد كانت تكفى درجة «نجابتهم» على نحو ما كان عليه على مبارك وأضرابه. [2]

والأمر المثير للدهشة أننا لم نعد نسمع عن البسيونى سواء فى انجلترا أو فى مصر شأن غيره من المبعوثين الآخرين ، على الرغم من العمل الفريد والخطير الذى قام به ، والذى يشكل بالنسبة للدارسين سابقة فذة ومثيرة لا تقف قيمتها عند حدّ العمل السياسى فحسب ، بل إنها - لا شك - تتجاوز ذلك إلى مصاف العمل الوطنى رفيع المستوى فى مثل هذه الفترة المبكرة والهامة من تاريخ مصر الحديثة ، ويمكن أن نستشف من مذكرة البسيونى أنه كان على درجة من النضج والوعى السياسى تسمح له بأن يميز بدقة بين أوضاع مصر العثمانية ، وتحولاتها تحت حكم محمد على، سواء فى الجوانب الاقتصادية، أو الفكرية والثقافية، أو العسكرية والأمنية والإدارية والسياسية وغيرها .

كما أن البسيونى يذكر أنه ولو أن حكم محمد على كان حكماً مستبداً، فإنه يتسم «بالعدل والرحمة» ، التى لم يسمع بها فى أى بلد إسلامى غير مصر آنذاك، كما أنه رجل «متسامح ورؤف» على الرغم من أن الظروف التى وضع فيها توفر له قدراً كبيراً لانتهاج أية قسوة يمكن أن يساق إليها . كما يشير البسيونى إلى أن الباشا قد أعطى لنظامه سمة قومية وطنية لازمة وضرورية نجمت عن الكوادر والكفاءات التى وفرتها البلاد ، حيث إنها لم تكن أجنبية وإنما كانت ذات «استبداد محلى»، كما أن مذكرته حوت إلى جانب ذلك الكثير من المفاهيم الواضحة ، التى تنم عن درجة من الوعى بالفكر السياسى السائد فى أوروبا آنذاك ، مع فهم واضح لتطورات مصر التاريخية ، وقيمة النقلة الحضارية الخطيرة التى استحدثها محمد على ونظاماته كما ذكر ذلك البسيونى من «أن حالة المجتمع عامة التى قد ينظر إليها على أنها ثابتة لا تتغير ، قد تم هز دعائمها تماماً، حيث بدأت تنتشر العوائد الأوروبية إلى

---

(١) ربما على غرار على مبارك وعائلته ، وغيره من أبناء الفلاحين المصريين ، أو ما كان يطلق عليهم آنذاك أبناء العرب تمييزاً عن غيرهم من الأتراك وسواهم .

(٢) على مبارك ، الخطط ، جـ١ ، المجلد ٢ ، ص ٣٧ - ٣٩ .

وإذا كان على مبارك ولد فى عام ١٨٢٤ وأوفد للبعثة إلى باريس - ضمن بعثة الأنجال - عام ١٨٤٤ ، أى أن عمره وقتئذ كان عشرين عاماً ، فلربما أن حسنين البسيونى كان هو الآخر على مثل هذا السن عند إيفاده إلى انجلترا فى أواخر عام ١٨٢٩ . أى نرجح أنه ولد خلال الفترة الواقعة بين عامى ١٨٠٥ - ١٨١٠ تقريباً.

حد ينذر بهبوب عاصفة تقتلع كلية الحواجز القديمة التى طالما حالت دون زحف وانتشار الحضارة الغربية». (١)

لكل ذلك وجد البسيونى نفسه مدفوعاً نحو الرد على التهم والمزاعم التى روجها ضد بلده ونظامها أحد الرحالة الريطانيين وهو دكتور آرثر هولرويد Holroyd , T. Arthur عندما زار مصر فى سبتمبر عام ١٨٣٦ ، ورحل منها إلى السودان والنوبة لاستكشاف مجالات التجارة للاستثمارات والمصالح البريطانية تحت غطاء أعمال علمية . وقد استغرقت رحلته هذه مدة عام ، وانتهت فى أكتوبر ١٨٣٧ . أعد بشأنها تقريراً تحت عنوان «مصر ومحمد على باشا سنة ١٨٣٢» كرسه للرد (٢) على تقرير كان قد أعده فى نفس الفترة - ١٥ مايو ١٨٣٧ - سير توماس واجهورن Thomas Waghorn ، مسئول شركة الهند البريطانية فى مصر ، الذى كان قد عين مؤخراً ممثلاً لشركته فى مصر ، وقد وقع مع محمد على والسلطات المصرية اتفاقاً تتولى شركته بمقتضاه نقل طرود البريد والمسافرين والبرق من السويس بدلاً من استخدام الطريق القديم - عبر رأس الرجاء الصالح ، أو الطريق البرى الآخر : طريق البصرة الفرات حلب الأسكندرية . ولقد نجح واجهورن فى أن يعقد صداقة مع الباشا (٣) كما أعد تقريراً حول مصر، جاء تحت عنوان : «مصر كما هى عليه عام ١٨٣٧ » كان فيه متعاطفاً تماماً مع محمد على ونظامه، وقد طلب واجهورن فيه من حكومته ضرورة اعترافها باستقلال مصر ، وأشار عليها بضرورة إقامة حلف صداقة معها. (٤)

وقبل أن نتعرض لأهم ما حوته هذه التقارير والمذكرات ينبغى علينا أن نجيب عن عدد

---

(١) راجع ترجمتنا لمذكرة البسيونى ، الملحقة ، ص ٢٢ - ٢٣ فى أصلها الإنجليزى .

(٢) Holroyd , T , Arthur , Egypt and Mohamed Aly Pacha ,Cairo 1897 . ولقد كتب هولرويد تقريرا آخر عن النوبة والسودان وكردفان بتاريخ ١٧ فبراير ١٨٣٨ . راجع محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ص ٥٧٩ ، ٥٨٢ وقد سلم تقريره الأخير هذا إلى دكتور جون باورنج الذى كان قد التقى به خلال زيارة الأخير لمصر عقب عودة هولرويد من تلك البلاد واطلع باورنج Bowring على ماحواه ذلك التقرير من معلومات . وقد اعتمد باورنج على هذا التقرير ومعلوماته كثيراً فيما أورد ، بتقريره ، الهام والضافى وخاصة عن تجارة الرقيق فى السودان . كما أثنى كثيراً على الفقرات الخاصة به فى تقريره . وكان قد شغل منصب القنصل العام فى مصر خلال هذه الفترة ٣٣ - ١٨٣٨ باتريك كامبل ، راجع شكرى ، المرجع نفسه ، ص ٧٤٨

(٣) Waghorn, Th . Egypt as it is in 1837 , Lond . , 1837 . وقد كتب واجهورن وظيفته فى صدر تقريره هذا «الوكيل العام فى مصر للشركة البحرية عبر طريق البحر الاحمر بين انجلترا وكل من الهند وسيلان والصين ...الخ» راجع كذلك الرافعى ، عصر محمد على ص ٦٠٤ ، ومن المعروف ان لواجهورن دراسة اخرى مماثلة عن مصر لعام ١٨٣٨ ، كما سبق له ان نشر عام ١٨٣١ فى لندن تقريرا عن رحلته عبر الطريق البرى من لندن الى بومباى - - الطريق القارى عبر مصر والبحر الاحمر . راجع حول ذلك محمد فؤاد شكرى ، المرجع السابق ، ص ٨١٦ .

(٤) Waghorn , th , OP , Cit ,P . Preface dedication , F. 29

من التساؤلات الهامة ، التى سبق أن طرحنا بعضاً منها. وأولها، كيف أتيح لنا التعرف على مذكرة البسيونى ؟ فأود أن أشير إلى أن الفضل كله يرجع إلى المؤرخ العالم الراحل محمد صبرى «السوربونى» عندما أورد أول إشارة لها فى كتابه الصادر بالفرنسية فى باريس عام ١٩٢٤ تحت عنوان «نشأة الروح القومية فى مصر»، وكان أطروحته للدكتوراة فى جامعة السوربون (١) ثم عاد فكررها ثانية فى كتاب له بعنوان «تاريخ العصر الحديث ، مصر من محمد على إلى اليوم» صدرت طبعته الأولى بالقاهرة عام ١٩٢٧ وقررت وزارة المعارف تدريسه بمدارس المعلمين ، وتكرر طبعه عدة مرات. (٢)

وقد أشار المؤلف - السوربونى - إلى حسنين البسيونى بأن الحماسة القومية تنبهت فى عصر محمد على ، وأضاف أنه لولا أن وسائل الطبع والنشر كانت معدومة أو محدودة «لظهر هذا الشعور فى شكل واضح» كما أضاف « وقد كتب مصرى حسنين بسيونى .. رسالة بالانجليزية يطالب فيها باستقلال بلاده» وأكد بأن «الفكرة السياسى فى أيام محمد على كانت لا تزال مبهمة» نظراً لعدم وجود نظم شعبية حقيقية «الأمر الذى أضعفها فصارت شعوراً يكتمه الخوف» (٣) ذلك كان الخيط الأول الذى قادنا للبحث عن هذه المذكرة الهامة.(٤)

والقضية الثانية التى نود معالجتها هى مدى علاقة السلطات الحكومية فى مصر بما

---

(١) Sapry , M . Ia Genese de I' Esprit National Egyptien , Paris , 1924 , PP . 96 - 97 .

راجع كذلك أحمد حسين الصاوى ، صبرى السوربونى ، سيرة تاريخية وصورة حياة ، أعلام العرب، ١٢٣ ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ٢٧٨ .

(٢) وقد رجعنا إلى هذا الكتاب فى طبعته الخاصة التى صدرت عام ١٩٣٠ . راجع ما ورد فيها بخصوص البسيونى (الذى يذكره د . صبرى : بسيونى) ص ٣٧ - ١٣٨ .

(٣) محمد صبرى ، المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

(٤) محمد صبرى ، نفس المرجع والصفحة . وقد ذكر أن هذه «الرسالة» توجد بدار الكتب المصرية، ومنذ ذلك سعينا للبحث عنها . إلا أنه نظراً لكثرة ما أصاب الدار من تنقلات وخلل وفوضى ، لم نستطع العثور عليها . فضلاً عن صغر حجم المذكرة - فهى تقع فى ٢٥ صفحة فقط - وأخطر من ذلك أن إدارة الدار قامت بضمها وتجليدها ضمن كتاب آخر هو رحلة سليم قبودان لكشف منابع النيل الأبيض ، التى نشرت بالفرنسية فى باريس ١٨٤٢ مع مقدمه للعلامة الفرنسى جومار Joumar ، والتى ترجمها محمد مسعود ونشرت بالقاهرة ١٩٢٢ . كما ضم للكتاب ومذكرة البسيونى كذلك تقريرا كل من توماس واجهورن وأرثر هولرويد المنشورين باللغة الانجليزية - كما سبق أن أشرنا إليهما - وقد جعل ذلك مهمة العثور على مذكرة البسيونى أمراً يكاد يكون مستحيلاً .

فضلاً عن أن اسم البسيونى كان قد طبع خطأ على غلاف مذكرته باسم «البسيومى» وليس البسيونى . وتدارك ذلك د . محمد صبرى على نحو ما فعلنا نحن لعدم دقة الاسم الأول . وصنفت المجموعة كلها (الرحلة والمذكرة والتقريرين) برقم : Geog . E , 1943 وربما كان مبعث ذلك أن المصنف اعتبرها جميعاً دراسات فى الجغرافيا والرحلات فضاع بذلك البسيونى ومذكرته .

كتبه وأعده حسنين البسيونى ، وهل كانت من وراء التحريض على إعدادها وتقديمها ؟ بطبيعة الحال لا تتضمن المذكرة - من قريب أو بعيد - شيئاً عن ذلك كما أننا لا نتوقع - مع الأوضاع والحالة التى آلت إليها وثائق عصر محمد على - [1] أن نعثر على ما يجيب عن تساؤلنا هذا، سواء بالإيجاب أو بالنفى، مما يجعلنا عاجزين عن الجزم بشىء محدد وكل ما يمكننا ترجيحه هو أن هذا الشاب ربما أخذته الحماسة خلال دراسته بلندن ، كى يعد هذه المذكرة للرد على مزاعم وافتراءات الرحالة هولرويد فى تقريره الذى قدمه إلى بالمرستون - وزير الخارجية البريطانية خاصة وأن البسيونى سبق له أن قام مرتين - على ما يذكر هو فى مذكرته [2] - بالرد على بعض الكتابات التى تتحامل على مصر ودحضها، وتصحيحها نشر أحدهما ومنع الناشر نشر الآخر .

وطبيعى - والحالة هذه - أن يوجه البسيونى رده على مثل هذا التحامل إلى ذات المصدر الذى وجه إليه التقرير الأول لتصحيح ودحض مزاعمه ، فضلاً عن أن تقرير مستر توماس واجهورن قد وجه إلى أعضاء البرلمان البريطانى - بمجلسيه عموم ولوردات - لمساعدتهم على تفهم أمانى مصر ومحمد على فى الاستقلال عن الدولة العثمانية .

ومن ثم فلا نجد غرابة تدعو إلى أن يوجه البسيونى مذكرته إلى وزير الخارجية البريطانية . بل إننا قد نذهب أبعد من ذلك ونفترض أنه حتى ولو كانت أصابع الدولة والباشا من وراء الحض على كتابة مذكرة كهذه ، فإننا - فيما لو صح هذا الافتراض - قد لا نجد غضاضة فى ذلك ، لأنه ليس هناك ما يمنع أو يحول دون أن تستفيد حكومة الباشا من أحد أبنائها ممن انتفعوا بنظامه وتجديداته، والذين يمثلون أمل مصر ومستقبلها ليدافع عن طموحها المشروع ، وهو ذلك الطموح الذى تأخر لعدة حقب أخرى حتى يتبلور وينتشر لتطرحه أجيال من المصريين ممن شكلوا استمراراً طبيعياً لهذا الاتجاه الذى تحمل عبء ريادته شباناً نابهين من أمثال صاحبنا حسنين البسيونى [3]، الذى ما كانت لترشحة السلطات ليقوم بعمل كهذا لو لم يكن لديه الكفاية والاستعداد الواجبين .

أما لماذا لم نسمع عن دور لحسنين البسيونى فى مصر بعد ذلك سواء من خلال عمله أو

---

(١) راجع حول ذلك دراستنا تحت عنوان «ملاحظات حول أوضاع الوثائق المصرية للقرنين التاسع عشر والعشرين» وهو بحث تحت الطبع ، ألقى ضمن ندوة الدراسات العليا للتاريخ الحديث ، جامعة عين شمس أبريل ١٩٨٨

(٢) AI , Besunee , H. , OP , cit ,P. 19 , footnote .

(٣) لو صح هذا الافتراض فلربما كان محمد على ونظامه كذلك من أول النظم فى مصر الحديثة التى سعت إلى تحسين صورتها ودعم مطالبها باستثمار الاتجاه الشعبى على نحو كهذا الذى يعد استمراراً لخطه وخطته عندما استكتب العلماء والشيوخ عرائض لمطالبة السلطات والدولة العثمانية باستبقائه والياً على مصر ، راجع الجبرتى ، جـ٤ ، ص ١٧ - ١٨ كما أوضحنا . وإن كنا لا ننفى أن نظماً وحكاماً آخرين بالقطع لجأوا إلى أساليب أخرى لتحقيق نفس الغرض .

من مؤلفات أو نشاطات سياسية له ، على النحو الذى كانت تبشر به نشاطاته وطموحاته هذه فى انجلترا ؟ فذلك هو الآخر يبدو أمراً محيراً حقاً حيث لم يرد له ذكر ضمن كبار الموظفين والعاملين فى عهد محمد على وخلفائه سواء من المدنيين أو العسكريين ، ولا حتى ضمن الذين شاركوا بجهودهم فى أعمال الترجمة وديوانها أو مدرسة الألسن ونحو ذلك [١].كما أننا لا ندرى على وجه الدقة إن كان البسيونى قد عاد من انجلترا إلى مصر أم لا ؟، ولا متى عاد إليها - فى حالة عودته - ؟ ولا ما هى الوظائف التى شغلها ؟، وهل كانت وظائف مدنية أم عسكرية ؟، وكيف كان تدرجه ونموه الوظيفى ؟ وهل كانت له كتابات أو مؤلفات أخرى وما هى ؟ .

أغلب الظن أنه قد عاد خلال الفترة التى ادلهمت فيها الأحداث ، ومنيت فيها مصر ومشروعها الأول للنهوض بنكسة خطيرة من جراء التدخل العسكرى البريطانى وهو الأمر الذى لا شك قد ألقى بظلال كثيفة ليس فقط على المشروع الحلم ، بل كذلك على رواده والحالمين والمبشرين به فأصابهم فى مقتل ، فتفرقت بهم السبل ، فمنهم من نكص على عقبيه ومنهم من انطوى على ذاته، فصرف همه فى العمل الذى أسند إليه . وربما كان صاحبنا البسيونى من بين هذا الفريق ، وإن وجدنا فريقاً ثالثاً ظل يراوده الأمل - بحكم ما تمتع به من طاقات وإمكانيات واسعة ، فاستطاع أن يسهم فى محاولة جديدة ولاحقة للنهوض ، خلال حكم الخديوى إسماعيل ، وحتى اندلاع الثورة الوطنية العظيمة عامى ١٨٨٢/٨١ وكان كل من الطهطاوى وعلى مبارك وغيرهما خير من مثل هذا الاتجاه الأخير .

بقيت أمامنا قضية أخيرة قبل أن ننتقل إلى عرض مذكرة البسيونى من خلال ترجمة كاملة لها مع شروح وتعليقات ، وأعنى بها عرض أهم ما تضمنه تقرير كل من توماس واجهورن ، المتعاطف مع مصر ونهضتها واستقلالها، وآرثر هولرويد المعادى لها والمشوه لصورتها والمتحامل على واليها .

وفيما يتعلق بالتقرير الأول الذى أعده واجهورن ، فقد نشر تحت عنوان «مصر كما هى عام ١٨٣٧» بتاريخ ١٥مايو ١٨٣٧ فى لندن ، ويذكر هولرويد أنه ترجم إلى اللغة التركية ، وقرىء على كل من محمد على وابنه إبراهيم باشا [٢] كما جرى توزيع هذا الكتيب فى كل من القاهرة وبريطانيا العظمى على نطاق واسع [٣] . وقد وجهه واجهورن - كما ذكرنا من قبل - إلى أعضاء البرلمان البريطانى ليضع أمام أعينهم صورة أمينة عن تطورات أوضاع مصر فى

(١) راجع مؤلفات ودراسات هذه الفترة وخاصة ، أمين سامى ، الرافعى ، جاك تاجر ، أحمد عزت عبد الكريم، أنور عبد الملك ، ميخائيل شاوبيم ، مورو بيرجر ، طلعت إسماعيل وغيرهم الكثير .

(٢) Holroyd, T , A ., OP . cit ., P. 7 , footnote

(٣) Holroyd, T. A. , OP. cit, PP. 6 - 7

ظل هذا الوالى العظيم، ولقد أكد واجهورن أن مصر تمتلك كل مقومات الأمة المستقلة ، ويرى أنه من الشذوذ أن مصر التى انتزعت حريتها تظل تابعة لدولة حاربتها وانتصرت عليها، ويعنى الدولة العثمانية، ويتساءل المؤلف حول أسباب استمرار مصر فى دفع الويركو (ضريبة الخراج) لها . ويستنكر انحياز انجلترا إلى جانب الدولة العثمانية الضعيفة على حساب مصر القوية . ومن أجل ذلك يقدم المؤلف عدة حقائق يرى أنها قد تساعد الحكومة البريطانية على الاعتراف بمصر كدولة ملكية مستقلة [1] .

وينتقل واجهورن بعد ذلك إلى عرض إصلاحات محمد على فى كل المجالات ويدلل على أن كل تلك الإصلاحات بدأت به حقيقة ، ولكنها لن تتوقف بعد رحيله ويربط بين مصر القوية المستقرة وبين أهمية ذلك بالنسبة للمواصلات الإمبراطورية حيث إن مصر - كما يذكر - تقع فى منتصف الطريق بين انجلترا والهند ، ومن هذا الموقع يمكن من خلال صداقتها أن تتدعم ممتلكات ومصالح بريطانيا الشرقية ، كما حذر واجهورن بلاده من تعاظم النفوذ الفرنسى فى مصر قائلاً إن كل شىء فى مصر ينمو فرنسياً : الجيش وسليمان باشا والبحرية وبيسون Besson ،ثم التعليم والخدمات الصحية، وكلوت بك ومعه مائه غيره، ثم المشروعات الهندسية ولينان دى بلفون وغير ذلك . فى حين أن انجلترا تهدى - على حد قوله - عدم اكتراث بمصر . ويذكر أن المصريين يحبون البريطانيين أكثر من محبتهم للفرنسين . كما أن الباشا يثق بالانجليز ويحترمهم . ويطلب واجهورن من أعضاء البرلمان البريطانى أن يهيئوا للصناعة والمهارات البريطانية فرص التواجد والعمل فى مصر، ويضيف أن مجالات التوسع الزراعى فى مصر واسعة حيث يمكن زراعة الأرض من أربعة إلى خمسة محاصيل سنوياً بدلاً من مرتين أو ثلاث كما هو الحال فى الوقت الراهن . وأخيراً فإن واجهورن يتمنى ويرجو سلطات التشريع فى بلاده أن تسمح لمصر من خلال وسائلها ، بإقامة حكومة قوية تتمتع بحرية لتصبح أمة عظيمة «حليفاً لنا وصديقاً إلى الأبد ، إذا ما أتحنا لها الفرصة لذلك» [2] .

ويتضح من عرضنا السابق لجوهر محتويات تقرير واجهورن أنه لا يقف بالطبع عند مجرد التأييد العاطفى لمحمد على ونظامه، وإنما يخطو أبعد من ذلك بكثير، عندما يضع فى حسبانه تماماً خدمة مصالح بلاده واقتصادياتها ، ومن هنا فإن رؤيته هذه إنما تشكل - تقريباً- الأسس التى ارتكزت عليها السياسة البريطانية خلال الفترة اللاحقة ، وبخاصة بعد وفاة بالمرستون فى خمسينات القرن التاسع عشر والابتعاد عن خططه ومرتكزاته، التى كانت تعتبر الأستانة ، وليس غيرها، هى مفتاح المواصلات وطريق بريطانيا إلى مستعمراتها فى الهند.

(1) Waghorn Th. , OP , cit, PP , 3 - 29 .
وتقع المذكرة كلها فى ٢٩ صفحة، بما فى ذلك المقدمة والاهداء.
(2) Hölroyd, T. Arthur, OP. cit, Lond., 1837, PP. 5 - 37.

وقد دفع إلى ذلك كذلك نجاح استكمال تنفيذ مشروع قناة السويس لصالح الاحتكارات ورأس المال الفرنسى فضلاً عن تسارع تردى أوضاع الدولة العثمانية ذاتها، مما انعكس أثره فى حروبها اللاحقة ، وأخيراً سياسة التكتلات من خلال قيام ونظام الأحلاف التى كانت من وراء سياسة الرايخ الألمانى ومهندسه المستشار بسمارك والاندفاع نحو تحقيق مصالح وفرص استعمارية خارج القارة الأوروبية سواء للدول الأوروبية قديمها أو حديثها على حد سواء .

أما فيما يتعلق بتقرير ومذكرة دكتور آرثر هولرويد التى رفعها إلى لورد بالمرستون وزير الخارجية البريطانية تحت عنوان «مصر ومحمد على باشا سنة ١٨٣٧» المؤرخه فى القاهرة ٢٧/١٠/١٨٣٧ (١) فيستهلها بالتشكيك فى دقة وأهداف تقرير واجهورن ومحتوياته ويؤكد أن مصر لم تمر بفترة أسوأ مما تمر بها الآن، فالزراعة قد تضررت كثيراً بسبب التوسع فى أعباء التجنيد الذى يحصل على المجندين بواحدة من وسيلتين، أولاهما تجنيد أبناء الفلاحين والثانية من «الغزوات» السنوية التى تشنها حكومة الوالى على السودانيين الأحباش على حد قوله ، وتقوم بخطفهم بغرض تجنيدهم مع ما يتبع ذلك من أساليب وحشية وبربرية ، يستطرد هولرويد كثيراً فى عرضها . ويضيف أن من السخف القول بأن ضخامة جيش وأسطول مصر أمر لازم وضرورى لها «للدفاع عنها ضد المظالم التركية» إذ إن محمد على يحتفظ بهما لأغراض هجومية أكثر منها دفاعية، على النحو الذى قام به فى كل من الحجاز وسوريا، وكذلك ضد السودانيين والأحباش على حد زعمه .

ويتحدث هولرويد كذلك عن اختلال أوضاع الأمن فى مصر، وعن ضعف النظام التعليمى الجديد- بالرغم من أنه يعترف بأنه يشكل إحدى حسنات محمد على - وانخفاض مستوى المتعلمين حتى أولئك الذين تلقوا تعليمهم خارج مصر فى بلدان أوروبا، سواء انجلترا أو فرنسا .

ويخلص هولرويد إلى أن مساعدة انجلترا لدعم استقلال مصر ضد الباب العالى تمكّن محمد على - وبفضل سعاياته ومؤمراته ونشاطاته - من أن يقطع كل طرق المواصلات البريطانية إلى الهند، وربما بمساعدة روسيا التى قد تنتهز هذه الفرصة، لتقوم بتخريب كل بادرة أمام المصالح البريطانية . ويضيف هولرويد أنه يود أن يلفت انتباه حكومته إلى خطورة إحداث أدنى تغيير فى وضع مصر السياسى لأن فرنسا متلهفة للحصول على مصر لتضيفها إلى قائمة مستعمراتها الأفريقية نظراً لما تتمتع به مصر من خيرات وفيرة هى وتوابعها فى

---

(١) Holroyd, T . Arthur , OP . cit , Lond , 1837 , PP . 5 - 37
وتقع المذكرة كلها فى ٢٩ صفحة ، بما فى ذلك المقدمة والاهداء .

السودان، وما يمكن أن تفعله حكومة تحمى التجارة من خلال نظام الاحتكار مع دولة صديقة كفرنسا [1].

ومن الواضح أن هولرويد ركز فى تقريره على الجوانب السلبية التى لا يخلو منها نظام يرسى دعائم جديدة فى ظل أوضاع وظروف محلية ودولية بالغة الصعوبة ، وفى نفس الوقت يوجه هولرويد نظر حكومته إلى أهمية مصر وموقعها بالنسبة لها، ويحذرها من أن أية تعديلات فى وضعها سوف يضر بمصالح انجلترا لا محالة ، كما أنه يلفت الانتباه - بشكل غير مباشر - إلى ما قد يشكله جيش مصر وأسطولها من مصاعب ، وأخيراً فإنه يضع خبراته ومعلوماته فى خدمة حكومته من خلال تعاونه مع كل من المبعوث والخبير البريطانى جون باورنج [2] الذى زار مصر - موفداً من قبل حكومته عام ١٨٣٨/٣٧ - وقدم لها تقريراً ضافياً وخطيراً بشأن أوضاعها وكذلك مع القنصل البريطانى فى مصر آنذاك منذ ٧ يناير ١٨٣٣ وحتى عام ١٨٣٨ باتريك كامبل [3] Patrick Campbell

ولاشك أن ما قدمه هولرويد من بيانات ومعلومات ونصائح ساعدت فى تشكيل ودعم السياسة العدائية التى انتهجها بالمرستون ضد محمد على ونظامه وكانت - مع غيرها - العامل الأساسى فى القضاء عليه . ومن أجل ذلك فقد استفزت هذه الكتابات - بلهجتها ومغالطاتها - مواطناً مصرياً شاباً، وقف مع بلاده، وتمنى لها الخير والازدهار . ذلك الشاب

---

(١) لاحظ الإشارة الهامة التى أوردها هولرويد بشأن نظام محمد على «الاحتكارى» الذى كرس كل ثروات البلاد فى يد الدولة من زراعية وتجارية وصناعية ومالية وغيرها، وهو الأمر الذى حال دون تغلغل الأجانب فى البلاد خلال تجربته الفذة المبكرة وكانت تشكل - مع جيش مصر ودرعها القوى - سياجاً حمى مصر من الأجانب،. ومن أجل ذلك سعت انجلترا إلى تخريب نظامه بعقدها اتفاقية بلطة ليمان مع الدولة العثمانية فى ١٩ أغسطس ١٨٣٨ التى تسمح لها بالتعامل مباشرة مع رعايا السلطان - بما فى ذلك مصر - قاومها محمد على بشدة ومنع تنفيذها على مصر إلى ان انهار جيشه بتدخل انجلترا العسكرى فبدأ تطبيقها فى مصر ، والمثير انه ما ان حل ابريل عام ١٨٤٠ حتى كانت الدولة العثمانية قد وقعت نحو عشر اتفاقيات مماثلة مع العديد من الدول الاوربية الاخرى التى حصلت على نفس الحق ، ومن ثم شكل ذلك كله بداية النهاية والغزو الخاطف لمصر . كان وقوعها تحت طائلة الديون وافقارها ثم احتلالها العسكرى ١٨٨٢ النهاية المنطقية لكل ذلك. راجع: على الجريتلى ، تاريخ الصناعة فى مصر ، دار المعارف ، ١٩٥٢ ص ١٧٢ وكذلك صبحى وحيده، فى أصول المسألة المصرية ، مكتبة مدبولى بدون تاريخ ، القاهرة ص ١٩٧

(٢) راجع ترجمة كاملة لذلك التقرير الهام للدكتور جون باورنج فى كتاب محمد فؤاد شكرى وآخرين ، بناء دولة ، ص من ٣٦١ - ٧٤٧ . حيث يقع ذلك التقرير الخطير فى ٣٨٧ صفحة مع ملاحقه . وحول تعاون هولرويد معه راجع ص ٣٦٢

(٣) حول باتريك كامبل وما قدمه لبلاده من خدمات ودوره وتقرير له عن مصر راجع شكرى ، المرجع السابق ص ٧٤٨ - ٨٠٢ والتقرير يقع فى ٥٠ صفحة .

هو صاحبنا حسنين البسيونى ، فانبرى للرد عليها متوجهاً إلى المصدر ذاته - وزير الخارجية البريطانية - عله ينجح فى إزالة أو تصحيح بعض ما خلفته تلك المغالطات .

لعلنا نستطيع بعد هذه التقدمة أن نورد ترجمة كاملة ودقيقة - قدر الإمكان - لمذكرة حسنين البسيونى مع بعض الشروح والتعليقات اللازمة للمساعدة على مزيد من تفهمها وهى مذكرة - لا شك - تقدم لنا علامة بارزة على طريق وعى مصر القومى خلال فترة مبكرة من تاريخها الحديث . كما أنها تشكل - فى تقديرنا - حلقة فى سلسلة متشابكة ومترابطة كانت الزعامة الشعبية ضد الفرنسيين إحدى حلقاتها ، كما كان المعلم يعقوب بمشروعه للاستقلال بمصر - مهما قيل بشأنه [1] - حلقة أخرى هامة فيها . وربما أن هذه الحلقة الأخيرة كانت اللبنة الأولى فى صرح محاولات ومشروعات الاستقلال المصرى الذى ظل حلماً يداعب جفون المصريين خلال القرنين التاسع عشر والعشرين على الرغم من تغير القوى والظروف والأوضاع، ناهيك عن المؤثرات والتيارات واللاعبين .

---

(١) حول مشروع المعلم يعقوب ما له وما عليه راجع :

- شفيق غربال ، الجنرال يعقوب والفارس لسكاريس ومشروع استقلال مصر فى سنة ١٨٠١ ، القاهرة ١٩٣٢.
- محمد فؤاد شكرى ، عبد الله جاك منو وخروج الفرنسيين من مصر ص ٢٩ - ٦٨..
- لويس عوض ، تاريخ الفكر المصرى الحديث ، الخلفية التاريخية ، كتاب الهلال ٢١٥ ، القاهرة ، فبراير ١٩٦٩ ، ص ١٨٠ - ٢٠٩ .
- صبحى وحيدة ، نفس المرجع السابق ، ص ١٧٣ - ١٧٦ - ١٧٨ .
- أحمد حسين الصاوى، المعلم يعقوب بين الأسطورة والحقيقة، القاهرة، ١٩٨٦.

(الملحق)

مصر تحت حكم محمد على باشا

رد على « ملاحظات » أ . ت . هولرويد

عن

« مصر كما هى عام ١٨٣٧ »

موجه إلى فيكونت بالمرستون المحترم

وزير الخارجية البريطانية

إعداد

حسنين البسيونى(*)

مواطن من دلتا مصر

وهو طالب فى انجلترا فى الوقت الحاضر

(لندن ١٨٣٨)

(*) طبعت خطأ البسيومى. قمنا بتصحيحها كما صححها المؤرخ الراحل صبرى السوربونى فى مؤلفاته .

إلى الفيكونت بالمرستون الموقر(*)

سـيدى

باعتبارى واحداً ضمن عدد من الشبان الذين أوفدهم دولة محمد على، باشا مصر ، إلى انجلترا لتلقى العلم فى مختلف فروع الآداب والعلوم، ونظراً لأننى أنفقت تقريباً كل مدة إقامتى فى هذا البلد على مثل تلك الدراسات ، ولم أوجهها نحو متابعة ما يصدر من كتابات أدبية ، فإننى أشعر بأنى غير أهل لمخاطبة دولتكم حول أوضاع وطنى تحت حكم واليها الحالى. ولهذا فقد أرجأت حتى الآن أن أبعث إليكم بملاحظات حول كتاب وجه لدولتكم من إعداد آرثر ؛ ت. هولرويد المبجل يتضمن «ملاحظات» عن «مصر كما هى عام ١٨٣٧»، ليس فقط لتيقنى بأن لغتى وأسلوبى فى الإنجليزية هو دون المستوى [١] ، ولكن كذلك خشية محاولة أن أقدم شخصية وسياسة «ملكى» بشكل عاطفى ، وليس كما أعتقد بشكل صحيح ، وينبغى على أن أقوم بذلك كما فعل مستر واجهورن ، حتى «ألعن التزلف ومداهنة (ص ٤ أصل) الوالى» ففى ظل الظروف الراهنة ، وعلى الرغم من أن محمد على قد وجه اهتمامه كى يعلن استقلاله عن سلطان الدولة العثمانية [٢] ، فإننى أشعر بالجرم الذى قد أرتكبه حتى فى ابتعادى عن اسلوب الافتراء والقدح الشخصى عندما أترك عبارات مستر هولرويد دون رد، خاصة وأنه يحاول دحض تلك التى وردت فى مؤلف«مصر كما هى عام ١٨٣٧» وقام بوضع بضع حالات فردية معزولة تحت ملاحظة دولتكم لما أطلق عليه «الفظائع» وصورها على أنها نماذج لسلوك وسياسة ملكى ، وعلى اعتبار أنها تشكل أسباباً مقنعة تدفع الأمة البريطانية لعدم الاعتراف باستقلاله .

وإنى لا أعرف شيئاً عن كل من مستر هولرويد ومستر واجهورن ، ولكن فقط من خلال مؤلفيهما المنشورين ، كما أنه ليس لدى ثمة دافع لتأييد ما أورد الأخير من بيانات ، اللهم سوى علاقتها بوطنى وبلادى . ولربما يكون عذرى أن شخصاً عندما يكتب، فلكى ينقض ما كتبه آخر يكون من اللازم عليه أن يسوق الدليل لما يكتب . إن تصريحات رجلين على نفس القدر من النزاهة والاستقامة .ووسائل المعرفة تكون ذات قيمة متكافئة، كما أن التشكيك الذى لا يليق فى أن مستر واجهورن كتب كتيبه كى «يداهن الوالى ويتزلف إليه» سوف لا

(١) يذكر البسيونى أنه عندما هبط انجلترا لأول مرة فى مطلع عام ١٨٣٠ لم يكن له معرفة البتة باللغة الانجليزية .

(٢) حول مساعى محمد على وجهوده لاعلان استقلاله راجع : رينيه، وجورج قطاوى، محمد على وأوروبا ، ترجمة الفريد يلوز ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٢ ، ص ١٠٩ - ١٢٩ .

(*) هذه المذكرة منقولة بنصها من المخطوطة الأصلية (الناشر).

يكون له أى اتجاه أو ميل لتفنيد ودحض مقولاته، كما أنها لن تؤثر على عقول أى من قرائه من لهم (ص ٥ أصل) حق إبداء الرأى صراحة والاعتراف بأن مستر واجهورن ربما يكون على نفس درجة أمانة مستر هولرويد .

وكما يبدو أن لشخصية وسلوك محمد على ما يوفر فى تقدير مستر هولرويد الدوافع أمام البرلمان البريطانى وقراره حول المسألة المشار إليها . وكما أن عبارات ذلك السيد «ولو أنها تختلف كثيراً عن - طبقاً لما يذكره ويقرره بنفسه - أفكار مستر واجهورن»، فإنها تقود إلى تضليل أكثر من كونها تساعد الحكومة . وإنى- كمواطن مصرى [1] - بقلق بالغ أضع أمام دولتكم عرضاً مختصراً عن حالة مصر منذ بداية ولاية محمد على الحكم ، على أمل أن أمحو لديكم أى تحيز أحدثته تقديرات مستر هولرويد .

يذكر مستر هولرويد فى صدر كتيبه أنه وصل إلى مصر فى الخامس والعشرين من سبتمبر ١٨٣٦ ، وأنه بدأ فى رحلته إلى النوبة والسودان فى ١٦ أكتوبر من نفس العام ، وأنه عاد إلى القاهرة فى سبتمبر ١٨٣٧ ، معنى هذا أنه مكث فى البلد - مصر - ستة أسابيع فقط ، عندما كتب ملاحظاته عن «مصر كما هى عليه فى عام ١٨٣٧ » إن ذلك التعميم فى النتائج ليس أمراً مقصوراً على مستر هولرويد ، حيث إن معظم الرحالة الذين سبقوه كانوا قد وصلوا إلى مصر وهم يجهلون تماماً لغة أبناء البلاد ، ونادراً ما أطالوا مدة (ص ٦ الأصل) إقامتهم بدرجة أكثر مما يكفيهم لمعرفة بعض المعالم الأثرية . وفى ظل ظروف كهذه فمن الواضح أنهم لا يستطيعون أن يصفوا بدقة عوائد الشعب ، أو أن يحصلوا إلا على رؤية سطحية تماماً لأحوال البلاد. بينما وضع آخرون نصب أعينهم مستوى معين لحضارة الجنس البشرى ، أو نظروا إلى المؤسسات الخاصة ببلدانهم على أنها تشكل النظم المثلى لأوضاع المجتمعات . ولما ذهبوا إلى مصر، ورأوا أن شعبها دون ذلك المستوى . أو أن السياسة الوطنية بها تختلف تماماً عما هى عليه عندهم (أى عند أولئك الرحالة) فى المثل والتطبيق تسرعوا كثيراً فى استهجانها، دون أن يضعوا فى حسبانهم مدى توافقها مع ظروف ذلك البلد الذى يزورونه.

ولسوف أدلل فقط بخطأين شائعين يتعلقان بالمسلمين ، تأييداً لهذا الموقف الذى نحن بصدده ، الجزم بأن المسلمين يعتقدون بأن النساء لا يتمتعن بحرية شخصية ، ولطالما جرى ترديد ذلك من جانب أجيال متلاحقة من الرحالة. ومهما كان مبعث ذلك الظن فلن أحاول التعرض له بالشرح إلا أن هذه المقولة لا أساس لها البتة فى العقيدة الإسلامية . كما أن الزعم الآخر الذى طالما ردده الرحالة (الذى يثبت هو الآخر أنهم يسلمون بما كتبه غيرهم على أنه

---

(١) تلاحظ مدى وعى وتضج البسيونى السياسى من حيث فهمه لانتمائه إلى القومية المصرية بشكل غاية فى الوضوح والتحديد .

حقائق دون محاولة بذل أي جهد للتثبت من صحتها) هو أن نعش (كفن - تابوت) المسلم يعلق بين مغناطيسين. ولسوف يتضح مدى تناقض الزعم الأول عندما تعلم دولتكم (ص ٧ أصل) وجود العديد من دور العبادة في مصر شيدت على شرف قديسات (وليات) من الإناث تحمل أسماء كل منهن .وفيما يتعلق بالزعم الآخر فإن المسلمين لا يستخدمون التوابيت أصلاً ، كما أن عقيدتهم الدينية تكفلها تعاليم نبيهم فضلاً عن أن عاداتهم الخاصة والمنزلية تحذو - قدر استطاعتهم - حذو النبى . وفى الحقيقة فإن التوابيت (النعوش) أمر يعد بدعة وهرطقة .

لقد أوردت هاتين الواقعتين ليس بسبب أهميتهما دون غيرهما ، ولكن لأنهما أمران على درجة كبيرة من الشهرة السيئة . وحتى لا يُظن - على الرغم من ذلك - أن تلك الملاحظات تنسحب على كل الرحالة فلسوف أذكر بكل التقدير بعض من أعرف ممن يمثلون استثناءات مشرفة من أمثال : بوركهارت ، بلزونى ، مستر لين [1] ، الذين يمثلون بثقافتهم ودأبهم ونزاهتهم خير من يتصدى بنجاح للمهمة التى اضطلعوا للقيام بها. ولكن إلى أى حد يمكن مقارنتهم بما فعله مستر هولرويد ، فإن خير ما يدلل على ذلك هو أن الأخير قضى فى زيارة البلاد فقط ثلاثة أسابيع ، عندما كان يتأهب للقيام برحلته إلى النوبة والسودان ، حيث غاب هناك نحو عام تقريباً فى تلك البلاد ، عندما عاد ومكث فقط ثلاثة أسابيع أخرى فى مصر ، ثم عندئذ ينشر بثقة تامة بياناً نقدياً حول سكانها .

إن درايتى بالشخصية الانجليزية (ص ٨ أصل) ليغفر لى ما أوجهه الى مزاعم وإساءات مستر هولرويد المتعمدة كما وأنى لأطمع فى أن ما قد يفسر أخطاءه هو قصور معارفه . إن الجزم بأن مصر لم تكن أبداً فى حالة أسوأ من تلك المرحلة التى سجل فيها ملاحظاته ، امر ليس بصحيح كما سيتضح ذلك من هذا العرض الموجز لأوضاعها وأحوالها البائسة تحت حكم العهود والأسرات السابقة على تلك الفترة .

إن تقديم عرض تاريخى مستفيض عن مصر أمر غير ضرورى . ولسوف أذكر فحسب أن السبب الرئيسى لبؤس المصريين - هو احتكار الباشا للمنافع والمصالح الزراعية - ينبغى أن يقتفى أثره من الحقيقة التى مفادها أنه يعود إلي وقت المجاعة (القحط) الذى اشترى فيه يوسف الأرض من الناس من أجل الحبوب ، ولقد أصبح ذلك أمراً ثابتاً منذ ذلك الوقت

---

(١) تمتع هؤلاء الرحالة الثلاث بشهرة واسعة فى المنطقة ، فلقد كتب بوركهارت كتابين تمتعا بشهرة واسعة أولهما : رحلات فى سوريا والأراضى المقدسة نشر فى لندن ١٨٢٢ وكذلك الامثال والمأثورات العربية أو عادات المصريين المحدثين وتقاليدهم ، لندن ١٨٣٠ وكتاب ثالث له بعنوان : رحلات إلى الجزيرة العربية ولندن ١٨٢٩ ، كما كان لإدوارد وليم لين عدة مؤلفات أشهرها ، عادات المصريين المحدثين وشمائلهم ، نشر فى لندن فى جزئين عام ١٨٧١، وترجم الكتاب عدلى طاهر نور ونشر عام ١٩٥٠ فى مصر وكذلك كتابه الآخر وهو قاموس لكسكون عربى انجليزى من ٨ مجلدات نشر لندن ١٨٦٣ ، أما بلزونى فهو رحالة وعالم آثار إيطالى (١٧٧٨ - ١٨٢٣) وقد عاش فى مصر بين عامى ١٥ - ١٨١٩ ليجمع آثارها لحساب المتحف البريطانى فى ١٨١٧ فتح معبد أبو سمبل العظيم وعدداً من المقابر الملكية بما فى ذلك مقبرة سيتى التى تعرف حتى الآن باسمه كما اكتشف مدخل هرم خفرع.وأطلال مدينة برنيس القديمة . ونشر كتابه الشهير عن كشوفه ورحلته إلى مصر فى لندن لأول مرة عام ١٨٢٠ .

«ملكية الحاكم للأرض» ، وتبعاً لذلك فإنه عندما خلعت على محمد على السلطة فقد ورث ملكية الأرض من خلال ولايته ولقد ظل المصريون لمدة ألفى عام - على الأقل - عبيداً للأرض يفلحونها بغرض أن ينتفع بها الغرباء ، تلك كانت حقيقة تاريخية ثابتة . كما أن القهر الذى تحملوه من جانب أولئك الذين ملكوا السلطة يمكن فقط تصوره بسهولة عندما نذكر أن هؤلاء الغرباء لم يكونوا سوى استغلال عابر فى البلاد . كانوا قد «دأبوا جميعاً على استنزاف أكبر قدر من الثروة فى أقل وقت ممكن وضحوا بكل شىء إلا ما يحقق لهم العظمة والاحترام»

وتحت حكم الأسرة (العهد) الأخيرة كانت أوضاع البلاد (ص ٩ أصل) مؤسفة تماماً . إن الطغيان الأوليجاركى للبكوات المماليك والتنافس المتواصل الدائر بينهم ، كما أن المعارك والحروب الأهلية التى انغمسوا فيها نتيجة لذلك عرّضت أهالى مصر لأبشع أنواع البؤس والضنك ، مما دعا نصف سكان الريف إلى أن يحملوا السلاح دائماً بغرض حراسة زراعاتهم من تعديات مواطنيهم وأبناء مناطقهم، كما أن الملكية الخاصة وحياة الأفراد كانت مهددة دائماً ليس فقط من جانب طمع البكوات المماليك وشرههم ، ولكن كذلك من جانب أحط الجنود وأدناهم الذين كانوا تحت إمرة أولئك الذين تصرفوا جميعاً دون عقاب يردعهم طبقاً للعرف السائد «دع ذلك الذى يملك السلطة يأخذ ما يريد» ولم تكن البلاد سوى عصابة من اللصوص، مورست فيها أمور شائنة الى أبعد حد . وبحلول الوقت الذى تقلد فيه محمد على السلطة كان الجند فى حالة تمرد وعصيان وعدم انضباط . كما كانت الأوضاع المالية متعبة ، والملكية غير آمنة والزراعة مهملة والتجارة معطلة ، كما كان الجهل والقسوة والخيانة والتعصب من بين الصفات السائدة فى أبناء الأمة . ولو قدر لهذه الأوضاع أن تستمر لبضع سنوات أخر ، فإن خراب البلاد كان سيصبح أمراً محتوماً.

ولكن، سيدى اللورد، إن الأوضاع السابقة فى مصر يمكن تخيلها بدقة عندما أذكر الإصلاحات التى قام بها الباشا، وكذلك تلك التى تأثر بها الجيل الحالى. وإنى أفضل هذا الأسلوب لأنه لا يلقى بأى لوم على أحد (ص ١٠) وفى نفس الوقت فإنه يضع شخصية حاكم مصر فى مكانها الصحيح .

والمثل الأول الذى سأقدمه هو إدارة وإجراءات الأمن والبوليس ، ولعلكم تذكرون ، سيدى، أنه فى ظل حكم البكوات كان الرحالة الأوروبيون والأجانب جميعاً فى مصر يتهددهم خطر دائم يتعلق بفقدان حياتهم ، كما أنهم كانوا عرضة دائماً لعمليات ابتزاز ضخمة تهدف إلى الاستيلاء على مبالغ كبيرة منهم، كما كانوا يضربون غالباً بطرق أشد وحشية حتى يشبع شره ونهم البكوات أو ضباطهم. فمؤخراً وفى عام ١٧٩٩ راح رجل انجليزى يدعى جون أنتس John Antes [١] وهو مبشر مسيحى ، راح ضحية وحشيتهم، وحوالى نفس الوقت تأججت

(١) لعل مقتل هذا الانجليزى المبشر - فيما لو صحت هذه الواقعة - يرتبط باضطراب أوضاع البلاد خلال فترة الاحتلال الفرنسى القلقة (١٧٩٨ - ١٨٠١) أو لعدم التفرقة بينه كانجليزى وبين رجال وجنود الاحتلال الفرنسى .

خلافات طائفية متطرفة [1] ، إلى حد أن مسيحياً ما كان ليجرؤ أن يسير على يمين مسلم عندما يكون عائداً لتوه من صلاة الجمعة . كما أنهم فى كل مرة يهاج فيها حماسهم يتعرضون للإهانة ويعاملون بازدراء . ولهذا فإن الإصلاح فى هذا المجال يكون ذا نفع عظيم للأوروبيين قدر فائدته لأبناء البلاد بعامة . إن الأمن والسلام الداخلى فى البلاد الذى تحقق هو ما دعا كابتن سكوت Scott [2] أن يلاحظ بأن «المسيحى يأمن على رأسه فى القاهرة كأمنه عليها فى لندن ، كما يأمن كذلك على حافظة نقوده فى جيبه».

إن الطريق من الأسكندرية إلى أسوان مفتوح بغير عقبات كما أن الأمن فيه مستتب تماماً ، كما هو عليه الحال فى معظم الأمم الأوروبية المتمدينة، وحتى عند الشلالات (ص ١١ أصل) كالقاهرة تماماً، يمكن للمسافر أن يستريح بغير خوف . كما يوفر دولة الباشا حماية مماثلة لكل من يقيم فى ممتلكاته دون أدنى تفرقة خاصة بأية اختلافات دينية، كما أن الرعايا المسلمين فى جميع الأحوال ملزمين بأن يسلكوا سبيل الحكمة تجاه المسيحيين وكل من ليسوا بمسلمين .

ولسوف أنتقل بعد ذلك إلى يد العون التى مدها الباشا نحو نشر المعارف بين رعاياه عن طريق إدخال فن الطباعة فى مصر ، والتى نشرت بفضلها كتب التعليم فى مختلف مجالاته من فنون وعلوم وآداب ، شأنها شأن الصحف بالتركية والعربية ، وكذلك عن طريق إقامة المدارس على نفقته – كما يعترف مستر هولرويد – حيث إن أبناء الفلاحين – ممن يتلقون التعليم – يدفع لهم الباشا أموالاً مقابل تعلمهم فنون القراءة والكتابة جليلة الشأن وغير ذلك[3] من عناصر المعرفة الأخرى النافعة ، كما أن لدولته هدفاً خاصاً يتمثل فى تخليد مزايا هذه الخطة المقررة عندما أوفد – بنفقات طائلة – عدداً كبيراً من الشبان المصريين إلى كل من

---

(١) لعل تفسير ذلك يتصل هو الآخر بأحداث الحملة الفرنسية على البلاد وما استحدثته من أمور لم يعتدها المصريون من قبل ، أبرزها إعلاء شأن الأجانب والأقليات وتعيين بعضهم فى وظائف كبيرة مثل بارثلمى (فرط الرمان) وملطى وجرجس الجوهرى ويعقوب وتشكيل الأخير فيلقه الشهير بالفيلق «القبطى» وما أثاره ذلك كله مما نجد أصداءه فى كتابات الجبرتى . راجع ، العجائب ، جـ٤ صفحات كثيرة متفرقة .

(٢) سكوت ، س ، ر، هو رحالة بريطانى زار مصر ونشر عنها فى لندن كتاباً من جزئين عام ١٨٣٧ تحت عنوان : « نزهات وجولات فى مصر وكريت» مع تفصيلات عن القوة العسكرية وموارد تلك البلاد ، مع ملاحظات حول سياسة حكومة محمد على ونظامه التجارى .

(٣) تدفع الحكومة للطلاب الذين يتلقون تعليمهم على النحو التالى :

السنة الأولى ٢ قرش + ١٠ بارة	السنة الثانية ٢ قرش و ١٠ بارة
السنة الثالثة ٥ قروش	السنة الرابعة ١٠ قروش

=

انجلترا وفرنسا وإيطاليا). وأتشرف أن أكون واحداً من بينهم) ليقوموا أساساً بتحصيل المعارف فى الفنون والعلوم وكذلك ليتشربوا العادات المتحضرة لهذه البلاد .

ولقد تحقق الكثير من المزايا الأخرى من خلال الوسائل التى توسل بها الباشا والتى يمكن أن تطرّد فى سيرها تحدوها الرغبة فى ترقية أوضاع رعاياه وهو ما يثبت - رغم أن ذلك يتناقض مع ما انتهى إليه مستر هولرويد - (ص ١٢ أصل) أن الوالى لم يكن «دائماً محل امتداح» ما نشره كتيب مستر واجهورن. وإنى لأشير الى إدخال تعليم المرأة فى مصر ، فحتى هذا الوقت ظل نساء البلاد الإسلامية فى حالة من الجهل بأبجدية اللغة كما لو أنها لم تكن قد اخترعت بعد [١] ولقد تم إقناع سيدة انجليزية فاضلة وموهوبة بالذهاب إلى مصر لتقوم بتعليم البنات ، وكان للتشجيع الذى حظيت به من دولة الباشا ، كما كان للحرص الذى بذله بغرض أن يوفر لها الرأى السديد ، ما يمكن أن نستشفه خلال الفترة التالية، من الخطاب الذى بعثت به إلى " جمعية النهوض بتعليم المرأة فى الشرق ,, Society For Promoting Female Instruction ، وكذلك من مقتطفات من خطاب إلى مس - آنسة - هاليداى Halliday نفسها [٢] ، بعث به حكيكيان أفندى [٣] «أحد ضباط الدولة».

السنة الخامسة ١٥ قرشاً	السنة السادسة ٢٠ قرشاً	
السنة السابعة ٢٥ قرشاً	السنة الثامنة ٣٠ قرشاً	
السنة التاسعة ٣٥ قرشاً	السنة العاشرة ٤٠ قرشاً	
السنة الحادية عشر ٤٥ قرشاً	السنة الثانية عشر ٥٠ قرشاً	
السنة الثالثة عشر ٦٠ قرشاً	السنة الرابعة عشر ٧٠ قرشاً	السنة الخامسة عشر ٨٠ قرشاً.

وفى كل مدرسة يتقاضى الأونباشى (قائد العشرة أو نائب العريف) خمسة قروش زيادة عن زميله من التلاميذ الذين هم فى مستواه . بينما يأخذ الجاويش عشرون قرشاً . والبشجاويش ١٥ قرشاً (الجنيه الاسترلينى يساوى ٩٧٫٥ قرشاً مصرياً وقتذاك .. راجع :

Holoryd, T. A. OP. Cit, P. 10, footnote

(١) ليس هذا القول صحيح على إطلاقه فتعليم المرأة كان أمراً شائعاً داخل البيوت من خلال معلمات يقمن بذلك ، فضلاً عن دور كتاتيب النساء فى تحفيظ القرآن وبعض العلوم الشرعية والدينية وغيرها .

(٢) مس هاليداى آنسة انجليزية جاءت إلى مصر حيث أوفدتها جمعيات السيدات للنهوض بتعليم المرأة فى الشرق، وعملت مديرة لمدرسة البنات التابعة لإرسالية الكنيسة الانجليكانية التى تأسست عام ١٨٣٥ . وقد زار باورنج المندوب البريطانى - والذى زارها ١٨٣٨ - المدرسة وأعجب بها وبنظامها وطالباتها وبرامجها التدريبية . وقد دفع محمد الى تعليم المرأة بتحريض من يوسف حكيكيان .

راجع فى هذا وحول تعليم المرأة أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم ص ٧٣ - ٦٧٤ . ثم محمد فؤاد شكرى ، وآخرين ، بناء دولة ، ص ٦٥ - ٦٦٦ وكلوت بك ، لمحة ، جـ٢ ، ص ٦٣٨ ، ٦٤٢ ، ثم درية شفيق وآخر ، تطور النهضة النسائية ، ص ٣١ - ٤٣ وينبغى الإشارة الى أن المرحوم أ . د . عزت عبد الكريم قد رجع إلى مذكرة البسيونى بشأن مس هاليداى إلا أنه لم يشر إلى أهميته القصوى الأخرى .

(٣) ولد يوسف حكيكيان فى استانبول - حوالى ١٨٠٧ لأسرة أرمينة كاثوليكية حضر والده إلى مصر والتحق بخدمة محمد على وأصبح مترجماً . وفى عام ١٨١٧ قرر محمد على إيفاد عدد كبير من أبناء موظفيه =

مقتطف من خطاب مس هاليداى

القاهرة فى ٢٢ مارس ١٨٣٨.

«فى يوم الأربعاء السابع (من مارس) تمت زيارتى بصفة رسمية بواسطة أحد ضباط الدولة وهو حكيكيان أفندى الذى أوفده رأسا دولة محمد على باشا، وسألنى رسمياً عما إذا كنت أقبل أن آخذ على عاتقى مهمة تعليم نسوة الأسرة الحاكمة ، التى تضم أساساً مائة امرأة: بناته وبنات إخوته ومن يلذن بقرباه . وذكر حكيكيان : تلك فقط هى البداية لتعليم المرأة فى مصر ، ذلك لأن للباشا أفكاراً وآراء أوسع من ذلك . وإن كان يود أولاً أن يجرى هذه التجربة على بنات أسرته هو (ص ١٣ أصل)

«وإن من بين أهداف دولته أن أسعى لأن أشكل لجنة تضم كبريات بناته لتأخذ فى حسبانها أحسن السبل لنشر مدارس البنات عبر أرجاء مصر، وكذلك غيرها من الأراضى التى تقع ضمن ممتلكاته ، كما أن رغبة دولته تقضى بأن يكُنّ تحت رقابة وإشراف سيدة انجليزية ويوجد حالياً ١١٤ طفلة يتلقين بالفعل تعليمهن ، وكان العدد فى العام الماضى ٨٥، بخلاف ٩٥ أخريات . وتتوسع المدرسة بسرعة كبيرة ذلك لأننا نشغل غرفتين ، وهن يدرسن بين الثامنة صباحاً وحتى الخامسة مساء. وتساعدنى على القيام بهذا العبء لبضع شهور سيدة انجليزية».

مستخرج من خطاب إلى مس هاليداى
بعث به حكيكيان أفندى

السبت فى ٢١ ذو الحجة ١٢٥٣ هـ [(١)]

م من قبل أن يتوجه الوالى إلى الصعيد صدرت إلىّ تعليمات بواسطة ترجمان بك لأبلغك بأنه فى مساء اليوم الثانى للعيد الكبير (عيد الاضحى) فحص دولته ملابس الأطفال

= للدراسة فى باريس وطلب حكيكيان أن يكون ابنه يوسف أحد هؤلاء المبعوثين فاستجاب الوالى لرجائه وأوفد إلى انجلترا والتحق بكلية ستونى هيرست Stonyhurst فدرس فيها أولا الانجليزية إلى جانب اللاتينية والفرنسية وغيرها وزامل بوغوص فى الدراسة بعض الوقت ثم طلب الباشا إلى حكيكيان بعد ذلك أن يكرس وقته لدراسة فن وتطبيق آلات النسيج وبناء الطرق والكبارى والقنوات والجسور وزار مصانع القطن فى جلاسجو ثم عاد إلى مصر فى خريف ١٨٣١ ، فعمل مترجماً لدى الوالى ثم عين «أسطى باشا» فى مصانع القطن فى الحوض المرصود والخرنفش وبولاق والمبيضة . وشارك فى تطوير التعليم فى مصر خلال فترة الثلاثينات . وتزوج ابنته أرتين بك وربما مات عام ١٨٧٤ . راجع حول حكيكيان ودوره وتطوره مقال د . أحمد عبد الرحيم مصطفى بالانجليزية عن أوراق حكيكيان فى حولية آداب عين شمس العدد العاشر مايو ١٩٦٧ ص ١٦٩ وما بعدها . ثم د . أحمد عزت عبد الكريم ، المرجع السابق صفحات ٢٩٤ ، ٣٧٣، ٥٧٤، ، ٣٧٥ ، ٩٣ ، ١٢٩ ، ٤٠٩ ، ٤٢٥ ، وغيرها .

(١) هذا اليوم ٢١ ذو الحجة ١٢٥٣هـ يوافق السبت ١٧ مارس ١٨٣٨ ، راجع التوفيقات الإلهامية .

وعينات شغل الإبرة، والرسومات التى تفضلت بإرسالها، كما أن سمو الأمير الحاكم قد سر بها كثيراً وعبر عن رغبته فى أن تقومين بزيارة ابنته نازلى هانم [1] مرتين أو ثلاث مرات أسبوعياً فى قصر شبرا حيث ينبغى عليك أن تقدمى لها النصح حول أحسن السبل التى يمكنها اقتفاؤها فى تعليم أطفاله .

«وأهنئك على هذه الفرصة التى أتيحت لك للقيام بنشر نعمة التعليم لأرقى العائلات من أبناء هذا البلد الذى يخيم عليه الظلام . لأن من الملائم تماماً أن المثل الذى ضربه الباشا بحريمه سوف يحتذى من جانب الحاشية وهكذا يمكن أن يمتد تدريجياً إلى مختلف أرجاء البلاد (ص ١٤ أصل) وإنه لمن العسير التنبؤ بالنتائج الواسعة التى سيقدر لها أن تنتشر من جراء إدخال المدنية بين أبناء أسرة الأمير . كما أن نازلى هانم ذاتها تولى عنايتها الخاصة رغبات والدها فى كل أمر ، ومن الصعب أن نتخيل أن تبرز ثمة عقبة من جانبها ، ما لم تنشأ من خطأ صغير فى سلوك واحد من المدرسين أنفسهم .

«إن أى عمل قد ترين ترجمته إلى اللغة التركية أو العربية يمكن أن يترجم على وجه السرعة ويطبع فى مطبعة بولاق . التى هى تحت إشراف وإدارة ناظر الأشغال العمومية حيث نشرنا بواسطة تلك المطبعة ترجمات كل الكتب الفرنسية التى تستخدم فى التعليم ابتداء من المدارس الأولية ، وحتى مدرسة الصنائع (الفنون التطبيقية)، ولدينا كلية الترجمة تضم مائة وخمسين شاباً عربياً يفهم [2] الكثيرون منهم اللغة الفرنسية معرفة تمكنهم من القيام بترجمة أى عمل له طبيعة عمومية . كما أن عندنا عدد قليل من مترجمى اللغة الإنجليزية من بين الشبان الأتراك والعرب ممن أوفدوا إلى لندن بناء على تعليمات وأوامر الباشا . و لهذا يفترض أننا لن نواجه بثمة عقبات فى سبيل إعداد الأعمال الضرورية اللازمة .

«وتأييداً لأميرى المبجل والمحسن فى جهوده ، نحو تمدين مصر ، فلقد وقعت تحت تأثير طبيعة عملى وكنت قادراً على تعقب الأسباب التى تقف من خلف انخفاض قيمة أوضاعنا ليس لأى سبب سوى الحاجة إلى تعليم كفء وأخلاقى ونافع لبناتنا .

«وإنى لأومن بأن ترقية الروح بواسطة تعلم أسرار الطبيعة وجمالها، من خلال علوم الجغرافيا والفلك والنبات والجيولوجيا والتاريخ الطبيعى وغيرها، تسير جميعاً فى توافق كما

---

(١) نازلى هانم ، هى ابنة محمد على من زوجته أم إبراهيم وطوسون وإسماعيل، وقد ولدت حوالى عام ١٨٠٠ ويذكر كلوت بك فى كتابه، ص ١٤١، أنها كانت تشبه أباها محمد على كثيراً فى صفاته الجسمانية والنفسية. ولذلك كان يحبها كثيراً وقد تزوجت من محمد بك الدفتردار وكانت تحبه كثيراً ولهذا عندما توفى زوجها عام ١٨٣٣ لم تتزوج بآخر بعده تكريماً لحبها له وإعراباً عن أسفها لفراقه لتقضى حياتها فى عمل المبرات والخير وتستميل النسوة إلى محبتها .

(٢) وهى مدرسة الترجمة والألسن التى أنشأها وأشرف عليها رفاعة رافع الطهطاوى والتى أدت إلى أن تلعب الحركة الفكرية والثقافية فى مصر دوراً بارزاً وخطيراً حيث تولى هو وكوكبة من خيرة شباب البعثات الإشراف على ترجمة ما تحتاجه الدولة والتعليم .

ندرك جيداً معنى القوة والحكمة والخير الكامنة وراء العلة الأولى إلى درجة (ص١٥أصل) مكّنتنا - بأنفسنا - من اكتشاف أخطائنا، كما نشعر برغبة داخلية جامحة بين جوانحنا فى الابتعاد عنها، وبتعليم وبتدريب عقول وأجساد هذه النسوة البريئات، تلك الأعمال النافعة والمتعددة التى هى الشغل الخاص بالنساء ، فإننا نمكنهن بذلك من الابتعاد عن هذه المخاطر وسوء الحظ التى هى قرينة بكل من الجهل والبطالة . إن عوائد الصناعة وهى النظافة والنظام والاقتصاد - من خلال التوسع فى السعادة الداخلية - سوف لا تجعل منّا كائنات مفيدة فحسب، ولكنها ستوفر لأولادنا هذا اللون من التعليم الأموى الذى ربما يشكل الشرط الأهم اللازم لما بعد الحياة فى هذا العالم المحدود ، والذى بدونه لن تنجح أية جهود فى محو الانطباعات الشريرة التى تكتسب فى أيام الشباب الباكرة ويكون لها أكبر الأثر» .

لقد أدخل دولته كذلك الآداب والعلوم والمصانع ، كما أسس جيشاً وأسطولاً ويتصل بذلك مدارس لتوفر تعليماً ابتدائياً للشباب الذين سيوجهون إلى هذه المجالات ، ويدرس الآن للشبان العرب من أبناء البلاد كل من : علم التشريح والطب والموسيقى، واللغات الإنجليزية والفرنسية والإيطالية والألمانية، والفنون البحرية والعسكرية ، مع غير ذلك من الكثير من العلوم النافعة لأولئك الأبناء من الشبان العرب الذين لو قدر لهم أن يعيشوا قبل أربعين عاماً، فإنهم كانوا سيلقون نفس المصير الوضيع لبنى جلدتهم .

إن شخصاً كتب تقريراً عن مصر يتصف بالتحيز وعدم الإنصاف تماماً - شأن ما كتبه مستر هولرويد - حاول أن يقلل من قيمة المدارس والمصانع وغيرها من المؤسسات المدنية والعسكرية التى أقامها محمد على ، على أساس أنها لا تقف على قدم المساواة مع نظيرتها التى توجد فى بلده (ص ١٦ أصل) سكوتلندا ، وإنه لمن المفترض أن قيمة أية مؤسسة أو منشأة وتقديرها لأمر ذاتى تماماً . ولما كانت الذات الإنسانية تتميز بعدم الكمال والقصور، فلا يملك هو أو غيره أن ينحى باللائمة على بعض أوجه النقص التى تعتور المؤسسات السياسية والتجارية فى مصر الحديثة . أو يستطيع أن يزعم أن مثيلاتها فى بريطانيا لم تمر بمثل هذه السمات وذلك القصور وهى فى مهدها وبدايتها . وهكذا يتوقع البعض أن رجلاً واحداً فى مدى ثلاثين عاماً فقط بمكنته أن يرقى بطبقات الأمة الدنيا إلى نفس مستوى أولئك الذين صعدوا فى سلم المدنية منذ ما يقرب من ألف عام، مثل هؤلاء الذين جمح بهم الخيال يمكنهم أن يضعوا خططاً ومشروعات حالمة على درجة كبيرة من الامتياز ، إلا أنهم غير قادرين تماماً على أن يحكموا أو يصفوا أى عمل من الأعمال السياسية اليومية . ولقد يقدم مثل هذا النفر من الناس تأييداً لما ذهبوا إليه من أن الباشا لم يشأ أو يرغب فى أن ينور (يطور) رعاياه . غير أن الحقيقة التى مفادها أنه رفض عرضاً لبعض الأوروبيين يقضى بإنشاء مدرسة على طراز لانكستر . فهنا قد تلتمسون دولتكم لى العذر فى قولى بأنى تلقيت تعليمى فى اللغة

الإنجليزية فى المدرسة المركزيه The Central School فى بورو رود بلندن – The Borough Road , London - (*) أ ، ومن ثم فمن الطبيعى أن ينقضى ذلك النوع من التعليم، وإنى لأشعر باحترام بالغ تجاه ما قدمه لى من معروف أولئك الأشخاص الذين أشرت إليهم من قبل . ولكن عندما رفض اقتراح هؤلاء، فقد أدرك دولته بوضوح أن فكرة المدرسة – طبقاً لهذه الخطة والطراز – فوق إدراك المرحلة السنية (ص ١٧ أصل) ، على حين أن التحيز الدينى والتطرف أسران غالباً مالا يمكن قهرهما ، يوشكان أن يفسحا الطريق أمام استبداده، وإلا فإنه سوف يقضى على كل المشروع بتمامه . إن مسلماً لا يمكن أن يسمح لطفله بأن يلتحق بمدرسة مع طفل غير مسلم [1] ، كما أن المسيحيين أنفسهم سيقفون بمعزل عن مثل هذا الاختلاط لأبنائهم، كما أن أياً من الجانبين لن يوافق على مثل هذا الاختلاط باليهود . ولما كان ذلك هو الموقف فقد اقترح الباشا أن يبنى فصلاً دراسياً لهم مشترطاً أنهم ينبغى أن يقصروا تعليمهم على أبناء رعاياه من المسلمين ، وألا يتدخلوا بشكل مباشر فيما يمس معتقداتهم الدينية ، على أمل أن كل طرف من هذه الأطراف عندما يتفتح ويصبح أكثر استنارة بمضى الوقت فإن تعصبهم الدينى سوف يختفى ، كما أنهم سيتوحدون جميعاً فى متابعة نفس الأهداف. هذه القضية – على عدالتها ومعقوليتها – ما كان ينبغى لها أن تكون محلاً لانتقادات قوية ، تبريراً للملاحظة التى سقتها لتوى ، وإن الرحالة غالباً ما يستهجنون التدابير التى قد لا تتوافق مع وجهات نظرهم دون أن يأخذوا فى حسبانهم توافقهم غير المألوف مع أوضاع البلاد الراهنة . إن تبنى الإجراءات التى سبق لى الإشارة إليها، يؤذن بقرب حلول فترة مفعمة بالمنافع لم يسبق لمصر أن شهدتها من قبل .

حقيقة أن تذبذب الباشا وتأرجحه لأمر مطلق ، وبغير ذلك ، فإنه سيكون كمن يحرث فى الماء (يسعى عبثاً) لتحسين وإصلاح أوضاع رعاياه ولكن ، ومع أن حكمه مطلق ومستبد، فإنه يلزم بالعدل (ص ١٨ أصل) والرحمة التى لم يسمع بها فى أى بلد إسلامى ، كما أنه متسامح وحليم على الرغم من أن الظروف التى وضع فيها توفر له عذراً كبيراً لينتهج أساليب قاسية قد يساق إليها، إذ يعرف جيداً أولئك الذين لهم دراية بالسلوك والشخصية التركية والعربية أن مجرد أساليب الضعف والاعتدال ليس فى وسعها أن تقضى على التعصب الذى

---

* أ – عندما جاء المؤلف الى انجلترا عام ١٨٣٠ كان لا يعرف نهائيا اللغه الانجليزية أو استخداماتها (هذه الحاشية ذكرت من كاتب المذكرة فى الأصل).

(١) فى هذا الكلام – مجافاة للحقيقة حيث تؤكد المصادر المعاصرة أن المسلمين كانوا يتلقون تعليمهم جنباً إلى جنب مع غيرهم من الأقباط دونما تعصب بل إن أبناء المسلمين التحقوا بمدارس الإرساليات التبشيرية المسيحية الأجنبية فى البلاد بغير ما تعصب ، راجع فى هذا الصدد أحمد عزت عبد الكريم ، المرجع السابق ص ٧١ – ٦٧٢ وغير ذلك الكثير .

يبدو أنه أمر راسخ، ويشكل عقبة كأداء لا يمكن تذليلها أو أن تتغلب على العنجهية والعناد التركيين، وجهل العرب وتقاعسهم أو توفير الأمن التام الذى يتمتع به المسيحيون الآن فى جميع أرجاء البلاد التى كان مجرد «ارتداء قبعة فيها يعد جريمة كاملة تقتضى قطع الرأس منذ أربعين سنة خلت فحسب» .

كما قد ألغى الباشا كذلك العديد من القوانين والإجراءات الوحشية التى جعلت المصريين عرضة لكرب دائم، ومن بينها ينبغى أن نذكر عقوبة القتل على خازوق (الخوزقة) بسبب ارتكاب جرائم معينة ، وكذلك إنزال نفس العقوبة بصور وأشكال أخرى . فبالنسبة لجرائم كان مقدراً لها من قبل عقوبة الإعدام، فقد حكم على مثل هؤلاء الأشخاص بالقيام بالعمل فى بعض الأشغال العامة ، أو أنه بمعنى آخر قد خفف من طبيعة العقوبة حتى يمكن احتمالها ، كما أنه كذلك من الشائع أن جريمة المروق (الارتداد) عن الدين الإسلامى كانت عقوبتها الثابتة هى الموت ، أما الآن فقد مد الباشا حمايته الأبوية إلى كل من يقيمون داخل ممتلكاته سواء من بين أولئك الذين يؤمنون بتلك الديانة - الإسلامية - أم لا يؤمنون بها ، وعلى سبيل المثال ، فإن امرأة كانت قد ارتدت عن الإسلام (ص ١٩ أصل) كان قد صدر بحقها حكم من المحكمة الشرعية فى القاهرة يقضى بحرمانها من ممتلكات زوجها فتقدّمت بعرض حالتها على دولة الباشا ، فأمر بأن تعاد إليها كل حقوقها وممتلكاتها ، معلناً أنه لا يعترف بوجود أية فوارق دينية بين رعاياه فى جميع ممتلكاته .

ولكل هذه التدابير المفيده والنافعة يطلق على محمد على بالودود المعترف بالجميل تجاه كل رعاياه ، كما أنه يحظى بحب وتأييد كل مسيحى ومحب للخير .

والصورة النقيضة - التى سبق أن عرضتها وتتعلق بأوروبيين زاروا مصر منذ أربعين عاماً مضت ، وآخرين قاموا بزيارتها مؤخراً - تشكل ملاحظة كافية لسخف الاقتباس الذى لا يقبله عقل والذى ساقه مستر هولرويد نقلاً عن جريدة أزمير Smyrna Gajette .

وتبعاً لذلك فإن أى استنتاج يمكن التوصل إليه ، فمن الضرورى التسليم بأن محمد على مصلح لبلاده ، وبالنسبة لأى شيء قد يستمر ويشكل أمراً مثيراً للنفور ينبغى أن نتذكر أنه حتى فى أحسن الظروف - فإن المدنية مسألة وقت، وتبعاً لذلك فطالما أن الفرد* ب عليه قبل أن يشير إلى المزاعم قد يكون (ص ٢٠ أصل) صحيحاً أن «كاشفاً» بوسعه ، وربما فى

* ب - (هذه الحاشية وردت فى الأصل الانجليزى) مستر ماكبرير Macbrair مبشر بروتستنطى من طائفة ميثوديست - نشر مقالاته بعنوان انتقادات قاسية حول مصر فى مجلة Wesleyan Methodist Magazine فى نوفمبر ١٨٣٥ ويناير ١٨٢٨ . وفيما يتعلق بالمقال الأول فلقد قمت بالرد عليه بنفس الأسلوب العام الذى استخدمه الآن. أما بالنسبة للآخر فلم يسمح لى الناشر لهذه الدورية أن أدرج فيها أى رد أو تصحيح. وتبعا لذلك وجدت لزاماً على هنا - كما آمل - أن أرد على أهم الأجزاء التى طرحها فى مناقشته ، لكى أحول دون تكرار وقوع ذلك على النحو الذى فعله مستر هولرويد .

بعض الأحيان يقوم «بالجلد بالفلقة كل بحارة قارب دون أن يستمع إلى أى دفاع بسبب أمر تافه» (من جانب أى أوروبى) ومع ذلك ، وبغرض إعطاء صورة أمينة عن أوضاع البلاد والإصلاحات التى أدخلت عليها كان ينبغى عليه أن يذكر كذلك أنه منذ ثلاثين سنة سلفت فإن نفس الضابط كان ينبغى عليه أن يحز (يقطع) كل رقابهم دون أدنى قصاص، ولكن ما يحدث حالياً أن أى رعية (مواطن) لا يمكن ولا حتى يجرؤ على تنفيذ عقوبة الموت دون أن يصدر بذلك حكم من الباشا ذاته .

أما فيما يتعلق ببتر بعض الأعضاء بغرض الإخصاء، أو ممارسات أخرى بغيضه ومرذولة فى البلاد ، فيكفى القول بأنها جميعاً لا تتم بواسطة الباشا إن أى شخص لديه دراية بالتاريخ العام يعرف جيداً أن التطبيق ينتشر فى البلدان الشرقية من خلال فترة طويلة وبعيدة فى القدم . كما أن الطواشى والخصيان ينظر إليهم كحراس لا غنى عنهم للحريم ، وحتى الآن فانهم يتمتعون بأوضاع بارزة فى الكعبة المشرفة بمكة ، وكذلك ضمن السلطان وأهل بيته فى الأستانة .

وفيما يتعلق بالغزوات والإغارات السنوية التى توجه للزنوج والسيناريو الذى صوره لها مستر هولرويد ، فإنى لأطمع فى أن أذكّر سيادتكم أنهم قد حذوا فى سنوات قليلة مضت حذو التشريع البريطانى ، وحتى عبر حقب متتاليه من التنوير البريطانى ، فإن نظام الرق ينتشر بوحشية مماثلة فى المستعمرات البريطانية ، (ص ٢١ أصل) وكذلك يكون القانون أخيراً - وبصعوبه بالغة وبنفقات وتكاليف بلغت نحو عشرين مليون جنيه استرلينى - قد تم إلغاؤه. وإنى لأطمع أن تقرر صراحتكم وحيدتكم ياسيدى ما إذا كان باشا مصر يمكن أن يوجه إليه ثمة لوم لاحتفاظه حتى الآن بنفس المعاملة ، غير أنى أرجو أن أشير فحسب على سعادتكم إلى ذلك الإعلان الصادر عن مجلس اللوردات منذ فترة قليلة بواسطة لورد بروغام .L Brougham أى أن الباشا قد عبر عن قلقه نحو إيقاف نظام الرق ضمن ممتلكاته .

ولسوف أشير الآن إلى الأثر الذى خلفه الاحتفاظ بمؤسسات بحرية وعسكرية ، إن النقد والتحليل الذى وجه إلى هذه الأمور نجم عن العادات المتأصلة لدى المواطنين ، من أن الحكام السابقين كانوا غرباء ودائماً ما استجلبوا حراسهم معهم ، وكان لهم هدف مباشر فى الاحتفاظ والإبقاء على الأهالى من أبناء البلاد - الذين كانوا ينظرون إليهم باعتبارهم أدنى ذكاء ومقدرة لما تتطلبه العمليات العسكرية - جاهلين وبعيدين عن استعمال السلاح ، حيث إن الأهالى قد اعتادوا على النظر إلى أن حماية البلاد أمر ليس لهم به شأن . تلك النظرة - وإلى حد بعيد - قد توقفت ولسوف تفسح المجال من غير شك إلى بروز عناصر من المتطوعين كلما ازداد الناس تنوراً ، كما سيتوقف كذلك مشاعر الحزن والأسى التى يشعر بها عامة رعاياه ، اللهم فقط إلا لحظة حدوث التجنيد ، إذ سرعان ما تكيف الجند مع حياتهم الجديدة ، ولكونهم

قد ارتفعوا منزلة عن جماهير الناس فقد ازدادوا تمسكاً والتصاقاً (ص ٢٢ أصل) بالمهنة التى نظروا لها من قبل بنفور كبير .

ومع أن المصريين - إلى حد ما - يعانون من الجور ، فالظلم قديم ، إلا أنه يتناقص مع تنفيذ مخططات الباشا ، وشأنه شأن أى مواطن مستنير محب لوطنه ، فإنه يسعى ، ليتقدم رعاياه أشواطاً نحو المدنية ، إلى تخفيف المظالم التى تحملوها عبر الفترات الطويلة الغابرة ، وإن لم يكن من الممكن القضاء عليها بجهد فردى فحسب ، وهكذا فإن رعاياه يستحقون تماماً تلقى أقصى المنافع الكبرى لسياسة المدنية مثلما يجعل انبلاج نور الصباح العين قادرة على تحمل - دون أدنى إزعاج - سطوع وتوهج ضوء الظهيرة . إن أفقر الفلاحين - بكل مظالمهم - لا يمكنهم إلا أن يشعروا بمزايا حكم الوالى وإدارته، ليس فقط فيما يتعلق بتحقق عدالة صلبة منصفة وغير متحيزة من الأمن والحماية العامة ، ولكن كذلك فيما يتعلق بالرعاية غير العادية لحماية الملكية الخاصة وكذلك نحو النظر إليهم على أنهم ليسوا أحسن من كتل (قطعان) منتجة، فقد ارتفعوا مؤخراً لشغل الوظائف بثقة، والحصول على العائد فى كل فرع من فروع إدارة بلادهم ، التى كانت حتى وقت قريب يشغلها الأجانب والغرباء .

وينبغى الاعتراف بأنه قد شرع - على نطاق واسع - فيما يتعلق بالإصلاحات «أن حالة المجتمع عامة ، التى قد ينظر إليها على أنها لا تتغير ، قد تم هز دعائمها تماماً ، حيث بدأت تنتشر العادات الأوروبية إلى حد ينذر بهبوب عاصفة تقطع كلية (ص ٢٣ أصل) تلك الحواجز القديمة التى طالما حالت دون زحف الحضارة الغربية ، لقد خلع الباشا على نظامه مسحة وطنية ضرورية ، لأنها نجمت فقط عن العناصر التى وفرتها له البلاد ، فهى ليست عناصر أجنبية ولكنها ذات استبداد محلى . ومن هنا فإذا كان الشعب الآن مجبراً لأن يزرع ثمانية أضعاف مساحة الأرض التى تسد حاجته ، وإذا ما أجبروا على حفر الترع والقنوات وإنشاء السكك الحديدية والقناطر والجسور وغير ذلك من المشروعات العامة ، وإذا ما أرسلوا بأوامر من الحكومة إلى تلقى التعليم فى مختلف فنون العلوم والآداب ، كما يدرس فى العديد من المدارس والترسانات والمصانع التى أقيمت فى مصر ، أو حتى إذا ما فرض عليهم التوجه إلى دول أخرى مع ما ينظر به إلى إصلاحاتهم العظيمة، وإذا ما أكرهوا أخيراً على ألا يضنوا على التجنيد الإجبارى والالتحاق بالخدمة العسكرية التى هى سند النظام ومحوره ، فإن ذلك كله نتاج طغيان ينبغى له أن يصلح أخيراً من أوضاعهم والذى يعتبر صنواً لأسباب تقدمهم القومى، وينبغى أن يرخى قبضته ليصبح أخف وطأة شأنه شأن كل جديد يتطلب حماساً زائداً وكافياً من أجل أن يخلص نفسه دون كوابح ذاتيه أو قوى دفع عنيفة » . * جـ

* جـ - مجلة أدنبره Edinburh Review حول كتاب إدوارد وليم لين ، المصريون المحدثون عاداتهم وشمائلهم، (هذه الحاشية وردت بالأصل الانجليزى) .

ويلاحظ مستر لين أن «إحراز (ص ٢٤ أصل) إمبراطورية قوية مستقلة عن الباب العالى العثمانى ، يبدو أنها هى الهدف الأسمى لمحمد على» .

وسواء سعى نحو تحرير مصر من الطوق التركى بحركة دافع العظمة الذاتية، أو دافع الوطنية أمر لا يحتاج إلى تقصينا . إذ إنه من الواضح أن مصالح الوالى والبلد قد توحدا معاً بغير انفصام أو افتراق . وينبغى لهما إما أن يرتفعا معاً أو يسقطا معاً ، كما أن أمر التمدين ينبغى هو الآخر دوماً (منذ الآن فصاعداً) أن يتراجع ، فى حين تظل مصر فى وضعها التابع الحالى ، لأنه من غير دعم عسكرى قوى، فإن الشعب لا يستطيع أن يضمن نجاة ثمار ونتاج أرضه من نهم الأتراك وجشعهم . (١)

ويبدو مستر هولرويد فى حيرة «ليتصور إلى أى حد يمكن أن تتعزز المصالح الإنجليزية مع الجيل الحالى فى مصر» ، ومن حيث الصالح العام فإن المصاعب لا تبدو على درجة كبيرة : إذ عندما يتم الاعتراف باستقلال البلاد ويحظى بضمان كامل ، فإن الحاجة إلى مثل هذا الجيش الضخم القائم حالياً ، بما يعنى أن جزءاً كبيراً من ذكور أبناء البلاد سوف يبقون كضرورة فى حالة من العزوبية (عدم الزواج)، أمر سوف لا يستمر أو يظل قائماً ، كما أن التداخل والتزاوج بين الأوروبين وأبناء البلاد سيخلف أثره الواضح، كما أنه من غير شك سيكون له آثاره فى تحطيم الحاجز القوى فى اتجاه نمو الزيادة السكانية ، وهو النظام الفاسد الخاص بتعدد الزوجات ، ولقد أدى بالفعل تأثر الباشا بالنموذج الأوروبى أن تبنى فرض وتطبيق قيود صحية وأن (ص ٢٥ أصل) أمر بإزالة واستئصال كل مصادر الإزعاج من الأسواق ومن ضواحى المدن ، التى ظلت لسنوات طويلة المصدر الأساسى للقلاقل المزعجة والمقلقة للراحة، كما أن أثرها الأخلاقى على المصريين سيكون له أثره - على الأقل - فى تحطيم وإزالة ارتباطهم بتلك الأساليب والتقاليد التى ساهمت كثيراً فى الإبقاء عليهم فى حالة من الجهل وتزويدهم بالتعصب وعدم التسامح .

وفى الختام فإنى لأثق ، سيدى اللورد ، بأننى من خلال ما أبرزت من ملاحظات سبقت، فإنه مهما تكن طبيعة وسياسة الحكومة المصرية مقارنة بغيرها من الدول الأوروبية المتحضرة،، ينبغى أن يكون واضحاً لكل مراقب عابر ، أنه قد جرى تطويرها وإصلاحها كثيراً ، وأن ليس

(١) فضلاً عن النهب الذى مارسه العثمانيون فى حكم مصر يذكر واجهورن على سبيل المثال أن مصر تتحمل الكثير من الأعباء المالية والاقتصادية فى سبيل تركيا والدولة العثمانية دون سند لذلك فقد تحملت عام ١٨٣٦ فقط مبلغ ١٠٠ ألف دولار دفعها محمد على فى زواج ابنة السلطان ، وساهم محمد على فى حصة من دين تركيا لروسيا بلغت ٦٠٠ ألف دولار ، كما دفع مقابل ملكية مصر لكريت لمدة عشر سنوات مبلغ ٧٥٠ ألف دولار فوق جزية الخراج السنوية وبلغت ١٫٤٥٠٫٠٠٠ دولار فتكون الجملة ٢٫٩٠٠٫٠٠٠ دولار وهو مبلغ باهظ يستنكر واجهورن دفعه ..

راجع : - Waghorn , Th. , OP cit

هناك ما يحول دون انجلترا واعترافها بحق مصر فى أن تصبح أمة مستقلة لترضع - تبعاً لذلك - على قدم وساق مع كل من البرازيل والمكسيك وكولومبيا واليونان . (١)

ولهذا فلقد جئت راجياً دولتكم أن تولى هذه المسألة أقصى عنايتكم وإنى لمؤمن بأن رخاء مصر ورفاهيتها فى المستقبل يتوقف كثيراً على اعتراف انجلترا باستقلالها .

ولى الشرف يا سيدى أن أكون عبدكم المطيع والخادم

حسنين البسيونى (٢)

٢٦ يوليو ١٨٣٨

(١) وكلها دول قد حصلت على استقلالها خلال الحقبتين الثانية والثالثة من القرن التاسع عشر، ولهذا يستشهد بها البسيونى لأنها كانت قريبة العهد بالاستقلال .

(٢) كتبت كذلك خطأ بالبسيومى وهو بالطبع خطأ غير مقصود فى الطباعة .

المراجــع

أ: باللغة العربيــــة:

- أحمد حسين الصاوي : صبري السوربوني ، سيرة تاريخية وصورة، حياة أعلام العرب رقم ١٢٣ ، القاهرة ١٩٨٦.
- أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم في عصر محمد علي، مكتبة النهضه المصرية ، القاهرة ١٩٣٨.
- أمين سامي : تقويم النيل وعصر محمد علي باشا الجزء الثاني ، الطبعة الأولى ، دار الكتب القاهرة ١٩٢٨.
- أنور عبد الملك : نهضة مصر ، الهيئة العامة للكتاب القاهرة ، ١٩٨٣.
- بير ، ج : دراسات في التاريخ الاجتماعي لمصر الحديثة ، ترجمة عبد الخالق لاشين وآخر القاهرة ، ١٩٧٦ .
- چاك تاجر : حركة الترجمة بمصر خلال القرن التاسع عشر ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٤٥.
- حوراني ، ألبرت : الفكر العربي في عصر النهضة ، ترجمة كريم عزقول ، بيروت ، ١٩٦٨ .
- دريه شفيق وآخر : تطور النهضه النسائية في مصر ، القاهرة ١٩٤٥ .
- رينيه وچورچ قطاوي : محمد علي وأوروبا ، تعريب ألفريد يلوز ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٥٢ .
- شفيق غربال : الجنرال يعقوب والفارس لسكارس ومشروع استقلال مصر ١٨٠١ ، القاهرة ١٩٣٢ .
- صبحي وحيده : في أصول المسألة المصرية ، مكتبة مدبولي القاهرة ، بدون تاريخ .
-صلاح البستاني : صحف بونابرت ، كوريبه دي ليجيت ، دار العرب ، القاهرة ١٩٧١ .
- عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد علي ، الطبعة الثالثه ، القاهرة ١٩٥١ .
- عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، الجزأن الثالث والرابع ، مطبعة بولاق - القاهرة ١٣٢٢ هـ .
- عبد الله النديم : الأعداد الكاملة ، مجلة الأستاذ ، الطبعة الأولى ، في مجلدين ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- علي الجرتيلي : تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، دار المعارف بمصر ١٩٥٢ .
- علي مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ، عشرون جزءاً في خمس مجلدات (المجلدان الأول - والثاني) الطبعة الأولى ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق القاهره ١٣٠٦ هـ - عمر طوسون : البعثات العلمية في عهد محمد علي ثم في عهدي عباس الأول وسعيد ، مطبعة صلاح الدين بالأسكندرية ١٣٥٣ هـ - ١٩٣٤ م .
- كلوت بك : لمحة عامة إلى مصر ، ترجمة محمد مسعود ، جزءان ، القاهره ، مطبعة أبو الهول ، القاهرة ، بدون تاريخ .
- لويس عوض : تاريخ الفكر المصري الحديث ، الخلفية التاريخية كتاب الهلال ، عدد ٢١٥ ، القاهرة ، فبراير ١٩٦٩ .
- ليفين : الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في لبنان وسوريا ومصر ، ترجمة بشير السباعي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٧٨ .

- محمد العطار : تاريخ التعليم فى مصر ، القاهرة ، ١٩٤٩ .
- محمد صبرى : تاريخ العصر الحديث ، مصر من محمد على إلى اليوم ، الطبعة الخامسة ، القاهره ١٩٣٠ . أدب وتاريخ ، الطبعة الثانية ، دار الكتب المصرية ، القاهره ، ١٩٢٧ .
- محمد فؤاد شكرى : بناء دولة ، مصر محمد على، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٤٨ .
- محمود الشرقاوى : مصر فى القرن الثامن عشر ، عبد الرحمن الجبرتى والحياة الفكرية والاجتماعية ، القاهره ١٩٥٥ .
- هيرولد ، ك : بونابرت فى مصر ، ترجمة فؤاد أندراوس ، القاهرة ١٩٦٧ .

ب: باللغة الأجنبية:

- AL - Beaunee, Hassanaine, Egypt under Mohammed Aly Basha, London, 1838
- Berger, M, Bureaucracy and Society in Modern Egypt, Princeton, 1957 .
وقد ترجم هذا الكتاب حسين رمزى وكاظم تحت عنوان الإدارة والمجتمع فى مصر » القاهرة، ١٩٨٢.
- Elgood, P. J. , The Transit of Egypt, London, 1928 .
- Holroyd, T. Arthur, Egypt and Mohomed Aly Pacha, Cairo, October, 1837.
- Mustafa, Ahmed Abdel-Rehim, The Hekekyan Papers, Faculty Of Arts Magazine, A. Sh. U. Vol X, May, 1967 .
- Sabry, Mohamed, Ia Genése de l'Esprit National Egyptien' Paris, 1924 .
- Selim, Bim-Bachi, Coptain de fregate, Voyage aux Sources du Nil Blanc, Paris 1842
- Tagher, J. , Mohamed Ali' Juge Par Ies Europeens de Son temps, Ie Caire, 1942 .
- Waghom, Thomas, Egypt as it is in 1837, London, 1837.

بحث ألقى فى ندوة على باشا مبارك ، بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ديسمبر١٩٧٩ .

لقد خلّف انفتاح مصر على معطيات القرن التاسع عشر آثاراً عميقة فى كيانها وأبنيتها ومؤسساتها ، وأكثر من ذلك فى روحها ومثلها وعقليتها . ولا غرابة فى أن تكون تلك الآثار إيجابية وسلبية فى آن واحد ، دفعت بالمصريين على اختلاف قطاعاتهم وفئاتهم وطبقاتهم إلى أن يحددوا لأنفسهم موقفاً واتجاهاً إزاء تلك المتغيرات الجديدة، سواء بالتأييد أو بالمعارضة .

وربما تشكل الفكرة القومية والاتجاهات الحرة الليبرالية والأفكار العلمانية وغيرها الكثير هدف وإنجاز مصر الحقيقى طوال القرن التاسع عشر وما تلاه . ولعل ذلك - كما هو واضح - لم يحدث تلقائياً أو يجىء دفعة واحدة ، وإنما كان نتاجاً لتطورات واسعة على امتداد قرن بكامله بفعل التأثيرات التى أحدثتها الحملة الفرنسية فى نسيج الحياة المصرية . وهو نفس الاتجاه الذى سلكه بل وعمقه محمد على وخلفاؤه من بعده ، والذى تأكد بفعل الوجود البريطانى فى مصر، ونعنى به الاتجاه نحو اصطناع أساليب وأنماط الحضارة الغربية فى جوانبها المادية والفكرية، والذى انعكس أثره بشكل واضح فى البناء الاقتصادى الاجتماعى المصرى ، وما نجم عنه من تغيرات فى الجوانب السياسية والفكرية أو غيرها، وهو الأمر الذى يصدق تماماً على المدينة المصرية وساكنيها ، ولا يبتعد كثيراً فيما يتعلق بالقرية المصرية وسكانها ، على الأقل من الناحية السلبية بفعل التغيرات التى شهدتها سواء فيما يتعلق بشكل الملكية الزراعية ، أو تحول نمط الإنتاج الزراعى وعلاقاته من اقتصاد اكتفاء ذاتى إلى اقتصاد نقدى، وما صحب ذلك من تغيرات كيفية فى نسيج الحياة الاقتصادية الاجتماعية للريف المصرى .

وقد أدى ذلك فيما أدى إليه ليس إلى انحسار المد الدينى الإسلامى ، أو اختفاء المؤسسات التقليدية التى عرفتها مصر طيلة تاريخها الوسيط ، وإنما فقط إلى تراجع هذا المد بمؤسساته التقليدية وممثليه القدامى إلى الصفوف الخلفية ليفسحوا المجال لتيارات ونزعات فكرية جديدة ومؤسسات مدنية خالصة، مالبثت أن هيأت الفرصة لقطاعات من المصريين ليشربوا تلك النزعات الجديدة ويدافعوا عنها ومن ثم فإن تاريخ مصر خلال هذا القرن وما تلاه لن يعدم وجود هذين الاتجاهين جنباً إلى جنب وذلك خلافاً لما حدث فى أوروبا من حيث اختفاء القديم تماماً ليحل محله الجديد بفعل حركة التفاعل الذاتى وقوانين التطور .

ولعل ذلك يتضح تماماً من خلال التعرف على مواقف القوى الاجتماعية المصرية - سواء

الجديد منها أم القديم - تجاه تلك القيم والمثل والأفكار الجديدة التى عرفتها مصر منذ القرن التاسع عشر[1]. فلقد تبنت الطبقة البرجوازية الجديدة - بشرائحها المختلفة - سواء الزراعية أو التجارية أو البيروقراطية أو المهنية، تَبنّت تلك الأفكار أو على الأقل تعاطفت معها ، لأن تلك الطبقة كانت فى جوهرها نبتاً لهذه المتغيرات الجديدة ، أو بمعنى آخر فإنها كانت تشكل المولود الجديد - وربما الأخير - الذى خرجت به مصر من زواج القرن التاسع عشر، ولهذا فمن المسلم به ألا يتنكر الوليد لباعثه وسر وجوده لأن فى ذلك نفياً لذاته .

ودون أن نحاول التعرض لبقية القوى الاجتماعية الأخرى[2] ومواقفها إذ يكفى ما ذكرنا بشأن مدى الآثار العميقة التى خلفها انفتاح مصر على معطيات القرن التاسع عشر . وفى ضوء ذلك نستطيع أن نتبين الملامح العامة والخطوط البارزه لشخصية من بين شخصيات ذلك القرن الفريد، يمكن أن تمثل دراسة نموذجية لما أصاب المجتمع المصرى والمصريين من تغيرات خلاله، بحكم التطورات والتقلبات العديدة والسريعة وربما المتلاحقة التى مرت بحياته والتى استغرقت زهاء السبعين عاماً، وكادت أن تبتلع القرن كله . غير أنه ينبغى أن ننبه إلى عدة ملاحظات منهجية وأولية قبل أن نوغل فى دراستنا :

أولها : أننا لن نتعرض بالدراسة تفصيلاً لسيرة حياة على باشا مبارك - موضوع البحث - لأن ذلك أمر يخرجنا عن الموضوع الرئيسى .

ثانيها : أن ما قد يقال هنا عن على باشا مبارك ، لا يمكن أن ينسحب بالضرورة على كل أبناء طبقته أو شريحته الاجتماعية والفكرية .

ثالثها : أننا حينما نتعرض بالدراسة لما يمكن أن تسميه بالفكر السياسى عند على باشا مبارك ، فإن ذلك قد لا يكون صحيحاً إلى حد ليس بالقليل ، لأن صاحب الدراسة لم يكن فيلسوفاً أو مفكراً سياسياً أو حتى رجل سياسة بالمعنى الدقيق ، ولكنه كان مجرد رجل دولة شاءت له المقادير أن يكون من بين أدوات الجهاز الحاكم فى جانب من جوانبه، وشاء هو لنفسه أن ينأى عن الفكر السياسى والعمل السياسى ربما طيلة حياته، لأن التجارب قد علمته أن ولوج هذا الباب أمر محفوف بالمخاطر ، فانصرف عنه بكل كيانه، موجهاً طاقاته وقدراته وملكاته إلى العمل فيما ارتآه وسيلة من وسائل الإصلاح لبلده فى جانب من أهم جوانب حياتها ، ونعنى به تشكيل العقلية المصرية الحديثة ورسم مسارها ، وهو الأمر الذى قد جربه لنفسه وبنفسه وخرج منه واثقاً بالنتائج. وربما أنه - وهو يرسم لنفسه هذا الطريق - قد انتهج بذلك موقفاً سياسياً قد يكون أكثر تأثيراً من أولئك الذين عركوا السياسة وعركتهم فكراً وسلوكاً ، وذلك بحكم أنه قد استمر لفترة ليست بالقصيرة قريباً أو مقرباً من دوائر النفوذ

(١) عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية ، دار العودة ، بيروت ، ص ٢١٥
(٢) لاشين ، المرجع السابق ، ص ٢١٤ - ٢١٧

والتأثير فى مصر على اختلافها وتباينها ، فاستطاع بذلك أن يضع ما كان يؤمن به ويعتقده موضع التنفيذ فى هدوء وروية، بغير قفزات غير محسوبة أو رجّات قد تعرض كل ما كان يصبو إليه ويسعى من أجله لخطر محدق، أو أن تنال منه هو ذاته . وإن كان ذلك لا ينفى عن على مبارك موقفه السياسى السلبى ، وبخاصة فى أخريات حياته خلال الاحتلال البريطانى ، عندما لم يشفع له ذلك الموقف ليمنع الاحتلال البريطانى من أن ينال من كل مشروعاته الإصلاحية والتعليمية بخاصة الشيء الكثير .

ولهذا فإننا سنحاول خلال هذه الدراسة أن نتلمس لعلى باشا مبارك فكراً سياسياً سواء من خلال مواقفه العملية أو فى ثنايا أعماله ومؤلفاته الفكرية ، وإن كنا نعتقد أن مثل هذا المنهج قد لا يوفر إطاراً مرجعياً كافياً أو استقراء علمياً دقيقاً لمواقف وأفكار على باشا مبارك السياسية .

ولد على مبارك لأسرة مصرية تنتمى إلى صميم التربة المصرية عام ١٨٢٤، اشتغل معظم أفرادها بالزراعة ، واستقروا فى ريف مصر ، وإن كان بعضاً من أبنائها قد اشتغلوا بالأمور الدينية «كالقضاء والخطبة والإمامة» وغيرها، إلى الحد الذى اشتهر عنها أنها «عائلة المشايخ» . وقد وفر لها ذلك وضعاً اجتماعياً متميزاً عن غيرها من سكان القرية، ذلك لأن المشايخ ورجال الدين - كما نعلم - ظلوا يمثلون الفئة المثقفة الوحيدة فى المجتمع المصرى طوال العصرين الوسيط والعثمانى . ونعنى بها الثقافة الإسلامية الكلاسيكية . وقد أتاح لهم ذلك الوضع أن يلعبوا دور الوساطة بين الحاكم والمحكوم طوال تلك الفترة . فوقفوا يشكلون طبقة وسيطة - أشبه بالطبقة الوسطى - مع غيرهم من بعض الشرائح الاجتماعية الأخرى ككبار التجار وأرباب الحرف المعتبرة . وقد استفاد الشيوخ والعلماء من ذلك بتوليهم أمر الوظائف والأمور الدينية كإشرافهم على أراضى الأوقاف - وما أكثرها - ثم حصولهم على حقوق التزام جباية الضرائب وما إلى ذلك .

ولهذا فقد اقتنت عائلة على مبارك أرض «رزقة بلا مال» ولم يكن عليها «شيء مما على الفلاحين»[1]؛ على حد تعبير على مبارك فى خططه. ولقد تضررت هذه الفئة الاجتماعية - كما نعلم - تماماً من إجراءات محمد علي، عندما قرر القضاء على «الحقوق المكتسبة» وكسر شوكة أربابها فى محاولته الجسورة لإرساء دعائم الدولة الحديثة فى مصر .

ومع ذلك فإن والد الطفل على مبارك - الذى ربما لم يكن فى وسعه أن يدرك مغزى التطورات الاجتماعية والسياسية الجارية فى البلاد آنذاك - قرر لابنه أن يسلك نفس السبيل الذى قدر له أن يعانى منه . ونعنى به السير فى الطريق نحو اكتساب العلوم الدينية ليرث وظيفته بعد موته، كما جرت العادة بذلك فى هذه الأسرة من قبل عشرات السنين .

(١) على مبارك ، الخطط التوفيقية ، الجزء التاسع ، المجلد الثانى ، ص ٣٧

غير أن الطفل الصغير ربما تفوق على والده وبزّه فى اكتشاف أن التعليم الدينى فى ظل التطورات الجديدة لا يمكن أن يصل به إلى تحقيق هدفه، وهو الحصول على الوظائف الحكومية الجديدة، حيث يذكر «فاخترت أن لا أكون فقيهاً بهذه المثابة وإنما أكون كاتباً » ذلك لأنه كان يدرك ما «للكتاب من حسن الهيئة والهيبة والقرب من الحكام»[1]. من أجل ذلك عقد الطفل العزم على تحقيق هذه الغاية ضارباً بنصائح والديه عرض الحائط، متجشماً فى ذلك كل عناء، بما فى ذلك الابتعاد عن الأسرة وهو فى مثل هذه السن المبكرة ، والانصياع لنظم التعليم المدنى الجديد، الذى جاء به محمد على ، على الرغم مما كان يشوبه آنذاك من أوجه قصور ومشقة .[2]

ومنذ ذلك الحين ربط على مبارك مصيره بمصير تطورات مصر الحديثة مع ما كان يعتورها من رجات شداد، واضطرابات وقلاقل داخلية وخارجية ، وهو الأمر الذى انعكس على حياته وتطوراتها انعكاساً عضوياً منذ أن التحق بالمدارس الحكومية الجديدة، وحتى وفاته فى نوفمبر من عام ١٨٩٣ ، وما مر عليه خلال ذلك سواء فى إيفاده مع بعثة الأنجال إلى فرنسا لتلقى العلوم الهندسية والعسكرية الحديثة .[3] وتقلبه فى وظائف الدولة المصرية بعد عودته إليها من بعثته ، وما أكثر تلك الوظائف التى بلغت زهاء العشرين وظيفة ، ما بين مدرس بمدرسة طرة العسكرية ، أو مشرف على إنجاز بعض الاستحكامات العسكرية والمدنية ، أو عضو فى معية الوالى أو ناظر لمدرسة المهندس خانة، أو مقاتل مع الحملة العسكرية التى أوفدها محمد سعيد باشا لمساعدة الدولة العثمانية فى حربها مع الروسيا - المعروفة بحرب القرم - أو مفصول من الخدمة ، أو معاون فى ديوان الجهادية أو الداخلية، أو وكيل لمجلس التجار، أو مفتش للهندسة بالوجه القبلى ، أو واضع لاستحكامات أبى حماد ، أو معلم لتعليم العساكر القراءة والكتابة ، أو مشتغل بالتجارة الحرة ، أو مدير لديوان السكة الحديدية، أو ديوان المدارس ، أو ناظر للأوقاف أو المعارف أو الأشغال العمومية .

وقد استغرقت هذه التنقلات والتغيرات فى الوظائف فترة ليست بالقليلة من حياة على مبارك بلغت ما يزيد عن أربعين عاماً منذ عودته من بعثته فى فرنسا، وحتى تركه للوظائف العامة، وقد تميزت بالتنقل السريع والتقلب بين العديد من الوظائف، مما يدل على قلق الفترة وتلاحق تقلباتها، كما أنه عكس من ناحية أخرى قدراً كبيراً من مرونة السلم والحراك الاجتماعيين الذى شهدته مصر .

ولقد تقلبت حياة على مبارك خلال ذلك بين إقبال وإدبار ، وقرب من الولاة والحكام أو إبعاد - ولا نقول بعداً - عنهم لم يكن له فيه ثمة خيار، وهو الأمر الذى يمكن أن يكون قد أصاب مصر نفسها، ما بين تطور وازدهار وحركة، أو ركود واضمحلال وسكون . ومع كل ذلك فقد أصبح الفتى بثقافته الجديدة والوظائف التى تقلدها ينتمى إلى طبقة جديدة لا جدال فى

---

(١) على مبارك ، المرجع السابق ، ص ٣٨

(٢) أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم فى عصر محمد على ، القاهرة ، ١٩٣٨ ، ص ٢١١

(٣) عمر طوسون ، البعثات العلمية فى عصر محمد على ، الأسكندرية ، ١٩٣٤ ، ص ٣٧ - ٢٤٤

أنها كانت تختلف تماماً عن الطبقة التى نشأ فيها . كما أنها حظيت بقدر من الامتيازات لم يقدر لغيرها من الطبقات الأخرى الحصول عليها . ونعنى بها الطبقة الوسطى المصرية الجديدة . ويصنفة عبد الله النديم فى مذكراته بأنه من فئة «الذوات» .(١) وهى تلك الطبقة التى كانت ثمرة لتطورات مصر فى كل مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإدارية البيروقراطية وغيرها .

ومن ثم فلا غرابة أن يصرف على مبارك ، شأنه شأن أضرابه من المصريين الذين نالوا حظاً من التعليم الحديث فى الخارج ؛ وهم الذين عهدت إليهم السلطة السياسية فى البلاد أمر تحديث جوانب الحياة المصرية المختلفة؛ نقول إنهم صرفوا جميعاً جهودهم وكرسوا نشاطاتهم وخبراتهم فى القيام بأداء المهمة التى كلفوا بالقيام بها ، دون أن يستغرقهم الوقت فى التفكير أو الاشتغال بالأمور السياسية الضيقة ، على نحو ما فعله البعض ؛ وهم قلة نادرة(٢)؛ من بين أولئك الذين ألهبت خيالهم الأفكار والتغيرات الجديدة، أو ما تأثروا به من قيم ومثل من هنا وهناك .

وإذا كان رفاعة الطهطاوى يمثل استثناء واضحاً من هذه القاعدة، فلربما قد يفسر ذلك – فى تقديرنا – أنه لم يعهد إليه عند سفره بمهمة تلقى لون معين من ألوان التعليم بذاته أو حتى الحصول على تدريب عملى محدد كما كان يطلب إلى البعض، الأمر الذى دعاه – أى الطهطاوى – إلى أن يصرف جهده ووقته كله لينهل من ألوان الثقافة الأوروبية الحديثة ، وعاد إلى مصر مبهوراً بها كلفاً بأبرز جوانبها ؛ وهو الإمام الشيخ؛ داعياً إلى الأخذ بأسبابها حيثما كان إلى ذلك سبيلاً، على حين وقف ذلك النفر الآخر – الذى كان على مبارك فى طليعتهم – يضعون علمهم وثقافتهم الجديدة تحت تصرف الدولة تسيِّره كيف شاءت ولتأخذ منه بالقدر الذى تريد . وهم بذلك يعتقدون – مخلصين – أنهم مؤدون الأمانة ، مشاركون فى ركب التطور ، بل وصانعوه ؛ دونما حاجة بهم إلى انتهاج خط سياسى بعينه ، أو مواقف سياسية محددة .

---

(١) عبد الله النديم ومذكراته السياسية ، تشر محمد أحمد خلف الله ، القاهرة ، ١٩٥٦ ، ص ٧١

(٢)من أمثال رفاعة رافع الطهطاوى بمواقفه ومؤلفاته، وهو يشكل أهم نموذج لهذا القطاع، كما نود أن نذكر فى هذا الصدد نموذجاً آخر لعله جديد وغريب تماماً وأعنى به حسنين البسيونى عضو بعثة محمد على إلى انجلترا ضمن البعثة التى عرفت ببعثة الصنائع وأوفدت عام ١٨٣٠ وكان يوجد بها عشرون طالباً . ومكث البسيونى في انجلترا علي الأقل حتى عام ١٨٣٨.
وقد قدم إلى وزير الخارجية البريطانية لورد بالمرستون مذكرة يطلب إليه فيها ضرورة أن يدعم استقلال مصر . ولنا دراسة فى سبيل النشر حول هذه المذكرة الهامة تعتبر أول دراسة فى هذا الصدد تميط اللثام عن صفحة جديدة وفريدة من الحركة الوطنية المصرية في فترة مبكرة ... راجع دراستنا حول هذا الموضوع . صفحة جديدة فى تاريخ الحركة الوطنية .

ومن هنا فإن مبارك – فى تقديرنا – لم يخرج فى هذا الصدد على مألوف ما انتهجه زملاءه وأضرابه من أعضاء البعثات التعليمية المصرية . ومن هنا كذلك فإنه لم ير غضاضة فى أن يتغنى بمناقب أسرة محمد على[1]، ويضرب صفحاً عن مساوئها، لأنها لم تكن مجرد ولى نعمته فحسب، بل إنه رأى فيها مؤسس مصر الحديثة، وإن كان مبارك لم يمجد جميع ولاة مصر – من أسرة محمد على – فى القرن التاسع عشر بنفس القدر من الحماس، لعوامل عديدة ، وإن بدا أن تقييمه لهم قد شابه نوع من المعايير الذاتيه فى بعض جوانبه[2]. بل لقد ذهب مبارك أبعد من ذلك عندما نجد أن المناوئين والمعارضين لأسرة محمد على أو بعض ولاتها قد لقوا منه نفوراً وإعراضاً عن طريق عدم تضمن خططه سير حياتهم .[3]

وعلى أية حال فعلى مبارك أحد أعضاء الطبقة المصرية الجديدة ، كان شديد الإحساس بمصريته . حيث لم يذكر اسمه فى كتبه ومؤلفاته مقروناً بالصفات التى ألفناها مقرونة بغيره ممن سبقوه أو عاصروه سواء فى انتسابهم إلى قبائل عربية أو اعتناقهم الديانة الإسلامية أو أحد مذاهبها أو غير ذلك . كما أن ألفاظ الوطن والوطنية جاءت شديدة الوضوح بالنسبة له استخداماً ومفهوماً . وأهم من ذلك فإن على مبارك كثيراً ما وجه حديثه وعباراته فى كتبه ومؤلفاته إلى المصريين من «بنى وطنه» ، الذى من أجلهم اشتغل جاهداً بالتعليم ، وحاول أن يضفى عليه مسحة وطنية ، كما راح يؤلف فيه العديد من الكتب ، ويعنى بطباعتها ، بل وأكثر من ذلك أنه عنى بتعريف المصريين بتراثهم التاريخى القديم ؛ خاصة بعد أن فكت – من قبل – طلاسم اللغة الهيروغليفية، وصنف الغربيون المؤلفات الكثيرة حول ذلك التراث الحضارى والإنسانى البعيد ؛ فأخذ ينقل عنهم الكثير فى خططه ليذكّر بنى وطنه بأمجادهم الغابرة، وليؤكد لديهم إحساسهم بقوميتهم المصرية الوليدة، وهو فى ذلك شديد الوعى بالتاريخ وأهميته فى تربية الناشئة بل والشعوب، بل إنه ألف كتاباً بعنوان «نخبة الفكر فى تدبير نيل مصر»، وهو ذلك الكتاب الذى ذكر مبارك أنه كان سبباً فى إيغار صدر الخديوى إسماعيل على مؤلفه، والذى يرى فيه البعض – بحق – أنه أحسن ما كتب على مبارك ، حيث يبدو مبارك من خلاله إنساناً هادئاً رزيناً «يؤمن بمصر وشعب مصر».[4] ولا غرابه فى ذلك إذ إن على مبارك يمثل أحد أعمدة الطبقة الوسطى المصرية الجديدة ، التى كان لها – شأن غيرها

(١) على مبارك ، الخطط ، الجزء الأول ، المجلد الأول ، ص ٢ ، . وراجع كذلك :
بير ، ج ، دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة، ترجمة عبد الخالق لاشين وآخر، ص ٤٢٩ ، ٤٣٦
(٢) بير ، ج ، المرجع السابق ، ص ٣٦ – ٤٣٧ .
(٣) بير ، ج ، المرجع السابق ، ص ٤٣٧ . وقد فعل على مبارك ذلك مع كل من عمر مكرم وأحمد عرابى والشيخ محمد عبده ، وعبد الله النديم وغيرهم .
(٤) محمد أحمد خلف الله ، على مبارك وآثاره ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ٢٠٨ – ٢١٣

من الطبقات البورجوازية الأوروبية فى مطلع العصر الحديث - أن تتبنى أفكاراً قومية جديدة كان من ورائها - مع عوامل أخرى متداخلة - نشأة الدولة القومية الحديثة .

ومن هنا فلقد جاءت آثار على مبارك الأدبية والفكرية فى مجموعها خلواً - إلى حد بعيد - من ترديد الأفكار التى درج عليها مؤلفو وكتاب العصر العثمانى، وحتى الجبرتى، التى تدعو إلى تأكيد ارتباط مصر بالدولة العثمانية ، أو خضوعها لسيادتها سواء فى ظل نظام الخلافة الإسلامية أو الجامعة الإسلامية أو غيرها من روابط دينية ، وهى تلك الأفكار التى راجت خلال عصره بفضل دعم سلاطين الدولة العثمانية وبخاصة السلطان عبد الحميد الثانى وشيعته . فلقد ظل على مبارك أميناً على نظرته إلى مصر باعتبارها كياناً متميزاً فى إطار العالم الإسلامى يكاد يقترب إلى حد الاستقلال . (١).

ويمكننا كذلك أن نستقى من كتابات على مبارك وعيه - وإدراكه الشديد - بالفكر الاقتصادى ، وهو ما حرص على إبرازه بإسهاب ووضوح فى مصنفاته سواء فى الخطط أو فى نخبة الفكر أو غيرها . وإن عزف عن أن يدلى برأى محدد فى أية نظرية اقتصادية بعينها ، إذ اكتفى فقط بإيراد الحقائق والمعلومات والبيانات الاقتصادية . وإن كان ذلك لم يمنعه من أن يضمن كتابه «نخبة الفكر» رسم سياسة اقتصادية مستقلة لمصر تعتمد أولاً وقبل كل شىء على استثمار وتطوير وتنمية الزراعة المصرية وما يمكن أن يقوم عليها من تصنيع . ويعمد مبارك فى هذا الصدد إلى استخلاص النتائج من وراء عقد المقارنات بين أوضاع مصر الحاضرة والغابرة والتى تفصح فى كثير من الأحيان عن دلالة أن مصر قد شابها ضعف واضمحلال، وهو الأمر الذى كلفه غضب الخديوى إسماعيل عليه (٢) إلا أننا مع ذلك لا نستطيع أن نتبين من خلال كتاباته هذه انحيازه الواضح لفكر اقتصادى محدد ونظرية بعينها .

كما يمكن القول إن ثقافة على مبارك الاجتماعية كانت على قدر لا يستهان به من الوضوح ، وهو الأمر الذى تعكسه بدقة مؤلفاته العديدة وما حوته من مادة غزيرة فى هذا الصدد . حيث تتضمن بيانات وحقائق ومعلومات جوهرية على درجة خطيرة من الأهمية عن البناء الاجتماعى لقرى مصر ومدنها خلال القرن التاسع عشر ، سواء من حيث تقسيمها إلى أحياء مختلفة ، أو من حيث التركيب الاجتماعى لتلك الأحياء وأنواع البيوت والمساكن المختلفة ، وأكثر من ذلك الجماعات والقوى والشرائح والفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة

---

(١) ولعله قد وجد بعض دوافعه إلى ذلك - بالإضافة إلى فكره وثقافته - محاولات الخديوى إسماعيل توسيع مساحة الاستقلال المصرى عن الدولة العثمانية .

وربما كان نفس الإجراء الذى توسعت فيه سلطات الاحتلال البريطانية فى مصر منذ عام ١٨٨٢ لأسباب وبواعث مختلفة تماماً .

(٢) محمد أحمد خلف الله ، المرجع السابق ، ص ٢٠٨

فى مصر، سواء للبدو أو الفلاحين أو التجار أو الموظفين وضباط الجيش والمهنين على اختلافهم وتوزعهم وتباينهم، أطباء ومهندسين ومعلمين وغيرهم، وكذلك شيوخ الدين ورجاله على أختلاف مللهم ونحلهم ومذاهبهم . وبالإضافة إلى ذلك كله تلك المادة الحية الثرية التى أوردها مبارك عن الجماعات الدينية والطوائف المختلفة، وأوضاع المرأة ومكانتها، وكذلك العادات والتقاليد المصرية. وفوق ذلك المعلومات والبيانات الوفيرة والهامة عن المظاهر المختلفة للحياة الدينية فى مصر كالأوقاف ومشكلاتها وأوضاعها والمساجد والأزهر والمحاكم الشرعية والأضرحة والأسبلة والبوابات والحارات والدروب وما إلى ذلك. وكذلك الوصف التفصيلى للطقوس والممارسات الدينية لطوائف المصريين على تباينهم، وهو ما يطلق عليه البعض «الممارسات الشعبية للدين، ثم الطرق الصوفيه وشيوخها وطقوسها وغير ذلك الكثير.[1]

وإذا كان على مبارك فى توصيفه لكل ذلك لا ينم عن انحيازه لفكر اجتماعى بذاته أو موقف اجتماعى محدد ، فإنه يمكن أن يتضح بجلاء من خلال كتابته مبلغ تعاطفه الواسع مع الطبقات الشعبية المصرية التى خرج منها، والتى وجه كبير اهتمامه فى المجال التطبيقى إلى العناية بأمرها ؛ بالقدر الذى سمحت به الظروف والإمكانيات . وهو فى ذلك لم يحذ حذو بعض قرنائه من أفراد الطبقة الوسطى المصرية الجديدة، ولم يقلد نظرتهم إلى الفلاحين والحرفيين والمطحونين نظرة دونية ، وصل الأمر أحيانا ببعضهم إلى حد ازدرائهم والتحقير من شأنهم.[2]

ولعله من الجدير بالذكر أن على باشا مبارك كان متعاطفاً مع الاتجاهات الدستورية التى تبنتها الحركة الوطنية المصرية بزعامة شريف باشا[3]. ولقد كان من بين أهداف تلك الاتجاهات والنزعات تقييد سلطة الخديوى وغل يده فى كثير من الأمور، وإفساح المجال أمام القوى الشعبية الجديدة ،كى تمارس حقوقها فى إدارة شئون البلاد، وتسيير مقاليد الأمور ، خاصة بعد أن ادلهمت الحوادث وتفاقمت أوضاع البلاد من جراء انفراد الحاكم ، الأمر الذى أدى - مع عوامل متشابكة - إلى مزيد من التغلغل الأجنبى الذى انتهى بالرقابة الأجنبية . ولهذا فليس غريباً أن يدخل على مبارك ضمن أعضاء الوزارة «الأوروبية المسئولة» التى ترأسها نوبار فى أغسطس ١٨٧٨ . وهى تلك الوزارة التى تنازل لها الخديوى إسماعيل - تحت الضغط الأوروبى عن سلطاته المطلقة .[4]

(١) بير ، ج ، المرجع السابق ٣٨ - ٤٣٩
(٢) حسين فوزى النجار ، علي مبارك أبو التعليم ، أعلام العرب ٧١ ، القاهرة ، ص ٦٤ - ٦٥
(٣) حسين فوزى النجار ، المرجع السابق ، نقلاً عن بلنت ، و . س . ، التاريخ السرى للاحتلال الإنجليزى لمصر ، ص ١٧٩
(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، الثورة العرابية ، المكتبة الثقافية ٣٠ ، القاهرة ١٩٦١ ، ص ٤٥ - ٤٧ وكذلك : مصر والمسألة المصرية ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٦ ، ص ٧٥ -٧٧

ولقد كانت تلك الوزارة موضع سخط الأمة، فثار عليها الضباط ثورتهم الأولى فى فبراير ١٨٧٩ ، ونجحوا فى إسقاطها . [١] ولربما يفسر ذلك موقف القيادات الوطنية من على باشا مبارك، كما قد يفسر ذلك - كذلك - عدم ضم على مبارك إلى الوزارتين اللتين شكلهما شريف باشا نزولاً على إرادة شعبية ؛ سواء فى عام ١٨٧٩، أو فى عام ١٨٨١ . وهما الوزارتان اللتان شهدتا تعاظم المد الوطنى والشعبى خلال الثورة المصرية الشعبية الشهيرة «بالعرابية» .

ويقودنا ذلك إلى الحديث عن موقف على مبارك من هذه الثورة ولقد يفسر ذلك الموقف بوضوح عزوف قيادات الثورة عن إشراك على مبارك معهم فى العمل السياسى حتى من خلال ضمه إلى الوزارات التى نجحوا فى تشكيلها . ربما لأنهم قد عرفوا عنه لينه واعتداله «وأخذه الأمور بالحكمة والهوادة» ، بل إنه - من جانبه - حاول أن ينصحهم بالتروّى [٢]. ولعل ذلك يلقى الضوء على شخصيه على مبارك ويفسر مسلكه «البراجماتى» - الذرائعى - طيلة حياته وولائه لأسرة محمد على - أولياء نعمته - من جانب ، ثم حرصه الشديد من جانب آخر على الحفاظ على جهوده - وجهود غيره - الإصلاحية مخافة أن يمسها خلل أو ارتباك ؛ هو الذى كرس من أجلها كل وقته وجهده وعلمه وخبرته، فى حالة وقوع هياج أو ثورة أو ربما تدخل أجنبى عسكرى .

ومن هنا. فلقد ابتعد على مبارك تماماً عن دائرة الضوء خلال هذه الفترة القلقة والحرجة المصيرية فى تاريخ مصر مؤثراً السلامة، ملتزماً بسياسته وخطته العملية التى اختطها لنفسه منذ صدر شبابه وبدايات حياته الوظيفية . بل وأكثر من ذلك أنه قد انضم - فى مرحلة تالية- إلى الخديوى توفيق، عندما وقع عليه اختيار المجلس العرفى ضمن الوفد الذى بعث به ذلك المجلس «الوطنى» إلى الخديوى فى الأسكندرية لإبلاغه بالقرارات التى توصل إليها قادة الأمة ورجالات الحركة الوطنية،. حيث بقى مبارك فى معية الخديوى ولم يعد مع العائدين إلى القاهرة..فلقد وقع تحت تأثير الخديوى بمحاولاته التى لم تهدأ للتوصل إلى تسوية تعيد له السيطرة على الموقف والإمساك بزمام المبادرة فى يده ، بل إن الخديوى اتخذ من مبارك أداة لإقناع قادة الثورة بذلك ، وهو الأمر الذى لم يقبله أحمد عرابى ، زعيم الثوار وقائدهم آنذاك. وبذلك انتهت مهمة وساطة على مبارك . وتطورت الأمور بعد ذلك إلى التدخل العسكرى البريطانى الفظ الذى انتهى باحتلال البلاد .

ولهذا فليس غريباً أن نجد على مبارك ضمن هيئة الوزارة التى تشكلت برئاسة شريف باشا فى أعقاب الاحتلال البريطانى لمصر مباشرة - كناظر للأشغال العمومية - كنتيجة

(١) عبد الرحمن الرافعى ، عصر إسماعيل ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ٣٧ - ٢٣٨

(٢) الرافعى ، نفس المرجع ، ص ٢٣٨

لاعتداله ومواقفه من الثورة والثوار ثم لانحيازه إلى جانب الخديوى كما سبق أن مرّ بنا . ولقد استمرت تلك الوزارة فى ممارسة عملها - تحت الاحتلال وكل ما كان يمثله ويرتبه للبلاد - إلى أن قدم شريف باشا استقالته فى يناير ١٨٨٤ ؛ احتجاجاً على إخلاء السودان .

غير أن الأمر الذى يحتاج إلى تفسير حقيقى هو عودة على مبارك إلى شغل منصب نظارة المعارف ضمن وزارة مصطفى رياض باشا التى شكلت فى يونية ١٨٨٨، واستمرت - وهو ضمنها - حتى عام ١٨٩١ . وهى تلك الفترة التى شهدت إلى حد بعيد تقليص المشروعات التعليمية التى أصابت مصر وعقلها فى ظل الاحتلال البريطانى، بحجة الاقتصاد فى النفقات نتيجة لأزمة مصر المالية وديونها . ولهذا فقد شهد على مبارك خلال هذه الوزارة، كما أنه شارك - فى انهيار وتوقف الكثير من أعماله وجهوده التعليمية التى سبق له أن كرّس فيها الكثير من الوقت والعرق والجهد . وربما لا نجد تفسيراً مقبولاً لذلك غير أن الرجل الذى آثر السلامة طيلة حياته الوظيفية ، وكان قد بلغ به الكبر عتياً - بين ٦٤ ، ٦٧ سنة من عمره- أراد ألا يختم حياته بأمر يخالف مألوف ما درج عليه أو اشتهر عنه فيثير بذلك عليه غضب السلطات من محلية وبريطانية شرعية أو فعلية ، أو أنه قد وجد بمشاركته هذه محاولة من جانبه لإنقاذ ما يمكن إنقاذه ، وهو الخبير بشئون التعليم والمتعلمين فى مصر . وربما وجد على مبارك فى صالونه وندوته الأدبية - وربما السياسية - نوعاً من التكفير عن مواقفه السياسية هذه ؛ [1] فراح يفسح فيها ومعها صدره للشبان النابهين من أبناء الوطن ليحضهم على التردد عليه، والتخلف إليه، والحصول على المزيد من الثقافة والمعرفة، ربما لأنه كان يرى فى ذلك الوسيلة المثلى لصلاح مصر ونجاتها .

وأخيراً فقد بقى علينا أن نشير إلى بضع نقاط أخرى، قد تعكس بعض جوانب فكر على مبارك السياسى . ويقف فى مقدمة ذلك إعجابه المطلق بالحضارة الغربية، وما جاءت به من مثل وأفكار جديدة. يتضح ذلك من كتابه «علم الدين» الذى عقد فيه مجموعة من المقارنات بين بعض جوانب الحضارتين الغربية والشرقية، من خلال مسامراته، ومحاوراته يستطيع من يقرأها أن يتعرف بسهولة على مدى احترامه وانحيازه إلى جوانب الحضارة الغربية. كما يُستشف ذلك من مسامرته عن الفرنسيس فى مصر وغيرها .[2]

كما أن على مبارك قد أيد قضية تعليم المرأة ، وعمل على تطبيق ذلك خلال نظاراته

(١) حول الصالونات الأدبية ودورها وأثرها وصالون على مبارك راجع : عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى ١٩١٤ ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٦٧ - ٧٨ . ومن أبرز تلك الصالونات آنذاك :

صالون الأميرة نازلى فاضل ، صالون مصطفى رياض رئيس النظار ، صالون لطيف سليم الحجازى قائد المدرسة الحربية وممن شاركوا فى الثورة العرابية .

(٢) محمد أحمد خلف الله ، المرجع السابق ، ص ١٨٣ - ١٩٠

للمعارف ، بل إنه فى مسامراته هذه كان أميل إلى تأييد اختلاط المرأة بالرجل ، وربما سفور المرأة ، وهو ما جهر به أحد المصلحين الاجتماعين فى كتاباته، وأعنى به قاسم أمين ، وإن كان رفاعه الطهطاوى قد سبقهما إلى ذلك بفترة ليست بالقليلة .

وهكذا نخلص إلى أن على مبارك قد انحاز عملياً إلى جانب قوى الإصلاح والتجديد والتقدم سواء فى المجال الفكرى أو الاقتصادى أو الاجتماعى، وإن منعه عن الجهر بذلك عزوفه عن اتخاذ مواقف سياسية معلنة ، لأن على باشا مبارك لم يكن بمفكر سياسى أو فيلسوف أو داعية اجتماعى وإنما كان أولاً وأخيراً رجلاً براجماتياً يرى فى العمل، والعمل وحده، أداة الإصلاح ووسيلته . كما أنه فى صميم إسهاماته – وأعنى بذلك فى جانب التعليم– لم يكن مبارك مجدداً أو صاحب خطة متكاملة ، إنما كان مجرد أداة تنفيذية – كما يرى البعض – لا أكثر ولا أقل [1] . وبالرغم من كل ذلك فربما لا يختلف اثنان على أن على مبارك قد استطاع بجهوده هذه أن يخدم بلاده بشكل قد لا يقل تأثيراً وأهمية عن أولئك الذين اتخذوا من السياسة وصحفها ومعاركها أداة لهم ووسيلة .

---

(١) على مبارك ، علم الدين ، المجلدات الثلاثة ، صفحات متفرقة .
وراجع كذلك حسين فوزى النجار ، المرجع السابق ، ص ٨٧ ، ٩٠

المراجـع

- أحمد عبد الرحيم مصطفى
الثورة العرابية ، المكتبة الثقافية ، ٣٠ ، القاهرة ١٩٦١.
مصر والمسألة المصرية ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٦.
- أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم فى عصر محمد على ، القاهرة ، ١٩٣٨.
- بير ، ج ، دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة ، ترجمة عبد الخالق لاشين وما هو اسم الآخر، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٦.
- حسين فوزى النجار ، على مبارك أبو التعليم ، أعلام العرب ٧١، القاهرة ١٩٦٧.
- عبد الخالق محمد لاشين
سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى ١٩١٤ ، القاهرة دار المعارف ١٩٧١.
سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية ١٤ - ١٩٢٧ ، دار العودة ، بيروت ١٩٧٥.
صفحة جديدة فى تاريخ الحركة الوطنية المصرية ، تحت الطبع.
- عبد الرحمن الرافعى ، عصر إسماعيل ، الجزء الأول ، القاهرة ، ١٩٤٨.
- عبد الله النديم ومذكراته السياسة ، نشر محمد خلف الله أحمد ، القاهرة ، ١٩٥٦.
- على مبارك
الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ، عشرون جزءاً فى خمس مجلدات ، الطبعة الأولى ؛ المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، القاهرة ، ١٣٠٦ هـ .
نخبة الفكر فى تدبير نيل مصر ، القاهرة ، ١٢٩٧ هـ .
علم الدين ، ثلاثة مجلدات ، الأسكندرية ١٨٨٢.
- عمر طوسون ، البعثات العلمية فى عهد عباس الأول وسعيد ، الأسكندرية ، ١٩٣٤. .
- محمد أحمد خلف الله ، على مبارك وآثاره ، مكتبه الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٧

السياسة البريطانية تجاه إعادة
تنظيم الجيش المصرى عند بداية الاحتلال

بحث ألقى ضمن ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية حول «الإدارة فى مصر» فى الفترة بين ٨ - ١٠ مارس ١٩٨٧ م ، ونشر ضمن بحوث المجلد ٣٥ من المجلة التاريخية المصرية ، القاهرة ١٩٨٨. وأرجو أن يُقرأ تحت العنوان الحقيقى : " الاحتلال وتصفية جيش مصر الوطنى".

يميز مؤرخو الاستعمار الأوروبى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر بين أهداف رئيسية أربعة، كانت تقف وراء دوافع ذلك الاستعمار وهى : الدوافع الاقتصادية - الاستراتيجية والدفاعية - ثم علو تيار المد القومى وتصاعد النزعة العدوانية الاستعمارية - وأخيراً هجرة السكان والاستيطان خارج الوطن الأم . وفى نفس الوقت فإنهم يميزون بين كل دافع من تلك الدوافع ، وبين الأساليب والتدابير التى لجأ إليها المستعمر بغرض تحقيق كل دافع من ورائها .

فعلى حين - مثلاً - لجأ المستعمر فى مستعمرة كانت دوافعه من وراء احتلالها اقتصادية أو استيطانية، إلى إجراء تطوير متسارع وإحداث تغييرات عميقة وجذرية على نحو ما كان يجرى فى الوطن الأم ، لتخدم أهداف المستعمر أو المستوطن أولاً وأخيراً، ولتشبع شراهته وتطلعاته دون بقية قطاعات سكان المستعمرة الآخرين، فإنه لجأ فى مستعمرة ثانية احتلت لأهداف استراتيجية ودفاعية إلى العزوف عن تحقيق، أو إحداث نمط متسارع للتغير والتطور الاقتصادى الاجتماعى والسياسى والثقافى لأوضاع المستعمرة، خوفاً من أن تزق تلك التحولات والتغيرات الحاسمة والسريعة أنماط حياة المستعمرة التقليدية مخلفة إحداث قلاقل وهزات قد تؤدى إلى اندلاع ثورات تزعزع أركان الأمن والهدوء والاستقرار المنشود الذى كان هو الهدف الرئيسى للمستعمر من وراء السيطرة على تلك المستعمرة ، الأمر الذى قد يهدد كيانه ووجوده فيها برمته بشكل خطير وشامل .

غير أنه من المؤكد تماماً أنه لم يكن هناك فصل حاد بين دوافع المستعمر وأساليبه ، بحيث نستطيع معها التمييز بين مستعمرة وأخرى سواء من حيث الأهداف أو والتدابير ، فلقد تداخلت كل تلك العوامل معاً من مستعمرة لأخرى . بل وفى المستعمرة الواحدة من فترة إلى أخرى، وفى ظل الإدارات الاستعمارية المتعاقبة، طبقاً لمختلف المتغيرات الداخلية والخارجية وغيرها (*) .

وربما تشكل مصر نموذجاً بارزاً تداخلت فيه كل تلك الأهداف والمرامى الاستعمارية والتدابير والأساليب التى اصطنعتها فيها . فليس هناك ثمة شك فى أن مصر بموقعها الجغرافى والاستراتيجى الفريد كانت حلماً طالما داعب خيال الاستعماريين البريطانيين لفترة طويلة مضت كادت أن تقترب من القرن فى عمر الزمن من قبل أن تقع ضحية للاستعمار البريطانى ،

(*) Tignor R., Modernization and British Colonial Rule in Egypt P. U. P. 1966, PP, 3-24 .

فضلاً عن أنها ظلت تشكل لفترة مماثلة تالية حلقة هامة حرص استراتيجيو الاستعمار البريطاني على ربطها بإحكام في سلسلة المواصلات الامبراطورية .

وفي نفس الوقت فإنه ليس بخاف على باحث أو دارس منصف وموضوعي أن بريطانيا والاستعماريين البريطانيين، كانوا قد نجحوا في ربط اقتصاد مصر بإحكام بالاقتصاد البريطاني، سواء في المجال الزراعي أو التجاري أو الصناعي ، وهو الأمر الذي أستفادت منه بريطانيا ورعاياها إلى حد يفوق قدر استفادة المصريين أنفسهم من خيرات وثروات بلادهم ، وفي نفس الوقت استطاعت السياسة البريطانية في مصر ، وقبل أن يمضي طويل وقت على وقوع الاحتلال ، أن تزيح لصالح شركاتها واحتكاراتها ومواطنيها مزاحمة غيرهم من الكثير من الشركات والرعايا غير البريطانيين في مصر إلى الحد الذي يصدق فيه القول تماماً بأن بريطانيا نجحت في «نجلزة مصر» وأوضاعها بما في ذلك لغة التعليم الوطني في البلاد .

ومن أجل ذلك وضعت السياسة البريطانية الاحتلالية تجاه مصر وإدارتها، وجرى تخطيطها لتحقيق كل هذه الأهداف الاستعمارية مجتمعة وفي آن واحد . وهي سياسة يمكن أن نطلق عليها «من كل بقدر». فتطوير «بقدر» ، واستغلال «بقدر». وإبقاء على الأطر والأوضاع القديمة لمصر «بقدر»، وحشد مواطنين وموظفين ومسئولين بريطانيين في إدارات مصر ومؤسساتها «بقدر» إلى غير ذلك .

غيـر أن الشـيء الوحيد الـذي شـذت فيـه تلك السياسـة البريطانية عن ذلك «القدر المرسوم» هو السيطرة العسكرية والأمنية على مصر بقبضة حديدية غليظة لاتسمح، بل لا يتصور معها أن تسمح بأي قدر من تهديد لسلامة الوجود البريطاني في البلاد ولو ضئيل ، مع الاحتفاظ لمصر بالهدوء والاستقرار والأمن المطلوب ، الذي كان يعني تماماً «استكانتها» و«استسلامها» إلى أبعد حد .

لكل ذلك وغيره رسمت بريطانيا ومعها السلطات الاحتلالية سياستها تجاه جيش مصر وأجهزتها وقوتها العسكرية منذ اللحظات الأولى التي تم لها فيها إخماد الثورة الوطنية، المصرية والانفراد بحكم البلاد ، على النحو الذي سيتضح لنا من هذه الدراسة .

لقد كان الغزو العسكري لمصر يمثل ذروة التصعيد الذي لجأت إليه السياسة البريطانية منذ أن عقدت العزم على الانفراد بمصر والمسألة المصرية . كما أنه كان يعني من ناحية أخرى مدى التشابك المعقد بين مجموعة العوامل والمصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية البريطانية العليا . ومن ناحية ثالثة فقد أثبت مدى فاعلية وقدرة السياسة البريطانية العليا على أن تمسك بيدها زمام المبادرة وسط عالم أوروبي مزقته مختلف الأحقاد والتيارات والتناقضات، ثم الأحلاف فيما بعد. وبالنسبة لمصر - في الجانب المقابل - كان الاحتلال البريطاني يعني خاتمة المطاف لمرحلة من الحيوية والنشاط والتغيرات التي مست أوضاع مصر

وأبنيتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية والسياسية وغيرها ، الأمر الذى هيأ الفرصة واسعة لتفجر الأمل والطموحات الوطنية لمختلف القوى الاجتماعية المصرية، عبرت عن نفسها فى شتى أدبيات العصر ومواثيقه ومؤسساته . ترجمتها القوى الوطنية التى تصدرت قيادة الوطن وجماهيره وعبرت عنها .

ولقد كان الانتصار العسكرى البريطانى الخاطف على القوى الوطنية يعنى أن الأمانى المشروعة ما كان يكفى لتحقيقها قدر من النوايا الطيبة مهما كبر ، أو حجم من العزائم والإرادات حتى ولو صدق فى ظل سياسات دولية تفتقر إلى العدالة والشرعية ، وتحكمها شريعة الأقوى . وهكذا أثبتت حوادث الغزو والمواجهة العسكرية للمصريين كيف يمكن أن تنتصر القوة على الحق ، والمصالح على العواطف والظلم على العدالة والشرعية ، وبقدر كل تلك المعانى وغيرها بقدر ما كانت صدمة المصريين ودهشتهم .

ومن قبل أن ينبين المصريون حقيقة ما جرى ، راحت السياسة البريطانية تطلق العديد من التصريحات فى مختلف الاتجاهات دفاعاً عن مسلكها وتبريراً لخططها وما قد تنتهجه من برامج وسياسات تجاه المستقبل ، مستغلة هول الصدمة بالنسبة للمصريين . وزمام المبادرة الذى أمسكت بتلابيبه ، وقررت ألا يفلت من يدها مرة أخرى بالنسبة لغيرهم من دول وشعوب أوروبية وغير أوروبية . فماذا فعلت انجلترا تجاه الجيش والقوات العسكرية المصرية ؟ وهو موضوع بحثنا .

كانت أول قضية هامة شغلت أذهان الساسة البريطانيين فور انتهاء العمليات العسكرية هو ماذا يمكن أن يتخذ بالنسبة للجيش المصرى من تدابير وإجراءات ؟ وماذا يكون عليه حاله وأوضاعه ومستقبله ؟ [1] فبعد بضع ساعات قليلة من معركة التل الكبير، صدرت تعليمات الخارجية البريطانية إلى سير إدوارد مالت - القنصل البريطانى العام فى مصر - أن يبعث الى لندن «بأسرع ما يمكن بمقترحات حول الجيش والمالية والإدارة بالنسبة للمستقبل». [2] . ويذكر لورد كرومر «أن المستشارين العسكريين للحكومتين المصرية والبريطانية قد أجابوا على هذا التساؤل بصراحة عسكرية» بأن الجيش المصرى كما كان عليه حاله آنذاك أسوأ من أن يستفاد به . «حيث برهن بنفسه أنه خطر على الدولة ويمكنه أن يتمرد ، إلا أنه لا يقدر أو لا يرغب فى أن يحارب» . ويضيف أن النتيجة الحتمية «لهذه الحقائق هى أن الجيش الحالى ينبغى أن يلغى ليحل محله جيش جديد» [3] .

(1) Cromer, the earl Of, Modern Egypt Vol. II, P. 466

(2) Cromer, OP. Cit., Vol I, P. 331

(3) Cromer, Ibid, Vol. II, P. 466.

ونستطيع أن ندرك ببساطة أن مستشارى الحكومة البريطانية من العسكريين كانوا هم قادة جيش الاحتلال ورجاله

وطبقاً لذلك وبعد مرور ستة أيام على معركة التل الكبير أجبر الخديوى محمد توفيق فى يوم ١٨٨٢/٩/١٩ على إصدار أمره العالى فى عبارة موجزة بالغة الدلالة نصها : «نحن خديوى مصر بالنظر للعصيان العسكرى قررنا مادة (١) يلغى الجيش المصرى - توقيع محمد توفيق» (١) . وكان قرار الحل هذا يعنى تسريح الجنود المصريين إلى بلادهم وقراهم والقبض على كبار الضباط تمهيداً لمحاكمتهم على «عصيانهم» .

ولقد صدر هذا القرار من قصر رأس التين حيث كان الخديوى لا يزال محتمياً بحراب الأساطيل البريطانية الراسية فى مياه الأسكندرية . ويذكر كاتب بريطانى معاصر كيف «أن الخديوى بقراره هذا كان قد فعل أكثر من ذلك . أنه وولسلى هو الذى قام بحل الجيش المصرى بينما كان توفيق هو الذى فكك عرى الأمة المصرية» (٢) .

واندفاعاً وراء نفس السياسة التى فرضها البريطانيون على مصر فى هذا الاتجاه، تلاحق صدور العديد من القرارات بهدف التنكيل بكبار الضباط المصريين، وإحالة صغارهم إلى الاستيداع، مع حرمانهم من كافة حقوقهم ومعاشاتهم بغرض تجريد مصر من قوتها العسكرية، لتتخذ انجلترا من ذلك ذريعة لتسويغ إطالة أمد احتلالها بحجة استعادة الأمن والهدوء، والمحافظة على النظام حتى يتم تكوين الجيش المصرى الجديد (٣) . ولتأكيد هذا المعنى طُلب من الخديو أن يقوم باستعراض جيش الاحتلال البريطانى فى ميدان عابدين ١٨٨٢/٩/٣٠ ربما لكى يمحو أثر مظاهرة الجيش والضباط فى ٩ سبتمبر ، كما يذكر الرافعى (٤) ،أو لعله كان للتدليل على نوع القوة التى ترتكز عليها شرعية الحكم الجديد .

وبناء على مشورة جارنت وولسلى - قائد قوات الحملة البريطانية - استدعى إدوار مالت - القنصل العام البريطانى فى مصر - جنرال فالنتين بيكر - أحد كبار الضباط البريطانيين الذى ترك خدمة الجيش البريطانى من قبل والتحق بالعمل فى الجيش التركى العثمانى بالأستانة - للقدوم إلى مصر للاستفادة من خبراته فى إعادة بناء جيش مصر الجديد طبقاً للأسس العامة التى تضعها السلطات البريطانية فى كل من لندن والقاهرة . وقد غادر بيكر الأستانة بالفعل فى أواخر شهر سبتمبر ووصل إلى مصر فى أول أكتوبر على عجل .

---

(١). Cromor, Loc cit., Young. G., Egypt. P. 128

ويذكر يانج أن تاريخ صدور هذا الأمر العالى هو ١٨٨٢/٩/١ وذلك ليس بصحيح ، حيث أن الخديوى لم يعد من الأسكندرية إلى العاصمة إلا فى صباح الإثنين الموافق ١٨٨٢/٩/٢٥ ، ويوافق ٦ ذى القعده ١٣٩٩ هـ . راجع الرافعى . مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ، ص ١٤ .

(٢) young, G., Loc. cit

(٣) الرافعى ، المرجع السابق ، نفس الصفحة ، وكذلك كتابه ، الثورة العرابية ، ص ٥١٨ - ٥٢٠ .

(٤) الثورة العرابية ، ص ٥١٣ .

وفى الثالث من أكتوبر طلب مالت من حكومته إصدار التعليمات اللازمة لتخويل ضباط بريطانيين الالتحاق مؤقتاً بخدمة الحكومة المصرية دون ترك خدمة جيش صاحبة الجلالة الملكة للإشراف على إعادة تنظيم القوات العسكرية المصرية [١] . وقد رد عليه إيرل جرانفيل - وزير الخارجية البريطانية- برقياً فى الخامس من أكتوبر بالموافقة ، طالباً أن يمده بمعلومات حول الشروط التى سيستخدمون بمقتضاها فى مصر [٢] .

وقبل أن تمر عشرة أيام على وجود سير فالنتين بيكر فى مصر، كان قد أعد تقريراً حول مقترحاته بشأن جيش مصر المقترح فى ١٠/١١ رفع إلى مجلس النظار المصرى، حيث أدخل عليه بعض التعديلات وأعاده شريف باشا - رئيس النظار - إلى إدوارد مالت راجياً ضرورة عرضه دون إبطاء على الحكومة البريطانية للحصول على موافقتها الرسمية على هذا المشروع[٣] .

وتضمن مشروع بيكر المعدل ضرورة أن يتكون الجيش الجديد من عدد إجمالى يبلغ ١١٥٠٠ رجلاً ، على أن يكون قوامه فرقتين إحداهما مصرية خالصة وتبلغ ٦١٠٠ رجلاً ، والأخرى يتولى قيادتها ضباط بريطانيون وتتكون من ٥٤٠٠ رجلاً موزعة طبقاً للجدول التالى:

(١) Egypt, No, II, 1883, NO 5, From Malet to Granville .

(٢) Egypt, OP. cit, No, 6. P. 3.

(٣) Egypt. OP. cit. NO. 15, PP. 7 - 10

جدول رقم (١)
قوات الجيش المقترح طبقاً لمشروع بيكر

مصريــــون		بريطـــانيون	
مشاة ٦ كتائب كل واحدة ٥٠٠	٣٠٠٠ رجل	مشاة ٦ كتائب ٥٠٠ للواحدة	٣٠٠٠
مدفعية ميدان ٣ بطاريات ١٠٠ للواحدة	٣٠٠ رجل	فرسان فصيلة واحدة ٥٠٠	٥٠٠ رجل
مدفعية موقع كتيبة واحدة	٥٠٠ رجل	مدفعية ميدان ٣ بطاريات ١٠٠ الواحدة	٣٠٠ رجل
جندرمة كتيبتان ١٠٠٠ للواحدة	٢٠٠٠ رجل	مدفعية موقع بطارية واحدة من ٥٠٠	٥٠٠ رجل
خدمات طبية ومركبات إلــخ..	٣٠٠ رجل	مشاة راكبة عدد ٢ كتيبة ٥٠٠ للواحدة	١٠٠٠ رجل
		فصيلة واحدة	١٠٠ رجل
المجموع =	٦١٠٠ رجل	المجموع =	٥٤٠٠ رجل
المجموع الكلى لقوات الجيش المقترح ككل = ١١ر٥٠٠ رجل			

وكان مالت قد بعث بمشروع بيكر لإعادة تنظيم الجيش والجندرمة والشرطة مرفقاً برسالة مؤرخة فى ١٨٨٢/١٠/٣١، كما اقترح بيكر أن يستخدم عدد ٦٢ ضابطاً بريطانياً لقيادة الفرقة الثانية - ذات القيادة الانجليزية - بمرتب إجمالى مقترح ٣٩١٠٠ جنيه مصرى سنوياً، على أن يكونوا من ذوى الرتب العسكرية العليا ، ويعينون بعقد لمدة عامين ومن يرغب منهم فى مواصلة العمل بعد - مرور العامين - تطبق عليهم لوائح المرتبات والمعاشات التى يعمل بها فى الحكومة [١] .

(١) Egypt, Loc. cit.

وتضمن مشروع بيكر كذلك مقترحات أخرى بالنسبة للجندرمة [1] والشرطة والخدمة طويلة الأجل ، التى اقترح لها فترة تجنيد لمدة ست سنوات يضاف إليها عام سابع كاحتياط . وبالنسبة للهيكل العام والتنظيمات المختلفة اقترح بيكر أنه فى حالة الموافقة على هذه الخطوط الرئيسية ، فانه سيشرع فى إعداد كافة التفصيلات بالتنظيمات الداخلية للجيش [2]

وقد طلب شريف باشا من مالت تخفيض حجم قوة الجندرمة فى مشروع بيكر المقترح من ٢٠٠٠ إلى ١٥٠٠ رجل، فكان رد مالت عليه أنه يعتقد أن الحكومة البريطانية لن تتوصل إلى اتخاذ قرار بطريقة أو بأخرى فيما يتعلق بمشروع إعادة تنظيم الجيش ككل الى أن تعرض عليها الميزانية المقترحة للجيش [3] .

وهكذا فقد نشط مالت ومعه جنرال بيكر - الذى أنعم عليه الخديوى برتبة فريق وصار يعرف بالفريق بيكر باشا [4] - منذ الأيام الأولى التى أعقبت الاحتلال البريطانى فى اتجاهين فى آن واحد : أولها تفكيك عرى الجيش المصرى القديم . ويتعلق الآخر بالإسراع نحو تشكيل قوة عسكرية جديدة تضمن بريطانيا والسلطات البريطانية ولاءها الكامل وسيطرتها الفعلية والمباشرة عليها .

وفى هذا الإطار طلب مالت فى ٦ نوفمبر من وزير خارجيته - طبقاً لاقتراح بيكر باشا- أن يتم فصل موضوع إنشاء قوة الجندرمة والشرطة والبوليس عن مسألة إعادة تكوين الجيش حتى يتسنى تشكيل تلك القوة بشكل يسبق الجيش ، ويمعزل عنه ، حتى لا يضيع وقت فى تنظيم قوة البوليس، نظراً للحاجة الماسة إليها لضمان السيطرة على أمن البلاد الداخلى. كما أضاف مالت أنه فى حالة موافقة الحكومة البريطانية على ذلك فإن بيكر باشا - طبقاً لاقتراحه - سيشرع على الفور فى تكوين ٤٠٠ من المصريين الفرسان لهذا الغرض مع ٢٠٠ آخرين من المشاة المحليين ممن لم يشتركوا فى أحداث الثورة ، كما يقترح - طبقاً لمشورة بيكر - أن توضع الجندرمة فى الحال تحت إشراف نظارة الداخلية ، ولو أن إدارتها ينبغى أن تكون

---

(١) كلمة جندرمة gendarmerie - أو مستحفظان - لفظ فرنسى بمعنى المحافظة على الأمن العام وهى مشتقة من كلمات gens بمعنى الشعب ، de بمعنى OF ، و ,arma بمعنى أسلحة وتستخدم الكلمة فى كل من فرنسا وبلجيكا بمعنى رجال البوليس .

وقد طلب دفرين فيما بعد - بتاريخ ٨ مارس ١٨٨٣ - من جنرال بيكر عدم استخدام هذا المصطلح فى الوثائق والمراسلات والأوراق الرسمية إلا عندما يستخدم فقط اللغة الفرنسية ، ربما كرغبة فى محو مدلول هذا المصطلح التاريخى فى مصر وقطع الصلة بين حاضر البوليس والشرطة وماضيها قبل الاحتلال راجع فى هذا الصدد :

Egypt. NO. 14. 1883, NO. 18, P, 15.

(٢) Egypt, NO, II. 1883, NO. 15, PP. 7 -10 .

(٣) Egypt, OP. cit. 16, P. 10.

(٤) الرافعى ، مصر والسودان ، ص ١٦ .

فى يد نظارة الحربية . ويضيف مالت فى برقيته أن بيكر باشا يرفض فى الوقت الحاضر ضم عناصر ألبانية لهذه القوة، كما أنه يود إبلاغ وزارة الخارجية البريطانية رغبته فى أن يكون مفهوماً تماماً أنه لا يقترح بالمرة أن تمنح مصر جيشاً من المرتزقة، حيث إن خطته - فى حالة موافقة الحكومة البريطانية عليها - تقضى بالاستفادة من رجال الجيش القديم - ممن لم يشتركوا فى الثورة بطبيعة الحال - على أن تعزز القوة فقط بقدر معين من الألبان (١) .

وقد ردت الخارجية البريطانية بالموافقة بتاريخ ١١/٨ على برقية مالت وما تضمنته من مقترحات «على ألا يضيع ثمة وقت فى التوصل إلى تنظيم الجندرمة، كما أنها لا تقيم ثمة اعتراض حول أية خطة لتحقيق هذا الغرض يوصى بها الخديوى ولا يكون لأى من إيرل دفرين - وهو السفير البريطانى فى استانبول الذى كلفته الحكومة البريطانية بالتوجه الى مصر ودراسة أوضاعها - وسير أليسون Sir A. Alison قائد جيش الاحتلال البريطانى ولإدوارد مالت ثمة اعتراض عليها» . (٢)

ومن الملاحظ أن كل تلك الترتيبات والمقترحات كانت تجرى وتتبادل من قبل أن يصل إلى مصر إيرل دفرين - لورد فيما بعد - سفير انجلترا فى الأستانة الذى طلب إليه دراسة أحوال مصر واقتراح ما يراه مناسباً من أجل استعادة «سلطة الخديوى وتوفير الضمانات اللازمة لحفظ الأمن والنظام والرخاء فى مصر ووضع الترتيبات التشريعية اللازمة لإقامة حكم ذاتى، وللوفاء بالالتزامات تجاه الدول الكبرى». وهى الأهداف التى وضعتها السياسة البريطانية نصب عينيها عندما كلفت دفرين بالقيام بتلك المهمة «من أجل صالح مصر وصالح بريطانيا وصالح أوروبا» . وخولته سلطة إعادة تنظيم الحكومة فى مصر قبل أن يتم إقرارها أو إعلانها ، وأن يستشار عند كل مرحلة من مراحل إعدادها . كما طلبت إليه بمجرد وصوله إلى مصر النظر فى العديد من المسائل التى سوف يجد نفسه مطالباً ببحثها ، وكان فى مقدمتها وعلى رأس أولوياتها إعادة تنظيم الجيش والبوليس المصرى (٣)

(١) Egypt. OP. cit. NO.22, P. 13

(٢) Egypt, OP. cit, NO. 24, P. 15

(٣). Egypt, OP. cit., NO. 18, P. 11

فى خطاب تكليف دفرين للقيام بمهمته الذى بعث به إليه إيرل جرانفيل بتاريخ ٣ نوفمبر ١٨٨٢ . ومن بين المسائل الاخرى التى كلف بدراستها ، وهى تسع مسائل عدا الجيش والبوليس اللذين كانا فى مقدمتها .

وكانت المسائل الأخرى هى :

(ب) إلغاء نظام المراقبة الثنائية واستبداله بما يكون مناسباً للشئون المالية .

(جـ) تحسين وإصلاح الجهاز الوظيفى .

(د) الإنقاص التدريجى للعنصر الأجنبى وزيادة المستخدمين المصريين فى كل فروع الإدارة .

(هـ) إقامة نظام أفضل للقضاء الوطنى.

(و) ضرائب متساوية لكل من الأجانب والمصريين .

(ز) إقامة مؤسسات تتمشى وتطور مفهوم الحرية سواء بإعادة إنشاء مجلس شورى النواب أو وسائل أخرى لتحقيق هذا الغرض .

(ح) منع تجارة الرقيق .

(ط) تأمين تجارة الترانزيت عبر مصر ، وبين أوروبا والشرق وخاصة حرية المرور فى قناة السويس .

وفى الثامن من نوفمبر – وبعد وصول دفرين إلى القاهرة بيوم واحد – طلبت وزارة الخارجية البريطانية من وزارة الحرب الموافقة على ترشيح ضابط بريطانى كبير برتبة جنرال للقيام بمعاونة حكومة الخديوى فى تنظيم الجيش المصرى والحصول على إذن صاحبة الجلالة الملكة من أجل ذهابه إلى مصر لهذا الغرض (١) . ولا توضح الوثائق البريطانية صراحة من الذى طلب ذلك سواء كان دفرين من خارجيته أو الحكومة المصرية ذاتها أو غيرهم . إلا أننا نرجح أن يكون لدفرين ثمة علاقة بهذا الترشيح ، حيث طلبت الخارجية ذلك فى اليوم اللاحق مباشرة لوصوله لتحمل مهام وظيفته فى مصر . كما قد يتأكد كذلك من سياق ووقائع التطورات اللاحقة .

وعلى أية حال فبعد مرور عشرة أيام على استقرار دفرين فى مصر أعد تقريراً خطيراً وموسعاً بتاريخ ١١/٨ بعث به إلى وزير خارجيته حول إعادة تنظيم الجيش المصرى وقوات الجندرمة والبوليس. ولعلنا لا ندهش كيف استطاع دفرين خلال هذه المدة القصيرة أن يعد تقريراً شاملاً كهذا ، إذا ما أخذنا فى الاعتبار أن جرانفل عندما بعث إليه بخطاب تكليفه للقيام بمهمته كان قد أوضح له أنه سوف يجد فى دار الوكالة البريطانية فى مصر العديد من الأوراق والتقارير والمراسلات الأخيرة، ما سوف يجعله على علم ودراية بوجهة النظر العامة للحكومة البريطانية، بالنظر إلى العديد من المسائل التى سوف يجد نفسه مطالباً بالتعامل معها، كما وعده بأنه سوف يكتب له فى رسائل منفصلة حول هذه الأمور، فضلاً عن أنه سيحظى بتأييد ومساعدة سير . مالت – القنصل العام – الذى لخبرته ومعرفته وإلمامه بالأوضاع المحلية وقيادات الرأى فى البلاد، ما يمكنه من تزويده بالمعلومات الكاملة حول المواضيع المختلفة، على النحو الذى ستدعو إليه الحاجة (٢) .

ولقد استهل دفرين تقريره بشأن الجيش بأنه لا يستطيع أن يدعى أنه قد وصل إلى قرار حاسم ، ولكنه استمع إلى كل أولئك الذين يستدعى عمله الاتصال بهم، بما سمح له أن يأخذ فى اعتباره الأفكار التى صاغتها حلولهم . وأنه يقدم هذه الأفكار والآراء المتناثرة على سبيل التجربة ، والتى ربما قد تتطلب إدخال بعض التعديلات عليها فيما بعد .

واقتحم دفرين موضوعه «بافتراض أن أمن مصر تضمنه الوسائل الدبلوماسية من أى عدوان أوروبى أو تركى ، يكون من المتفق عليه عندئذ أن الولاية لا تحتاج إلى جيش بالمرة . وذلك خطأ، لأنه ولو أن قوة من الجندرمة – حفظ النظام الداخلى – مناسبة قد تكون بقادرة فى الأوقات العادية على منع إغارات واعتداءات البدو على طول الحدود الصحراوية وعلى

(١) Egypt, OP. cit., No 25. P 15. Sir Pauncefote to Sir. R. Thompson .

(٢) Egypt, cit., No. 18. P. 11 .

ضفتى القناة ، فإنه من الضرورى أن تدرك تلك التجمعات القبلية الجامحة أن الحكومة تحتفظ كاحتياطى لها بقوة عسكرية قادرة على التعامل مع أية محاولة خطيرة من جانبهم لتهديد أمن البلد وسلامتها، وإلا فإنهم لن يترددوا فى اختراق حرس الحدود الرث والمتناثر على أمل نهب القاهرة».

«كما أنه من اللازم للحكومة أن تحتفظ بقوة عسكرية فعالة للقضاء على أية تمردات محلية، مثل تلك التى طالما كانت مصر عرضة للكثير منها عبر تاريخها الطويل ، وهى التى كانت - حسب رواية دفرين - «جميعاً ذات طبيعة دينية بشكل عام، ترتكز على دجالين وأنصاف مجانين خلعوا على أنفسهم زعامات مقدسة موحى بها» . ويضيف «بأنه ما لم يتم استئصال حركة من هذا النوع فى الحال ، فمن المؤكد أنها تنتشر بين السكان السذج» .

ويذكر دفرين أنه «ومع أن قوة عسكرية-معينة هى من غير شك أمر لازم لمصر، فمن المرغوب فيه تبعاً لوجهات النظر المختلفة أنها لا ينبغى أن تزيد ولو رجلاً واحداً عن احتياجات البلاد الضرورية . ومن الواضح أن تلك الاحتياجات ضئيلة تماماً . ويوضح دفرين مدى سهولة الدفاع عن مصر طبقاً لطبيعتها الجغرافية حيث النيل وفروعه وشبكة السكك الحديدية التى تمكن القوات العسكرية من الوصول إلى أى جزء فيها عندما تدعو الحاجة إلى ذلك [1] .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات يقترح دفرين أن جيشاً يتكون من ٥٠٠٠ رجل أو على أكثر تقدير ٦٠٠٠ رجل يصبح كافياً تماماً للاحتياجات العسكرية للولاية . ويستطرد موضحاً ولو أن جنرال بيكر قد أوصى بعشرة آلاف رجل [2] ، ووافقته الحكومة المصرية على هذا العدد فان دفرين يحلل كيف أن هذا الرقم كان يتضمن العدد المقترح اللازم لحامية السودان وللمرابطة فى حصون مصر وقلاعها على سواحل البحر المتوسط . ويستخلص دفرين من ذلك أنه من الواضح أن ليس ثمة فارق كبير بين تقديراته وتقديرات جنرال بيكر .

ويقترح دفرين أن توزع القوة المقترحة طبقاً لتقديراته على النحو التالى :

- عدد ٨ كتائب مشاة لكل واحده ٥٠٠ رجل	٤٠٠٠ رجل
- ١ كتيبة فرسان	٥٠٠ رجل
- ١ فرقة جمالة	٣٠٠ رجل

(١) يستطرد دفرين موضحاً أنه يشير فقط إلى مصر وليس إلى ممتلكاتها الخارجية فى السودان وعلى الحدود الحبشية ، التى ينفصل احتياجات الدفاع لها عن احتياجات مصر ، ولسوف يعود إلى دراستها فى تقريره بشكل مستقل . كما أنه يضيف أن قلاع وحصون مصر على البحر المتوسط ليست فى حاجة فى الوقت الراهن للاحتفاظ فيها بحاميات عسكرية ، ربما مرتكزاً على قوة الأسطول والقطع البحرية البريطانية التى كان بعضها لا يزال راسياً فى ميناء الأسكندرية .

(٢) اقترح بيكر قوة حجمها ١١٥٠٠ رجل يستبعد منها ١٥٠٠ الرقم المعدل لقوة الجندرمة . وبذلك يصير حجم جيش مصر والسودان ١٠,٠٠٠ رجل طبقاً لما ذكره دفرين .

- ٤ كتائب مدفعية ١٠٠ للواحدة	٤٠٠ رجل
- ٢ فصيلة صواريخ ١٠٠ للواحدة	٢٠٠ رجل
- ١ فصيلة مدفعية حامية	١٠٠ رجل
- ٢ فصيلة مهندمين ١٠٠ للواحدة	٢٠٠ رجل
- ٢ فصيلة نقل ١٠٠ للواحدة	٢٠٠ رجل
- ١ فصيلة حرس القصر فرسان	١٠٠ رجل
الإجمالى	٦٠٠٠ رجل

كما يقترح دفرين أن يجرى توزيع هذه القوات بمعدل ثلاث كتائب للقاهرة ، وكتيبة واحدة للأسكندرية ، وأربع كتائب أخرى توزع على مختلف أنحاء مصر السفلى - الصعيد - والنوبة . ويعتقد أن قوة كهذه تكون كافية لعدم تشجيع أية «حركة عصيان قد يفكر فيها أى من أعوان عرابى الأقل أهمية ، لأنه بعد أن يتم إبعاد عرابى ورفاقه الأساسيين الذين شاركوه العصيان ضد الخديوى، فإنه لا يتصور شيئاً يخشى منه فى هذا الصدد مستقبلاً. حيث إن ذكرى التحطيم السريع الفجائى الذى ألمّ بالقوة العاصية فى التل الكبير سوف يظل كافياً لأيام عديدة قادمة لردع أية محاولة من هذا القبيل (١)

ويستطرد دفرين بأن بعض النظار المصريين قد يقعون أسرى فكرة إنشاء قوة أكبر حجماً عما اقترح ، إلا أنه يذكر أن محادثاته مع كل من شريف ورياض قد أقنعته بأنهم سيوافقون على عدد أقل ، ويوضح أنه لو تم تبنى فكرة العدد الأكبر فلربما يشكل ذلك عنصر خطر وعدم استقرار ، لأنه يرى أنه من الأنسب أن تربط انجلترا نفسها بعدد أقل فى الوقت الحاضر، لأن ذلك سيتيح لها فرص إشراف أدق على رجال الجيش والقوة العسكرية من ناحية ، ولتصحيح أية أخطاء تنظيمية قد تظهر بمضى الوقت من ناحية أخرى، وراح يدعم رأيه بأن مصر هى فى الوقت الحاضر فى مسيس الحاجة إلى اقتصاد وضغط الإنفاق العام ، وأنه يرى أن ليس هناك فرع من فروع الإنفاق العام ألزم إلى الاقتصاد والتوفير من الإدارة العسكرية (٢) .

---

(١) Egypt, OP. cit., P. 17 .
نلاحظ أن فكرة الخوف من اندلاع ثورة أو ثورات جديدة كانت لا تزال تحوم فى مخيلة القادة البريطانيين .

(٢) Egypt, Loc. cit.
يلاحظ أنه لم يرد إطلاقاً ذكر لاسم ناظر الحربية المصري عمر باشا لطفى فى هذه الوثائق البريطانية الخاصة بإعادة تنظيم مصر والجيش سواء باسمه أو وظيفته وهو أمر يدعو للتساؤل حقاً. حيث إنه لم يستشر فى شيء أو على الأقل لم يرد ذكر لذلك فى الوثائق ، وإن كان الرافعى يذكر أنه وافق علي كل شيء ولم يعترض على شيء ، حيث كان قد استسلم لبرنامج الانجليز ولم يقاوم لهم عملاً ولا رأياً ، راجع الرافعى ، مصر والسودان ص ١٧

وانتقل دفرين من مسألة عدد الجيش المقترح ووحداته وتوزيعه إلى دراسة ممن يتكون ذلك الجيش . فذكر بأنه يحبذ أن يرتكز الجيش المقترح على مبدء أساسى هام وهو أنه ينبغى أن يتكون من عناصر مصرية محلية ، ذلك «لأن كل حساباتنا ينبغى - على ما يعتقد - أن تبنى على افتراض أن النظام الذى هم بصدد إقامته فى مصر سوف يبرهن على فائدته وتقبله من جانب الشعب المصرى إلى حد أنهم لن يجدوا دافعاً معقولاً للثورة ضد حكومتهم ، فإنهم ومع أنهم سهْلوا الإثارة ومتوحشون وأنظاظ عندما يثارون ، فإن جموع الفلاحين سلسو القياد » . كما أن احتياجات السكان يمكن التعرف عليها بسهولة ، ومن اليسير إشباعها ، ولسوف يكون من الغباء والقسوة معاً أن ترتكز القوة التنفيذية المصرية على قوة من المرتزقة الأجانب للاحتفاظ بسلطتها، فقد كان لدى مصر ما يكفيها من المماليك ومن كانوا على شاكلتهم » (١)

ويقرر دفرين أنه من وجهة نظر سياسية بحتة ، فإن ذلك هو المبدأ الوحيد الذى ينبغى أن تسترشد به السياسة البريطانية. كما أنه يضيف أن هناك ضرورة ملحة من وجهة نظر فنية مهنية مؤداها أن نقطة الارتكاز التنظيمية الأساسية للقوة العسكرية المرتقبة، ينبغى أن تدعمها نخبة من الضباط ذات خبرة عالية موثوق بها . وتلك - كما يذكر - أضعف نقطة فى جيش مصر الوطنى، ذلك لأن قيادات الجيش من الرتب العالية نادراً ما كانوا قادرين على استحواذ تلك السلطة - والتقدير - التى هى أمر لازم للاحتفاظ بالانضباط خلال فترات السلم ، وللقيادة الفعالة فى حالة مواجهة العدو .

وعلى ذلك يقرر دفرين أنه ما لم تعثر السلطات البريطانية على علاج لهذا النقص فإن الحكومة المصرية ستقع تحت إغراء البحث عن مساعدة من جانب الأتراك والشراكسة والألبان . ويضيف أنه ليس هناك من شك فى أن هذه العناصر الثلاثة، تملك استعداداً عسكرياً فطرياً بدرجة أكبر من المصريين المحليين (٢) . ومن أجل ذلك فليس لبريطانيا - كما يذكر - أن تلقى باللوم على الخديوى اذا ما أبدى قلقاً نحو خلق كيان يستند إلى عمود فقرى من هذه العناصر ويتمتع بمستوى طيب ، ويدين له بالولاء ، ويكون بوسعه الركون إليه .

ويسترسل دفرين بأنه عند وصوله إلى القاهرة وجد هذه المشكلة بانتظاره ، كما وجد اقتراحاً كان محل النظر يقضى بضرورة إدخال جزء معقول من الضباط البريطانيين فى الجيش المصرى ، وأنه خلال مناقشاته مع النظار والخديوى اكتشف أن هذه الفكرة فى إطار رغبات السلطات البريطانية فى مصر ألقوا بها إلى المسئولين فحظيت بترحيبهم، وإن اتضح له على

---

(١) Egypt, Loc. cit.

ويذكر دفرين أنه يتفق حول هذا الرأى تماماً مع وجهة نظر جنرال بيكر . وإن كان الأخير قد ضلل كثيراً حول هذه النقطة . ولا ندرى على وجه التحقيق طبيعة ذلك التضليل الذى يشير إليه دفرين .

(٢) Egypt, OP. Cit, P. 18 .

ويستطرد دفرين أنه بفضل هذه العناصر وليس غيرهم أمكن لكل من محمد على وابنه إبراهيم تحقيق انتصاراتهم العسكرية . وتلك لعمرى مغالطة تاريخية خطيرة .

النقيض من ذلك أن كل واحد منهم قد أكد له بدوره بطريقة حماسية اقتناعه العميق بأن مثل هذه الوسيلة أمر لازم تماماً» . ولهذا فهو يوصي الحكومة البريطانية بأن تلبّى «حاجة الحكومة المصرية ، وأن تتبنى مبدأ استخدام الضباط البريطانيين في الجيش المصري» .

ويشير دفرين إلى أنه عند اختيار الضباط البريطانيين للخدمة في الجيش المصري ، فإنه لا يحتاج إلى تأكيد أن مثل تلك العناصر البريطانية التي يقع الاختيار عليها ينبغي أن تكون حائزة على أعلى المؤهلات ، لأنه ليس من العدل تماماً أن نلزم الحكومة المصرية ونفرض عليها اخفاقاتنا العسكرية . ويؤكد دفرين أن الضباط البريطانيين الذين يوفدون للعمل في مصر ينبغي أن يكونوا شباباً نشطين متمتعين بالحيوية ولديهم قابلية لتعلم اللغة العربية. كما يوضح أنه نظراً لكون العدد المطلوب سيكون محدوداً ، فلا ينبغي أن تقوم عقبات أو اصعاعب في وضع يدنا على مثل هؤلاء الرجال المناسبين .

وقد تبنى لورد دفرين «الخطة الممتازة» التي اقترحها جنرال بيكر بشأن تقسيم جيش المستقبل إلى قسمين : أحدهما يترأسه في المراتب العليا ضباط بريطانيون . والقسم الآخر يتكون في كل مستوياته القيادية من المصريين . ويوضح فلسفة هذا التقسيم بأنها تتضمن فتح آفاق الترقية إلى المراتب العليا القيادية أمام الضباط المصريين ، ومن ثم فلا يكون هناك مستقبلاً محل لشكوى من الارتقاء في الخدمة ، التي هي النتيجة الأخيرة التي نرغب في إدراكها على حد قوله [1] .

كما أن ذلك الإجراء من ناحية أخرى سيتغلب على مشكلة رفض الضباط البريطانيين قبول العمل تحت قيادة الضباط المصريين ، كما يؤكد دفرين ، مضيفاً أن الضباط القدامى للجيش المصري تفرقوا أو سُرحوا ، ولو أن عدداً معيناً منهم يمكن الانتفاع بخدماتهم - على النحو الذي سيقترحه فيما بعد - كما أن كل الجيش المصري الجديد سوف يوضع بالطبع تحت قيادة ضابط بريطاني من رتبة عليا .

وأخيراً يقرر دفرين أنه لا يود أن يدخل في تفصيلات أخرى طالما أن مقترحات جنرال بيكر تحت يد الحكومة البريطانية الآن ، وأنه لا يتصور أن يضيف إليها [2] . وأنه في حالة

---

(١) وطبقا لهذه الخطة فإن كلاً من بيكر ودفرين عزف عن تطبيق نظام الجيش الذى أقامته انجلترا في الهند عندما أدمجته في كيان واحد ، ولم تلجأ إلى تقسيمه على النحو الذي فعلته في مصر وربما يرجع اختلاف السياسة إلى الظروف الثورية التي احتلت فيها بريطانيا مصر وخساسية مسألة الجيش والقوات العسكرية في ظل ظروف قمع ثورة وطنية أعقبها احتلال عسكري .

(٢) إلا فيما عدا مبدأ الخدمة طويلة الأجل التي اقترحها بيكر . حيث طلب ضرورة تهنيه لاعتباره دليلاً على الإخلاص والسلوك الطيب . راجع : Egypt, Loc cit. وإن كان دفرين قد عاد - فيما بعد - وتراجع عن توصيته بشأن نظام الخدمة طويلة الأجل لأنه أبلغ بأن هذه الفكرة قد تكون كريهة تماماً بالنسبة للفلاحين . كما ورد في رسالته بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٨٨٢ راجع :
Egypt, OP. cit., No. 32. P. 23 .

موافقة الحكومة البريطانية على الإطار العام لملاحظاته السابقة هذه ، فإنه يقترح تشكيل لجنة هنا فى مصر تتكون من كل من سير مالت، وسير أرشيبالد، وسير تشارلز ولسون، وجنرال بيكر للغوص فى أدق التفاصيل طبقاً للمشروع الكلى الذى ستوافق الحكومة البريطانية على خطوطه العامة .

وفيما يتعلق بالتنظيم العسكرى المقترح لقوات مصر العسكرية وحاميتها فى السودان ودارفور، يقرر دفرين أنه من المثير للجدل أن تنصح الحكومة المصرية حالياً بالتخلى عن السودان ودارفور، حيث ستصادف انجلترا مصاعب ضخمة فى إقناع الحكومة المصرية بتبنى هذا الاتجاه بعد كل ما أنفقته مصر عليه من أموال، وما بذلت فيه من جهود، وما قامت به من مشروعات بحيث يصبح من العسير تماماً على الخديوى وحكومته التخلى عن إقليم يتمتع بإمكانيات زراعية واستثمارية واسعة . وأنه إلى أن يتحقق ذلك فإن دفرين يقترح على انجلترا الاستفادة بالعدد الكبير من الضباط المصريين الساخطين الذى قضى إخفاق عرابى على آمالهم وطموحاتهم ، وذلك عن طريق استهلاكهم فى السودان لمواجهة الثورة المهدية ، ولخلق فرص أمامهم لجذب «الرجال الأكثر قوة وسخطاً وخطراً» (١) . ويضيف بأن عدداً معيناً منهم بالفعل قد قدم خدماته ولسوف يقتدى الكثيرون بهم .

وفى حالة إذا ما تمسكت الحكومة المصرية بالاحتفاظ لمصر بحامية ومعسكرات فى السودان من الجنود السود تحت قيادة أعداد من الضباط الأتراك والشراكسة يذكر دفرين «فلا أظن أننا ينبغى أن نتركها تفعل ذلك، حيث إنها قد استقدمت بالفعل أعداداً كبيرة من كل من هذين العنصرين بحجة استخدامهم فى قوة بوليس الأسكندرية والقاهرة. ولوقف الاسترسال فى هذا الإجراء ، فلربما يكون مقنعاً شغلهم بالعمل فى السودان ربما كشرطة مدنية».

أما فيما يتعلق بحماية حدود مصر مع الحبشة ، فإن دفرين يقرر أن رياض باشا قد أبلغه بأن ليست هناك حاجة ملحة فى الوقت الحاضر بشأن دفاعات مصر على حدود الحبشة ، حيث أقيمت سلسلة من الحصون والقلاع على هذه الحدود ، لم يعد فى مقدرة الأحباش حالياً الاستيلاء عليها . فضلاً عن أنها توفر حماية لحدود مصر هناك من إغارات القبائل واعتداءاتها . وفوق ذلك فإن ملك الحبشة الحالى على علاقة ودية مع مصر . ويضيف دفرين «أنه من المحتمل أن استخدام ضغطنا الدبلوماسى سيكون كافياً للاحتفاظ بمسلكه طيباً» (٢)

وبعد أن فرغ دفرين من عرض مقترحاته بشأن الجيش المصرى المزمع أقامته نجد لزاماً علينا أن نستطرد معه لفحص مقترحاته المكملة بشأن قوات حفظ الأمن والنظام فى كل من

---

(١) Egypt, OP. cit., P. 19 .

(٢) Egypt, Loc. cit.

الريف والحضر من رجال الجندرمة والبوليس والشرطة الراكبة والراجلة (١) . طبقاً لرؤية دفرين ذاته من الترابط والتشابك العضوى بين هذه القوات وقوات الجيش لأسباب أمنية داخلية خالصة ، حيث يركز دفرين على قوة الجندرمة - الضبط والربط - ويوليها أهمية خاصة لا تقل عن أهمية الجيش ذاته ، لأنه يرى أنها ستكون القوة التى لها اتصال فعال وسريع مع الشعب ، والتى على إخلاصها ودقة تنظيمها وسلوكها وشجاعتها ستعتمد البلد فى توفير السلام والأمن والهدوء ، ويرى أن واجباتها ومسئولياتها تتلخص فى :

أولاً : المحافظة على الأمن فى المدن الصغيرة التى لا تتواجد فيها شرطة وبوليس حضرى ، وكذلك فى أرجاء الريف المختلفة بشكل عام .

ثانياً : حراسة الطرق حيث القوافل التى تجتاز مصر عبر الصحراء ، وحماية البلاد من خطر إغارات البدو على ضفتى النيل .

ثالثاً : خفر وحراسة قناة السويس .

ويقترح دفرين أن تتكون تلك القوة من أربعة آلاف رجل ، ويوضح أنه وإن كان ينبغى أن تكون تلك القوة ذات طابع عسكرى بالنظر إلى واجباتها شبه العسكرية ، فإنها ينبغى أن تحتفظ بطابع يختلف تماماً عن الجيش ، إلى حد أنه فى حالة وقوع عصيان فى أى منهما - الجيش أو الجندرمة - تكون لدى البريطانيين الفرصة للاعتماد على القوة الأخرى ، وعلى وفائها وإخلاصها فى قمعه وسحقه . كما أنه تبعاً لذلك ينبغى أن يلتحق بها مفتشون بريطانيون لتأكيد انضباطها وكفاءتها . ويقترح أنه لنفس السبب ينبغى أن توضع تحت سلطة نظارة الداخلية (٢) . وعند أدائها لوظائفها فإنها ستوضع تحت أمرة مديرى المديريات والمحافظات التى ترابط فيها .

وهكذا يتضح أن دفرين جعل من هذه القوة ظهيراً يسند الجيش المقترح كضمان أكيد لتحقيق السيطرة البريطانية الكاملة على البلاد. ولم يكتف فى هذا الصدد بشق الجيش المصرى المقترح إلى قوتين: إحداهما مصرية خالصة، والأخرى تحت القيادة والسيطرة البريطانية التامة ، مع إسناد الرئاسة والقيادة العليا للجيش ككل إلى ضابط بريطانى - كما سنرى - فجعل من قوة الجندرمة رصيداً احتياطياً لتأمين الوجود البريطانى فى كل أرجاء البلاد .

---

(١) يقترح دفرين أن يتكون بوليس المدن من قوة قوامها ما بين ٣٥٠٠ إلى ٤٠٠٠ رجل يخصص منها ١٢٠٠ للأسكندرية ، ١٥٠٠ للقاهرة ، بينما يخصص الباقى لكل من بورسعيد والسويس ، أما بالنسبة للريف، فإنه يعتمد على نظام الأمن التقليدى والتاريخى المكون من شيوخ القرى - عمدها - والخفراء والذى هو قديم قدم مصر وتاريخها .

(٢) Egypt, OP. cit., P. 20 .

ويضيف دفرين أنه سوف يعالج موضوع نفقات وتكاليف إنشاء هذه القوة فى رسالة لاحقة . ويذكر أنه من المحتمل أن تحتوى القوة على جمال وفرقة صواريخ للعمل ضد البدو .

ويختتم دفرين تقريره الخطير والهام بالقول بأن أكثر نقطة مثيرة للتساؤل وربما الجدل فى توصياته ومقترحاته هى بغير شك صغر حجم قوة الجيش المقترح . إلا أنه يعزز رأيه بأنه من الأحسن البدء بإنشاء قوة صغيرة تماماً أكثر من قوة كبيرة الحجم ، ذلك لأن أسباب السخط الأخير فى مصر - كما يذكر - تعزى أساساً إلى التخفيضات الحادة والمتقلبة فى الجيش الذى كان منتفخاً كالبالون . ويضيف بأنه حالما يكون لدينا الإطار العام الفنى فمن السهل اليسير زيادة العدد والعتاد . كما يربط دفرين ذلك بأمر آخر حيث يوضح أن نظام الضرائب فى هذا البلد هو بالفعل ثقيل أكثر مما هو مستحب ، وينبغى الالتزام بالاقتصاد التام فى كل إدارة ومصلحة ، ويضيف «أننا عندما ننظر إلى التنظيم الذى اقترحته ككل فإنه يصبح ١٤٠٠٠ رجل» [١] من مهمتهم المحافظة على الهدوء والسلم فى مصر (دون السودان والحبشة) ذلك لأنه لا يستطيع أن يمنع التفكير من أن الأمن اللازم يقوم على هذا الرأس - يعنى مصر - وذلك أمر يبدو مؤكداً تماماً بالنسبة لأكثر السلطات التى لجأ إلى استشارتها . ويتحفظ دفرين بأنه - مع ذلك - ربما تقوده اعتبارات أخرى مستقبلاً قد يرى معها أنه من المفيد إضافة ألفين آخرين من الرجال لهذا الجيش ، وفى حالة حدوث ذلك فأنه يتعهد بإبلاغ وزير خارجيته [٢] .

تلك هى الأسس العامة التى صاغ دفرين على أساسها مقترحاته بشأن قوات الجيش والأمن فى مصر . نؤكد أنه لم يستمدها من فراغ ، وإنما اعتمد أساساً فى التوصل إليها على الأسس والأفكار والتقديرات التى أعدتها مختلف الهيئات والشخصيات والمسئولين البريطانيين فى مصر سواء فى دار الوكالة ومن يلوذون بها أو بعض قادة الحملة العسكرية البريطانية أو جنرال بيكر ذاته ، وهو الأمر الذى اتضح من اللجنة العسكرية المقترحة لدراسة مشروع الجيش حين استبعد منها دفرين تماماً أية شخصيات أو مسئولين مصريين ، وذلك أمر لا يدعو إلى الغرابة إذا ما ربط ذلك بالأهداف المتوخاة من الجيش الجديد من وجهة النظر البريطانية . وإن كان لا يفهم من ذلك أن المسئولين المصريين سواء الخديوى ونظاره أو غيرهم لم يشتركوا فى صياغة المشروع الجديد، سواء من خلال العديد من المناقشات واللقاءات التى أجراها معهم دفرين وغيره ، أو عندما كان يعرض المشروع على مجلس النظار . ومن أهم تلك الشخصيات التى استفاد دفرين بمقترحاتها ووجهات نظرها كان كل من شريف باشا، ورياض باشا ويستلفت النظر غياب دور ناظر الحربية المصرية تماماً فى الوثائق البريطانية .

وقد ارتكزت تلك الخطة أساساً على مبدأ قصر تكوين الجيش على العناصر المصرية

---

(١) تفصيلها ٦٠٠٠ رجل للجيش ، ٤٠٠٠ للبوليس والشرطة ، ٤٠٠٠ للجندرمة .

(٢) Egypt, OP. cit., P. 21 . راجع حول تقديرات حجم الجيش المقترح رسالة أخرى لدفرين بتاريخ ١٨٨٢/١١/٢١ . تتناول التقديرات المقترحة له ولبيكر ولرياض باشا وأحد النظار لم يذكر اسمه . راجع : Egypt, OP. cit., No 34, p. 24 .

دون سواها من عناصر شرقية أخرى ، مع تقليص حجم الجيش المقترح إلى أدنى حد ممكن، وتقسيمه وتفتيته ووضعه تحت رئاسة قائد بريطانى مع تزويده بالعدد اللازم من الضباط البريطانيين لضمان ولائه والسيطرة عليه . كذلك أقصاء الضباط المصريين عن شغل المراكز القيادية وعن إدارات الجيش الهامة وخاصة قلم المخابرات الحربية [1] فضلاً عن تشتيت قوة بقايا ضباط الجيش القديم من العناصر التى أيدت الثورة، أو شاركت فيها باستهلاكهم فى الحامية السودانية من ناحية ، أو بخلق طموحات وظيفية ومهنية جديدة أمامهم فى السودان من ناحية أخرى ، كضمان لكسب ولائهم وربما تغيير اتجاهاتهم .

وربما يكون ذلك هو أحد العوامل الهامة التى دفعت دفرين إلى إرجاء تنفيذ فكرة تخلى مصر عن السودان - التى كان أول من طرحها أو فكر فيها فى أعقاب الاحتلال مباشرة - ولو مؤقتاً خلال هذه المرحلة الحرجة من تاريخ مصر إلى أن تتاح لها فرصة قريبة مواتية لتحقيقها بعد أن تكون بريطانيا قد نجحت فى إحكام قبضتها على البلاد . وهو ما تم بالفعل فى يناير ١٨٨٤، ومن قبل أن تمر ثمانية أشهر على رحيل دفرين عن البلاد .

وهكذا مضت الخطة البريطانية فى طريقها المرسوم ، ففيما يتعلق بالقيادة العامة للجيش المصرى الجديد كان الخديوى قد عبر لدفرين عن رغبته فى أن يكون هو القائد العام الإسمى للجيش فبعث دفرين ببرقية فى ٢٤ نوفمبر ١٨٨٢ لاستطلاع رأى حكومته حول هذه الرغبة مضيفاً «أنه لا يوجد - من وجهة نظره - ضابط مصرى واحد يكون من الممكن لأى ضابط بريطانى كبير ، الخدمة تحت قيادته» [2] . وهو الأمر الذى يحبذ فكرة إسناد القيادة الفعلية إلى ضابط بريطانى كبير .

يؤكد ذلك ما ورد فى برقية دفرين اللاحقة إلى حكومته بتاريخ ٢٧ نوفمبر من أنه «يتجاسر على تقديم اقتراح بأن تعيين الجنرال الانجليزى المقرر لرئاسة الجيش ينبغى أن يتم دون أدنى تأخير» [3] . ولهذا فقد تلقى فى ٢٨ نوفمبر رد حكومته على رغبة الخديوى «بأن حكومة صاحبة الجلالة لاترى ثمة اعتراضاً بهذا الخصوص» [4] .

وبالرغم من أن وزارة الحرب البريطانية كانت قد وافقت على طلب وزارة الخارجية الخاص بترشيح ضابط بريطانى كبير لإيفاده إلى مصر لمساعدة الحكومة المصرية فى إعادة تنظيم جيشها . ووقع اختيارها على جنرال إيفلين وود EVELYN WOOD للقيام بهذا العمل، وأنه قد غادر لندن بالفعل فى طريقه إلى القاهرة بتاريخ ١٨٨٢/١٢/١٥ [5] ، فعلى الرغم

---

(١) الرافعى ، مصر والسودان ، ص ١٧

(٢) EGYPT, NO, II, 1883, NO. 31, P. 23

(١) EGYPT, OP. CIT., NO, 32, P. 23.

(٤) EGYPT, OP, CIT., NO. 33. P. 24.

(٥) EGYPT, OP. CIT., NO. 37. P. 25.

من ذلك فإن وزير الخارجية البريطانية كان قد نفى للسفير التركى فى لندن - موزوروس باشا - أن سير إيفلين وود سوف يصبح قائداً عاماً للجيش المصرى، حيث ذكر له أن المقترح هو أن يصبح فقط رئيساً للأركان[1]

ولقد أثبتت التطورات اللاحقة عدم صحة نفى وزير الخارجية البريطانية . وذلك لأنه فى ١٦ يناير ١٨٨٣ صدر مرسوم خديوى بتعيين سير إيفلين وود سرداراً - قائداً عاماً - للجيش المصرى ، ورئيساً لأركان حربه ، مع الإنعام عليه برتبة فريق . فصار يعرف فى مصر باسم وود باشا . وكان بذلك أول سردار بريطانى للجيش المصرى وقائد لأركانه [2] .

وقد اقتضى ذلك التعيين استقالة ستون باشا - القائد الأمريكى السابق - فى يناير ١٨٨٣ من وظيفته كرئيس لأركان حرب الجيش المصرى، الذى كان قد شغله منذ فترة حكم الخديوى السابق إسماعيل . كما اقتضى ذلك كذلك إصدار العديد من المراسيم الخديوية التى نصت على إلغاء قوانين الإصلاحات العسكرية التى كان العرابيون قد طالبوا بإصدارها إبان الثورة العرابية ، وصدرت بالفعل فى ١٨٨١/٩/٢٢ فى أعقاب مظاهرة عابدين الشهيرة[3]

وبمجرد وصول جنرال إيفلين وود إلى مصر - ومن قبل أن يتقلد مهام وظيفته رسمياً - نشط فى تكوين الجيش المقترح ، حيث يذكر دفرين أنه فى يوم ٢٦ ديسمبر ١٨٨٢ تمت إعادة تكوين قوة قوامها ثلاثة آلاف رجل للجندرمة وعين لها الضباط اللازمون ، كما أن جنرال وود «يتقدم تقدماً طيباً مع مشروعه للجيش» . ويضيف أن النفقات العامة للجيش الجديد والجندرمة والبوليس ستقل قليلاً عن المبلغ الذى خصصته لجنة التصفية لهذه الخدمات [4] .

---

(١). EGYPT, OP, CIT., NO. 36, P. 25
وكانه هذا الحوار قد دار بين السفير العثمانى وبين وزير الخارجية البريطانية ظهر يوم ١٢/١٣ حول طلب السفير رد وزير الخارجية على سؤال كان قد قدمه إليه منذ فترة مضت بشأن احتلال القوات البريطانية لمصر ، وكان رد الوزير عليه : «ولو أنى لا أستطيع تحديد موعد لإجابتى ، فإننا نأمل ونرجو أنه فى مدى وقت قصير جداً سوف نكون فى وضع يسمح لنا بعمل اتصال مع الباب العالى حول المسألة المصرية برمتها» .

(٢) الرافعى ، مصر والسودان ، ص ١٧ . وقد ظل وود فى منصبه حتى استقالته عام ١٨٨٥ ليخلفه سير فرانسس جرنفل F. GRINFELL منذ ١٨٨٥/٤/٩١ ، حتى خلفه كتشنر فى مارس ١٨٩٢ ليخلفه سير ريجنالد ونجت فى ديسمبر ١٨٩٩، حيث يخلفه سيرلى ستاك فى نوفمبر ١٩١٦ حتى تاريخ اغتياله فى نوفمبر ١٩٢٤.

(٣) الرافعى ، مصر والسودان ، ص ٢١ ، وتتعلق تلك القوانين بتحسين أوضاع الضباط والجند ، وقانون الإجازات العسكرية وتسوية حالة المحالين إلى الاستيداع ، وقانون معاشات الجهادية وقانون القوات الأساسية للترقية ، وقانون الضمائم والامتيازات والإعانات العسكرية .

(٤) EGYPT, OP. CIT., NO. 41. P. 30 وإن لم يتضح معنا من الوثائق حجم هذه النفقات المخصصة .

ومضى الفريق وود باشا – بعد أن تقلد مهام منصبه رسمياً – قدماً فى أداء وظيفته . وبحلول نهاية شهر مارس ۱۸۸۳ كان الجيش الجديد قد تكون من عدد إجمالى يبلغ ٤١٦٤ رجلاً – ضابط وصف ضابط وجندى – موزعين على فرقتين – طبقاً لما اقترح من قبل . الفرقة الأولى وحجمها ۱۷۹۲ رجلاً ، والثانية وحجمها ۲۲۳۰ رجلاً ، مع سرية مدفعية أرضية مكونة من ٤٢ رجلاً (١) . وقد بلغ عدد الضباط جميعاً فى الجيش المصرى الجديد – مصريين وبريطانيين – ١٤٨ ضابطاً فقط .

وقد أجرى للجيش الجديد فى ٣١ مارس ١٨٨٣ عرض عسكرى شهده الخديوى ، ويذكر دفرين «أن المنظر كان مثيراً ومرضياً» . وقد أكد له القادة المسئولون العسكريون البريطانيون «أن مظهر وسير القوات العسكرية المصرية كان حميداً بدرجة عالية مع الأخذ فى الاعتبار أن غالبيتهم كانوا من المجندين الجدد» . كما أكد له الفريق وود باشا «أن الفضل فى ذلك يرجع إلى الحماس الذى لا يفتر لضباطه سواء كانوا إنجليز أو مصريين» . وأضاف أنه «قامت منافسة ودية بين الفرقتين الأولى التى يترأسها بالكامل الضباط المصريون ، والأخرى التى يشغل مراتب القيادة العليا فيها ضباط بريطانيون» .كما ذكر دفرين «أن الجنرال وود يعرف بأن الفرقة المصرية ربما تكون الأكثر تقدماً بين الاثنتين بسبب التسهيلات الضخمة التى يملكها ضباطها فى شرح ما يرغبون فيه لرجالهم ، وإن كنت قد لاحظت بالرغم من ذلك أن الضباط الانجليز كانت كل أوامرهم باللغة العربية» . ويختم دفرين تقريره حول العرض العسكرى بأنه قد أبلغ بأن الضباط البريطانيين «يحرزون تقدماً ملموساً فى اللغة» . (٢)

وهكذا أقيم الجيش المصرى الجديد طبقاً للخطة البريطانية المقررة ، وإن كان عدده خلال هذه المرحلة لم يصل إلى التقدير المقترح الذى كانت قد تمت الموافقة عليه من قبل ، وهو ستة آلاف رجل . فلربما يعزى ذلك إلى تسليم المسئولين البريطانيين بوجهة نظر دفرين حول مزايا القوة العسكرية صغيرة الحجم سواء من الناحية المالية ، أو من ناحية الإشراف والسيطرة

---

(١) EGYPT, NO. 14. 1883. ENCLOSURE IN, NO. 16. P. 14 .
وهو تقرير عن حالة الجيش المصرى فى ٣١ مارس ١٨٨٣ .
ويتضح منه أن عدد القوات التى شاركت فى العرض العسكرى فى ٣/٣١ بلغت ٣٣٦٥ رجلاً ، والقوات التى كانت فى الخدمة لحظة الاستعراض ولم تشارك فيه ٣٢١ رجلاً والمرضى ٢٩٠ والغائبون بعذر ١٢٣ ، وبدون عذر ٤٢ والمودعون فى السجن رهن الحبس ٢٣ .

(٢) Egypt, OP. cit., P. 13 .
وحول تكوين الجيش الجديد راجع كذلك :

Cromer, Modern Egypt. Vol II. PP. 473 - 76 .
وإن كان كرومر يذكر أن حجم الجيش بلغ حوالى ستة آلاف رجل وربما حدث ذلك بعد هذا التاريخ الذى أثبتناه أو عند وصول كرومر – إيفلين بارنج – لتقلد مهام منصبه كقنصل عام فى مصر فى ١٨٨٣/٩/١١ .

وضمان الولاء ، أو من ناحية الخوف من اللجوء إلى أية تخفيضات مستقبلة ، وما قد يترتب عليها من مظاهر سخط واستياء وإحباط . فضلاً عن أنه كان قد اقترح - خلال مراحل الدراسة والمناقشة - أن يكون الجيش على الورق، أكبر مما قد يصل إليه بالفعل، لأنه قد يرى مستقبلاً زيادة عدد الكتائب مع إنقاص حجم قوتها، حتى تتاح فرص «أوسع للتوسع إذا ما دعت ضرورة إلى ذلك» (١) .

وينبغى أن نشير إلى أن قوة الجيش النظامى المصرى وقت اندلاع الثورة العرابية وخلال العمليات العسكرية والغزو البريطانى كانت تبلغ فى مصر ١٩٠٠٠ مقاتل نظامى (٢) . موزعة على الأسلحة التالية : المشاة - الفرسان - الطوبجية (المدفعية) البرية - طوبجية السواحل - وفرقة من المهندسين ، بينما بلغت قوات جيش مصر فى السودان وعلى حدود الحبشة خلال نفس الفترة ٣٢٦١٠ جندى ينفق عليها سنوياً ٠٠٠ ر ٢٠٠ جنيه مصرى (٣) . أى أن مجموع قوات مصر العسكرية عند الاحتلال العسكرى البريطانى كانت تبلغ ٥١٦١٠ مقاتل . وهذا يعنى أن حجم الجيش المصرى الجديد لم يتعد نسبة ١٢٫٤ ٪ من حجم القوات المصرية كلها . فى حين أنه كان يشكل نسبة ٢١٫٩٪ من حجم قوات الجيش المرابط فى مصر آنذاك .

كان ذلك فى الوقت الذى بلغ فيه جيش الاحتلال البريطانى خلال العمليات العسكرية والغزو ٥٠٦٠٠ مقاتل ، جرى تخفيضها فى الفترة اللاحقة إلى أن استقر حجمها منذ أول أكتوبر ١٨٨٢ حتى صيف ١٨٨٣ على ١٢ ألف مقاتل (٤) . أى أنها كانت تبلغ ثلاثة أضعاف حجم الجيش المصرى الجديد ، فضلاً عن الاختلاف البين بينهما من حيث التسليح والمعدات والتجهيزات وربما التدريب وما إلى ذلك . ويذكر كرومر أن حجم جنود الاحتلال خفض إلى سبعة آلاف مقاتل فى صيف ١٨٨٣ (٥) .

---

(١) Egpt, No. II. 1883, No. 34. P. 24 . فى رسالة من دفرين إلى جرانفيل بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٨٨٢ .

(٢) الرافعى ، الثورة العرابية ، ص ٤٦٠ . وذلك طبقاً لتقدير جون نينيه فى كتابه عن عرابى باشا . والذى اتفق معه حول نفس التقدير الشيخ محمد عبده فى مذكراته . بينما يقدر بلنت قوات الجيش المصرى فى مصر بـ ١٣٠٠٠ رجل نظامى . وكانت الصحف البريطانية تبالغ فى تقدير حجم الجيش المصرى حيث وصلت به إلى ٤٧ ألف . وهو أمر غير صحيح .

(٣) الرافعى ، مصر والسودان ، ص ١٠٧ - ١٠٨ ، طبقاً لتقدير سير ريجالند ونجت حول القوة العسكرية . ونقلاً عن ألفرد ملنر بشأن ميزانية جيش السودان والحبشة .

(٤) الرافعى ، المصدر السابق ، ص ٢٤ .

(٥) Cromer, Modern Egypt, Vol. II, PP. 350 - 53 . ، ويضيف أن شريف باشا فى ٢٥ أغسطس ١٨٨٣ بعث بمذكرة إلى سير إدوارد مالت القنصل البريطانى طالباً تخفيض جيش الاحتلال إلى ٢٠٠٠ رجل لأسباب ترجع إلى التوفير وضغط المصروفات .

ومن الطريف والمثير للسخرية معاً أن نذكر أن انجلترا حملت الخزينة المصرية نفقات إقامة ذلك الجيش الاحتلالى طوال الفترة اعتباراً من ٣٠ سبتمبر ١٨٨٢ بما قيمته ٤٨ ألف جنيه مصرى شهرياً . بمعدل انفاق ٤ جنيهات مصرية يوميا تكلفة للرجل الواحد لعدد ١٢ ألف مقاتل مما كلف الميزانية المصرية ودافعى الضرائب المصريين ٢٨٨٠٠٠ جنيه مصرى خلال الستة أشهر الواقعة بين ١٠/١/ ١٨٨٢ وحتى ١٨٨٣/٣/٣١ [١] ربما بدعوى أن تلك القوة هى التى أنيط بها حماية مصر وتأمينها خلال الفترة الواقعة بين تصفية جيشها القديم وإعادة إنشاء الجيش الجديد ، تلك المسئولية التى تولت أمرها سلطات الاحتلال البريطانى فى مصر .

وتبقى بالنسبة للجيش المصرى الجديد نقطة جديرة بالإشارة ، وهى أن م . لكس M. LEX - القنصل الروسى فى مصر - كان قد لاحظ مدى تغلغل المسئولين البريطانيين وسيطرتهم على مصر وأوضاعها وجيشها ، فطلب مقابلة دفرين واجتمع به فى ٨ ديسمبر ١٨٨٢ وعبر له عن قلقه من أن انجلترا «تهدف إلى استخدام مصر كقاعدة عسكرية Place d'armes لاقامة وتنظيم قوة عسكرية مصرية انجليزية معتبرة» فأوضح له دفرين - طبقاً للتقرير الذى بعث به إلى حكومته فى ١٢/١١ أنهم على النقيض من ذلك قد أوصوا الحكومة المصرية بأنها ينبغى أن تحتفظ بقوة عسكرية محدودة للغاية كجيش لها ، بالنظر إلى وضعها المالى الحرج [٢] وقد عبرت الحكومة البريطانية لدفرين عن ارتياحها «للهجة التى استخدمها مع القنصل الروسى العام فى القاهرة»[٣] .

وقد عادت روسيا بعد أن كانت قد أبلغت رسمياً فى ١٨٨٣/١/١٢ - شأنها شأن غيرها من الدول الأوروبية الكبرى وهى : فرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا - بالسياسة والنوايا البريطانية العامة تجاه مصر [٤] . فتحفظت حول مسألة الجيش الجديد وتواجد ضباط بريطانيين للعمل به - إلى جانب نقاط أخرى حول مجمل السياسة البريطانية - وتساءلت إلى أى حد يتطابق ذلك مع المعاهدات التى حددت وضع مصر السياسى، وحقوق السلطان والخديوى بصفة خاصة، والحقوق الملقاة على السلطة ذات السيادة والاستقلال الذاتى الإدارى لمصر، وقوة

(١) . Egypt, OP, cit., N. 35. P. 24. No. 46. PP. 32 -33 وكانت قد تهودلت عدة مراسلات حول تدبير هذا المبلغ فى الميزانية المصرية ، على أن يتم دفعها للخزينة البريطانية

(٢) . Egypt, OP. cit., No. 38. P. 25 وأضاف أن الحكومة البريطانية على وشك أن تعيرها عدداً قليلاً من الضباط من ذوى الرتب العليا سيكونون نصف حجم قوة ضباط الجيش الجديد تقريباً ، لن يتجاوز عددهم بضع عشرات محدودة بغرض مساعدتها فى بناء جيشها الجديد . وأبدى له استعداده لتزويده بأية معلومات قد يرغب فى معرفتها بالنسبة لسياسة بريطانيا تجاه مصر .

(٣) Egypt, OP. cit., No. 47. P, 33. وينبغى ألا ننسى اعتراض كل من فرنسا وروسيا على الاحتلال البريطانى لمصر.

(٤) . Egypt, OP. cit., No. 40, P. 29. & No. 49. PP. 34 - 36 & No, 54. P. 36

وتنظيم الجيش [1] . وفى ذلك إشارة صريحة لمدى خرق انجلترا لتلك المعاهدات والحقوق التى كان وضع الجيش المصرى واحداً من بينها . وكأن روسيا تشير بذلك الى أن انجلترا خرقت - ضمن ما خرقته - حق مصر فى إقامة جيش يتكون من ١٨ ألف مقاتل وقت السلم ، ويمكن زيادته عن ذلك وقت الحرب بناء على موافقة السلطان العثمانى [2] .

وقبل أن نفرغ من دراستنا هذه حول إعادة تنظيم الجيش المصرى فى أعقاب الاحتلال ينبغى أن نشير إلى نقطة أخرى مكملة كان لورد دفرين قد ضمنها تقريره الخطير والشامل فى ١٨٨٢/١١/١٨ ونعنى بها قوة الجندرمة والبوليس وشرطة المدن . فقد أخذت بريطانيا على عاتقها هذه المهمة بعد أن أسند إلى سير فالنتين بيكر رسمياً فى ١٨٨٣/١/٨ - وهو تاريخ يكاد يتوافق مع تاريخ تعيين وود سرداراً للجيش فى ١/١٦ - بقرار خديوى وظيفة مفتش عام البوليس والقومندان العام له [3] . فأشرف على إنشاء تلك القوات المكملة للجيش على اعتبار أن الوظيفة الأساسية لكل تلك القوات على اختلاف مسمياتها ، كانت السلطات البريطانية قد هدفت من ورائها مجرد حفظ الأمن الداخلى لمصر طبقاً للأسس التى ساقها دفرين فى تقريره الهام الذى كان قد استمد أسسه العامة من مقترحات بيكر وغيره .

وأهم ما يمكن أن نستخلصه بشأنها هو أن جسمها وكيانها الرئيسى تم تكوينه من المصريين أبناء البلاد يعمل تحت رئاسة بيكر كمفتش عام وله مساعد بريطانى ويعاونه مفتشون مساعدون بريطانيون بمعدل واحد لكل مديريتين . كما وضعت مصلحة السجون تحت إشراف وتفتيش ورقابة المفتش العام الذى كان له كذلك حق الإشراف على مصلحة إلغاء الرقيق، تلك المصلحة التى وضعت تحت إدارة وإشراف ضابط بريطانى، وكذلك كان حال مخازن إدارة الشرطة والبوليس[4]. كل ذلك كان بغرض ضمان السيطرة والإشراف الكامل عليها وعلى الأجهزة التابعة لها .

ويضاف إلى ذلك أنه استعين لها - فى أضيق الحدود - ببعض أفراد من عناصر

---

(١) Egypt, No. 14. 1883. No 12. P. 8 .

(٢) لأنه طبقاً للفرمان الصادر فى ١٨٤١/٢/١٣ من السلطان العثمانى لمحمد على ، أن جيش مصر يكفى أن يكون وقت السلم مكوناً من ١٨ ألف رجل . ويجوز أن يتعدى هذا العدد زمن الحرب بما يكون مناسباً فى حينه . راجع : رينيه قطاوى وآخر ، محمد على وأوروبا ، ترجمة ألفريد يلوز ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٢ ، ص ٢٥٧ .

(٣) الرافعى ، مصر والسودان ، ص ٢١ .

(٤) Egypt, No. 14. 1883, No. 42,..P. 36 .

أوروبية مختلفة برتبة صف ضابط . ولم يحبذ نهائياً استخدام عناصر تركية أو شركسية نظراً لأن دفرين كان يرى «أنها عناصر همجية غير منضبطة لا تستطيع أن تتحدث لغة الشعب»(١)، وتلك لعمرى مفارقة غير مقبولة ، إلا إذا كان دفرين ومعه بيكر يسعيان إلى الحد من تعاون وتعامل المصريين مع الأتراك خلال هذه المرحلة ، إذ أنه يبدو أمراً غريباً فى الوقت الذى ضمّا فيه للشرطة والبوليس عناصر أوروبية ، كما حرصاً معاً على أن تأخذ الشرطة والبوليس طابعاً مدنياً حتى لا تأخذ صفة جيش احتلال (٢) .

ونود أن نشير كذلك إلى أن الضباط والمسئولين البريطانيين من البوليس سرعان ما جأروا بشكاواهم نتيجة للاستحالة المطلقة لتطبيق لوائح البوليس المعمول بها من جانب رجال البوليس المصريين ومدى عجزهم المطلق بسبب وجود الامتيازات الأجنبية والتسهيلات الممنوحة للأجانب بما يمكنهم من التهرب من تحمل نتائج أعمالهم غير المشروعة (٣) وأمام ذلك الوضع فقد طلبت وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢١ مايو ١٨٨٣ من مالت - قنصلها العام فى مصر - «ضرورة التفاهم مع الحكومة المصرية والتوصل معها إلى اتفاق حول أحسن السبل لإصلاح ذلك الخلل» ، وتزويد الحكومة البريطانية بتقرير حول هذا الموضوع (٤) .

وعلى أية حال ، فقد أقيمت هذه القوات الخاصة بالبوليس والشرطة ، وبدأت تقارير لورد دفرين - خلال شهر أبريل ١٨٨٣ - تشير تباعاً إلى تحسن أدائها وكفاءتها وقيامها بمهام وظائفها (٥) . كما أن مستواها قد ارتقى كثيراً فى ظل قيادتها الجديدة . ولو أنها - كما يذكر دفرين - كانت لا تزال فى حاجة إلى المزيد من الوقت قبل أن يعاد تنظيمها بشكل دقيق ، فإنها قد بدأت تحوز الثقة العامة (٦) .

وإذا كان دفرين قد وجد أن من حقه - قبل أن يغادر مصر بيومين فقط - أن يبعث إلى وزير خارجيته برسالة مؤرخة فى ٢٨ أبريل ١٨٨٣ وذكر فيها «أن هدفنا كان الاحتفاظ للمصريين بالتمتع باستقلالهم الداخلى من ناحية ، بينما ساعدناهم من ناحية أخرى على إصلاح مساوىء المصالح والإدارات بهـذه الكيفية، بحيث لا تمس مشاعرهم القومية أو احترامهم لذواتهم. فكل من هذين الهدفين قد تم تحقيقه، حيث يظل الخديوى ونظاره هم الحكام

(١). Egypt, No. 11, 1883, No. 29, P. 22. & No. 30. P. 23

(٢) Egypt, No. 14. 83. No. 18. P. 15 .

راجع كذلك رسالة دفرين فى ١٨٨٣/٤/٣ والمرفق بها خطاب دفرين إلى جندال بيكر بتاريخ ١٨٨٣/٣/٨ .

(٣) Egypt, OP. cit., No. 47. P. 51and the enclosure

(٤) Egypt, OP. cit., No. 57. P. 78 .

(٥) Egypt, OP. cit., No. 19, P. 16. & No. 29. P. 29 .

(٦) Egypt, OP, cit., No. 42. P. 36 .

الحقيقيون لمصر . ولكن مع تقدير وإخلاص نواياهم فقد طلبوا - من تلقاء أنفسهم - أن نزودهم بعدد معين من الموظفين ذوى التدريب والخبرة والمقدرة العالية ، وهم أولئك الذين ألحقوا بكل إدارات الدولة ومصالحها ، وقد طبق نفس المبدأ فى الجيش والبوليس والشرطة [(١)] .

نقول إنه إذا كان من حق دفرين ذلك ، فإننا لا نستطيع أن نوافقه على ما ذهب إليه . إذ يكفى أن نشير إلى أنه ليس عسيراً أن ندرك مغزى الأهداف والمرامى الحقيقية من وراء خطة دفرين ومن خلفه السياسة البريطانية برمتها تجاه إعادة تنظيم مصر بغرض تأمينها واستعادة الأمن الهدوء لها تمهيداً للانسحاب العاجل للقوات البريطانية منها - طبقاً للتصريحات التى أطلقها فى كل الاتجاهات وألزمت نفسها بها أمام شتى القوى الأوروبية وغير الأوروبية ، ومع ذلك فإن الانسحاب «العاجل والموعود» تأخر كثيراً إلى ما يربو على ثلاثة أرباع القرن الأمر الذى يعكس بوضوح لا يقبل الجدل طبيعة تلك الإصلاحات والتنظيمات التى تبنتها انجلترا ورجالها فى مصر . وإلى جانب أى المصالح كانت قد انحازت وحول أى نوع من الأهداف والخطط والبرامج كانت قد تشبثت .

---

(١) Egypt, OP. cit., No. 49. P. 61 .

ويضيف دفرين فى رسالته هذه «وأنه كنتيجة لذلك فإن الجهاز الحكومى سيتدعم ويقوى من خلال هيئة استثنائية من الأوروبيين أساساً، انجليز ، ولكن تمثل فيها كل من فرنسا وألمانيا ليعمل الجميع بالتناسق مع بعضهم البعض بتبعية مخلصة لرؤسائهم» .

المراجـــع

أ: الوثائق البريطانية غير المنشورة:

- Egypt, No. 2. (1883). Correspondence respecting Reorganization in Egypt., 33, 34, Nos., 5. 6. 8. 11. 12. 15 +enc 16, 18, 22, 24, 25, 27, 29, 30, 31, 32, 35, 36, 37, 38, 40 + enc., 41, 46, 47, 54.
- Egypt, No. 14 (1883) Further Correcpondence respecting the Reorganization of Egypt, nos, 12, 16, 18, 29, 31, 42, 47, 49, 57.

ب: المؤلفات والمراجع:

(أ) العربية:

- رينيه قطاوى وآخر : محمد على وأوروبا ، ترجمة ألفريد يلوز ، دار المعارف ، ١٩٥٢ .
- عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ، ط ٣ ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
- مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ، ط ٣ ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

(ب) الأجنبية:

- Cromer, the Earl Of, Modern Egypt, 2 Vols., London, 1908.
- Elgood, P. G,. The Transit Of Egypt, London, 1928.
- Marlowe, J., Anglo. Egyptian Relations, 1800 - 1953. London, 1954.
- Tignor, R. Modernization and British Colonial Rule in Egypt, New Jersy, Princeton University Press, 1966.
- Young. G, Egypt, London, 1927.

مصر والوفاق الودى (أبريل ١٩٠٤)

دراسة وثائقية فى العلاقات الدولية

بحث نشر فى حولية كلية الآداب - جامعة صنعاء - العدد الأول ، صنعاء ، ١٩٧٨/٧٧.

فى الثامن من أبريل ١٩٠٤، وبالنيابة عن حكومتيهما ، وقع كل من لانسدون Lans-doune وزير الخارجية البريطانية وبول كامبون P.Cambon . السفير الفرنسى فى لندن على مجموعة من «التصريحات ، تتعلق بكل من نيوفوندلاند ، ومصر ومراكش ، وسيام وجنوب شرقى أسيا ونيوهبريدز فى استراليا ومناطق أخرى . وهى تلك الاتفاقات التى شكلت فى مجموعها ما يعرف فى السياسة الدولية باسم ، الوفاق الودى Entente Cordiale . وبهذا التوقيع وضع البلدان حداً لمنافساتهما وصراعاتهما الاستعمارية التى ربما استغرقت القرن التاسع عشر بكامله والتى أخذت طابعاً حاداً كاد أن يصل بهما إلى حد الصدام المسلح خلال الحقبة الأخيرة من ذلك القرن. وعلى الرغم من الأهمية البالغة لهذا الاتفاق، على اعتبار أنه يشكل أكبر تسوية استعمارية تمت بين أعظم بلدين استعماريين فى مطلع القرن العشرين وترتبت عليه نتائج بعيدة المدى، فإنه لم يلق العناية اللازمة من قبل المشتغلين العرب فى حقل الدراسات التاريخية والعلاقات الدولية . على الأقل فيما يتعلق بالمناطق والبلدان العربية - مصر ومراكش - التى شملتها تلك التسوية . (١)

ومن حقنا أن نتساءل كيف تطورت العلاقات بين بريطانيا وفرنسا خلال الربع الاخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ؟ وإلى أى حد وصلت ؟ وما هى دوافع عقد ذلك الوفاق بينهما والظروف التى أدت إليه دولية كانت أم محلية ؟ وما هى نصوص ذلك الاتفاق وشروطه ؟ وما أهميتها ؟ وما هو الصدى الذى خلفه توقيعه فى الدوائر والعواصم العالمية ؟ وما هى المواقف التى اتخذتها الدول الكبرى من ذلك الاتفاق ؟ وما هى تلك الدول ؟ وما هى النتائج التى ترتبت على عقده عالمياً وأثرها فى العلاقات الدوليه ؟ ثم ما هى تأثيرات الاتفاق على مصر - وهو ما يعنينا بشكل خاص ؟ وكيف استقبلته الصحف والهيئات المصرية ؟ وما هو رد الفعل المصرى الرسمى على ذلك الاتفاق ؟ كل هذه الاسئلة وغيرها هو ما ستحاول الصفحات التالية الإجابة عليه .

قد يمثل القرن الثامن عشر ذروة الحركة الاستعمارية والتجارية التى قامت بها كل من انجلترا وفرنسا فى مناطق مختلفة من العالم بعد أن نجحتا فى التخلص من مشاكلهما الداخلية ممثلة فى الحروب الاهلية التى اندلعت فى كل منهما بصفة خاصة خلال النصف الأخير

(١) اللهم إلا تلك الدراسة العلمية التى قام بها محمد خير فارس بعنوان «المسألة المغربية ١٩٠٠ - ١٩١٢» ونال بها درجة الماجستير فى التاريخ الحديث من المعهد العالى للدراسات العربية بالقاهرة عام ١٩٦١ ، وقد اهتم فيها الباحث بدراسة آثار الوفاق الودى على المغرب (مراكش) معتمداً على الوثائق الفرنسية .

من القرن السابع عشر . وبذلك تمكنتا معاً ليس فقط من التفوق على النفوذ الاستعمارى الإسبانى والبرتغالى الذى بدأ مع حركة الكشوف الجغرافية منذ أواخر القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر، بل وأكثر من هذا تفوقتا على الاستعمار الهولندى الذى بلغ أوج ازدهاره خلال القرن السابع عشر بكامله، وذلك بعد أن هبطت قوة الدفع الاستعمارية الهولندية منذ أواخر ذلك القرن، [1] ولهذا كان من المحتم حدوث مواجهة عسكرية بين هذين البلدين - انجلترا وفرنسا - لتقرير من تكون لها السيادة العالمية الاستعمارية، وقد تمثلت تلك المواجهة العسكرية فى عدة حروب وقعت بينهما خلال النصف الأخير من القرن الثامن عشر حسمت فيها بريطانيا الصراع لصالحها وتمكنت من إزاحة النفوذ الاستعمارى الفرنسى فى مناطق كثيرة من العالم - قديمه وحديثه - والسيطرة عليها وقد مكنها من ذلك - إلى جانب عوامل أخرى - تفوقها البحرى وامتلاكها أكبر أسطول عرفه التاريخ الحديث .

وقد لا تمثل الحروب التى وقعت بين البلدين فى أعقاب قيام الثورة الفرنسية وما تلاها - داخل أوروبا وخارجها - إلا حلقة من حلقات الصراع الاستعمارى بين الدولتين، ومحاولة كل منهما سواء استعادة نفوذها القديم، أو تأكيد ما حصلت عليه من مزايا استعمارية، أو الرغبة فى تحطيم القوة الأخرى والحلول محلها. وإذا كانت انجلترا قد أكدت - مرة ثانية - فى هذه الحروب والصراعات تفوقها وسيادتها، فإن ذلك لا يعنى استسلام فرنسا لها أو تسليمها بالنتائج التى حصلت بريطانيا عليها، ولهذا فقد حلت المنافسات والصراعات الدبلوماسية بين البلدين محل الحروب السابقة طوال القرن التاسع عشر . وإن لم يمنع ذلك حدوث نوع من التقارب حيناً أو التنسيق أحياناً بين مواقفهما وخططهما الاستعمارية فى مواجهة قوى ودول أوروبية استعمارية أخرى خلال نفس هذه الفترة، خاصة بعد أن خرجت إلى العالم دولتان أوروبيتان جديدتان - هما ألمانيا وإيطاليا - حينما نجحتا فى استكمال سيادتهما القومية - عامى ١٨٧١/٧٠ - ورغبتاً فى الدخول فى ميدان الاستعمار كأطراف مشاركة ، مدفوعتين بالشره الذى ميز طبقاتها البورجوازية من ناحية، والنزعات العدوانية التى انقلبت إليها أفكارهما القومية من ناحية أخرى، ثم بفضل التطورات المذهلة التى صحبت الثورة التكنولوجية خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وكانت واحدة من أهم ثمرات الانقلاب الصناعى - الذى كان قد مضى عليه قرابة قرن من الزمان - وما تلاها من قرصنة ونهب استعماريين . وليت الأمر وقف عند هذا الحد . بل إن فرنسا كانت من أكثر دول القارة الأوروبية معاناة من وراء قيام الرايخ - الاتحاد - الألمانى بل ودفعت ثمناً غالياً كلفها فقدانها لجزء من ترابها الوطنى الإلزاس واللورين، وفوق ذلك المساس بكرامتها القومية وهيبتها الدولية بالإذلال العسكرى والألمانى لها فى سيدان فى سبتمبر ١٨٧٠، واستسلام قادتها

(١) محمد فؤاد شكرى ، ومحمد أنيس ، أوروبا فى العصور الحديثة ، الجزء الأول ، ص ٢٩٦ - ٢٩٧.

العسكريين ووقوع إمبراطورها نابليون الثالث أسيراً فى أيدى القوات الألمانية : وتتويج ذلك كله بإعلان قيام الاتحاد الألمانى فى ١٨ يناير ١٨٧١ من داخل بهو المرايا فى قصر فرساى بباريس [١] . الأمر الذى أصاب الكبرياء الفرنسى فى الصميم وأورثها - أى فرنسا - مجموعة من عقد النقص ظلت تلاحقها طيلة ما تبقى من القرن التاسع عشر، وربما طوال النصف الأول من القرن العشرين . وما نجم عنها من تأثيرات واسعة فى تطورات فرنسا الداخلية وفى علاقاتها الدولية .

ولم تكتف ألمانيا بكل تلك النكبات التى حلت بفرنسا من جرائها، بل راح مستشارها ومهندس سياستها - بسمارك- ينتهج سياسة ترمى إلى عزل فرنسا دولياً، ودفعها إلى عدم التفكير فى الانتقام واستعادة أراضيها وكرامتها المسلوبة فأقام مجموعة من الأحلاف والوفاقات، شملت كلاً من النمسا وإيطاليا وبعض دول البلقان الصغرى - رومانيا وبلغاريا - عرفت فى مجموعها باسم ، «الحلف الثلاثى» ، الذى توج فى ٣٠ مايو ١٨٨٢.[٢] بالإضافة إلى وجود ما يعرف باسم ، عصبة الأباطرة الثلاثة . التى نجح بسمارك فى إقامتها فى أوائل السبعينات من القرن التاسع عشر وضمت كلاً من قيصر الروسيا وعاهل ألمانيا وإمبراطور النمسا والمجر . وعلى الرغم من تفكك هذه العصبة وضعفها وتناقضاتها، فقد جدد - أى بسمارك - شروطها مرات عديدة فيما بعد [٣] ولهذا وجدت فرنسا نفسها محاطة بسياج منيع من العزلة أوقعها فيه بسمارك بفضل سياسته هذه، والتى حافظت ألمانيا عليها طوال فترة بقاء بسمارك فى منصب المستشارية حتى مطلع التسعينات من ذلك القرن .

وأمام هذا الموقف الشاذ راحت فرنسا تبحث لنفسها عن حليف فى القارة الأوروبية لتخرج من عزلتها من ناحية ، ولتتمكن من ناحية أخرى من استرداد أراضيها المحتلة . ولم يكن أمامها خيار كبير، حيث لم يعد هناك من دول وقوى أوروبية يمكنها الركون إليها، أو الاعتماد عليها للخروج من هذا المأزق الحاد الذى أوقعتها فيه السياسة الألمانية سوى كل من انجلترا والروسيا". وقد لعبت عدة عوامل فى دفعها مبكراً نحو الارتماء فى أحضان الروسيا - أشد دول القارة الأوروبية رجعية وربما أكثرها تخلفاً. وربما تقف مصر والمسألة المصرية فى مقدمة تلك العوامل التى باعدت بين فرنسا وانجلترا . فعلى الرغم من انتهاج هذين البلدين سياسة بدت متقاربة فى ظاهرها من حين لآخر تجاه مصر، وتمثلت فيما عرف باسم، « الحكم الثنائى Condominnium » الذى تقرر فى كواليس مؤتمر برلين المنعقد فى يونية ١٨٧٨

---

(١) Taylor, A, J. P., The Struggle for Mastry in Europe PP. 211.217.
وانظر كذلك : زينب عصمت راشد المختصر فى تاريخ أوروبا الحديث . ج٢ . ص ٤١٦ - ٤١٩ .

(٢) Taylor, OP. Cit, PP., 275 - 77

(٣) Taylor, Ibid., PP/. 219-22 and 270.

لحسم المسألة الشرقية والتصدى لمحاولات الروسيا ابتلاع الدولة العثمانية وخاصة فى أجزائها البلقانية . إلا أن تلك السياسة سرعان ما تصدعت بانفراد انجلترا باحتلال مصر صيف عام ١٨٨٢ وإحساس فرنسا بخيبة أملها لخديعة انجلترا لها [١] نظراً لتشابك المصالح الفرنسية فى مصر من ناحية، وللعلاقات التاريخية والتأثيرات الفرنسية فى مصر، التى وفدت إليها منذ مجيء الحملة الفرنسية فى أخريات القرن الثامن عشر وتعاظمها من خلال نظام حكم محمد على وخلفائه من ناحية ثانية، وحتى تاريخ الاحتلال البريطانى فى مصر من خلال الأجهزة والمؤسسات الدولية التى ورثها الاحتلال البريطانى ومن أهمها صندوق الدين والمحاكم المختلطة والامتيازات الأجنبية وغيرها من ناحية ثالثة، وهى تلك المعارضة التى طالما أقضت مضجع الاحتلال البريطانى وأداوته وممثلية فى مصر، لما كانت تثيره من أزمات من حين لآخر بين البلدين سواء داخل مصر أو خارجها [٢] يضاف إلى هذا العامل أن انجلترا كانت قد انتهجت سياسة عرفت باسم سياسة «العزلة المجيدة Splendid Isolation» وكانت تعنى من ورائها ابتعادها عن الدخول فى سياسة الأحلاف والوفاقات الدولية التى اصطنعها بسمارك ؛ ربما لتسمح لنفسها بمزيد من حرية الحركة والمناورة بين التكتلات الدولية المختلفة بما يمكنها من الحصول على أحسن المكاسب والمصالح على الصعيدين الأوروبى والعالمى، كما تجدر الإشارة إلى مناوأة انجلترا للسياسة الفرنسية وبصفة خاصة فى أفريقيا خلال التسابق الدولى على احتلالها واتجاه انجلترا إلى تعضيد سياسة كل من ألمانيا وإيطاليا الاستعمارية فى هذه القاره على حساب المطالب الفرنسية [٣] هذا إلى جانب ما ورثته الدولتان من منافسات وصراعات دبلوماسية قديمة وعداء تقليدى لازم سياستهما طيلة القرون الثلاثة الأولى من العصر الحديث كما سبق أن مر بنا. لكل ذلك وغيره من أسباب وعوامل بات واضحاً أنه من العسير، إن لم يكن من المستحيل، على الدولتين أن تلتقيا معاً فى تكتل سياسى أو عسكرى واحد .

ولهذا فقد وجدت فرنسا نفسها مدفوعة دفعاً إلى التقارب مع الروسيا على الرغم مما قد يبدو بينهما من تنافر أو تناقض فى سياستهما الداخلية والخارجية، وقد شجعهما على ذلك وجود عدة عوامل جمعت بينها وبين الروسيا ومن أهم تلك العوامل اشتراكهما معاً فى المعارضات المطردة للاحتلال البريطانى لمصر، الذى تمثل بشكل واضح فى مشروع ذلك الاتفاق الذى كادت بريطانيا أن تتوصل إليه مع الدولة العثمانية بشأن المسألة المصرية - والذى عرف باسم اتفاق «درمند ولف» عام ١٨٨٨ - لولا تحريض كل من هاتين الدولتين للسلطان العثمانى على رفضه، وتهديدهما إياه باحتلال مناطق فى أراضى الدولة العثمانية فيما إذا

(١) ألان مورهيد ، النيل الأبيض ، ص ٢١٢ .

(٢) Taylor, OP. cit. PP. 290 - 92 .

(٣) مورهيد . المرجع السابق . ص ٣٣٠ - ٣٣٢ ، ٣٩٩ .

وافقت الدولة العثمانية على هذا المشروع [1] يضاف إلى ذلك أن الخطر الذى تهدد فرنسا بقيام الاتحاد الألمانى والسياسة التى انتهجها بسمارك تجاهها لم تكن مبعثاً لخوف الفرنسيين وتهديدهم وحدهم، بل ربما كانت وبنفس القدر سياسة عدوانية تجاه الروسيا بدت فى عدة مظاهر من أهمها الموقف العدائى الذى اتخذته ألمانيا وبسمارك من الروسيا خلال انعقاد مؤتمر برلين، وما أسفر عنه من نتائج مذلة لروسيا حرمتها من ثمار انتصاراتها على الدولة العثمانية خلال الحرب الروسية التركية ١٨٧٨/٧٧. ونجحت فى فرضها عليها فى مؤتمر سان ستفانو فى مارس ١٨٧٨ [2] . ذلك الموقف الذى يعد مسئولاً - إلى حد كبير - عن دفع الروس نحو التوسع شرقاً فى آسيا بعد أن تضعضعت أحلامهم الرامية إلى تشجيع صقالبة البلقان فى الاستقلال عن الدولة العثمانية، وبذلك تتمكن الروسيا من تحقيق حلمها القديم بالوصول إلى المياه الدفيئة من خلال سيطرتها على الدول الصقلبية المستقلة فى البلقان، والتى تتمكن بواسطتها من النفاذ إلى بحر إيجة والبحر الأسود بعد أن سدت فى وجهها مضايق البوسفور والدردنيل ، وبصفة خاصة من خلال شروط صلح باريس ١٨٥٦، وتدخل الدول الأوروبية ضدها . [3]

هذا إلى جانب ما بدا واضحاً من عداء ألمانى لروسيا بشكل سافر عبرت عنه سلسلة المحالفات التى عقدها بسمارك سواء مع النمسا فى حلف ثنائى فى أكتوبر ١٨٧٩ ، أو مع النمسا وإيطاليا فى حلف ثلاثى فى مايو ١٨٨٢، والتى تمثل بحق قمة التهديد الألمانى للروس دُفع الألمان إلى انتهاجه دفعاً لخوفهم الشديد من أن يفرض عليهم الدخول فى حرب فى جبهتين فى آن واحد. الجبهة الفرنسية الغربية ، والجبهة الروسية الشرقية . دون أن يكون لألمانيا قدرة عسكرية على ذلك. وهو الأمر الذى سوف يحاول الألمان - فيما بعد - وضع الخطط العسكرية اللازمة لمواجهته - وهى الخطة المعروفة «بخطة شليفن Schlieffen »أو الضربة الخاطفة - عندما تلوح فى الأفق بوادر تقارب فرنسى روسى مشترك فى مطلع التسعينات من القرن التاسع عشر وبعد اعتزال بسمارك منصب المستشارية [4]

وهكذا نخلص إلى القول بأن العداء الألمانى المشترك، وكذلك العداء الانجليزى المشترك لكل من الدولتين فرنسا وروسيا قد وحد بينهما ودفعهما إلى التقارب ، بل وإلى توقيع

(1) Taylor, OP. cit. P. 314 .

(2) Taylor, Ibid,, PP. 216 and 247 and 250 and 250-54 .
القرنين التاسع عشر والعشرين ، ج ٢ ، ص ١٩ - ٢١ ، ٢٤ - ٢٦ .

(3) Taylor, OP. cit., PP. 83-88. 90-96 and others

(4) Taylor, Ibid., PP. 339-40 .

اتفاقية ثنائية بينهما فى أغسطس عام ١٨٩١ تطورت بعد مرور عامين إلى حلف عسكرى فى ديسمبر ١٨٩٢ . على الرغم من الانتقاد الشديد الذى وجهه الراديكاليون الفرنسيون إلى مثل هذا الحلف ، لأنهم رأوا فيه تناقضاً فى السياسة الفرنسية . ورأى فيه البعض نوعاً من «زواج المصلحة Marrige de Convenance» (١) هذه بالإضافة إلى العزلة السياسية والعسكرية التى عانت منها محاولات الغزل المستمرة من جانب ألمانيا لجر انجلترا إليها ودفعها إلى الانضمام إلى سلسلة أحلافها وخاصة منذ تولية وليم الثانى عرش ألمانيا فى عام ١٨٨٨، وصلات القربى التى كانت تربطه بملكة انجلترا - فكتوريا - من ناحية، وزيارته لها من ناحية أخرى . وكذلك تنبيه طموحات شعبه، وخاصة الطبقات البورجوازية والرأسمالية الألمانية فى الاندفاع نحو الاستعمار لتعويض ما فاتهم منه فى ظل سياسة بسمارك - سمسار أوروبا الأمين - المحافظة التى حدت من هذه الاندفاعات الاستعمارية - بعض الشىء - حرصاً منه على سلامة الرايخ الألمانى من جانب، والخوف من محاولات فرنسا التفكير فى الانتقام لهزائمها السبعينية من جانب آخر .

ومنذ ذلك التاريخ - توقيع الحلف الفرنسى الروسى ديسمبر ١٨٩٣ - برزت للعيان بشكل لم يسبق له مثيل من قبل العزلة البريطانية بين تكتلين دوليين : الحلف الثلاثى من جانب، والحلف الثنائى من جانب آخر . ولهذا كان على انجلترا أن تختار بين الانضمام إلى هذا الحلف أو ذاك، إذا ما رغبت فى مواصلة زعامة الدول الأوروبية والحفاظ على تفوقها فى مجال العلاقات الدولية. وقد ساعد على تجسيد تلك العزلة البريطانية سلسلة من الأزمات والمواقف الدولية قدر للحقبة الأخيرة من القرن التاسع عشر أن تشهدها لكى تشيع بنفسها لوناً فريداً من ألوان السياسة والدبلوماسية ، قبل أن ينثلم القرن، وتضع اللمسات الأولى لدبلوماسية جديدة شاءت الظروف أن يستهلها القرن العشرين ليس فقط بالنسبة لانجلترا ولكن كذلك بالنسبة لعدد كبير من الدول الأوروبية وغيرها .

ومن أهم هذه الأزمات والمواقف التى واجهتها انجلترا تلك الأزمة المعروفة بحرب البوير - فى جنوب أفريقيا - والتى اندلعت فى عام ١٨٩٦ وتجددت عام ١٨٩٩ ، ومرت خلالها انجلترا بأيام عصيبة . ووجهت بتكتل شبه أوروبى ليس فقط على الصعيد الرسمى، ولكن من جانب الرأى العام الأوروبى والدولى كذلك، الأمر الذى أشعرها بعزلتها بشكل لم تشهده من قبل. وقد لعبت السياسة الألمانية دوراً بارزاً خلال هذه الأزمة واستغلتها لصالحها (٢) . يضاف إلى ذلك أن الألمان - مدفوعين بسياستهم الاستعمارية الجديدة - راحوا يندفعون اندفاعاً جنونياً فى سبيل تدعيم قوتهم البحرية حتى تتمكن ألمانيا من أن تلعب دوراً فى المجال الدولى

(١) Taylor. Ibid., PP. 334-36 and 338 - 40 and 413 .

(٢) Taylor, Ibid., PP. 387 - 88 0.

يتوازى مع أطماعها الاستعمارية ، التى تمثلت خلال تلك الفترة فيما يعرف باسم «الاتجاهات العالمية Weltpolitik» فى السياسة الألمانية ، وهى تلك السياسة التى حدت بألمانيا إلى أن تلعب دوراً فى سياسة كل من الشرقين الأقصى (فى الصين)، والأدنى (فى الدولة العثمانية)، والتى عرفت فى مجموعها باسم سياسة« الاتجاه نحو الشرق Drang nach Osten».[1] وبذلك فقد قلبت تلك السياسة الألمانية الجديدة الاستراتيجية البحرية البريطانية التى وضعتها انجلترا. وكانت ترمى من ورائها إلى الاحتفاظ بأسطول بحرى قوى يعادل أقوى قوتين بحريتين فى القارة الأوروبية "The Two Power Standard" [2].

كما كان من بين تلك الأزمات الدولية ذلك الموقف الجديد الذى طرأ على أوضاع الإمبراطورية الصينية المتداعية، والسباق المحموم الذى شهدته من أجل تقسيمها واحتلالها خلال أخريات القرن التاسع عشر ليس فقط من جانب دول أوروبية. ولكن كذلك من جانب الدولة اليابانية الناهضة منذ عام ١٨٩٤ بصفة خاصة تلك الدولة التى استطاعت خلال السبعينات من ذلك القرن أن تخلع عن نفسها أردية العصر الوسيط وتلجأ إلى اقتباس الأساليب والأدوات الحديثة للحضارة الغربية، فوقفت بذلك نداً قد لا يقل قوة عن بعض الدول الأوروبية [3] . ولهذا كان من المقرر أن تصطدم القوتين اليابانية والروسية خلال محاولاتهما التوسع فى الصين وقد ساعد على ازدياد حدة ذلك الصراع أن الروسيا كانت قد ولت وجهها شطر الصين وشرقى آسيا منذ أن أغلق مؤتمر برلين فى وجهها شبه جزيرة البلقان - بعناصرها الصقلبية - والدولة العثمانية . مستغلة فى ذلك تحالفها مع فرنسا .

وهكذا وجدت انجلترا نفسها مدفوعة إلى أن تعقد اتفاقاً مع ألمانيا فى أكتوبر ١٩٠٠ يقضى بالحفاظ على سلامة الإمبراطورية فى مواجهة كل من الخطر الروسى من ناحية [4]، والثورة الشعبية - ثورة البوكسرز - التى شهدتها الصين فى مطلع ذلك العام، وما صحبها من اضطرابات داخلية تعرضت خلالها بعض أرواح الأجانب والأوروبيين للخطر فى ظل هذه الثورة، وما بدا لانجلترا من أن الصين توشك على الانهيار من ناحية ثانية. [5] كما يقضى ذلك الاتفاق بالحفاظ على سياسة الباب المفتوح Open door Policy فى الصين أمام المصالح الأوروبية عامة ، وربما تكون نفس السياسة هى التى كانت من وراء قيام انجلترا

(١) Taylor, Ibid., PP. 366 and 372-73 and 388-90 and 446.

(٢) Taylor, Ibid., PP. 326-27 and 345-48 and 408.

(٣) Taylor. Ibid., PP. 355-358.

(٤) Taylor, Ibid., P. 347.

(٥) Taylor, Ibid., PP. 391 - 92.

بتوقيع تحالف بينها وبين اليابان - الدولة المعادلة لروسيا وأطماعها التوسعية فى الصين - فى ٣٠ يناير ١٩٠٢. وينص ذلك الحلف على أن تتبادل الدولتان العون والمساعدة فى الشرق الأقصى، وعدم دخول أحد من الطرفين بمفرده فى اتفاق مع دولة أخرى دون مشاورة الطرف الآخر . هذا إلى جانب تسليم انجلترا لليابان فى كوريا [١]. ومن هذا فإن المسألة الصينية تعد مسئولة - بحق - عن إخراج انجلترا من عزلتها التقليدية نسبياً . ذلك لأن انجلترا فى محاولاتها للبحث عن حلفاء لها لم تسفر سوى فى العثور على حليف أسيوى وليس أوروبياً - ونعنى به اليابان - ومن هنا فقد ظلت إلى أبعد حد معزولة داخل القارة الأوروبية بين كل من الحلف الثلاثى والحلف الثنائى .

يضاف إلى ذلك كله أن فرنسا كانت قد فرضت على انجلترا أن تشهد أزمة جديدة، ولكنها أزمة من نوع آخر انحصرت فى العلاقات الثنائية بين البلدين وكان مجالها هذه المرة أيضا المسألة المصرية ؛ ونعنى بها أزمة فاشودة خلال الشهور الأخيرة من عام ١٨٩٨، والتى بلغت الأزمة خلالها بين البلدين حد الصدام المسلح، وقد هدفت فرنسا من ورائها إلى الضغط على انجلترا للتوصل معاً إلى تسوية بشأن المسألة المصرية بعد أن فشلت الجهود الدبلوماسية فى ذلك طيلة الحقبتين المنصرمتين من القرن التاسع عشر . وقد أسفرت هذه الأزمة عن اتفاق تم التوصل إليه بين البلدين فى مارس ١٨٩٩ ، نجحت بريطانيا بمقتضاه فى إجبار فرنسا على التسليم بنفوذها فى كل وادى النيل شماله وجنوبه [٢] . وعُدّ ذلك نصراً دبلوماسياً باهراً لانجلترا . وبذلك كان على فرنسا أن تلجأ إلى البحث عن أسلوب آخر فى تسوية مشاكلها وخلافاتها مع انجلترا غير هذا الأسلوب . كما كان لوزير خارجيتها دلكاسيه الشجاعة فى أن يعرب عن حاجة فرنسا إلى اتفاق ودى مع انجلترا. ومن أجل هذا بعث بأحد رجاله الدبلوماسيين الموالين لها - بول كامبون - كسفير لفرنسا فى لندن . وكان على الأخير خلال سنوات ست من الجهد المتواصل أن يكون المهندس الحقيقى الذى أرسى قواعد هذا الاتفاق ووضع عليه توقيعه [٣] .

قد يتصور البعض أن عقد هذا الاتفاق يرجع فقط إلى رغبة كل من وزير الخارجية الفرنسية وسفيره فى لندن ، غير أن ذلك لا يمثل الحقيقة فى كثير أو قليل؛ ذلك لأننا نستطيع أن نتقصى هذا الاتجاه الجديد للسياسة الفرنسية - ونعنى به سياسة التقارب نحو بريطانيا - والدوافع التى دفعت إليه من خلال عدة أمور ومظاهر بغض النظر عما أسفرت عنه حادثة شودة

(١) Taylor, Ibid,, PP. 400 and 403 .

(٢) مورهيد . المرجع السابق . ص ٣٤٩ - ٣٥ .

Taylor, Ibid,, PP. 380-82 .

(٣) جرانت ، تمبرلى ، المرجع السابق . ص ٧٩ - ٨٠ ، وكذلك مذكرات لورد غراى ، ص ٢٥٥ - ٢٥ .

من نتائج، ومواقف القائمين عليها واتجاهاتهم . ويشكل تعاظم النفوذ الألماني - السياسي والعسكري - عاملاً أساسياً في دفع كل من بريطانيا وفرنسا إلى هذا التقارب، إذ يرى البعض - بحق - أن جنون العظمة لدى القيصر الألماني وليم الثاني، والشره الاستعماري لدى البورجوازية الألمانية قد نجحتا في تحقيق ما أخفق فيه ساسة بريطانيون وفرنسيون، وهو إقامة تحالف بين بلديهما. [1] ولقد سبق أن أشرنا إلى مظاهر العداء الفرنسي الألماني . ولكي تكتمل جوانب الحقيقة تجدر الإشارة إلى هذه المظاهر بين كل من ألمانيا وانجلترا .

ويبدو ذلك واضحاً في تعاظم قوة ألمانيا العسكرية إلى الحد الذي أصبحت فيه تمتلك «أقوى جيش برى في العالم» [2] . وراحت تضع الخطط وتنفق الأموال في سبيل تدعيم قوتها البحرية [3] . الأمر الذي أثار انزعاج الدوائر السياسية والعسكرية البريطانية . هذا إلى جانب أن البورجوازية الألمانية راحت تمارس ضغوطاً هائلة على السلطات السياسية الألمانية في سبيل خروجها للمشاركة في المجالات الاستعمارية ، ونجحت ابتداء منذ عام ١٨٨٢ في منافسة الشركات والمصالح البريطانية في مناطق كثيرة من العالم وفي مجالات استثمار واسعة. [4] كان من أهمها مشروع سكة حديد برلين بغداد في الدولة العثمانية وغيرها . وهو ما أثار استياء بريطانيا ومعارضتها [5]، وذلك نظراً لمواقفها التقليدية من الدولة العثمانية ومصالحها فيها. وقد أدى ذلك - وغيره - إلى قيام الألمان بعمليات استفزازية ضد انجلترا ومصالحها ؛ كما تمثل ذلك بشكل واضح خلال حرب البوير وما أسفرت عنه ليس فقط من جفاء وفتور في العلاقات بين البلدين، ولكنها كذلك جعلت تلك العلاقات، أشد خشونة، عما كانت عليه قبلاً[6]. وأهم من كل ذلك فقد وجهت ألمانيا إنذاراً لبريطانيا بوجوب الكف عن مزاحمتها، وإلا فإنها لن تواصل دعمها وتأييدها للإدارة البريطانية في مصر. [7] وهو ذلك التأييد الذي لم يقتصر فقط على ألمانيا وإنما شمل دول الحلف الثلاثي بزعامتها، ولطالما أعتمدت عليه بريطانيا بشكل كبير في مواجهة العداء السافر لكل من فرنسا وروسيا لسياستها . بل وربما لوجودها في مصر ذاته والذي تدعم بعد عقد الحلف الثنائي بينهما منذ أواخر عام ١٨٩٣ .

---

(١) Marlowe. J., Anglo Egyptian Relations 1800-1953 .PP. 166-67 .

(٢) مذكرات لورد غراى ، ص ٢٤٤ - ٢٤٦ .

(٣) Taylor, OP. cit. 366 and 388-90 .

(٤) Manfred, A. X. (edt. by) Ashort history of the World, Vol, I. P. 540 .

(٥) محمد خير فارس ، المسألة المغربية ، ص ١٩٢ - ١٩٣ .

(٦) مذكرات لورد غراى ، ص ٢٣٧ .

(٧) محمد خير ، فارس المسألة المغربية، ص ١٩٢ - ١٩٣ .

لكل ذلك وغيره فقد نما اتجاه واضح فى الدوائر الرسمية البريطانية وخاصة «الدوائر المالية العالية» يحبذ ضرورة التقارب بين البلدين - انجلترا وألمانيا - لوضع حد لهذه المنافسات والمضايقات من ناحية، ومن ناحية ثانية لمحاولة انجلترا الخروج من عزلتها ومواجهة العداء الروسى الفرنسى للسياسة والمصالح البريطانية ليس فقط فى مصر ولكن فى مناطق كثيرة من العالم ومن بينها الصين والشرق الأقصى وقد بدأ هذا الاتجاه يزداد وضوحاً خلال زيارة القيصر الألمانى لانجلترا فى أواخر عام ١٨٩٩، وقد عبر عنه حزب الأحرار بزعامة شمبرلين ، واندفع لانسدون وشمبرلين إلى جس نبض ألمانيا لإقامة حلف بين الدولتين ابتداء من مارس ١٩٠١ وحتى يوليه من نفس العام، وقدما للألمان مساومات كبيرة مقابل هذا العرض بشأن مصالحهم فى مراكش والصين . ولم يتحمس الألمان كثيراً لفكرة عقد هذا الحلف مع انجلترا، بل قابلوا هذا العرض «بالفتور التام» . وأكثر من هذا فقد استغلت ألمانيا هذا العرض البريطانى لصالحها فى علاقتها بكل من فرنسا وروسيا، وتباطأت ألمانيا فى ردها، وراحت تعرض على انجلترا فكرة الانضمام إلى الحلف الثلاثى بدلاً من الدخول معها فى حلف ثنائى[١].

وهكذا أخفقت هذه المحاولة البريطانية للتقارب مع ألمانيا، وربما يعزى ذلك إلى أن ألمانيا كانت تعتقد عندما رفضت العروض البريطانية أن بريطانيا قد تضطر عاجلاً أو أجلاً إلى قبول شروطها، طالما أنه لا يمكنها أن تقف وحدها طويلاً . وأنه ليس بإمكانها أن تنهى منازعاتها مع فرنسا والروسيا [٢] ،أو أنه قد يرجع إلى أن ألمانيا قد وجدت نفسها - أمام هذه العروض - فى موقف شائك ؛ فهى تطمع فى أن تكون قوة أوروبية وعالمية . ولما كان أمنها الأوروبى يعتمد على إقامة علاقات طيبة مع روسيا من ناحية، كما أن مستعمراتها وتجاراتها عبر البحار ترتبط بالدعم البريطانى من ناحية أخرى، فكان لزاماً عليها أن تحتفظ بعلاقات ودية مع كل من القوتين . ونظراً لأن حلفها مع انجلترا من شأنه أن يوقعها فى عداء لا محالة مع الروسيا - نتيجة للصدام الروسى البريطانى حول الصين والشرق الاقصى - لذلك وجدت نفسها أكثر حرجاً باعتبارها قوة أوروبية فى المحل الأول يهمها بالدرجة الأولى علاقاتها بدول القارة الأكثر أوروبية التى تتشابك حدودها معها، ونعنى بها روسيا. ولهذا كان على الألمان أن يماطلوا بل ويراوغوا فى ردهم على العرض البريطانى ، لأنهم رغبوا - خلال هذه المرحلة - أن تنشب حرباً بين روسيا وانجلترا - بشأن الشرق الأقصى - يستطيعون فيها أن يبيعوا حيادهم لأى من الطرفين بسعر مرتفع[٣] .

---

(١) Taylor, OP, cit,, PP. 396-98

وانظر كذلك : مذكرات لورد غراى ، ص ٢٤٤ - ٢٤٧ . محمد خير فارس ، المصدر السابق . ص ١٩٨ - ٢٠٠ .

(٢) Gooch. G. P,, Britain and Germany, P. 41 .

(٣) Taylor, OP. cit, PP. 376 - 79 .

وأمام هذا الغزل البريطانى لألمانيا ، وجدت فرنسا نفسها هى الأخرى مضطرة لأن تلعب نفس اللعبة مع الساسة الألمان، ففى يونية ١٩٠١ سعى وزير الخارجية الفرنسية - دلكاسيه - إلى الحصول على الدعم الألمانى لفرنسا ومصالحها فى مراكش . فجاء رد بيلوف Bulof - المستشار الألمانى - قاطعاً بأن فرنسا يمكنها أن تضمن المساعدة الألمانية إذا ما سحبت «ادعاءاتها» بشأن الألزاس واللورين . وكانت ألمانيا تهدف من وراء ذلك إلى الحفاظ على سياستها الخاصة «باليد الطليقة Free Hand » تجاه المسألة المراكشية بما يسمح لها بقدر كبير من الحركة والمناورة نتيجة لاشتداد المصالح الاستعمارية الأوروبية ازاءها، وبصفة خاصة - الفرنسية والبريطانية - وهو ما تقتضيه المصلحة الألمانية فى استمرار وجود التناحر بين الدولتين بشأنها. [1]

وقد ردت فرنسا على هذا الموقف الألمانى بمحاولة من جانبها لكسب ود أسبانيا بشأن المسألة المراكشية، وهى الدولة الأوروبية المجاورة لمراكش والتى تكاد مصالحها وادعاءاتها فيها تلى المصالح والادعاءات الفرنسية من ناحية، ولتحاول إبعاد أسبانيا عن الاتفاق مع انجلترا بشأنها من ناحية ثانية . هذا وقد سبق لفرنسا أن فعلت ذلك بنجاح مع الإيطاليين فى ديسمبر ١٩٠٠، عندما هدأ دلكاسيه من مخاوفهم وطمأنهم بأن فرنسا ليس لديها النية فى احتلال طرابلس الغرب (ليبيا)، بل وأكثر من هذا فقد عرض عليهم بأن تسمح فرنسا لإيطاليا بالاستيلاء عليها مقابل أن تتخلى لها إيطاليا عن مراكش، وقد قبل الإيطاليون هذا العرض الفرنسى وبذلك نجحت فرنسا فى استبعاد إيطاليا من مراكش دون أن تحصل هى على ثمن شيكها فى طرابلس الغرب [2] ، والذى تأخر حتى عام ١٩١٢ . وأمام هذا النجاح الذى أحرزته فرنسا مع إيطاليا فقد رغبت فى القيام بتكراره مع أسبانيا . فعرضت عليها فى نوفمبر ١٩٠٢ عرضاً غالياً يقضى بتقسيم مراكش فيما بينهما . وطالت المفاوضات السرية بين البلدين، وكادت فرنسا أن تحقق هدفها لولا أن تراجع الأسبان فى اللحظات الأخيرة أمام تحريض بريطانيا لهم ودفعهم إلى رفض هذا العرض باعتبار أن أسبانيا تمثل الطرف الأضعف فى المساومة [3] . ولهذا أصرت أسبانيا على أن يدخل البريطانيون شركاء فى عملية التقسيم، أو أن يسمح لأسبانيا بالانضمام إلى الحلف الفرنسى الروسى حتى تضمن روسيا من جانبها تقسيم مراكش، بل وأكثر من هذا فإن أسبانيا قد هددت بكشف النقاب عن هذه المعاهدة السرية لبريطانيا، وهو ما فعلته أخيراً فى فبراير ١٩٠٣ ، وبذلك كان على دلكاسيه

---

(١) Taylor, Ibid., P. 406 .

(٢) راجع كذلك مذكرات لورد غراى . ص ٥١ . (من مقدمة المترجم على أحمد شكرى) .
وأكثر من هذا فقد ذهب دلكاسيه ابعد من ذلك عندما نجح فعلاً فى إبعاد إيطاليا الحلف الثلاثى عام ١٩٠٢ مقابل اعتماد إيطاليا عن الدعم الفرنسى المالى والسياسى وهو نفس العام الذى جددت فيه شروط الحلف الثلاثى . وإن كانت إيطاليا قد تعهدت لفرنسا بانها لا ترتبط بأى شكل من الأشكال فى الاشتراك فى حزب ضد فرنسا . وقد عد ذلك صفقة متهورة .

(٣) Taylor, Ibid,. P. 407 .
وراجع كذلك : مذكرات لورد غراى . ص ٥١ - ٥٢ ، ثم محمد خير فارس . المرجع السابق . ص ١٧٩-١٩٠

والسياسة الفرنسية التى خططت لعزل البريطانيين أن تلجأ إلى التفاوض معهم [1].

وهكذا وأمام الموقف الألمانى تجاه كل من انجلترا وفرنسا، وعزوف ألمانيا عن التقارب مع أى منهما من ناحية، ولإخفاق كل من البلدين فى حل مشاكلهما ومنازعاتهما الاستعمارية فى مناطق متعددة من العالم وخاصة فى مراكش ومصر من ناحية أخرى. وجدتا نفسيهما وجهاً لوجه للمرة الأولى منذ أن تدهورت علاقاتهما أساساً بسبب المسألة المصرية عام ١٨٨٢، وأنهما يلزمهما معاً مجابهة الخطر الألمانى المشترك بتصفية نزاعاتهما القديمة وتنسيق سياستهما فى هذا الصدد [2]، والذى من أجله انتهجت انجلترا سياسة جديدة تجاه ألمانيا، وهى سياسة «التطويق Round Up» التى هدفت من ورائها إلى مجابهة الخطر الألمانى والمنافسة الفتية الألمانية [3].

وقد لعبت عدة عوامل فى دفع البلدين إلى انتهاج هذه السياسة وذلك نظراً لوجود أسس مشتركة تقرب بينهما أكثر من تلك التى باعدت بينهما خلال الفترة الماضية. ومن بين تلك الأسس أن الدولتين تتبعان نهجاً واحداً فى السير على درب الديمقراطية الليبرالية الغربية، بل وتعتبران معاً من رواد تلك الديمقراطية وربما أن إعجاب الفرنسيين بالحياة النيابية الانجليزية كان عاملاً هاماً من عوامل قيام ثورتهم فى أخريات القرن الثامن عشر، يضاف إلى ذلك أن فرنسا إذا كانت قد اختلفت مع بريطانيا بشأن مصر منذ احتلالها. فإن موقفهما الأعم تجاه المسألة الشرقية والدولة العثمانية - صاحبة السيادة الشرعية على مصر - كان متشابهاً إن لم يكنْ موحداً طوال القرن التاسع عشر، وبذلك فليس من العسير أن يحل التفاهم بينهما بشأن مصر من جديد، وهو ما سبق لهما أن مارساه معاً بنجاح طوال الفترة التى سبقت الاحتلال البريطانى بشىء من المساومة بينهما هنا وهناك، هذا بالإضافة إلى أن الملك البريطانى الجديد - إدوارد السابع - الذى تقلد العرش فى عام ١٩٠١ وأطلق البعض عليه «ملك السلام» أو «سياسى الملوك وملك السياسة» كان قد تبنى سياسة تطويق ألمانيا وعمل على تنفيذها [4]. كما أنه قد حدث تغير وزارى فى انجلترا حيث سقطت فى يولية ١٩٠٢ وزارة لورد سالسبورى - العدو الألد لفرنسا - وحلت محلها وزارة مستر بلفور التى سلكت تجاه فرنسا سياسة التفاهم لإزالة أسباب الخلاف عن طريق الاتفاق وحسن النية[5] وفى

---

(١) P. R. O., 253. F. O. 633. 17. from Lansdwone-to Manson. No., 325, dated. Znd,, 7. 1903 .

(٢) مذكرات لورد غراى. ص ٥٢. من مقدمة مترجم الكتاب نقلاً عن كتاب موريل Morel «حقيقة الحرب العالمية»

(٣) مذكرات لورد غراى. نفس الصفحه. المقطم. عدد ٤٥٧٩ فى ١٩٠٤/٤/٢١ نقلاً عن جريده أمريكية.

(٤) المرجع السابق. ص ٢٥٥.

(٥) المقطم. نقلاً عن مقال كتبه وزير البحرية الفرنسية السابق مسيو دى لانسان فى جريدة «سياكل» الفرنسية.

الجانب الفرنسى لعب نفس الدور مسيو والدك روسو - رئيس الوزارة الفرنسية السابق - ومعه مجموعة من أعوانه وعلى رأسهم وزير الخارجية دلكاسيه [1] . كما سار فى نفس الاتجاه كل من قنصل فرنسا العام فى مصر ومندوبها فى صندوق الدين كما صرحت بذلك جريدة «الطان» الفرنسية [2] . وقد هيأت كذلك زيارة الملك إدوارد السابع لباريس فى مايو ١٩٠٣، ورد رئيس الجمهورية الفرنسية مسيو لوبيه Loubet على ذلك بزيارة لندن فى يولية من نفس السنة، الرأى العام فى كل من البلدين للتوصل إلى تسوية عامة لكل خلافاتهما القائمة باعتبارها تشكل نوعاً من المصالحة العاطفية بين الدولتين [3] . وأخيراً ينبغى ألا ننسى أن بريطانيا منذ عقدت تحالفها مع اليابان فى مطلع عام ١٩٠٢ واطمأنت بذلك إلى أن اليابان ستقف فى وجه الزحف الروسى فى الشرق الأقصى . ومنذ أن حسمت مشاكلها فى حرب البوير ١٩٠٢ واستردت حريتها فى العمل ولم تعد حريصة على المحافظة على السلم مع ألمانيا بأى ثمن اتجهت لتسوية مشاكلها مع فرنسا [4] .كما أن لورد Cromer - المعتمد البريطانى فى مصر - يضيف سبباً آخر. وهو أن شئون مراكش كانت قد استلفتت الأنظار فى تلك الأثناء لأنها - كما يزعم - كانت فى طريقها نحو التحطيم نظراً للسلطة الشخصية الجامحة التى كان يمارسها سلطانها - مولاى عبد العزيز - مما أدى إلى إسقاط الحكومة، فوصل الأمر بالبلاد إلى حد الثورة، وبذلك أصبح التدخل الأوروبى فى شئونها أمراً محتملاً . ويضيف كرومر أن ذلك التدخل كان يقتصر على دول ثلاث هى أسبانيا وانجلترا وفرنسا - ونلاحظ أنه استبعد ألمانيا من ذلك - ونظراً لأن انجلترا كانت لاترغب - فى رأيه - فى أن تضيف إليها أعباء دولية جديدة على الرغم من تزايد المصالح والنفوذ الانجليزى فى مراكش . ولأن أسبانيا كانت فى اعتقاده - غير قادرة فعلاً على تولى عبء القيام بدور «المصلح» فى مراكش - لخروجها منهكة القوى من الحرب الأسبانية الأمريكية عام ١٨٩٨ - لهذا فقد تركز «الواجب» أساساً وبشكل طبيعى - كما يزعم - على فرنسا . ولم يكن إذن من الصعب مقايضة النفوذ الفرنسى فى مراكش بنفوذ انجليزى خالص فى مصر [5] .خاصة وأن الراديكاليين الفرنسيين

---

(١) اللواء ، عدد ١٣٨٩ فى ١٩٠٤/٤/٢١ وهما كلاً من مسيو كوجوردان ومسيو جورج لوى على الترتيب.

(٢) Cromer, Lord, Modern Egypt Vol. II, P. 390 and Taylor, OP, cit, P. 413.
وكذلك مذكرات لورد غراى . ص ٥٢ .

(٣) وكذلك محمد خير فارس ، المرجع السابق . ص ٢٠٠ .
Taylor, Ibid., P. 412.

(٤) Cromer, OP. cit, PP. 390-91.

(٥) وحول المسألة المغربية وتفاصيلها راجع محمد خير فارس . المرجع السابق .
P. R. O., 253, F. O., 633. 17. No., 336. and

كانوا يسيطرون خلال هذه المرحلة على مجلس النواب الفرنسى ولطالما كرهوا تحالف دولتهم مع روسيا الأوتوقراطية، ورغبوا فى التوصل إلى علاقات طيبة مع انجلترا إذا ما تم إزاحة «الإذلال» الخاص بمصر من الطريق [1] .

وهكذا بات واضحاً مدى الرغبة الجامحة المشتركة لكل من الدولتين فى الالتقاء معاً بشكل لم يسبق له مثيل من قبل وقد استغرقت المساومات العملية بين البلدين تسعة شهور لحسمها، حيث إنها بدأت قبيل عدة أيام من الزيارة الرسمية التى قام بها الرئيس الفرنسى لانجلترا فى الفترة ما بين ٦ - ٩ يولية ١٩٠٣، وحتى توقيع الاتفاق فى الثامن من أبريل ١٩٠٤ . حين التقى أحد كبار المسئولين فى السفارة الفرنسية فى لندن بوزير الخارجية البريطانية فى الثانى من يولية ١٩٠٣، وأعرب له عن «رغبة فرنسا فى التوصل إلى تسوية حول المسائل المعلقة ومنها مراكش ونفوذ فرنسا فى الجزائر واحتمال سقوط الدولة العثمانية ونيوفوندلاند.ونيوهبريدز فى استراليا وسيام وجنوب شرقى آسيا وتشاد فى أفريقيا ، ويذكر وزير الخارجية البريطانية فى رسالة بعث بها إلى سفيره فى باريس فى نفس اليوم - إدموند مونسون E. Monson - أنه تجنب أن يدلى برأى محدد حول أى من هذه المسائل التى طرحها المسئول الفرنسى . وإن كان قد أوضح له فى نفس الوقت أن أى اتفاق بين البلدين حول هذه المسائل لن يكون مرضياً إلا إذا تضمن أخذاً وعطاء بين الحكومتين ، وانه إذا ما رغبت الحكومة الفرنسية فى وضع أوراقها على مائدة المفاوضات موضحة ما تود الحصول عليه وما هى على استعداد للتنازل عنه فإن الحكومة البريطانية سوف تلتقى معها بنفس هذه الروح وأعرب له عن أن مباحثاته مع المسئول الفرنسى حول هذه المسائل جميعاً كانت ودية تماماً.[2] وبهذا الحوار الذى جرى بين الرجلين بدأت سلسلة المباحثات بين البلدين . ومن الملاحظ أن المسئول الفرنسى قد استبعد مصر من بين المسائل التى طرحها على وزير الخارجية البريطانية.

وخلال زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية للندن اجتمع وزيرا خارجية البلدين فى السابع من يولية للمرة الأولى وأعادا النقاش حول هذه المسائل وقد أوضح لانسدون - وزير الخارجية البريطانية - الرغبة فى أن تتضمن التسوية المزمع التوصل إليها مصر . وعبر لنظيره الفرنسى عن ارتياحه ؛ «لأن معتمد فرنسا فى مصر - فى الوقت الحاضر - على أحسن علاقة معنا» فأجابه الوزير الفرنسى بأنه يرغب تماماً فى أن تكون التسوية «شاملة» وأن المسألة المصرية

(١) Taylor, OP, cit, P. 413.

(٢) P. R. O, Ibid, No. 325.

تشكل جزءاً من المسألة الأفريقية الأكبر التى يمكن تسويتها بشكل مرض إذا ما تم فقط التوصل إلى اتفاق بشأن مركز فرنسا فى مراكش، وقد خرج وزير الخارجية البريطانية - كما يذكر - بانطباع عام بأن محادثاتهما كانت «مخلصة» [١] .

وقد بعث لانسدون برسالة إلى لورد كرومر فى مصر ليطلعه على نتائج مباحثات مع الوزير الفرنسى، فجاء رد كرومر الشخصى بتاريخ ١٧ يوليه معرباً له عن أن عبارة دلكاسيه بشأن مصر كانت «غير مقنعة» وأشار إلى أن المسألة الأساسية فى كل ما تعرض له الوزيران من نقاط خلال مباحثاتهما هى مراكش . وأضاف بأنه يرى أنه من الممكن التوصل إلى حل بشأنها مقابل المسألة المصرية ذلك لأن إلدون جورست E Gorst - المستشار المالى البريطانى فى مصر - كان يزمع السفر إلى باريس فى الخريف القادم للتباحث مع الفرنسيين حول مسألة الدين المصرى وإلغاء صندوق الدين ، وأن مثل تلك المباحثات مقدر لها الفشل مالم تبدى انجلترا استعداداً طيباً بشأن المطالب الفرنسية فى مراكش . كما طلب إليه فى رسالته أن تصل الحكومة البريطانية إلى قرار سريع حول الخطوط العامة لسياستها تجاه مراكش قبل سفر جورست إلى باريس . وأوضح له بأن على الحكومة البريطانية أن تتشاور مع أسبانيا قبل التوصل إلى أى اتفاق بهذا الخصوص . واختتم كرومر رسالته الهامة مقترحاً أن «تنظر فرنسا إلى وضع انجلترا فى مصر ومصالحها فيها، كنظرتها هى إلى موقفها ووضعها فى مراكش» [٢]

وهكذا حاولت بريطانيا إدخال مصر كجزء «أساسى» فى صفقة مساوماتها مع فرنسا، إلا أن فرنسا من ناحية أخرى حرصت على استبعادها كما وضح ذلك من قبل وكذلك خلال اللقاء الذى جرى بين السفير الفرنسى - بول كامبون -وبين وزير الخارجية البريطانية فى ٢٩ يولية ١٩٠٢، والذى اضطر خلاله وزير الخارجية إلى أن يلفت انتباه السفير بأنه لم يرد ذكر لمصر وأنه يرى «أنه من العسير استبعادها من تسوية متوقعة» مكرراً له عبارة وزير خارجيته بأن مصر تشكل جزءاً من المسألة الأفريقية ، وأنه إذا ما تم التوصل إلى حل بشأنها يمكن بسهولة حل المسألة المصرية. وقد رد عليه السفير الفرنسى بأن ليست لديه تعليمات بشأنها من وزير خارجيته، وأنه يرغب فى بحث المسائل الأخرى وترك مصر على ما هى عليه الأن، فكان جواب لانسدون عليه بأن ترك مصر على ما هى عليه ليس مجالاً للمناقشة، لأنه إذا كان معتمدا البلدين فى مصر خلال هذه الفترة على أحسن وفاق فلربما تثور مصاعب مستقبلاً يصبح من اللازم مواجهتها . فأوضح له السفير الفرنسى بأنه ستكون هناك صعوبة واحدة لابد

(١) P. R. O, Ibid, No. 336.

(٢) P. R. O,, Ibid., from Cromer to Lansdowne. dated 17 th., 7. 1903.

من مجابهتها فى المستقبل القريب، مشيراً بذلك إلى مباحثات الدين المصرى، وموضحاً وجهة نظره بشأن تسويتها بأنه ينبغى أن تقوم على أساس الاعتراف بالمؤسسات القائمة فى مصر الآن، مستشهداً بصفة خاصة باهتمام فرنسا بالتنقيب عن الآثار فى مصر والاحتفاظ بمتاحفها ومؤسساتها العلمية الأخرى . فأبلغه وزير الخارجية البريطانية بأنه يسعده أن ينقل ملاحظاته هذه - التى تبدو مثمرة على حد قوله لوضع أساس لمزيد من المباحثات - إلى زملائه ومعاونيه، وإن كان قد شعر بأن هناك الكثير من النقاط التى يمكن أن تطرح نفسها فى هذا الصدد . والتى ينبغى فحصها «بعناية بالغة» قبل التقدم خطوة أخرى (١) .

ولربما يعزى ذلك الاستبعاد الفرنسى لمصر والمسألة المصرية إلى أن دلكاسيه، ومن خلفه وزارة الخارجية الفرنسية، كانت ترغب فقط فى التوصل إلى حل للأمور والمسائل الأكثر احتكاكاً بشكل بارز بين انجلترا وفرنسا. وبهذا المعنى لم تكن المسألة المصرية كذلك خلال هذه الفترة. بينما قد يرجع إصرار بريطانيا على تضمينها إلى رغبة كرومر فى ذلك من ناحية، وإلى صلابة وزير الخارجية البريطانية وفكرته من أن «أية تسوية لا تتضمن اعترافاً فرنسياً كاملاً ونهائياً بالسيادة البريطانية على مصر ، تعد أمراً تافهاً .» (٢) ولهذا كان على وزير خارجية فرنسا أن تكون لديه «معدة كبيرة» على حد تعبير السفير الفرنسى. (٣)

وفى لقاء تال بينهما بتاريخ ٥ أغسطس نقل وزير الخارجية البريطانية إلى السفير الفرنسى «إجماع زملائه على ضرورة تضمين مصر أى اتفاق يتم التوصل إليه» وقد شرح له السفير أن وزير خارجيته قد خوله أن يشير فقط إلى ضرورة إزالة العقبات الحالية التى يرونها غير مقنعة، وأن اعتراف فرنسا الرسمى بمركز بريطانيا فى مصر إنما يشكل مسألة «أكثر خطورة» كما أضاف السفير الفرنسى بأنه ليست لديه فكرة عن الحد الذى يمكن أن تصل إليه ، الروح الفرنسية ، تجاه المسألة المصرية . وذكر بأن فرنسا قد ضيعت فى مصر فرصتها فى حين نجحت انجلترا فى انتهازها، غير أن البريطانيين أعلنوا أن احتلالهم لمصر أمر مؤقت ، وتشبثت الأمة الفرنسية بهذا القول وطالبت بريطانيا الالتزام به دون أن يكون هناك أدنى احتمال من جانبها الوفاء به «وأن أية حكومة فرنسية يتوقع منها أن تعترف بدوام بقاء (البريطانيين) فى مصر تتطلب قدراً هائلاً من رباطة الجاش» . ولكن دلكاسيه وزير الخارجية الفرنسية لا تنقصه الشجاعة وأنه مستعد للقيام بهذه المحاولة ، وأضاف القول بأن على البريطانيين أن

(١) P. R. O., Ibid., No. 382.

(٢) Taylor, OP. cit, P. 415.

(٣) Taylor, Ibid., P. 414.

يفهموا بوضوح أنه إذا ما حدث ذلك، وإذا ما اضطرت فرنسا إلى إخراج «هذه الشوكة الكبيرة من قدم بريطانيا العظمى». فإن لها أن تنتظر الحصول على «تعويض هائل»، وربما يكون ذلك بحصولها على حرية أوسع للعمل فى مراكش . وأكد بأن على البريطانيين ان يتذكروا بأن المسألة المصرية لا تعنى فرنسا وحدها، ولكن تعنى دولاً أخرى ينبغى أن تحسب بريطانيا حسابها . كما أوضح السفير الفرنسى أن وزير خارجيته يرى أن تقوم بريطانيا بتحديد مطالبها بشأن مصر إذا ما أرادت أن تنتهز الفرصة لتضمينها الأتفاق المزمع وقد رد عليه وزير الخارجية البريطانية بأنه سيقوم بإعداد ذلك، وطلب إلى السفير أن يتذكر «بأننا إذا ما سلمنا لفرنسا بما ترغب فيه فى مراكش فإننا كذلك ينبغى أن نحصل على نفس الشىء» وفى ختام المقابلة أبلغ لانسدون السفير بأنه «سيعد وصفاً تفصيلياً للنصوص التى ستدخل حكومته المباحثات بمقتضاها خلال الأسابيع القليلة القادمة».[1]

وطوال فترة العطلة الصيفية التى توقفت خلالها مقابلات السفير الفرنسى مع وزير الخارجية البريطانية . قام لورد كرومر فى السابع من أغسطس بإعداد مذكرة على درجة كبيرة من الأهمية، لخص فيها الأسس التى يمكن لبريطانيا أن توافق بمقتضاها على اتفاق مع فرنسا وهى الأسس التى أخذت بهـا الخارجيـة البريطانيـة. والتى ربمـا تـم توقيـع الاتفـاق على أساسها.[2] وتتلخص تلك المذكرة فيما يلى : أنه يفترض أن بريطانيا لا ترغب فى الذهاب إلى حد ضم مصر إلى الإمبراطورية البريطانية، ولكن أهدافها فى مصر تنحصر فى الحصول على وضع سياسى معترف به من الحكومة الفرنسية ، وعلى حرية أوسع – قدر الإمكان – فيما يتعلق بإدارة شئون مصر تتضمن – على سبيل المثال – إلغاء الامتيازات ، وهو مالا يمكن تحقيقه من خلال ضم مصر وبغير موافقة الدول الأوروبية الكبرى، وأوضح كرومر أنه يميل إلى أن تحدد بريطانيا نفسها خلال هذه المرحلة بما يمكن الحصول عليه بالتفاهم مع فرنسا وحدها ويتلخص ذلك **أولاً** فى ضرورة اعتراف فرنسا بالاحتلال البريطانى . أو بمعنى آخر إلغاء الوعد الذى قطعته بريطانيا على نفسها بسحب الحامية البريطانية من مصر ، وذلك بموافقة فرنسا واعترافها . وبأن ذلك الاحتلال قد أخذ صفة الدوام وأن يترك لانجلترا تحديد مدته . **ثانياً** : الحصول على حرية العمل الكاملة فى المسائل المالية وذلك يتطلب ضرورة اعتراف فرنسا بأن بقاء صندوق الدين وإدارة السكك الحديدية لم تعد ضرورية . وأنها لن تثير معارضة عند مناقشة الدين المصرى (المضمون والممتاز والموحد) وفقاً لما تراه الحكومة البريطانية مع الحكومة المصرية، كما أن فرنسا لن تعترض على إلغاء صندوق الدين أو إعادة تنظيم مصلحة السكك الحديدية بالأسلوب الذى يتم ترتيبه بين حكومتى بريطانيا ومصر **وثالثاً** : بالنسبة للامتيازات الأجنبية فانه طالما أن تطبيق أى تشريع على سكان مصر – أجانب ومصريين –

(1) P. R. O., OP. cit, No., 390.

(2) P. R. O., Ibid., No., 6.

لايمكن أن يتم دون موافقة الدول صاحبة الامتيازات، وطالما أن التشريعات المدنية المتعلقة بالأوروبيين والمواطنين تمارس من خلال المحاكم المختلطة ، وطالما أن قوانين العقوبات التى تشمل الأوروبيين تقوم بها المحاكم القنصلية ، فإنه من العسير إيجاد نظام عام يسرى على الجميع فى كل هذه الحالات طبقاً للنظام القائم ، وإن أى تغيير - ولو ضئيل - فى هذا الصدد يتطلب موافقة الدول الكبرى . ويرى كرومر أنه فى حالة الحصول على حرية العمل المالية والاعتراف بالاحتلال البريطانى، فإن الوقت كفيل بحل كل النقاط الأخرى ويقترح وضع نص يتعلق بكل ذلك يقضى بأنه ليس لدى الحكومة البريطانية أية رغبة فى الوقت الحاضر فى إحداث تغييرات فى الطريقة التى تسرى بها التشريعات على الأجانب . كما أنها لا ترغب حالياً فى إحداث أية تغييرات مالية تنفذ فى ظلها التشريعات المدنية والجنائية على الأجانب ، ولو أن لديها اعتراضات كثيرة على هذه النظم الحالية . وفى نفس الوقت فإنها تحتفظ لنفسها مستقبلاً بحقها فى إحداث التغييرات اللازمة عندما تدعو الضرورة إليها . كما ينبغى على الحكومة الفرنسية أن تعترف من جانبها بأن الامتيازات فى مصر ينبغى إلغاؤها ، وأنها لن تثير أى اعتراض على أية مقترحات فى هذا الصدد تضعها الحكومة البريطانية بالقدر الذى يتمشى به التشريع المصرى والنظام القضائى فيها مع تلك النظم والتشريعات المعمول بها فى الدول المتمدينة. ورابعاً وأخيراً يضيف كرومر أن المستشار المالى البريطانى فى مصر يشغل - من بين المسئولين البريطانيين المصريين - مركزاً عالياً، وأنه ينبغى أن يكون لرؤساء المصالح الأخرى البريطانيين مقعداً فى مجلس الوزراء (النظار المصرى)، لأن المجلس بتكوينه الحالى لا يوفر الموافقة الرسمية للإجراءات التى يتخذها الآخرون ، وأنه يرغب فى أن يتحول ذلك المجلس إلى «كيان حكومى حقيقى» ويشير إلى أن تحقيق هذا الأمر الأخير يمكن تدبيره دون الرجوع إلى الدول الكبرى ، وتبعاً لذلك فإنه يقترح عدم إثارة هذه المسألة خلال المفاوضات الجارية[1] .

وهكذا فقد وضع كرومر الأسس الحقيقية التى قام عليها الاتفاق بشأن المسألة المصرية، بحيث يمكننا - دون إسراف أو مبالغة - أن نعده بحق المهندس الحقيقى الذى كان من وراء ما تم التوصل إليه بين البلدين بشأن مصر، ذلك لأن وزير خارجيته قد قام بنقل ما أعده كرومر فى رسالة شخصية منه بعث بها إلى مسيو كامبون السفير الفرنسى فى أول أكتوبر ١٩٠٣، هذا إلى جانب تحديد رأى بريطانيا بالنسبة للمسائل الأخرى المعلقة بين البلدين فى كل من مراكش ونيوفوندلاند وسيام ونيوهبريدز ونيجيريا وزنجبار ومدغشقر. وبذلك حددت بريطانيا بشكل تفصيلى مطالبها وادعاءاتها ومقترحاتها فى كل تلك المسائل ولم يخرج - بالنسبة لمصر - عن الأسس التى وضعها لورد كرومر[2] .

وعندما استأنف السفير الفرنسى اجتماعاته بوزير الخارجية البريطانية فى

(١) P. R. O., Loc, cit.

(٢) P. R. O., Ibid., from Lansdowne to Cambon. dated. Ist., 10. 1903.

١٩٠٣/١٠/٧ أبلغه السفير بأنه قام بنقل المقترحات التى تقدم بها إلى وزير خارجيته . وأن الأخير قام «بدراستها بعناية» ويرى دلكاسيه أن «معظم محتوياتها تناقش مسائل ثانوية الأهمية يمكن تسويتها دون مصاعب ، وأن المسألتين الهامتين هما مراكش ومصر ، ونقل إليه كذلك اعتراض فرنسا على ما ورد فيها بشأن مصر . وبأن ما تضمنته المقترحات بشأن مراكش ليس كافياً ، وقد دافع كل منهما عن وجهة نظره بما يملك من حجج وأسانيد [١] .

وعند هذا الخلاف توجه السفير الفرنسى إلى بلاده ظهر يوم ١٩٠٣/١٠/١٤ كى يناقش مع وزير خارجيته المقترحات البريطانية مرة أخرى ، وقد كرر له الوزير البريطانى - خلال مقابلته قبل رحيله - «بأنه من الأهمية بمكان أن نصل إلى قرار دون أى إبطاء حول المسائل المطروحة للبحث» ، فرد عليه السفير الفرنسى «بأنه يوافق تماماً معى ، وأنه يدرك أن لدى مسيو دلكاسيه نفس الشعور ، غير أن مقترحاتنا المصرية من نوع خطير للغاية» [٢] .

وعند عودة السفير الفرنسى إلى لندن بعث إلى وزير الخارجية البريطانية بخطاب عبر له فيه عن وجهة النظر الفرنسية ، وقد ورد فيه بشأن مصر أن الحكومة الفرنسية مستعدة لأن تعلن أنها لن تثير العراقيل حول عملنا فى مصر ، وأنها لن تطلب تحديد أجل الاحتلال البريطانى ، وأنها سوف توافق على الترتيبات المالية لعام ١٨٩٠ ، والتى وضعت وطبقت فى الأشغال العمومية من أجل رفاهية مصر . كما أن حكومته تتعهد ببحث المقترحات الخاصة بالتشريع الذى يسرى على الأجانب فى مصر بشكل يماثل المقترحات الفرنسية حول مراكش ، كما أنها سوف تتنازل عن نصيبها فى الإدارة المالية المصرية ، وعن معارضتها فى إلغاء الدين المصرى ، كما أنها ستقبل ترتيبات مماثلة تتعلق بالسكك الحديدية المصرية . وتقترح الحكومة الفرنسية وضع اتفاق متبادل حول مبادىء اتفاقية القسطنطينية بشأن الملاحة فى قناة السويس فى كل الأوقات [٣] .

وقد نقل وزير الخارجية البريطانية ملخص الرد الفرنسى إلى لورد كرومر فى مصر فى برقيــة لــه بتاريــخ ٢٨ أكتوبـر ليسترشـد برأيـه [٤] وقـد رد عليـه كرومـر برقيـاً بتاريـخ ١٩٠٣/١٠/٣٠ معرباً له عن أنه لا اعتراض لديه على الاقتراح الفرنسى بشأن قناة

---

(١) P. R. O., Ibid,, No, 503.

(٢) P. R. O., Ibid,, No., 513.

(٣) P. R. O., Ibid,, from Cambon to Lansdwcne. No., 30. dated 27-10, 1903.

وهى تلك التحفظات التى كانت قد وضعتها بريطانيا على بعض النصوص الوارده فى الاتفاقية التى كانت تحرمها من الاحتفاظ بقوات عسكريه فى قناة السويس أو إقامة المنشآت والتحصينات والمستودعات العسكريه أو إنزال القوات فى منطقة القناة.

(٤) P. R. O., Ibid., No., 30.

السويس، وأن بريطانيا من ناحية أخرى لا يمكنها التخلى عن الإدارة المالية المصرية ، وأنه إذا لم تكن فرنسا مستعدة حالياً لوضع مشروع تفصيلى بشأن مراكش فإن علينا «أن نقدم لهم التأكيد الكامل ... بألا تكون هناك مصاعب من جانبنا فيما يتعلق بتفاصيل أية حملة يقدمونها مستقبلاً، وأضاف أنه فى ظل المقترحات البريطانية الحالية أن النقطة الضعيفة هى حق المعتمد البريطانى فى حالة ضمان موافقة الحكومة الفرنسية على تحويل الدين المصرى وإلغاء الإدارة المالية «فإننا سوف نظل نلقى العقبات من جانب الدول الكبرى الأخرى ، أو من جانب حملة الأسهم الذين يستطيعون الالتجاء إلى المحاكم المختلطة، ويحصلون على نتائج لا يمكن الآن القبول بها وإنه لمن المحتمل أن يظل الفرنسيون على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لبقاء بعض أشكال الإدارة الدولية» . ولمواجهة ذلك ينبغى أن نقدم لهم المقترحات التالية ؛ **أولاً** الإبقاء على صندوق الدين، لأن ما يتمتع به من سلطات حالياً محددة تماماً فى تلقى العوائد الخاصة بالإيرادات السنوية، وفى حالة عدم الدفع فله الحق فى مقاضاة الحكومة المصرية أمام المحاكم القضائية **وثانياً** : فيما يتعلق بوجهة النظر الفرنسية من أن تحويل الدين المصرى أكثر محلاً للاعتراض من إلغاء الأدارة المالية ، فإننا لا نتمسك بالتحويل، لأننا نستطيع بدون تغيير أن نتخلص من تلك الإدارة كما ينبغى علينا إبلاغهم بأننا - بتقديم قدر من التوصيات اللازمة - سنحصل على موافقة الدول الكبرى على العوائد اللازمة للوفاء بالدين ، كما أننا لن ننصح الحكومة المصرية باستخدام حقها الذى تملكه فى تحويل الدين، لأن العوائد الآن تزيد عن المبلغ اللازم لضمان دفع القيمة السنوية للدين . **وثالثاً** : أن تعهداً ينبغى أن يُعطى من جانب الحكومة الفرنسية بأنها بالاشتراك مع بريطانيا، ستحث الدول الكبرى الأخرى على قبول الاتفاق الذى يتم التوصل إليه بين فرنسا وانجلترا، ويتساءل كرومر فى نهاية برقيته هل فى وسع وزير الخارجية أن يذهب أبعد من ذلك فى جعل التسوية المرضية للمسائل المصرية - بموافقة الدول الكبرى أو بغير موافقتها - شرطاً يعلق عليه الاتفاق العام مع فرنسا بشأن مراكش والمسائل الأخرى ؟ وفى ختام برقيته ينصح وزير الخارجية بعدم التسرع فى تقديم مقترحات تفصيلية للجانب الفرنسى. (١)

وخلال الفترة التى استمرت بين أول نوفمبر وحتى تاريخ توقيع الاتفاق، جرت عدة مقابلات بين كل من وزير الخارجية البريطانية والسفير الفرنسى حاول كل منهما خلالها تعزيز مقترحاته ووجهات نظره.كان وزير الخارجية البريطانية يسترشد فيها من حين لآخر بوجهات نظر كرومر ومقترحاته من ناحية ؛ ويطلع سفيره - إدموند مونسون فى باريس أولاً بأول بكل ما يتم التوصل إليه مع السفير الفرنسى. (٢)

وفى الحادى عشر من مارس ١٩٠٤ وافق وزير الخارجية البريطانية على تضمين الاتفاق

---

(١) P. R. O., Ibid., No. 34 .

(٢) تراجع مجموعه الوثائق البريطانيه خلال الفترة من أول نوفمبر ١٩٠٣ وحتى ٨ أبريل ١٩٠٤ وهى متعددة وكبيرة وتقع فى الكثير من الصفحات .

بعض النصوص السرية تتعلق بحرية البلدين فى إمكانية تغيير سياستهما فى كل من مراكش ومصر . واقتصرت المباحثات خلال النصف الثانى من مارس وأوائل أبريل على وضع صيغ الاتفاق ونصوصه. (١)

وفى الثامن من أبريل ١٩٠٤ - وبعد تسعة شهور مضنية من المباحثات - وقّع الجانبان على ثلاث اتفاقيات أولها وأهمها تتعلق بمصر ومراكش والثانية والثالثة تتعلقان بنيوفوندلاند ونيجيريا وسيام ومدغشقر ونيوهبريدز، وقد وقعها لورد لانسدون بالنيابة عن الجانب البريطانى ، كما وقعها بول كامبون - سفير فرنسا فى لندن - عن الجانب الفرنسى معلنين بذلك انتهاء حقبة من الصراع والعداء والمنافسات الاستعمارية بين بلديهما . وإحلال نوع جديد من العلاقات يسودها التفاهم والتنسيق والتعاون قدر لها أن تتطور فيما بعد إلى تحالف سياسى خال من أى تعهد جديد - على حد قول لورد جراى وزير الخارجية اللاحق (٢) - ما عدا التأهب والاستعداد للطوارىء فيما لو هاجمت ألمانيا فرنسا ، ويتساءل لورد جراى Gray أكان ذلك يجول فعلاً فى خواطر ساسة لندن وباريس عندما وقعوا ذلك الاتفاق ؟ أم أن ذلك حدث فقط بسبب ما بذلته ألمانيا من الجهود والمساعى لتحطيم ذلك الاتفاق وهدمه بعد أن تم وضعه ؟ ويجيب على ذلك بقوله لست أستطيع أن أقطع بشئ فى هذا الصدد. ولعلى لا أبالغ إذا قلت انه يوجد دائماً فى خاطر الحوادث عند المجاز شئون عظيمة اكثر مما يجول فى خواطر من يقومون بلعب الادوار المهمة. (٣).ويدل ذلك دلالة واضحة على مدى الارتياح الذى شعرت به بريطانيا وساستها للتوصل إلى توقيع هذه الاتفاقيات وإنهاء صراعها مع فرنسا .

وفى نفس اليوم الذى وقّع فيه الاتفاق بعث وزير الخارجية البريطانى برسالة إلى السفير الفرنسى أبلغه فيها موافقة حكومته على بعض التأكيدات التى تم الاتفاق عليها بين الطرفين خلال المباحثات حول مصر ومراكش وتتضمن أولاً معاملة الموظفين والعاملين فى صندوق الدين وكذلك مصلحة السكك الحديدية والتلغراف وميناء الأسكندرية معاملة ودية ، بغض النظر عن الإجراءات التى ستتخذها الحكومة المصرية، وثانياً استمرار الحقوق الخاصة التى تتمتع بها الشركة العامة للسكر والتقطير المصرية سارية المفعول طبقاً للامتياز الذى منحته الحكومة المصرية . وقد طلب إليه وزير الخارجية البريطانية ضرورة الحصول على موافقة الحكومة الفرنسية على هذه التأكيدات. (٤) وقد وصله رد كامبون يتضمن موافقة حكومته فى رسالة بعث إليه بها فى نفس اليوم. (٥)

وينقسم الاتفاق الخاص بمراكش ومصر إلى قسمين، علنى وسرى، ويشتمل القسم العلنى

(١) محمد خير فارس . المرجع السابق . ص ٢٢٩ .
(٢) وقد عين لورد جراى وزير الخارجيه فى وزارة الاحرار برئاسة هنرى كامبل بانرمان .
(٣) مذكرات لوردر غراى . ص ٢٥٨ وكذلك ص ٢٥٩ - ٢٦١ .
(٤) P. R. O., OP, No., 104 .
(٥) P. R. O., Ibid., No., 105 .

على تسع مواد، بينما يشتمل القسم السرى على خمس مواد أخرى، وقد حرص الجانبان على إطلاق اسم «التصريح» على هذا الاتفاق فى كل النصوص المتعلقة به ، وفيما يتعلق بمصر، نص الاتفاق العلنى فى مادته الأولى على أن الحكومة البريطانية تصرح بأنه ليس لديها النية فى تغيير وضع مصر السياسى، كما تصرح حكومة الجمهورية الفرنسية من جانبها بأنها لن تضع العراقيل أمام عمل بريطانيا فى هذه البلاد بأن تطلب تحديد مدة للاحتلال البريطانى ، أو بأية صورة أخرى، وأنها توافق على مشروع الدكريتو - القرار - الخديوى الملحق بهذا الاتفاق الذى يشتمل على الضمانات اللازمة لحماية مصالح حملة أسهم الدين المصرى، بشرط عدم إدخال تعديلات على المرسوم - بعد نشره - أياً كانت دون موافقة الدول الكبرى الموقعة على اتفاقية لندن على ١٨٨٥ . كما تم الاتفاق على الاحتفاظ لعالم فرنسى بمنصب المدير العام لمصلحة الآثار المصرية كما كان الحال فى الماضى، وكذلك استمرار تمتع المدارس الفرنسية فى مصر بنفس الحرية التى تمتعت بها فى الماضى.

كما نصت المادة الثالثة على أن تحترم الحكومة البريطانية من جانبها الحقوق التى تتمتع بها فرنسا فى مصر طبقاً لنصوص المعاهدات والاتفاقيات والأعراف بما فى ذلك حق التجارة الساحلية بين الموانى «المصرية الممنوحة للسفن الفرنسية . وكذلك نصت المادة الرابعة على أن الحكومتين البريطانية والفرنسية الملتزمتين بمبدأ الحرية التجارية سواء فى مصر أو فى مراكش تعلنان بأنهما لا تجريان ما يخل بالمساواة بينهما، سواء فى فرض الرسوم الجمركية، أو أية ضرائب أخرى، أو فى وضع تعريفات للنقل بالسكك الحديدية. وكذلك تتمتع تجارة الدولتين مع كل من مراكش ومصر بنفس المعاملة التى تعامل بها فيما يتعلق بتجارة المرور - الترانسيت - داخل كل من الممتلكات الفرنسية والبريطانية فى أفريقيا ، وسيتم وضع اتفاق بين الحكومتين يحدد شروط مثل هذه التجارة والمراكز التى تمر منها ، ويعمل بهذا التعهد المتبادل لمدة ثلاثين عاماً، وإذا لم يعلن فسخه قبل انتهاء المدة بسنة على الأقل يجدد لمدة خمس سنوات أخرى، وهكذا ومع ذلك فإن حكومة الجمهورية الفرنسية فى مراكش والحكومة البريطانية فى مصر تحتفظان لنفسهما بالحق فى مراقبة الامتيازات التى تمنح لإنشاء الطرق والسكك الحديدية والموانى وغيرها، بشرط احتفاظ الدولة بسلطتها على هذه المشروعات الكبرى ذات المنفعة العامة .

كما نصت المادة الخامسة على أن الحكومة البريطانية تصرح بأنها ستستخدم نفوذها بحيث لا يتم وضع الموظفين الفرنسيين الذين يعملون حالياً فى خدمة الحكومة المصرية فى وضع أقل امتيازاً من تلك التى يعمل فى ظلها الموظفون البريطانيون فى هذه الحكومة، كما نصت المادة السادسة من الاتفاق العلنى على أن الحكومة البريطانية - لضمان حرية المرور فى قناة السويس - تصرح بأنها ملتزمة بنصوص اتفاقية (القسطنطينية) الموقعة فى ٢٩ أكتوبر

١٨٨٨، كما تعلن موافقتها على وضع هذه النصوص موضع التنفيذ . وتبعاً لذلك ونظراً لضمان حرية المرور فى القناة فقد أوقف تنفيذ العبارة الأخيرة فى كل من الفقرتين الأولى والثانية من المادة الثامنة من تلك الاتفاقية . وقد نصت المادة التاسعة والأخيرة من هذا الاتفاق على موافقة الحكومتين أن تقدم كل منهما للأخرى تأييدها الدبلوماسى؛ حتى يتسنى تنفيذ بنود هذا التصريح الخاص بمصر ومراكش. (١)

وقد اشتملت الاتفاقية على خمسة بنود سرية أخرى مستقلة وقعت من الجانبين فى نفس اليوم - ٤/٨ - ونصت فيما يتعلق بمصر كما جاء فى مادتها الأولى أنه إذا وجدت إحدى الحكومتين أنها مضطرة بحكم الظروف إلى تعديل سياستها الخاصة سواء بمصر أو مراكش فإن الالتزامات التى تعهدت بها كل واحدة منهما تجاه الأخرى بموجب المواد الرابعة والسادسة والسابعة من التصريح الذى تم اليوم توقيعه تظل سارية المفعول، كما نصت المادة الثانية من البنود السرية على أنه ليس لدى الحكومة البريطانية فى الوقت الحاضر النية فى أن تقترح على الدول الكبرى إدخال تعديلات على نظام الامتيازات أو على النظام القضائى فى مصر، وفى حالة ما إذا رأت تلك الحكومة أنه من المرغوب فيه إدخال إصلاحات على النظام التشريعى فى مصر تطابق النظم المعمول بها فى الدول المتمدينة، فإن حكومة الجمهورية الفرنسية لا ترفض قبول مثل هذه الاقتراحات، على أن يكون واضحاً أن الحكومة البريطانية تقبل ما قد تقترحه عليها حكومة الجمهورية الفرنسية فيما يتعلق بإدخال إصلاحات مماثلة فى مراكش . وأخيراً نصت المادة الخامسة على أنه إذا لم يتم التمكن من الحصول على موافقة الدول الكبرى الأخرى على مسودة القرار الذى ورد ذكره فى المادة الأولى من التصريح الموقع عليه اليوم - القرار الخديوى - فإن حكومة الجمهورية الفرنسية سوف لا تعارض فى تحويل سداد الدين المضمون والممتاز والموحد بعد ١٥ يولية ١٩١٠. (٢)

وقد ألحق ببنود هذا الاتفاق العلنية والسرية نص مشروع القرار الخديوى الذى كان على الحكومة المصرية أن تصدره بعد حصول انجلترا على موافقات الدول المعنية على هذه الاتفاقية، وعلى مشروع القرار الخديوى ذاته ، الذى يقع فى ثمانية وستين مادة ومذيل بملحقين، أولهما يتضمن الأوامر والقرارات العالية التى ألغيت بعض موادها فقط وبيان تلك المواد الملغاة بمقتضى هذه الاتفاقية . ولسوف نعود إلى دراسة هذا القرار الخديوى المكمل للاتفاقية بعد قليل .

(١) P. R. Ibid., No., 96, PP. 129-131.
P. R. O., Ibid., No., 96, PP. 132-33 0

(٢) راجع كذلك محمد خير فارس حول ما يتعلق بسير هذه المباحثات وأهم بنود الاتفاق الخاصة بالبلدين مصر ومراكش . ص ٢١٤-٢٣٠ .

وهكذا وبعد مرور قرابة ربع قرن من الزمن على الاحتلال البريطانى لمصر، نجحت السياسة البريطانية ليس فقط فى الحصول على اعتراف أشد الدول الأوروبية تعلقاً بمصر ونعنى بها فرنسا بذلك الاحتلال، ولكن كذلك فى حصولها على تأييدها فى إمكانية تغيير سياستها فى مصر، بما قد يعنى احتمال ضمها أو إلحاقها بشكل أو بآخر بالممتلكات البريطانية [١]، وهو الأمر الذى فكرت فيه انجلترا عقب قيام الحرب الأولى فى ديسمبر ١٩١٤ . ثم لجأت إلى إعلان الحماية عليها، وإلغاء السيادة العثمانية ونقل تلك السيادة إليها فى ١٨ ، ١٩ ديسمبر من نفس العام. [٢] يضاف إلى ذلك أيضاً أن انجلترا حصلت - من خلال هذا الاتفاق - على ضمان حرية العمل فى مصر . ليست السياسية فحسب ، ولكن أهم منها الاقتصادية، فراحت تدعم مصالحها وتضاعف من استثماراتها بحكم ما كفلته لها هذه الاتفاقية من مزايا.[٣] ومن أجل هذا فقد احتفظت لنفسها بحق إحداث تغييرات فى نظام الامتيازات الأجنبية الذى طالما أثار استياء لورد كرومر - المعتمد البريطانى فى مصر - على اعتبار أنه يقف حجر عثرة فى وجه الإدارة البريطانية فى البلاد . ويحول بينها وبين تنفيذ المشروعات التى تراها أكثر ملاءمة للمصالح البريطانية. هذا بالإضافة إلى أن الاتفاق المذكور قد حرر انجلترا تماماً من استمرار الوقوع تحت وطأة التهديد الألمانى لها فى مصر . وهو الأمر الذى أصبح محلاً للشك بعد تعاظم النفوذ والمطامع الاستعمارية الألمانية ؛ والذى كان من وراء دفع انجلترا إلى التقارب مع فرنسا. وبذلك أصبح فى وسع بريطانيا أن تجابه المنافسة البحرية والعسكرية والاقتصادية الألمانية ، بعد أن تعزز مركزها فى كل من مصر وجبل طارق ، وأحكمت قبضتها على الطرق البحرية التى تربطها بالهند والشرق الأقصى ؛ خاصة بعد أن نجحت فرنسا فى التقريب بينها وبين الروسيا فتوصلتا معاً إلى تقسيم إيران بمقتضى الاتفاق الذى وقع بينهما فى أغسطس عام ١٩٠٧ . وبذلك خلصت لانجلترا - وربما وحدها - كل الطرق البحرية المؤدية إلى الشرق الأقصى ابتداء من جبل طارق ومروراً بقناة السويس وعدن، والسواحل الجنوبية للجزيرة العربية، والخليج الفارسى ثم أخيراً إيران ومنها إلى الهند وما وراءها ولهذا فقد سحبت انجلترا - ولأول مرة - بمقتضى نصوص الوفاق الودى - تحفظاتها التى كانت قد وضعتها على بعض بنود اتفاقية القسطنطينية الموقعة من ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨ ؛ والتى كانت تحرمها من الاحتفاظ بقوات عسكرية فى قناة السويس، أو إقامة المنشآت والمستودعات والتحصينات العسكرية، أو إنزال القوات فى منطقة القناة .[٤] ويرى البعض -

(١) عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية ١٩١٤ - ١٩٢٧ . ص ٢٣ - ٢٦ ، ٣١-٣٣ حيث توجد تفصيلات ذلك وأسباب تراجع انجلترا عن قرار الضم وتفضيل قرار إعلان الحماية .
(٢) لوتسكى ، تاريخ الأقطار العربية الحديث . ص ٢٧٦ .
(٣) مذكرات لورد غراى . ص ١٤ من مقدمة المترجم .
(٤) مذكرات سعد زغلول . كراس ٤٥ ، ص ٢٧٤٧ .

بحق - أن سحب انجلترا لهذه التحفظات بعد انضماماً فعلياً لاتفاقية القسطنطينية منذ هذا التاريخ[1] ونستطيع أن نضيف إلى جانب كل تلك المزايا التى تحققت لبريطانيا - من خلال الاتفاق كما لاحظ أحد الباحثين بحق - أنه ليس صدفة أن تتوافق كل هذه التسهيلات والمزايا الاقتصادية مع المصاعب السياسية التى أقلقت بريطانيا فى مصر من جراء - ليس فقط - انبعاث بل وتعاظم تيار القومية المصرية والحركة الوطنية[2] ، التى رفع لواءها خلال هذه الحقبة من تاريخ مصر الزعيم الراحل مصطفى كامل، ومن خلفه بعد قليل الحزب الوطنى .

ويضاف إلى ذلك كله - كما يذكر لورد كرومر - أن أعمال التحريض والإثارة والمعارضة التى كانت فرنسا ترفع لواءها من قبل فى الشئون المحلية المصرية كانت تشكل «حجة كافية » لقيام انجلترا بسحب حاميتها العسكرية من مصر والجلاء عنها - وهو ماكان يرى فيه كرومر « أمراً مستحيلاً تماماً » - وهو ذلك الوعد الذى قطعته بريطانيا على نفسها طوال الفترة السابقة على توقيع الاتفاق . وبذلك تمكنت بريطانيا من التخلص من هذا «الوضع الشاذ» وعلى حد قول كرومر - ربح « العالم المتحضر » من وراء الاتفاق إعادة تأسيس علاقات الصداقة بين أهم دولتين فى العائلة الأوروبية، ويستطرد كرومر بأنه كانت قد بقيت - بعد الوفاق - مسألة مصرية أخرى تتلخص فى التطويع التدريجى لمؤسسات مصر ونظمها وفقاً للاحتياجات المتزايدة لسكانها ولكنه يذكر بأنه من الممكن للوقت أن يحل هذه المشكلة، غير أنه يعترف بأن ، «ذلك الوقت سيكون طويلاً » [3] ،وهو ماحدث بالفعل نظراً لأن انجلترا أحجمت - وربما تماماً - عن استحداث أى «تطويع» يتمشى مع احتياجات مصر ومواطنيها، ولكنها لجأت من ناحية ثانية إلى تطويعها بل والسيطرة عليها لصالح الاحتياجات والمطالب البريطانية المتزايدة .

وأخيراً فإننا لن نحاول - كما فعل البعض [4] - أن نلجأ إلى المقارنة بين ما حصلت عليه بريطانيا فى مصر من ناحية . وما حصلت عليه فرنسا فى مراكش من ناحية أخرى، لا لأن ذلك يخرج بنا عن خطة بحثنا فقط، ولكن لأن مثل تلك المقارنة - فى تقديرنا - لا محل لها، فكل من هاتين الدولتين - انجلترا وفرنسا - قد تمكنتا من ترسيخ أقدامهما فى هذين البلدين، واستنزافهما لصالحهما ومصالحهما مع احتفاظ كل منهما لنفسها بقدر من المزايا هنا وهناك تتفوق على امتيازات غيرهما من الدول الأخرى فيهما، ولكن يكفى القول بأن هذا الاتفاق قد أنعش امل الفرنسيين فى استرداد الإلزاس واللورين، حيث وجدت فيه فرنسا فرصة

---

(١) لوتسكى . نفس المصدر . ص ٢٧٧ - ٢٧٨ .

(٢) Marlowe. J., OP. cit, P. 167 .

(٣) Cromer, OP. cit, PP. 392-93 .

(٤) Taylor, OP. cit, PP. 415-417 .

سانحة يمكن استثمارها للسير بسياسة « الانتقام Revanche » إلى غايتها الطبيعية ؛ ألا وهي تمزيق شمل ألمانيا وإعادتها إلى ما كانت عليه قبل تكوين الرايخ الألماني [1]، الأمر الذى أثار ألمانيا فأرغمت الحكومة الفرنسية - وبشكل ينطوى على التحدى - على طرد دلكاسيه من وزارة الخارجية الفرنسية - بعد قليل - وهو المسئول الأول عن توقيع الاتفاق وانتهاج مثل هذه السياسة [2] وراحت تضع أمامها العراقيل فى مراكش وتثير لها المتاعب المرة تلو الأخرى، يضاف إلى ذلك أن الاتفاق قد أزال «عقبة خطيرة » من طريق فرنسا فى المغرب ألا وهى المعارضة الانجليزية ، بل وأكثر من هذا فقد دعمتها بريطانيا فى مركزها فى مراكش إزاء الدول الأوروبية الأخرى وخاصة ألمانيا - كما سبق القول - وتمثل ذلك خلال أزمتى مراكش الأولى والثانية «١٩٠٥ - ١٩٠٦ ، ١٩١١» وأخيراً فإن هذا الاتفاق قد عمل على إخراج بريطانيا - للمرة الأولى - من عزلتها الأوروبية بشكل لم يحققه لها حلفها مع اليابان عام ١٩٠٢ من ناحية، كما أنه كان مقدمة لجر انجلترا إلى الحلف الروسى الفرنسى من ناحية ثانية عندما انضمت إليه رسمياً فى أغسطس ١٩٠٧ - بعد تحالفها مع الروسيا، وبذلك برز إلى الوجود الأوروبى للمرة الأولى حلف ثلاثى بزعامة ألمانيا ؛ وتحالف ثلاثى تقلدت بريطانيا زعامته ؛ ولو أنها انضمت إلى عضويته مؤخراً ، وراح كل من الحلفين يعزز من إمكانياته واستعداداته العسكرية للقضاء على الحلف الآخر، فتدعم ما كان يعرف «بالسلام المسلح Squadron » فى مجال السياسة والعلاقات الدولية . وكان ذلك مقدمة طبيعية بل وحتمية للحرب العالمية الأولى على غير ما زعمه كرومر فى كتابه كما سبق أن مر بنا .

وقد أثار توقيع الاتفاق بين البلدين ردود فعل واسعة فى الدوائر السياسية والصحفية الأوروبية، بين التأييد والارتياح من جانب، والمعارضة والسخط من جانب آخر . ففى لندن استقبله البريطانيون بالموافقة والارتياح عموماً [3] ، وهنأت صحفها الحكومة عليه . فقد رأت فيه صحيفة «الديلى نيوز Daily News » «أحسن حادثة سياسية سجلها التاريخ منذ قرون» باعتباره «أسمى ما أخرجه رجال السياسة من التعهدات» . وفعلت نفس الشىء معظم الصحف البريطانية فيما عدا صحيفة المورننج بوست Morning Post التى أبرزت اندهاشها واستياءها من النصوص الخاصة بمراكش حيث ادعت أن فرنسا لم تتنازل لانجلترا «بما فيه الكفاية» [4] ، كما فعل نفس الشىء لورد روزبرى Rosebery - وزير الخارجية البريطانية السابق - فى تصريح له بأن هذه الاتفاقية جاءت «كلها» لصالح جانب واحد، كما أنه يأسف

---

(١) مذكرات لورد غراى . ص ١٤ من مقدمة المترجم . وكذلك محمد خير فارس . المصدر السابق . ص ٢٣١.
(٢) مذكرات لورد غراى . ص ٢٦١ .
(٣) اللواء . عدد ١٣٨٨ فى ١٩٠٤/٤/٢٠ نقلاً عن الكتاب الأزرق البريطانى الذى وزعته الحكومة على أعضاء البرلمان .
(٤) اللواء . عدد ١٣٨٠ فى ١٩٠٤/٤/١٠ نقلاً عن تلغرافات اللواء الخارجية من وكالة رويتر .

لما فرطت فيه الحكومة من تسليم مراكش إلى دولة بحرية كبرى [1] . كما عبر أحد الكتاب البريطانيين عن أن سياسة حكومته «لاتسير على وتيرة واحدة» لأنها أبطلت محالفتها مع اليابان باتفاقها مع فرنسا الذى سيكون - كما تنبأ - «مقدمة لعقد اتفاقية مع روسيا يكون من شأنها عزل ألمانيا» [2] .وينبغى أن نلاحظ أن معارضة أولئك الذين سبقت الإشارة إليهم - وربما غيرهم - إنما تركزت أساساً على تسليم بريطانيا لفرنسا فى مراكش، وليس على ما حصلت عليه بريطانيا فى مصر بمقتضى الاتفاق .

وفى باريس استقبلت الدوائر السياسية الاتفاق بارتياح تام، وأبدت الصحف الفرنسية بشأنه «سروراً صادقاً» . كما أظهرت الصحف الإيطالية «إرتياحها» بالاتفاق، وأطلقت عليه بأنه يمثل «أهم عقد سياسى جرى فى هذا القرن» . ولاحظت أن مصالح إيطاليا فى البحر المتوسط ليست فى اختلاف ونزاع مع مصالح أحد المتعاقدين . وفى سان بطرسبورج - عاصمة روسيا - استقبل الاتفاق كذلك بالارتياح لأنه يعزز مركز حليفتها فرنسا [3] ، كما نقل سفير روسيا إلى وزير الخارجية الفرنسية «أن حكومته ترى بعين الارتياح الاتفاق الفرنسى الانجليزى» [4] وفى تركيا نقلت جريدة «الطان» الفرنسية عن مراسلها فى الأستانة أن الدولة العثمانية لم تكن تتوقع التوصل إلى هذا الاتفاق بين البلدين، وذكرت أن حكومة السلطان أصدرت أوامرها إلى سفيريها فى كل من لندن وباريس بأن يبديا «الاحتياط التام بشأن جميع النقط المتعلقة بمنطقة السودان» [5]. وفى فيينا اعتبره وزير خارجية النمسا إجراء قصد به «توكيد عرى اتحاد دول أوروبا السلمى» [6] . وفى مدريد قابل الأسبانيون ما يتعلق بمراكش فى الاتفاقية، بلهجة الأسف والألم، لضياع أطماع أسبانيا فى المغرب. واتهم الأسبان حكومتهم ورموها «بالقصور»، وبكونها «ضعيفة عاجزة»، وطالبوها بالرد فى مجلس النواب على انتقادات الأحزاب المعارضة . [7]

وفى برلين لم تنظر الصحف الألمانية للاتفاق «بعين الاستحسان» ونددت به وذهبت إلى حد تحريض روسيا بأن حليفتها - فرنسا - قد وقّعت الاتفاق مع عدوتها التقليدية انجلترا. [8]

---

(١) المؤيد . عدد ٤٢٩٠ فى ١٩٠٤/٦/٢٠
(٢) اللواء . عدد ١٣٩٧ فى ١٩٠٤/٥/١
(٣) اللواء . عدد ١٣٨٠ فى ١٩٠٤/٤/١٠
(٤) اللواء . عدد ١٣٩٧ فى ١٩٠٤/٥/١ .
(٥) اللواء . عدد ١٣٩٢ فى ١٩٠٤/٤/٢٥ .
(٦) اللواء . عدد ١٤١٧ فى ١٩٠٤/٥/٢٤ .
(٧) المؤيد . عدد ٤٢٤٩ فى ١٩٠٤/٥/٢ .
(٨) اللواء . عدد ١٣٨٠ فى ١٩٠٤/٤/١٠ .
المؤيد . عدد ٤٢٢٧ فى ١٩٠٤/٤/٥ .

كما ورد فى خطاب أدلى به الكونت بيلوف - مستشار ألمانيا - أمام الريشتاج - البرلمان الألمانى - «أن فتور العلاقات بين فرنسا وانجلترا، ربما كان خطراً على السلام فى هاتين الدولتين بل وعلى سلام العالم أجمع ، وأن السلام والأمان فى مراكش ضرور أن لمصالحنا الاقتصادية . وبديهى أنه لامحل للخوف من إنكار هذه المصالح او المساس بها» [1] . وفى نفس الوقت أظهر «مؤتمر الجامعة الألمانية» مزيداً من استيائه من نتائج الاتفاقية، وبعث بخطاب إلى وزير الخارجية الألمانية أعرب فيه عن «أن شرف ألمانيا السياسى ومصالحها المادية يتطلبان منها انتهاز الفرصة للحصول على تعويض من فرنسا عن مراكش، لتأمين المؤصلات المؤدية إلى المستعمرات والأسواق الألمانية فى أفريقيا الغربية» [2] .

وإذا كان ذلك هو الصدى الذى خلفه توقيع الاتفاق فى الدوائر العالمية، فما هو رد الفعل المصرى تجاهه ؟ ينبغى علينا أن نشير ابتداء إلى أن الدوائر الرسمية المصرية لم ترفع صوتاً لمعارضة الاتفاق ، بل أكثر من هذا فقد تولت انجلترا بالنيابة عنها إعداد مشروع القرار الخديوى الذى يضع بنود الاتفاقية موضع التنفيذ، وراحت تسعى- كما سيتضح لنا بعد قليل- إلى الحصول على موافقة الدول الكبرى على ذلك القرار الذى - ربما - لم يؤخذ فيه رأى الحكومة المصرية، وذلك نتيجة لإحكام انجلترا قبضتها على مصر، لهذا فليس من المتوقع أن نجد معارضة من جانبها لهذا الاتفاق .

ولكن من ناحية أخرى فقد شنت جريدة اللواء - صحيفة الحركة الوطنية المصرية آنذاك- حملة صحفية واسعة النطاق على هذا الاتفاق، وتزعمت الصحف المصرية فى التصدى له، وراحت تتابع باهتمام بالغ كل ما يتعلق بالاتفاق حتى من قبل أن يتم توقيعه ، وتحيط الرأى العام المصرى بكل مايرد إلى مسامعها بشأنه، ثم نشرت بنوده العلنية بعد توقيعه . كما راحت تنشر المقالات الضافية لشرح نصوصه وتفنيدها وتوضيح خطورتها والرد عليها [3] . وأنحت باللائمة على فرنسا لتخليها عن مصر والإساءة إليها وطعنها إياها ، وعدت سياستها هذه ضرباً من «الخيانة» و «الخديعة» [4] ، ولكنها من ناحية أخرى أوضحت أن المسألة المصرية هى «مسألة دولية وعثمانية قبل كل شىء» [5] . حتى لا يفقد المصريون أملهم فى حقوقهم الوطنية وأمانيهم القومية فى الاستقلال . وهاجمت الحكومة المصرية على مواقفها من الاتفاق «وعلى استسلام رجالنا وضياع أموالنا وقومنا بفضل هذه السياسة المشئومة» [6] وطالبت

---

(١) اللواء . عدد ١٣٨٣ فى ١٩٠٤/٤/١٤ .

(٢) اللواء . عدد ١٣٩١ فى ١٩٠٤/٤/٢٤، والمقصود هو Pan - Germanism .

(٣) راجع أعداد اللواء من أول أبريل ١٩٠٤ حتى يونيو ١٩٠٤.

(٤) اللواء . فى ٤/١٢ ، ٤/١٣ ، ١٩٠٤/٤/٢٥ وغيرها .

(٥) اللواء . عدد ١٣٨١ فى ١٩٠٤/٤/١٢ .

(٦) اللواء . عدد ١٣٧٩ فى ١٩٠٤/٤/٩ .

المصريين - كتاباً ونواباً - باليقظة التامة والاعتماد على النفس قبل الاعتماد على عون خارجي.[1]

كما تابعت جريدة المؤيد - لسان حال الخديوي - من ناحية أخرى أنباء الاتفاق أولاً بأول، واتخذت منه نفس الموقف الذى وقفته اللواء ولكن من منطلق «إسلامى»، لأعتداء أوروبا على شعوب ودول عربية وإسلامية. وراحت تنشر المقالات عن مراكش وأحوالها فى ظل المنافسة الأوروبية ، وما ستئول إليه أوضاعها من «ضياع» بعد توقيع الاتفاقية.[2] كما أوضح صاحبها ومؤسسها - الشيخ على يوسف - ألمه وأسفه لهذا الاتفاق و«خيبة أمل» المصريين فى أوروبا ، ولو أنه كان «أملاً ضعيفاً»، وأضاف أنه إذا كانت أوروبا قد «تركتنا فلا نترك أنفسنا، ولا يبق أمامنا سبيل غير أن نتعلم العمل والصناعة والتجارة، وأن نحرص على ميراثنا القديم من آبائنا وأجدادنا - وهو الزراعة - كل الحرص لأنها روح حياة مصر والمصريين، وأن نرفع صوتنا فى كل وقت لنيلنا مجلساً نيابياً نتعزى بشىء من الاستقلال الادارى الذى ندركه به ، عن الاستقلال السياسى الذى خيبت فيه أوروبا أملنا الآن ، وذكر أن ذلك هو رأيه ورأى جريدته ، وتمنى أن يكون ذلك رأى كل المصريين [3] .

بينما وقفت المقطم - جريدة الاحتلال فى مصر - موقفاً آخر ، فراحت تكذب الأخبار التى كانت تنشرها اللواء عن الاتفاق قبل توقيعه وتنفى حدوثه [4] . إلى أن أسقط فى يدها وأكدت جميع الصحف - فى الداخل والخارج - صحة الأنباء التى نشرت من قبل عنه ، وتناقلت نصوصه وأهم آثاره ونتائجه . فانتقلت المقطم إلى موقف ليس بغريب عليها وهو الدفاع عن الاتفاق، ومحاولة الزعم بأنه لن يمس أوضاع مصر الداخلية والخارجية ، بل وأكثر من هذا راحت ترد على المخاوف التى نشرها بلنت Blunt - السياسى البريطانى الذى اشتهر عنه تعاطفه مع مصر وحركتها الوطنية وزعمائها منذ الثورة العرابية - على اقتصاد مصر الوطنى وأوضاعها المالية ، وما ستتعرض له البلاد من مضاربات عالمية يؤدى بها إلى الوقوع فى طائلة الديون الأجنبية مرة أخرى ، الأمر الذى لن يعود بالفائدة على أهالى البلاد [5]

وعلى أية حال فبعد أن وقع الاتفاق بين البلدين سعت انجلترا - كما سيتضح لنا بعد قليل.- إلى الحصول على موافقة الدول الكبرى على مشروع القرار الخديوى الذى قامت بإعداده نيابة عن الحكومة المصرية . فما هو مضمون ذلك القرار ؟ وما أهميته ؟

---

(١) اللواء . عدد ١٣٨٤ فى ١٩٠٤/٤/١٦ .

(٢) المؤيد . عدد ٤٢٤٠ من ١٩٠٤/٤/٢١ . كذلك رقم ٤٢٤٩ فى ١٩٠٤/٥/٢ .

(٣) المؤيد . عدد ٤٢٤١ فى ١٩٠٤/٤/٢٣ .

(٤) المقطم . عدد ٤٥٥٧ فى ١٩٠٤/٣/٢٤ .

(٥) المقطم . عدد ٤٦٠٢ فى ١٩٠٤/٥/١٩

سبق أن ذكرنا أن ذلك القرار يقع فى ثمانية وستين مادة ويحتوى على ملحقين أولهما خاص بالأوامر العالية المصرية التى ألغيت بمقتضى هذا الاتفاق، والثانى يتعلق بتلك الأوامر التى ألغيت أو عدلت بعض موادها بما يتمشى مع الأوضاع الجديدة التى نجمت عن الاتفاق.[1] ويعنى هذا القرار الخديوى وملحقاته - كما تشير الوثائق البريطانية - حرص بريطانيا على حملة أسهم الدين المصرى الأجانب بما «لا يعد عقبة فى سبيل تطوير البلد ومصادر ثروتها» «أو بمعنى آخر بما يضمن لها مصالحها واستثماراتها بشكل أكثر فعالية، ويعيد تنظيم العلاقة بين الحكومة المصرية وبين حملة الأسهم الأجانب، بحيث يصبح - بعد اعتماده - القانون الوحيد، الذى يضمن تنظيم تلك العلاقة بشكل أكثر وضوحاً وتحديداً [2].

ويتلخص ذلك القرار فى النقاط التالية: **أولاً** استمرار صندوق الدين - المشكل من ست دول أوروبية كبرى - فى تلقى العوائد المخصصة للوفاء بالدين من السلطات القائمة على جمعها فى مصر . كما يهتم بخدمة مصالح أصحاب الديون المضمونة والممتازة والموحدة . **وثانياً** توفير ضمان إضافى لدفع قيمة الكوبونات، وتزويد الصندوق بمبلغ احتياطى يبلغ ١٫٨٠٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى ، وهو المبلغ الذى يحتاج إليه للوفاء بالتزاماته كل ستة أشهر، وكذلك بمبلغ آخر للموازنة قيمته ٥٠٠٫٠٠٠ جنيه للوفاء باحتياجاته . **ثالثاً** تخصيص الضرائب العقارية المربوطة - باستثناء ضريبة النخيل - على مديريات القطر المصرى جميعاً ما عدا مديرية قنا لشئون الدين المضمون والممتاز والموحد ، وما يزيد عن احتياجات تلك الديون يئول إلى نظارة المالية، وتبلغ تلك الضريبة السنوية عند صدور هذا القرار ٤٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه فى حين أن ما يطلب للصندوق لصالح الديون فقط هو ٣٫٦٠٠٫٠٠٠ جنيه . **رابعاً** لا يجوز للحكومة المصرية التفكير فى تخفيض الضرائب العقارية لأقل من مبلغ ٤٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه سنوياً دون موافقة الدول الست الكبرى. **خامساً** أنه فى حالة أى إخلال بنصوص القانون الجديد هذا يحق لصندوق الدين أو لأى عضو من أعضائه بمفرده مقاضاة الحكومة المصرية أمام المحاكم المختلطة . **سادساً** لا يمكن دفع أى جزء من الديون الممتازة والمضمونة سواء كان فى دفعة واحدة أو فى أوقات مختلفة قبل ١٥ يوليو ١٩١٠، وبالنسبة للدين الموحد قبل ١٥ يوليو ١٩١٢، ويحق لها بعد ذلك دفع أية مبالغ لاستهلاك أى دين من هذه الديون وذلك حفاظاً على مصالح أصحاب الأسهم . **سابعاً** يسلم المبلغ الاحتياطى المتحصيل عليه ابتداء من ١٨٩٠ للحكومة المصرية ولموازنة المبلغ الاحتياطى العام القائم للدين والذى يبلغ ٥٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى

(١) حول نص ذلك القرار أو الدكريتو الخديوى : راجع المؤيد رقم ٤٢٣٧ فى ١٩٠٤/٤/١٨ . وراجع كذلك أحمد حسن وآخر ، مجموعة القوانين واللوائح . الجزء الأول . ص ٥٨٣-٥٨٣ . وراجع كذلك :
P. R. O., OP. cit., No,, 96.

(٢) P. R. O., Ibid., Nos., 39 and 72 and 76 and 65 and 163 .

ثامناً وأخيراً ينص القرار على أسلوب تشكيل صندوق الدين وقواعد عمله واختصاصاته الإدارية، وتنظيم دين الدومين والدائرة السنية وقانون التصفية الصادر في يولية ١٨٨٠ ثم دين المقابلة الصادر في عهد الخديوي إسماعيل ١٨٧١ ، وأخيراً بياناً بالقرارات والأوامر العالية السابقة الملغاة وعددها ٤٦ قراراً وأمراً عالياً يعود أقدمها إلى ٦ أبريل ١٨٧٦ وحتى تاريخ صدور آخرها في ٢١ مايو والتي تتنوع مجالاتها في كل جوانب الحياة المصرية ؛ الزراعية والتجارية والصناعية والحرفية والسياسية والاجتماعية وغيرها، وكلها على درجة خطيرة من الأهمية لما كانت تتعرض له من مصالح مصر والمصريين كما يتناول الملحق الثاني النص على المواد التي ألغيت من بعض الأوامر العالية وعددها ستة أوامر أهمها ما يتعلق بدين المقابلة، وقانون التصفية، وقانون عوائد الرخص (طوائف الحرف والصناعة)، وبلدية الأسكندرية، وإلغاء السخرة وضرائب القنارات [١]

ويتضح من ذلك كله مدى حرص بريطانيا الشديد على ضمان مصالح الدائنين دون التفكير في مصالح المصريين، والذي يتمثل بشكل صارخ في القيد الثقيل الذي وضعته على الحكومة المصرية في تخفيض ضرائب الأطيان، وكذلك عدم قدرتها على استهلاك هذه الديون إلا بعد مرور عدة سنوات أخرى على الرغم من وجود فائض في الميزانية المصرية، يضاف إلى ذلك تخصيص إيرادات بعينها للوفاء بالديون وأرباحها قبل الوفاء باحتياجات البلاد المحلية، ثم حق الصندوق وأعضائه في مقاضاة الحكومة المصرية أمام المحاكم المختلطة وغير ذلك الكثير كما مر بنا. ومن أجل ذلك فقد سخرت جريدة اللواء مما روجت له بعض الصحف المحلية والأجنبية بأسرها تشكو سوء حالة المحاكم ... والعاصمة تطلب من أعوام طوال مجاريها الضرورية للمحافظة على الصحة، والقطر كله ينادي بوجوب زيادة عدد المستشفيات في الأقاليم والجهات والعناية بأمر الصحة العمومية، ومدارسنا قليلة بالنسبة لعدد الأمة وأجور التعليم فيها كثيرة بالنسبة لفقر الشعب، ومشروعات الري لا تزال تحتاج للمال الكثير، لأن كثرة النسل تطالب الحكومة بإصلاح الأرض حتى لا يبقى في القطر شبر واحد لا يزرع، ومطالب البلاد كثيرة تحتاج للاهتمام والنظر » . وأوضحت اللواء أنها ستفرد لكل « مطلب منها بحثاً خاصاً قياماً بالواجب » [٢] ، وهو ما وفت به في الأعداد التالية . ويمكن أن يتأكد ذلك كله من خلال تصريح لوزير الخارجية الفرنسية أوضح فيه أن الخديوي طلب في عام ١٩٠٠ من الحكومة الفرنسية - في عهد وزارة والدك روسو - أن تقبل تخفيض الضريبة العقارية نتيجة لسوء أحوال الزراعة والمزارعين المصريين خلال ذلك العام وكثرة ديونهم، فما كان منها إلا أن وافقت على طلبه حتى لا تبدو - على حد تعبيره - «كمضطهدة للفلاح

---

(١) أحمد حسن وآخر . المرجع السابق . وكذلك المؤيد في ١٩٠٤/٤/١٨ .
(٢) اللواء . عدد ١٣١٢ في ١٩٠٤/٤/١٣ .

المصرى [1]، وذلك فى الوقت الذى تحتفظ فيه انجلترا باحتياطى كبير من الضرائب والإيرادات المصرية، فكيف بها أن تقوم بإنفاقها على مصالح البلاد والمواطنين وهو ما أشارت إليه جريدة اللواء ؟

وعند هذا الحد يحق لنا أن ننتقل للإجابة على تساؤلنا الأخير الذى طرحناه فى صدر بحثنا، ويتعلق بمساعى انجلترا للحصول على موافقات الدول الكبرى على مشروع القرار الخديوى ، والتى كانت تعنى الموافقة الضمنية من جانب تلك الدول على الترتيبات التى جاء بها الاتفاق «الودى» . ومواقف تلك الدول الرسمية من هذا الاتفاق . ونود أن نشير بداية إلى أن وزير الخارجية البريطانية فى الحادى عشر من أبريل - أى بعد توقيع الاتفاق بأيام ثلاثة - بعث بعدة رسائل إلى السفراء البريطانيين فى عواصم الدول الكبرى - روما وبرلين وفينا وبطرسبورج - لإبلاغ الدول المعتمدين لديها بالنتائج التى توصلت إليها المباحثات مع فرنسا من جانب ، ويطلب إليهم الحصول على موافقات تلك الدول على مشروع القرار الخديوى المرفق برسائله من جانب آخر ، بالإضافة إلى أنه قد بعث فى نفس الوقت برسالة مماثلة إلى معتمد بريطانيا فى مصر لمجرد إطلاعه على الإجراءات التى اتخذها دون أن يطلب إليه حتى محاولة الحصول على موافقة الحكومة المصرية. [2] ويجدر بنا أن نتتبع دراسة موقف كل دولة على حدة لما فى ذلك من تباين بينها من ناحية ، ولتوضيح إلى أى حد حاولت بعض تلك الدول استغلال ذلك الموقف فى الحصول على مزايا فى مقابل موافقتها على ما طلبته منها بريطانيا من ناحية ثانية .

وفيما يتعلق بإيطاليا فقد رد عليه السفير البريطانى - برتى Berti - فى ٢١ أبريل ليبلغه بأنه يعتقد أن الحكومة الإيطالية ترى أن مصالحها فى مصر لن تمس بمقتضى الاتفاق، وتعتبره خطوة نحو إقرار السلام فى أوروبا ، ولو أنها كانت تفضل ألا يتم التوصل إلى مثل هذا الاتفاق النهائى بين البلدين - فرنسا وانجلترا - حول مصر لأنه «سوف يحرم إيطاليا من موقف الوساطة بين الدولتين » [3] . ثم عاد السفير فى ٣ مايو فبعث إلى وزير خارجيته فى لندن ببرقية يبلغه بأن وزير الخارجية الإيطالية - سنيورتيتونى Tittoni - أعرب له عن أن «المسألة المصرية ستلقى اهتمامه العاجل، وأضاف السفير قوله إنه لاحظ من مقابلته مع وزير الخارجية الإيطالية بأنه ليس من المحتمل أن تلقى الحكومة الألمانية تأييد إيطاليا فى حالة إذا ما أثارت ألمانيا بعض المصاعب »[4] وفى ٢٢ مايو أبلغ السفير البريطانى من قبل المسئولين

(١) اللواء ، عدد ١٣٨٨ فى ١٩٠٤/٤/٢٠ .

(٢) P. R. O., OP. cit, Nos,, 163 and 39 and 65 and 72 and 76.

(٣) P. R. O,, Ibid,, No., 56.

(٤) P. R. O., Ibid., No. 22.

الإيطاليين أن الحكومة الإيطالية « تقبل بغير شروط » مشروع القرار الخديوي، وأنها «تثق في أن صداقتها هذه سوف تحظى بتقدير الحكومة البريطانية، وتضعها في موضع طيب بالنسبة للمسائل الأخرى التي تجرى حالياً المناقشات بشأنها بين الحكومتين» وأضاف السفير بأنه خرج بانطباع عام بأن ذلك يتطلب الحصول على «مقابل» [١] غير أن إيطاليا عادت وأثارت بعض المطالب عندما علمت بموافقة الحكومة البريطانية على المطالب التي تقدمت بها الحكومة الألمانية [٢] . وبالفعل سلمت لها بريطانيا بذلك في ٢٨ يوليو ١٩٠٤، ذلك لأن وزير الخارجية البريطانية قد أوضح السبب الذي من ورائه سلمت انجلترا لإيطاليا بمطالبها في رسالة كان قد بعث بها إلى سفير انجلترا في روما بتاريخ ١٨ يونية جاء فيها أن حكومة ألمانيا رفضت أن تعطي موافقتها على مشروع القرار الخديوي دون ضمان «معاملة الدولة الأولى بالرعاية لتجارتها في مصر لمد ثلاثين عاماً. ولقد وافقنا على إعطاء ذلك الضمان، ولكن لما كنا غير راغبين في أن تحصل ألمانيا على امتيازات استثنائية فمن بواعث الارتياح أن نعلن بأسرع ما يمكن أن للدول الكبرى الأخرى قد وضعت على قدم المساواة» . وقد بعث وزير الخارجية البريطانية بخطاب بنفس المعنى إلى سفيره في النمسا [٣] . ومن أهم ما حصلت عليه إيطاليا هو : أولاً منح التجارة الإيطالية في مصر معاملة الدولة الأولى بالرعاية لمدة ثلاثين عاماً وثانياً احترام حقوق إيطاليا المستمدة من المعاهدات والاتفاقات والأعراف المتمتعة بها في مصر. وثالثاً استمرار تمتع المدارس الإيطالية في مصر بنفس الحرية التي كانت لها في الماضي، كما لا يتم وضع الموظفين الإيطاليين العاملين حالياً في الحكومة المصرية تحت ظروف أدنى من نظرائهم البريطانيين . وفي مقابل ذلك تعلن الحكومة الإيطالية - إلى جانب موافقتها على مشروع القرار الخديوي أن تتعهد بألا تثير العراقيل في وجه انجلترا في مصر سواء بتحديد مدة محددة لإنهاء الاحتلال، أو بأية طريقة أخرى . وكذلك تعلن موافقتها على تنفيذ الفقرات التي تحفظت عليها بريطانيا في اتفاقية القسطنطينية في ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨ والتي سحبتها بريطانيا بمقتضى الاتفاق. [٤]

وبالنسبة لألمانيا فقد أوضح السفير البريطاني - لاسال Lascells - في برلين بأنه ينسق موقفه مع سفير فرنسا بها، لأنه سوف يقدم هو الآخر خطاباً مماثلاً للحكومة الألمانية ؛ وإن كان يرى أن الخطاب «لن يثير أي اعتراض خطير في برلين» ثم عاد فبعث بخطاب شخصي إلى وزير خارجيته في ٢٢ أبريل أبلغه فيه بأنه اجتمع بأحد كبار المسئولين الألمان وتحدث معه حول

(١) P. R. O., Ibid., No,, 25 .

(٢) P. R. O., Ioc. cit.

(٣) P. R. O., Ibid., No. 72 .

(٤) P.R.O., Ibid., form Pansto Lansdowne, 25 th July. 1904.

الاتفاق – دون أن يقدم الخطاب – فطلب منه الأخير أن تحصل ألمانيا على امتياز مماثل لما حصلت عليه فرنسا بشأن الآثار، وكذلك التسهيلات التجارية ليسهل عليه الحصول على موافقة حكومته على مشروع القرار.[١] وقد حثه وزير خارجيته بتاريخ ٢٢ أبريل على مواصلة جهوده «غير الرسمية» مع ذلك المسئول الألماني – الذي يبدو أن «اتجاهه مرض»[٢] على حد تعبير وزير الخارجية البريطانية ، ثم عاد السفير فى ٢٥ أبريل فأبلغ وزير خارجيته بأن المسئول الألمانى أكد له إمكانية التوصل إلى تفهم حول المسائل المعلقة بين انجلترا وألمانيا، وفى مقدمتها ادعاءات جزر ساموا، وتعويض خسائر ألمانيا عن الحرب فى جنوب أفريقيا، واستقرار العلاقات التجارية بين البلدين وخاصة حول كندا ، وإلا «فإنه يخشى أن يكون عليه أن يطلب امتيازات معقولة – كشرط لموافقة ألمانيا على مشروع القرار الخديوى – يصعب علينا منحها»[٣] وقد عاد السفير إلى تأكيد ذلك بخطاب إلى وزير خارجيته فى ٢٦ أبريل [٤] ، وفى نفس اليوم أبرق له بأن سفيرى كل من النمسا والمجر وإيطاليا سألاه عن موقف الحكومة الألمانية فى هذه المسألة، وطلب تخويله الاستفسار منهما عما إذا كانت حكومتيهما سوف تثيران ثمة معارضة أو تطلبان امتيازات محددة كشرط للموافقة. [٥] وفى ٤ مايو أبرق السفير بأنه علم من المسئول الألمانى أنه لن يستطيع مواصلة المناقشات الشخصية معه فى حالة تسليم الرسالة رسمياً للحكومة الألمانية، وأوضح له المسئول الألمانى بأنه لا يوجد فى ألمانيا رجل واحد سواء داخل البرلمان أم خارجه يعرف بالضبط موقف حكومة ألمانيا تجاه الاتفاق لأن تسليم ألمانيا بالإخلال بحقوقها المكتسبة فى مصر لا يستهان به . ذلك لأنها حصلت عليها فى مؤتمر أوروبى وهى قانونية شأنها شأن حقوق فرنسا سواء بسواء، وأن الأخيرة حصلت على امتيازات ذات قيمة بعد مفاوضات طويلة. [٦] وقد طلب منه وزير الخارجية البريطانية فى نفس اليوم إبلاغ المسئول الألمانى بأن الاتفاق لا يخل بالمصالح الألمانية فى مصر أو يغير من وضعها الدولى ، حيث إنه يقترح فحسب ترتيبات مالية جديدة ذات أهمية لحملة الأسهم [٧] . وفى ١٠ مايو بعث السفير ببرقية هامة وخطيرة إلى وزير خارجيته

---

(١) P. R. O. Ibid., No., 6.

(٢) P. R. O., Ibid, No., 34.

وقد أضاف السفير أنه فى وسع الخارجية البريطانية أن توفد اللورد جورست إلى برلين لمناقشة الموضوع مع لجنة خاصة، وأوضح له بأنه بعث إلى كرومر ليبلغه ذلك .

(٣) P. R. O., Ibid., No., 8.

(٤) P. R. O., Ibid., No,, 114.

(٥) P. R. O., Ibid., No., 115.

(٦) P. R. O., Ibid., No., 10.

(٧) P. R. O., Ibid., No., 36.

يبلغه بمقترحات المسئول الألمانى لاتفاق ألمانيا وبريطانيا . وأهم تلك المقترحات : **أولاً** انه ينبغى التوصل إلى اتفاق مماثل للاتفاق الانجليزى الفرنسى بين انجلترا وألمانيا بشرط أن تحذف منه البنود الخاصة بمراكش ويتضمن المواد ٣، ١، ٤ ((فقرة ١، ٣)(٣، ٥، ٦) والفقرة الثانية من المادة التاسعة وتعدل المادة رقم واحد إلى إن مدير المكتبة الخديوية وأحد أمناء متحف القاهرة ينبغى أن يظلا لعالمين ألمانيين ، وأن ألمانيا ينبغى أن توافق على أية حقوق تمنح لكل من روسيا وإيطاليا والنمسا ، كما ينبغى أن تعترف الحكومة المصرية بالحقوق المنصوص عليها فى الاتفاق مع ألمانيا. **وثانياً** أنه ينبغى التوصل إلى «اتفاقية تحكيم» بين كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا. **وثالثاً** أن كل منازعات الحدود الاستعمارية التى يكون من المستحيل حلها بالاتفاق المتبادل ينبغى أن تترك لحكم إما ملكة الأراضى المنخفضة، أو لرئيس الجمهورية السويسرية، وذلك لتفادى احتمال المنازعات - رغم أنها لم تحدث بعد - التى قد تثور بين البلدين. **ورابعاً** أن تدفع الحكومة البريطانية مبلغ ٧٠٫٠٠٠ جنيه مقابل الادعاءات والتعويضات الألمانية ، وبعد الموافقة على ذلك فإن ألمانيا ستوافق على مشروع القرار الخديوى[١] .

وفى رسالة لاحقة بتاريخ ١٢ مايو أضاف السفير بأن المسئول الألمانى سلمه وثيقة بالمطالب والمقترحات الألمانية السابقة، فأوضح له السفير البريطانى بأن الحكومة البريطانية «قد لا توافق على النقطة الرابعة الخاصة بالتعويضات حول الادعاءات الألمانية . فرد عليه المسئول الألمانى «بأنها ضئيلة بالقياس إلى حجم الادعاءات» [٢] .

وفى ٢٤ مايو أبلغ السفير البريطانى المسئول الألمانى بأنه فى حالة موافقة الحكومة الألمانية على الاتفاق وعدم إثارة العراقيل أمام بريطانيا فى مصر فإن الحكومة البريطانية تتعهد بما يلى : **أولاً** استمرار تمتع المدارس الألمانية فى مصر بنفس حريتها فى الماضى. **وثانياً** أن الحقوق التى تتمتع بها ألمانيا فى مصر بمقتضى المعاهدات والاتفاقات والأعراف سوف تبقى على ما هى عليه. **وثالثاً** أن يضمن للتجارة الألمانية فى مصر المعاملة المتساوية لمدة ثلاثين عاماً بشرط أن تمنح التجارة البريطانية حقوقاً مماثلة فى المستعمرات الألمانية فى أفريقيا . **ورابعاً** أن يعامل الموظفون الألمان فى مصر معاملة الموظفين البريطانيين . أما فيما يتعلق بالاحتفاظ بوظيفتى مدير المكتبة الخديوية وأمين متحف القاهرة لعالمين ألمانيين فلا تبدوان مقنعتين، وأن الحكومة البريطانية على استعداد بأن تتعهد بمنح ألمانيا امتيازات إضافية قد تمنح للنمسا أو إيطاليا وروسيا . كما أوضح السفير أن الحكومة البريطانية ليس لديها اعتراض على توقيع اتفاقية تحكيم - ولو أنها لاتمس المسألة المصرية وليست جزءاً من

(١) P. R. O., Ibid., No., 15 .

(٢) P. R. O, Ibid., No, 126 .

تسويتها - كتلك التى وقعت أخيراً بين كل من فرنسا وإيطاليا وأسبانيا ، وأن مثل تلك الاتفاقية يمكن توقيعها فوراً فيما لو أرادت ألمانيا . كما أن الحكومة البريطانية ليس فى وسعها الدخول فى مباحثات يتم بمقتضاها تسوية منازعات الحدود وخلافاتها، لأن مثل تلك الاتفاقية لا يمكن الدخول فيها دون التشاور المسبق مع الحكومات الاستعمارية الأخرى، وأن ثمة مصاعب كبيرة قد تطرأ فى الحصول على موافقة المستعمرات عليها، هذا بالإضافة إلى أن طلب ألمانيا مبلغ ۷۰,۰۰۰ جنيه كتعويض ينبغى أن تدفع لها بالتراضى بالنسبة لأية ادعاءات ألمانية شخصية أخرى وليست الحكومة البريطانية مستعدة لدفعها [1] .

وفى ۲۸ مايو أبلغ السفير البريطانى وزير خارجيته بأن شرط حصول انجلترا على حرية التجارة فى المستعمرات الألمانية فى أفريقيا يتطلب من الحكومة البريطانية اعترافاً مماثلاً لحرية التجارة الألمانية فى المستعمرات البريطانية فى أفريقيا [2] . وقد جرت بعد ذلك عدة مراسلات متبادلة تأزمت خلالها العلاقات بين البلدين بشكل مثير للغاية وكادت تصل بينهما إلى حد القطيعة .

وأخيراً وفى ۱۳ يونية حددت انجلترا النقاط التى تقبلها من الشروط الألمانية وهى: **أولاً** منح التجارة الألمانية فى مصر معاملة الدول الأولى بالرعاية لمدة ثلاثين عاماً . **وثانياً** أن تحترم الحكومة البريطانية الحقوق المستمدة من المعاهدات والاتفاقات والأعراف التى تتمتع بها فى مصر. **وثالثاً** أن تستمر المدارس الألمانية فى تمتعها بمصر بنفس الحرية التى كانت لها فى الماضى ، كما أن الموظفين الألمان العاملين فى خدمة الحكومة المصرية سوف يعاملون معاملة الموظفين البريطانيين العاملين فيها.[3] وذلك فى مقابل : **أولاً** أن تمنح الحكومة الألمانية موافقتها على القرار الخديوى . **وثانياً** أن تتعهد تلك الحكومة بألا تثير العراقيل أمام بريطانيا فى مصر كطلب تحديد أجل الاحتلال أو بأية طريقة أخرى. **وثالثاً** توافق على تنفيذ التحفظات التى سحبتها انجلترا من اتفاقية القسطنطينية الخاصة بالملاحة البحرية فى قناة السويس فى ۲۹ أكتوبر ۱۸۸۸ [4] . وطبقاً لهذه الأسس أبلغت ألمانيا موافقتها فى ۱۹ يونية ۱۹۰٤ على هذه الأسس، وهى تكاد تتطابق مع الأسس التى وافقت بشأنها إيطاليا على مشروع القرار الخديوى ولكن بعد مباحثات طويلة وصعوبات كثيرة من جانب ألمانيا .

وفيما يتعلق بالنمسا فقد رد سفير انجلترا فى ۲۹ أبريل ۱۹۰٤ على رسالة وزير خارجيته إليه، يبلغه بأنه لما كانت ألمانيا والنمسا عملياً تسلكان مسلكاً متشابهاً، فإنه يقترح

---

(1) P. R. O., Ibid., No., 114 .

(2) P. R. O., ibid,, No., 17 .

(3) P. R. O., Ibid., PP. 182-83 .

(4) P. R. O., Ibid., P. 183

أن ينهج معها نفس النهج الذى سلكته انجلترا مع ألمانيا ؛ ويعنى جس نبضها أولاً بطريقة شخصية، وإن كان يخشى أن تطلب النمسا امتيازات وحقوق مقابل موافقتها كما فعلت ألمانيا[1]، وقد خوله وزير الخارجية فى نفس اليوم أن يفعل ذلك[2] . وفى اليوم التالى - ٣٠ أبريل - أبلغ السفير وزير خارجيته بأنه يخشى - كما صرح وكيل وزارة الخارجية النمساوية - أن تشترط النمسا الحصول على بعض التنازلات مقابل موافقتها ؛ ومنها حق النمسا فى تعيين معتمد لها فى السودان.[3] وفى ٢ مايو قام السفير البريطانى بتسليم خطاب وزير خارجيته إلى المسئولين النمساويين . وذلك قبل أن تصله تعليمات وزير خارجيته بالتأنى فى تسليمها إلى أن تصدر إليه تعليمات جديدة.[4] وقد أبدى أسفه على ذلك.[5] وفى الرابع من مايو أبلغ السفير وزير خارجيته بأنه التقى بأحد المسئولين النمساويين وشرح له الاتفاق والقرار المرافق له، وقد أوضح له الأخير بأن حكومته ستنظر فيه «بروح الصداقة لأن علاقة النمسا بانجلترا ودية، ولطالما منح معتمد النمسا فى مصر تأييده لسياسة لورد كرومر فيها، وأضاف «بأنه يتوقع أن تطلب الحكومة النمساوية امتيازات وتنازلات مقابل موافقتها وإن تكن بسيطة . إلا أنها ستشعر بالارتياح إذا ما سمح لها بتعيين معتمد لها فى السودان» فرد عليه السفير البريطانى بأن ذلك سيكون «مستحيلاً قبل سنوات طويلة قادمة» .

وفى ٢٦ مايو عاد السفير البريطانى فأبلغ حكومته بموافقة حكومة النمسا «غير المشروطة وبدون تحفظات» على مشروع القرار الخديوى.[6] فردت عليه الخارجية البريطانية فى ٢٧ مايو تطلب إليه إبلاغ حكومة النمسا تقديرها على موقفها وعلاقاتها الطيبة مع انجلترا.[7] وفى ٢٧ يولية منحت انجلترا النمسا نفس الشروط والامتيازات التى حصلت عليها كل من ألمانيا وإيطاليا وذلك بعد أن كانت قد توصلت - مع ألمانيا - إلى اتفاق بشأنها، حتى لا تبدو ألمانيا كما لو كانت قد حصلت على «امتيازات استثنائية».[8] كما سبق أن مر بنا .

وفيما يتعلق بالروسيا فقد أبلغ القائم بالأعمال البريطانى فى سان بطرسبورج وزير

---

(١) P. R. O., Ibid., No,. 30 .

(٢) P. R. O., Ibid., No., 51 .

(٣) P. R. O., Ibid., No, 31 .

(٤) P. R. O., Ibid., No., 53 .

(٥) P. R. O., Ibid., No., 32 .

(٦) P. R. O., Ibid., No., 41 .

(٧) P. R. O., Ibid., No., 66 .

(٨) P. R. O., Ibid., in27, 7, 1904 .

خارجيته فى ٢٧ أبريل بأنه - بعد التشاور مع السفير الفرنسى - قابل وزير الخارجية الروسية كونت لامزدروف Lamsdroff وقام بتسليمه رسالته إليه ، فوعده بأنه «سيعطيها اهتمامه الخاص والعاجل» [١] ، ثم عاد فى ١١ مايو فابلغ وزير خارجيته - نقلاً عن السفير الفرنسى - بأن الحكومة الروسية سوف تمنح موافقتها على مشروع القرار الخديوى «بغرض تحسين اتجاهها الودى نحو بريطانيا كفرنسا سواء بسواء» . ثم عاد فى ١٣ مايو فنقل السفير رغبة الحكومة الروسية فى الحصول على إشعار مماثل لذلك الذى أعطته الحكومة البريطانية لفرنسا ، فيما يتعلق بعدم رغبتها - أى انجلترا - فى تغيير وضع مصر السياسى ، وبذلك فإن انجلترا لن تحصل فقط على موافقة الحكومة الروسية على مشروع القرار الخديوى ، ولكن كذلك «تعلن بأنها لن تضع العراقيل أمام أعمال بريطانيا فى مصر كطلب تحديد أجل الاحتلال البريطانى لها» [٢] وفى الثانى من يونية أبلغ السفير الروسى فى لندن وزير الخارجية البريطانية «بأنه يسره أن ينقل إليه أنه قد صدرت إليه تعليمات الحكومة الروسية تصرح لى بموافقتها على مشروع القرار الخديوى» . فشكره وزير الخارجية وأعرب له عن ارتياحه لهذا الإعلان [٣].

وفى ٢٢ يونية ١٩٠٤ بعث وزير الخارجية البريطانية ببرقية إلى القائم بالأعمال فى روسيا ، يبلغه فيها أنه التقى بالسفير الروسى فى لندن وصرح له بشكل سرى بما توصلت إليه انجلترا مع ألمانيا من شروط حول موافقتها على مشروع القرار الخديوى . واحتمال التوصل إلى اتفاقات وشروط مماثلة مع دولة أو أكثر من الدول الكبرى التى وافقت على القرار حتى الآن ، موضحاً له ما إذا كانت روسيا ترغب فى الحصول على نفس الشروط وطلب منه دراسة هذا الموضوع دون أن يطلب منه رداً سريعاً بشأنه[٤] . ويبدو من المراسلات أن روسيا لم تطلب منحها امتيازات مماثلة .

وهكذا يتضح مما تقدم أن انجلترا قد نجحت أخيراً فى الحصول على موافقات الدول الأوروبية الكبرى على ما توصلت إليه من اتفاقات بشأن مصر مع فرنسا ، وأكثر من ذلك فقد راحت توزع التنازلات هنا وهناك على هذه الدول فى مقابل تسوية بعض مشاكلها ومصاعبها الاستعمارية . وبذلك وقعت مصر - فى اعتقادنا - ضحية مرتين ، الأولى نتيجة للاتفاق الفرنسى البريطانى وما أسفر عنه من شروط جائرة بحق مصر والمصريين ، والأخرى نتيجة

---

(١) P. R. O., Ibid., No,, 204 .

(٢) P. R. O., Ibid,, No., 193 .

(٣) P. R. O,, Ibid., No,, 224B .

(٤) P. R. O., Ibid,, No., 247 .

«للسخاء» البريطاني في منح تسهيلات وامتيازات و«حقوق» تجارية واقتصادية وثقافية وغيرها للدول الأوروبية الكبرى ومن المثير للانتباه أن مفاوضات انجلترا مع دول التحالف الثلاثي – ألمانيا والنمسا وإيطاليا – كانت أشد ارهاقا وصعوبة؛ عكس ما هو شائع بين المؤرخين.

وتبقى نقطة أخيرة جديرة بالأشارة وهي، ماذا كان موقف الدولة العثمانية – صاحبة السيادة الشرعية على مصر – من هذا الاتفاق ؟ في خطاب بتاريخ ٢٢ أبريل ١٩٠٤ بعث السفير العثماني في لندن موسوروس باشا Musurus برسالة إلى وزير الخارجية البريطانية يذكر له فيها أن الحكومة العثمانية ترى أنه ما كان ينبغي أن يتم الاتفاق الموقع بين البلدين «دون الرجوع المسبق إلى الدول صاحبة السيادة » . وتطلب مزيداً من الإيضاحات حوله ليتمكن الباب العالي من تكوين رأي بشأنه .[١] وقد رد عليه وزير الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٧ أبريل ١٩٠٤ بأن « الاتفاق المشار إليه لا يقدم تغييرات في علاقات مصر بالدولة العثمانية ، وبأنه لا يقلل بأي شكل من الحقوق الشرعية للسلطان فيها » .كما يتأكد ذلك من العبارة الواضحة التي يبدأ بها الاتفاق . كما أنه لا يتضمن أية «نصوص تتناقض مع نصوص الفرمانات » وأضاف القول بأن الحكومة البريطانية لا ترى أي سبب يدعو للرجوع إلى الباب العالي قبل توقيعه . وفوق ذلك فإنه لا يكون من المناسب للحكومة البريطانية أن تضع في اعتبارها دولة ثالثة فيما يتعلق بمفاوضاتها مع الحكومة الفرنسية للوصول إلى تسوية المسائل العديدة التي تضمنها الاتفاق الحالي » [٢] .

كما تلقى وزير الخارجية البريطانية برقية من سفيره في الأستانة – سير أوكونورO'Conor – بتاريخ ٢٧ أبريل ١٩٠٤ أوضح له فيها أن التعليمات قد صدرت إلى سفيري الدولة العثمانية في كل من لندن وباريس بأن يعبرا للحكومتين البريطانية والفرنسية عن «دهشة الحكومة العثمانية للتوصل إلى مثل هذا الاتفاق الهام دون الرجوع إلى السلطة صاحبة السيادة الشرعية، وطلب إليهما الحصول على توضيحات وتأكيدات «مرضية»، وأضاف السفير بأنه طالما أن المادة الأولى من الاتفاق تحفظ بعناية «الوصال الخاص» للدولة العثمانية، فإنه يعتقد أن مثل ذلك التحرك «ينبغي ألا يؤخذ بجدية كبيرة».[٣] وقد رد عليه وزير الخارجية في نفس اليوم ببرقية تردد ما سبق أن بعث به إلى السفير العثماني في لندن.[٤] ومن أسف أن الدولة العثمانية – كما يتضح من الوثائق البريطانية – لم تعد إلى

(١) P. R. O., Ibid., P. 150.
(٢) P. R. O., Ibid., P. 152.
(٣) P. R. O., Ibid., No., 72.
(٤) P. R. O., Ibid., No., 158.

تحريك الموقف مرة أخرى بأى شكل من الأشكال، وقنعت بالرد البريطانى الذى يتضح منه بجلاء مدى استخفاف بريطانيا بها وعدم إعطائها أى قدر - ولو ضئيل - من الأهمية من ناحية، ومن ناحية أخرى إلى أى حد كانت الدولة العثمانية قد أصبحت تنظر، بل وتتدخل فى المسألة المصرية بفعل السيطرة البريطانية الكاملة عليها .

وأخيرا ففى الثانى من يونية ١٩٠٤ بعث لورد كرومر - المعتمد البريطانى فى مصر ومهندس الوفاق الودى - ببرقية إلى وزير خارجيته يتسائل فيها عما إذا كان من المرغوب فيه الحصول على توقيع الخديوى على القرار - الذى حمل اسمه - ونشره قبل سفره من مصر والذى تحدد له يوم ١٥ يونية.[١] وعاد فى ٢٥ يونية فبعث إليه برسالة أرفق بها خطاب وزير الخارجية المصرية - بطرس باشا غالى - الذى طلب فيه من كرومر الحصول على موافقة الحكومة البريطانية على القرار الخديوى، ورده على ذلك الخطاب بموافقة انجلترا عليه .

وبذلك أسدل الستار على مأساة ذلك القرار الذى حمل اسم مصر وخديويها، وجرت بشأنه مراسلات واتصالات وخلافات دولية دون أن يكون لمصر وخديويها أدنى علاقة به . وهكذا وضعت بريطانيا حداً لمرحلة تاريخية من أخطر المراحل التى مرت بها المسألة المصرية منذ تاريخ احتلالها لمصر، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة ؛ وإن كانت مرحلة من نوع خاص، قدر لها أن تشهد خلالها تصاعد مد الحركة الوطنية ونمو الوعى السياسى والاجتماعى لقطاعات كبيرة من المصريين، مما سيفرض على بريطانيا - بدرجات متفاوتة - تغيير أساليب علاقاتها وتعاملها معها بشكل أو بآخر، والتى تمثل الثورة الوطنية الشعبية المصرية فى مارس ١٩١٩ أعلى مراحلها .

(١) P. R. O., Ibid., No., 60 .

المراجــع

أولاً: الوثائــق:

أ- غير المنشورة:

- مذكرات سعد باشا زغلول . كراس ٤٥، الخاص بمحاضر مُباحثات سعد ماكدونالد ١٩٢٤ . المحفوظة بدار الوثائق القومية التاريخية بالقلعة بالقاهرة .

the Public Record Office, 253, Foreign Office, 633, 7. PP. from one to 185 .

ب- المنشورة:

أحمد محمد حسن وآخر ، مجموعة القوانين واللوائح المعمول بها فى مصر ، الجزء الأول القاهرة ١٩٢٦.

ثانيا: الصحف والدوريات المصرية:

- اللواء ١٩٠٣ - ١٩٠٤.
- المؤيد ١٩٠٣ - ١٩٠٤.
- المقطم ١٩٠٣ - ١٩٠٤.

ثالثا: المؤلفات والدراسات المنشورة:

أ- بالعربية:

- جرانت تمبرلى، تاريخ أوروبا فى القرنين التاسع عشر والعشرين، الجزء الثانى، ترجمة محمد على أبو درة وآخر. الطبعة السادسة، القاهرة. ١٩٦٧.
- جراى. مذكرات لورد غراى وتبعة الحرب العالمية الكبرى، ترجمة على أحمد شكرى. القاهرة ١٩٢٩.
- زينب عصمت راشد. المختصر فى تاريخ أوروبا الحديث، الجزء الثانى. القاهرة. ١٩٧٦.

- عبد الخالق محمد لاشين. سعد زغلول دوره فى السياسة المرية (١٩١٤ - ١٩٣٧) بيروت ١٩٧٥.

- محمد خير فارس. المسألة المغربية ١٩٠٠ - ١٩١٢، القاهرة ١٩٦١.

- محمد فؤاد شكرى.، محمد أنيس،. أوروبا فى العصور الحديثة،. الجزء الأول.، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٦١.

- مورهيد، ألان، النيل الأبيض،. ترجمة محمد بدر الدين خليل، القاهرة ١٩٦٥.

- لانداو، روم : أزمة المغرب الأقصى، ترجمة إسماعيل على وآخر. الجزء الثانى، الألف كتاب رقم ٣٢٨، القاهرة ١٩٦١.

- لوتسكى، ڤ تاريخ الأقطار العربية الحديث ترجمة د. عفيفة البستانى، دار التقدم، موسكو.

ب - بالانجليزية :

- Cromer, the earl, of Modern Egypt. Vol. II. London 1908.

- Gooch, G, P., Britain and Germany. London, 1931.

- Manfred. A, Z, (edt, by). Ashort History of the World, Vol II., Moscow,1974.

- Marlowe, J., Anglo-Egyptian Relations, 1800 - 1953. London, 1954.

- Taylor, A.J.P., The Struggle for Mastry in Europe, 1848 - 1918, Oxf 1954.

بحث نشر ضمن العدد ٢٥ - من مجلة الجمعية التاريخية المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

فى التاسع والعشرين من نوفمبر ١٩٢٧ صدرت فى مدينة القاهرة صحيفة يومية صباحية جديدة باسم «الكشاف» لصاحبها المهندس أحمد عبود ؛ عضو الهيئة الوفدية والنائب الوفدى فى مجلس النواب عن دائرة أطفيح مركز الجيزة . ومن الجدير بالذكر أن هذه الصحيفة لم تعمر طويلاً حيث إنها توقفت عن الصدور اعتباراً من عددها الأخير رقم ١١٩ الصادر فى ١٤ أبريل ١٩٢٨، أى إنها لم تمكث سوى أربعة شهور ونصف. وعلى الرغم من أهمية هذه الصحيفة الجديدة ، وما كانت تمثله آنذاك فى الجو السياسى المصرى، فإنها لم تلق العناية اللازمة من قبل الباحثين والدارسين. وربما لا يرجع ذلك إلى الفترة الزمنية الوجيزة التى عاشتها ، بقدر ما يرجع إلى عوامل كثيرة أخرى .

فما هى تلك الصحيفة ؟ ومن هم أولئك الذين كانوا وراء إصدارها ؟ وما هى الاتجاهات التى كانت تمثلها ؟ وما هى العوامل التى دعت إلى ظهورها ؟ وكيف كان استقبال الأوساط الصحفية المصرية والأجنبية لها ؟ وما هو موقفها من القوى السياسية المصرية والبريطانية ؟ وما علاقتها بالأحزاب المصرية القائمة ؟ وما الذى قدمته هذه الصحيفة لمصر فى المجالات الصحفية والسياسية والفكرية وغيرها ؟ وما هى الظروف التى أدت إلى سرعة اختفائها ؟ كل هذه التساؤلات وغيرها هو ما ستحاول هذه الدراسة الإجابة عنه خلال الصفحات التالية .

بعد مرور ثلاثة أشهر على وفاة الزعيم سعد زغلول، واجتياز حزب الوفد أزمة اختيار خلف له لرئاسة الحزب ؟ وبينما يجتاز الائتلاف الذى مضى على إقامته مدة عام ونصف ظروفاً حرجة واختباراً جديداً، نتيجة للمصالح والاتجاهات المتعارضة، وربما المتصادمة للأحزاب المكونة له، يفاجأ الرأى العام المصرى بصدور صحيفة جديدة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٧ بعنوان «الكشاف» . وربما يزيد الأمر غرابة أن الصحيفة الجديدة لم تسفر خلال عددين من أعدادها عن اسم صاحب امتيازها ومؤسسها على عادة الصحف المصرية عند صدورها : واكتفت بأن تذكر أن «إدارة الكشاف بشارع سعد زغلول رقم ١٨» [١] . وفى العدد الثالث لها الصادر بتاريخ أول ديسمبر ١٩٢٧ ، وفى صفحتها الثانية - على غير ما جرت به العادة كذلك - ذكرت أنها جريدة يومية سياسية لصاحبها أحمد عبود ، وأن عبد الرحمن عزام هو مدير سياستها المسئول.[٢] واستمرت على هذا الحال إلى أن صدر عددها التاسع بتاريخ

---

(١) الكشاف عدد ١-٢ فى ٢٩ ، ١٩٢٧/١١/٣٠ .
(٢) الكشاف عدد ٣ فى ١٩٢٧/١٢/١ .

١٩٢٧/١٢/٧ حيث تم نقل اسم صاحبها ومدير السياسة المسئول إلى صدر الصفحة الأولى كما هو المألوف فى الصحف اليومية.[١]

وربما أن هذا «الاستحياء» الذى لجأت إليه الصحيفة فى تقديم صاحبها إلى جمهور القراء تفسره الوظائف والأعمال التى مارسها صاحبها - أحمد عبود - قبل انغماسه فى العمل الصحفى ، والتى لا تتصل من بعيد أو قريب بمثل هذا اللون الجديد من ألوان النشاط التى لجأ إليها، وهو ذلك اللون الذى مارسه للمرة الأولى وربما الأخيرة - حسب اعتقادنا - حيث لم يلجأ إلى تكراره فى مراحل حياته اللاحقة . فمن هو أحمد عبود صاحب الجريدة ؟

لجأت جريدة كوكب الشرق - الوفدية - [٢] عندما رشح الوفد بتأييد من سعد زغلول فى مايو ١٩٢٦ أحمد عبود لعضوية مجلس النواب عن دائرة أطفيح مركز الجيزة، إلى تقديمه للناخبين وتعريفهم به فذكرت أن المرشح بعد أن أتم دراسته الثانوية فى القاهرة أبحر إلى انجلترا، حيث تلقى بها العلوم الهندسية العالية، وحصل على أعلى درجاتها بتفوق فى أوائل عام ١٩١٣، وبعد عودته إلى مصر انتدبته الحكومة العثمانية بتوصية من سير وليم ولكوكس - المهندس البريطانى المشهور والمسئول عن أعمال ومشروعات الرى فى مصر والسودان - للقيام بتنفيذ مشروعات الرى بالعراق - خلال فترة وقوعه تحت السيادة العثمانية. وذكرت الجريدة أن المهندس أحمد عبود انصرف إلى العمل فى مشروع سكة حديد بغداد، وهو ذلك المشروع الذى كانت تشرف ألمانيا على إقامته . وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى وانضمت تركيا إلى جانب ألمانيا، وبذلك دخلت فى صراع مع انجلترا ، ذكرت الجريدة أن عبوداً انضم إلى الجيش العثمانى، وخدم دولة «الخلافة» طيلة مدة الحرب فى سوريا وفلسطين باشتراكه فى تعبيد الطرق الحربية وإنشاء السكك الحديدية، فنال بذلك ثناء القادة الأتراك والألمان معاً، ومنحته الدولة العثمانية الرتب العسكرية العالية جزاء لما استهدفه من أخطار، وما أظهر من همة وإخلاص . وأضافت كوكب الشرق أنه عندما وضعت الحرب أوزارها انصرف المهندس أحمد عبود إلى العمل فى «المقاولات» بسوريا وفلسطين «فرفع فى هذه البلاد من شأن المصريين بالأعمال الخالدة التى قام بها، والتى لم يجاره فيها أحد من المهندسين والمقاولين الأجانب» وذكرت أيضاً أنه خلال الفترة التى اشتعلت فيها الثورة المصرية ابتداء من ٩ مارس ١٩١٩ قدم المهندس عبود خدمات بارزة للمصريين المقيمين بالشام والموجودين بها ، وبعد أن هدأت الأحوال اشترك مع مواطن مصرى آخر يدعى إسماعيل نصرت - وربما آخرين - فى إنشاء مكتب للمقاولات باسم «أحمد محمد عبود وشركاه» . وقد ذكرت جريدة كوكب الشرق - فيما بعد - أن هذا المكتب يقوم بدور الوساطة والوكالة لشركة إنجليزية هى شركة «بوس»

(١) الكشاف عدد ٩ فى ١٩٢٧/١٢/٧ .
(٢) كوكب الشرق ، ٥١١ فى ١٩٢٦/٥/٢ ، ص ٤ .

التى كانت تقوم بأعمال توسيع ميناء السويس ، وذلك نظير عمولة قدرها خمسة فى المائة بمقتضى عقد مسجل بهذا الخصوص فى سجلات المحكمة المختلطة.[1]

وتضيف كوكب الشرق أن المهندس أحمد عبود أدرك ، بثاقب فكره، أن الاستقلال السياسى إنما هو الاستقلال الاقتصادى، فضرب فى هذا الميدان بسهم وافر، وقام بتأليف شركات تجارية تقوم بجليل الأعمال منها شركة «عبود للكراكات»، وذكرت أن هذا العمل كان من قبل وقفاً على الأجانب وحدهم، وأضافت الصحيفة أن عبوداً لا يزال فى طليعة المتقدمين للأعمال الاقتصادية «الكبرى» التى تمكن البلاد من منافسة الأجانب، وتوطد دعم استقلالنا الاقتصادى مقربة من يوم الاستقلال السياسى الذى تنشره الأمة تحت قيادة زعيمها سعد زغلول.[2] واستطردت الصحيفة فى تعريفها بالمرشح الوفدى الجديد، فامتدحت وطنية المهندس عبود، وردت أنه انتهز فرصة سفره إلى لندن خلال هذا العام ١٩٢٦ - للقيام بأعماله التجارية فى إنارة ذهن الرأى العام الانجليزى وإثبات أن الأمة المصرية جادة فى نهضتها الوطنية ، وأن كل اتفاق تحاوله انجلترا مع غير الناطقين بلسان هذه الأمة لا يؤدى إلى نتيجة يحسن السكوت عليها . وختمت الجريدة تعريفها بأنه إذا كان لعبود أن يفخر بترشيح الوفد له فى هذه الدائرة ، فإن للدائرة أن تغتبط بأن الوفد اختار لها نابغاً من خيرة الأفراد العاملين.[3] وقد فاز المهندس أحمد عبود فى الانتخابات على منافسه الاتحادى أحمد المليجى - الذى سبق له الفوز فى هذه الدائرة بالانتخابين السابقين - وكان نزول عبود باسم سعد وتأييده عاملاً حاسماً فى نجاحه «ودك صرح الاتحاديين» فى هذه الدائرة على حد قول كوكب الشرق.[4]

ولعل فى اختيار سعد والوفد «للمهندس» أحمد عبود لعضوية مجلس النواب ، ثم فى قيام الأخير - بعد قليل - بإصدار جريدة «سياسية» يومية بترشيح من سعد زغلول كذلك - كما سيتضح لنا - ما يدعو إلى التساؤل عن سر هذا الاختيار . فما هى الدوافع التى دفعت إلى ذلك ؟

ورد فى افتتاحية العدد الأول من «الكشاف» بقلم أحمد عبود أنه يعز عليه أن يصدر العدد الأول من جريدته دون أن تتناوله «تلك اليد الطاهرة التى لها علينا أكبر فضل وأجزل منّة» لأنه ليس فى القراء من لا يعلم أن الكشاف «غرس سعد وبناؤه» وأنه بوحى منه فكّر فى إصدارها ، وأنه بفضل اهتمامه وسؤاله «اتخذنا لبنائه من المعدات مالم تؤسس بمثله حتى اليوم جريدة فى الشرق» . وذكر أنه لم يبخل على هذه الجريدة بجهد ولا مال فجلب لها «مطبعة من الطراز الأول لم يجلب مثلها إلى هذه البلاد» ، واستكمل لها معدات التصوير والحفر على

---

(١) كوكب الشرق ، ١٠٣٠ فى ١٩٢٨/١/٥ ، ص ٤ .
(٢) كوكب الشرق ، ٥١١ فى ١٩٢٦/٥/٢ .
(٣) كوكب الشرق ، العدد السابق .
(٤) نفس المرجع .

اختلاف أشكاله ، وتخير لتحريرها نفراً من «علية الكتاب» قد عرك أكثرهم الصحافة وعركته مسترشداً فى ذلك برأى الأصدقاء والإخوان ، ورسم لهم خطة العمل التى ينتهجونها «فى اتباع سنة سعد القويمة وتعاليمه المرسومة وميزة خلفائه من بعده» . وذكر «أن جانباً كبيراً من اهتمام هذه الجريدة وعنايتها سينصرف إلى خدمة المرافق الاقتصادية والتجارية والزراعية والعلمية والفنية» هذا إلى جانب العناية «بكل فن جميل» كالتمثيل والشعر والنثر والنقد الأدبى والترجمة وغير ذلك.[1] وإمعاناً من صاحب الجريدة فى تأكيد ارتباطها بسعد وبسياسته فقد اقتطفت عبارة وردت فى خطاب بعثت إليه به زوجة الزعيم الراحل صفية زغلول بمناسبة إصداره جريدته ، وقد صدّر به صحيفته وهو «يسرنى أن يخرج الكشاف فى هذا المظهر الجديد بأن تطيب له روح الفقيد فى مثواه وتقر به نفسه فى ثراه».[2].

كما أن مدير التحرير - عبد الرحمن عزام العضو الوفدى البارز فى مجلس النواب - قد كشف النقاب فى أول مقال له بالجريدة عن سر رئاسته لتحريرها فذكر أن سعد زغلول أراد فى أخريات أيامه أن يعزز القضية المصرية بإنشاء جريدة تقوم - إلى جانب الجرائد الوطنية الأخرى - بخدمتها على مبادئه القويمة . وأضاف أنه ما إن وجه صحبه بهذه الفكرة حتى لقيت منهم قبولاً عاماً وبدأت الجهود فى سبيل تحقيقها . وذكر أن سعداً اختار للجريدة اسم الكشاف ، وأعرب لبعض أصدقائه عن إسناد إدارة سياستها إلى عبد الرحمن عزام . وذكر الأخير أنه تردد كثيراً فى قبول تحمل هذه «التبعية الخطيرة» ، وأنه وقبل أن يبت برأى قاطع سافر للاشتراك فى تمثيل البرلمان المصرى - بصفته عضواً وفدياً من أعضائه - فى مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى المنعقد فى البرازيل، وخلال سفره توفى الزعيم سعد زغلول وعند عودته من رحلته - وكان العمل قد تقدم حثيثاً فى إعداد المعدات لإصدار الكشاف - خاطبه بعض أصدقائه فى تولى إدارة سياستها تحقيقاً، لرغبة الفقيد العظيم» فلم يجد - حسب روايته - «للتردد محلاً، ولا من الإذعان بدأ فقبلت نزولاً على تلك الإرادة المطاعة وتنفيذاً لتلك المشيئة المحبوبة» ، واختتم مقاله بأن تمنى للجريدة الوليدة أن تقوم بواجبها فى حمل الأمانة التى حملها سعد إياها للدفاع عن القضية المصرية ، والعمل على تحقيق الاستقلال التام والزود عن الدستور [3] .

وهكذا يتضح لنا - من خلال كتابات كل من صاحب الجريدة ومدير تحريرها المسئول - الدور - الذى قام به سعد زغلول فى إصدار هذه الجريدة ، وربما فى اختيار صاحبها والمسئول

---

(١) الكشاف عدد ١ فى ١٩٢٧/١١/٢٩ .

(٢) نفس المرجع ، كما أنه نشر فى الصفحة الرابعة نص خطاب أم المصريين ورده عليه ووضع بينهما - الخطاب والرد - صورة - كبيرة لحرم الزعيم استغرقت ثلث الصفحة تقريباً . وقد ورد فى خطابه إليها : «وتحقيقاً لفكرة عرضت للمغفور له سعد زغلول باشا فى أخريات حياته وعمل على تنفيذها قبل مماته ودفاعاً عن القضية المصرية ... قد أتممت التأهب لإصدار الكشاف» ويعاهدها بأنه سيظل متمسكاً بمبادئه ملتزماً بتعليمه . وذلك بعد أن قدم لها العزاء فى وفاته .

(٣) الكشاف ، ٢ فى ١٩٢٧/١١/٣٠ .

عن تحريرها » على الرغم من أن صدورها قد تأخر بعض الوقت إلى ما بعد وفاة سعد زغلول بقليل. فما هى الدوافع التى دفعت سعداً إلى ذلك ؟

قيل أن نجيب على هذا السؤال نود أن نشير إلى ماحظيت به هذه الجريدة من الناحية المادية أو البشرية . وهو الأمر الذى أشار إليه صاحبها - أحمد عبود - فى خطابه الافتتاحى السابق . فبالإضافة إلى اقتنائها لأحدث المطابع التى لم يجلب مثلها فى الشرق ، وما يلزمها من معدات حديثة للتصوير والحفر ، واختيار رئيس التحرير الذى وإن لم يكن قد اشتهر عنه اشتغاله بالصحافة، فإنه بفضل إسهاماته وجهوده الوطنية البارزة سواء على الصعيد المصرى أو العربى قد تمتع بشهرة وطنية طيبة . هذا إلى جانب نخبة مختارة من المحررين تم انتقاؤهم من الصحف اليومية الأخرى.[1] يضاف إلى ذلك أن الكشاف قد ضمت مجموعة من المراسلين من أكبر الصحفيين وأبرعهم فى جميع الأقطار التى ترد منها البرقيات ، لاتفاقه معهم على موافاته بكل مهم من الأنباء فى حينها وتعهدهم له «بالسبق» الصحفى ، وتلك رغبة من الجريدة فى العناية «بأنبائها التلغرافية مهما كلفتها » من ناحية [2] ولكى تدفع الصحافة المصرية أخرى أو خطوات لمسايرة التقدم والرقى العالمى فى هذا المجال من ناحية ثانية [3] ، وأهم من كل ذلك أن الجريدة تعاقدت مع صحيفتين انجليزيتين هما ، التايمز Times والديلى تلجراف Daily Telegraph على الاستفادة بما يكتب لها، وأن يسمح لمراسل الكشاف فى لندن بأن يبرق لجريدته بما يختار لها من مواد تنشرها هاتان الصحيفتان، وذلك لنشرها فى نفس اليوم الذى تنشر فيه فى لندن ؛ على أن تنفرد الكشاف وحدها بهذا الامتياز فى مصر، [4] وهو أمر فريد فى عالم الصحافة المصرية لم تسبقها إليه صحيفة أخرى

ولعل كل هذه الإمكانيات الواسعة التى حظيت بها الجريدة الجديدة تتناسب والشكل الذى خرجت به منذ أول يوم لإنشائها ، ليس فقط من الناحية الفنية ، ولكن كذلك من حيث سعة الانتشار، لأنها قد نجحت فى أن «تكتسح السوق الصحفية» [5] ، بفضل ما قدمته من خدمات صحفية انفردت بها على غيرها من الصحف فى مصر . وليس أدل على ذلك من أنها

(١) ومنهم أميل خورى الذى عين سكرتيراً للتحرير ، وبهجت الدرينى الذى كان يعمل مراسلاً لجريدة كوكب الشرق قبل التحاقه بالكشاف ، وعباس المصفى الذى كان يعمل مترجماً ومحرراً سابقاً فى جريدة الإچيبشين جازيت . Egyptian Gazette

قبل انضمامه للكشاف وغيرهم . وإن كان من الملاحظ على مقالات الجريدة أنها تنشر - فى معظمها - بغير توقيعات محرريها .

(٢) الكشاف ، ٢٣ فى ١٩٢٨/١/٤ .

(٣) الكشاف ، ١١٩ فى ١٩٢٨/٤/١٤ .

(٤) الكشاف ، ٤٩ فى ١٩٢٨/١/٢٣ .

(٥) محمد السيد شوشة ، من أسرار على أمين ، ص ١٨

نشرت فى عددها الصادر بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٢٧ نص مشروع المعاهدة العراقية الانجليزية الجديدة [١] ، قبل أن تُنشر الصحف البريطانية أو يتم توزيعها على أعضاء البرلمان البريطانى[٢] وذلك على الرغم من حرص بريطانيا على كتمانها إلى أن يحين وقت نشرها . وكان ذلك سبقاً صحفياً انفردت به الكشاف وحدها ليس فقط على الصحف المصرية ؛ ولكن كذلك على كل الصحف العالمية بما فى ذلك الصحف البريطانية ذاتها.[٣] ولم يسع الصحف الغربية إلا الإقرار للكشاف بهذه « المعجزة » ، وقد تساوت فى ذلك صحف انجلترا وفرنسا وألمانيا وغيرها على حد قول الكشاف.[٤] ذلك لأن للجريدة «فى لندن وباريس مصادر متفرقة لاستقاء الاخبار عن كل ما يتعلق بمصر و بالشرق وبلاد العجم وبما يعقد من المعاهدات» [٥] . وأكثر من هذا أنها كانت تقوم بنشر البرقيات الصحفية التى يبعث بها مراسلو التايمز والديلى تلجراف قبل أن تنشر فى هذه الجرائد الانجليزية المرسلة إليها ؛ وتضع عبارة «ستنشر التايمز غداً أو الديلى تلجراف غداً» فى صدر برقياتها.[٦] وإلى جانب كل ذلك فقد ولدت عملاقة وكانت تنشر «الإعلانات على الطريقة الأمريكية» وتدفع لمحرريها ومراسليها مرتبات «تصل إلى مرتبات وكلاء الوزارات» ، إلى الحد الذى دفع الناس إلى التشكك فيها منذ قيامها [٧].

ويجدر بنا الآن أن نناقش الدوافع التى حدت بسعد زغلول إلى التفكير فى إصدار هذه الجريدة، واختيار صاحبها ورئيسها خلال هذه الفترة المتأخرة من حياته ، واهتمامه الزائد بأمرها إلى الحد الذى روى فيه البعض أن فتح الله بركات - ابن شقيقة سعد، وعضو الوفد البارز، وأحد وزراء حكومة الائتلاف، وزعيم جناح الوفد المعتدل - كان يحمل إليه «الماكيتات» الخاصة بالجريدة عند الاستعداد لإصدارها ويقوم سعد بمقارنتها بغيرها من الصحف الأخرى.[٨] لعلنا نستطيع أن نتتبع خطوات ومراحل إصدار هذه الجريدة وبراعتها من مقال افتتاحى نشرته

(١) الكشاف ، ١٩ فى ١٩ ديسمبر ١٩٢٧ .
(٢) كوكب الشرق ، ١٠٢٨ ، فى ١٩٢٨/١/٣ .
(٣) الكشاف ، ١١٩ فى ١٩٢٨/١/١٤ .
(٤) الكشاف ، ٢٣ فى ١٩٢٨/١/٤ .
(٥) كوكب الشرق ، ١٠٢٨ فى١٩٢٨/١/٣ . نقلاً حرفياً عن جريدة الكشاف ذاتها فى برقية لها بعنوان «المصادر التى تستقى الكشاف أخبارها منها» . ونعتقد أن فى نشر نص مشروع هذه المعاهدة خلال هذه الفترة بالذات إيحاء للمفاوض المصرى بأن يحذو حذو المفاوض العراقى للوصول إلى توقيع اتفاق مع بريطانيا من ناحية ، وتهيئة للرأى العام المصرى لهذا الوضع الجديد من ناحية ثانية .
(٦) كوكب الشرق ، ١٠٢٨ فى ١٩٢٨/١/٣ .
(٧) كوكب الشرق ، ١٠٢٩ فى ١٩٢٨/١/٤ .
(٨) محمد السيد شوشة ، المرجع السابق ، ص ١٨ .

جريدة الاتحاد فى مستهل عام ١٩٢٧ - ومن قبل أن تصدر الكشاف بأكثر من ثمانية شهور - حيث ذكرت أن الجريدة الجديدة التى يزمع الوفد "إنشاءها قد اعتزم فتح الله بركات إصدارها باسم أحمد عبود . وأن الأخير ، ينوى أن يترسم الخطى التى وضعها له زعماء الحزب السعدى ، وقوامها الاعتدال فى القول والبرهان على الإخلاص والولاء لأصدقائهم الانجليز وعدم التعرض لهم بكلمة تثير غضبهم، أو تنفرهم من الذين يتقربون إليهم فى هذه الأيام بجميع وسائل القربى والزلفى » [1]. وذكرت الاتحاد أن هناك خلافاً حاداً بين جناحى الوفد - معتدلين ومتطرفين - للسيطرة على هذه الجريدة، من حيث رغبة كل جناح منهما فى تعيين أنصاره كهيئة تحرير لهذه الجريدة الجديدة . وأن ذلك الخلاف ربما يؤخر صدورها بعض الوقت . وإن كانت تنبأت بأن هذه المشكلة ليست عسيرة على دهاء فتح الله بركات . ولكنها من ناحية أخرى تشككت فى أن يصل فتح الله بركات - وهو زعيم المعتدلين - إلى الشاطىء الذى اعتزم - هو ورئيس الحزب سعد زغلول - الوصول إليه، وتعنى به قيادة الرأى العام إلى الطريق المزمع ترسمه وهو طريق الاعتدال . وفى عدد لاحق لها بتاريخ ١٩٢٧/٤/٢١ - أى قبل سبعة أشهر من ظهور الجريدة الجديدة . صرحت الاتحاد بأن الجريدة الوفدية المزمع إنشاؤها هى جريدة «الكشاف». كل ذلك قبل أن تكتب فى هذا الموضوع أو تشير إليه جريدة أخرى بما فى ذلك الجرائد الوفدية ذاتها ، وذكرت بأن المتطرفين يبحثون لها عن محررين من أولئك الذين يوافقونهم فى زعزعة سياسة حسن التفاهم ؛ والاعتدال تلك التى انتهجها الوفد مؤخراً تجاه الاحتلال البريطانى وممثليه فى البلاد . [2]

بينما يذكر مصدر آخر ، أن سعد زغلول كان يتمنىٰ لو أن الوفد اشترى جريدة الأهرام لأنه كان يرى فيها الجريدة الصحفية الإخبارية الوحيدة فى مصر ، ولأنه كان يتألم لأن صحف الوفد - وعلى رأسها البلاغ وكوكب الشرق كانت تخلو من العنصر الإخبارى ، على الرغم من أنها تضم نخبة ممتازة من كبار الصحفيين أمثال عبد القادر حمزة، وعباس العقاد، وأحمد حافظ عوض وغيرهم . وقد تحمس فتح الله بركات للفكرة وغرضها على المهندس أحمد عبود فذكر له الأخير أنه يستطيع شراء الأهرام ، وعندما ذهب لمفاوضة أصحابه فى ذلك طلبوا منه مبلغاً ضخماً - ثلاثين ألف جنية - فاستكثرها عبود ورفض هذا العرض ، واقترح على سعد زغلول فكرة إنشاء جريدة مصرية تحل محل الأهرام . واختار لها اسم الكشاف ، فرحب سعد

---

(١) الاتحاد ، ٧٧٠ فى ١٩٢٧/٣/٢٢ .

(٢) الاتحاد ، ٧٩٤ فى ١٩٢٧/٤/٢١ . وذكرت الجريدة أن من بين هؤلاء المتطرفين الوفديين : أحمد حمدى سيف النصر ، ويصا واصف ، د. أحمد ماهر ، محمود فهمى النقراشى ، وليم مكرم عبيد ، عبد الرحمن عزام محمود شكرى ، حسين هلال ، بالإضافة إلى مصطفى النحاس بطبيعة الحال ، ويبدو أنه إذا كان المتطرفون قد حاولوا السيطرة على هذه الجريدة فإن وجود سعد زغلول قد أعاقهم عن تحقيق هدفهم هنا خلال هذه المرحلة .

بهذه الفكرة، وقام بشراء آلة الطباعة. واختار عبد الرحمن عزام رئيساً لتحريرها، وإميل خورى سكرتيراً للتحرير [1] .

ومهما يكن من أمر هذه الرواية أو غيرها فالأمر الذى لا جدال فيه أن حزب الوفد تحت قيادة سعد زغلول وفى ظل الحرص على الائتلاف الحزبى - الهش - واحترام سياسة حسن التفاهم والاعتدال مع بريطانيا التى انتهجها قادة الائتلاف خلال هذه المرحلة من تطور العمل السياسى الحزبى فى مصر ، يعد فى تقديرنا مسئولاً إلى حد كبير عن ولادة صحيفة كهذه ، يمكن أن تتبنى كل هذه السياسة وتدافع عنها وتروج لها ، خاصة وأن الصحف القائمة وعلى رأسها صحف الوفد كانت تجد غضاضة فى الترويج لهذه السياسة الاعتدالية ، ولا تفتأ من حين لآخر تغمز هذه السياسة أو تتطاول عليها فى بعض الأحيان. وربما تكون تلك السياسة الاعتدالية الجديدة هى التى دفعت بسعد زغلول إلى تبنى فكرة دمج الأحزاب المصرية جميعاً وتوحيدها فى حزب واحد، لأنه أصبح يرى ألا معنى لتعددها نظراً لاتفاقها جميعاً حول قضية الاستقلال والدستور . وقد طرح هذه الفكرة على بعض الزعماء والمقربين إليه وكان من بينهم عدلى يكن - رئيس الوزارة الائتلافية الأولى، وخصمه القديم، وأول رئيس لحزب الأحرار الدستوريين - خلال فترة مبكرة من تاريخ قيام الائتلاف الحزبى وذلك فى ٢٠ مايو ١٩٢٦.[2] ثم عاد سعد فكرر لعدلى هذه الفكرة فى لقاء معه بتاريخ ٣ يونية من نفس العام [3] ، وأخيراً فإنه قد جاهر بها فى خطبته التى ألقاها فى مجلس النواب فى جلسة ١٠ يونيه ١٩٢٦ الافتتاحية عندما انتخب رئيساً للمجلس.[4] وربما أن سعداً هدف من وراء هذه الفكرة - دمج الأحزاب وتوحيدها - إلى جانب تحقيق الوحدة الوطنية أن يتمكن حزب الأحرار الدستوريين من الحد من سيطرة جناح المتطرفين فى حزب الوفد وعجم عودهم ، وفى طبع الوفد ككل بطابعه السياسى ونعنى به الاعتدال تجاه الوجود البريطانى فى مصر وهى السمة الغالبة لحزب الأحرار هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن يتطعم حزب الوفد بعدد الكفايات والشخصيات السياسية البارزة التى يتميز بها حزب الأحرار، نظراً لافتقار الوفد إلى مثل هذه الكفايات اللازمة للحكم على حد قول سعد زغلول ذاته [5] ، وربما من ناحية ثالثة لأنه كان يرى ألا معنى لاختلاف الأحزاب نظراً لاتفاقها جميعاً حول قضيتى الاستقلال والدستور وغيرها من القضايا،

---

(١) محمد السيد شوشة ، المرجع السابق ، ص ١٧ - ١٨ .
(٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٥٢ ، ص ٢٩٨٠ - ٢٩٨١ .
(٣) نفس المرجع ، ص ٢٩٩٧ .
(٤) نفس المرجع ، ص ٣٠٠٣ . راجع كذلك مضابط الهيئة البرلمانية الثالثة ، ص ١ - ٣ .
(٥) مذكرات سعد زغلول ، نفس الكراس ، ص ٢٩٧٦ .

وأنه إذا تم الاندماج وحدث مثل هذا الاختلاف حول القضايا، الأخرى فإنه «حينئذ تتشكل أحزاب جديدة تختلف باختلاف هذه الموضوعات» [(١)] .

أما لماذا حرص سعد زغلول على انتهاج سياسة حسن التفاهم والاعتدال هذه، فربما يرجع ذلك إلى أن تجربة الحكم التى عايشها خلال رئاسته للوزارة عام ١٩٢٤، وما أسفرت عنه من صدامات متكررة بينه وبين البريطانيين، وصلت قمتها باغتيال سيرلى ستاك سردار الجيش المصرى، والتى بلغ فيها الصلف البريطانى ذروته وأدت إلى تخليه عن الحكم من ناحية، ومن ناحية ثانية تلك المشاكل والصعوبات التى أثارها فى وجهه نفر من المتطرفين من داخل أعضاء البرلمان المصرى وخارجه، وعلو مد الأمانى الوطنية بتصدر زعيم الثورة لرئاسة الوزارة وعجزه عـن تحقيـق تلـك الأمـانـى لاصطدامـه بكـل من القصر الملكـى مـن ناحية والمندوب السامى البريطانى من ناحية أخرى.[(٢)] يضاف إلى ذلك سياسة القمع والانتهاكات الدستورية المتكررة التى لجأت إليها وزارة أحمد زيور التى خلفت وزارته فى الحكم، واستمرت فى ملاحقة العناصر الوطنية والقيادات الوفدية بصفة خاصة وعلى رأسها زغلول ذاته ، وكانت كلها عاملاً هاماً من العوامل التى أدت إلى تقارب حزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى إلى الوفد للتصدى لتلك الانتهاكات والذى يُعَدّ مسئولاً عن دفع هذه الأحزاب جميعاً إلى الائتلاف فيما بينها لإسقاط الوزارة وإعادة الحياة النيابية.[(٣)] هذا بالإضافة إلى أن موقف اللورد لويد - المندوب السامى البريطانى الجديد - وحيلولته دون حصول سعد على رئاسة الوزارة - رغم فوز حزبه بالأغلبية فى انتخابات ١٩٢٦ - وإجباره ومن خلفه الأحزاب المؤتلفة على تعيين عدلى يكن رئيساً للوزارة الائتلافية.[(٤)] وأهم من كل ذلك أن مجلس النواب خلال دورتى انعقاده ٢٦-١٩٢٧ برئاسة سعد زغلول قد انتهج سياسة معتدلة تجاه الوجود البريطانى بدت فى عدة مظاهر وأزمات نفرت منه الكثيرين [(٥)] «وخدرت أعصاب المجلس وأطمعت فينا الغاصب وكادت تقضى على الروح الوطنية فى هذه البلاد» [(٦)] . كل ذلك دعا الصحف الانجليزية إلى الإشارة بأن هناك خلافات داخل البرلمان وخارجه «وأن النواب الوفديين كانت لهم أساليب عنفهم زعيمهم عليها ... وأن فى هؤلاء النواب الوفديين جناحاً أيسر . فقد زغلول باشا الآن كل سلطة عليه».[(٧)] وهو الأمر الذى عوق المجلس النيابى عن استصدار «قرارات

(١) نفس المرجع ، ص ٢٩٨٠ - ٢٩٨١ .

(٢) عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية (١٩١٤ - ١٩٢٧) ، ص ٤١٩ - ٤٢٩ .

(٣) لاشين، نفس المرجع ، ص ٤٣٣ - ٤٦٩ .

(٤) لاشين ، نفس المرجع ، ص ٤٧٣ - ٤٨٢ .

(٥) لاشين ، المرجع السابق ، ص ٤٩٢ - ٤٩٨ .

(٦) الأهرام ، ١٥٣٦٨ فى ١٩٢٧/٨/٥ . من حديث صحفى بين كل من عبد الله حسين الصحفى بها وعبد الحميد سعيد النائب عن الحزب الوطنى .

(٧) البلاغ ، ١٢٧٥ فى ١٩٢٧/٥/٢٢ . وردت ضمن مقال بعنوان «أكاذيبهم علينا» يحاول فيها الكاتب الرد على هذه «المزاعم» البريطانية .

حازمة حاسمة فى المسائل السياسية» . ورأى البعض أنه من «الخطر جداً على سمعة البرلمان فى الدورة القادمة أن يكون حكيماً كما كان فى الدورة الماضية» [1] .

لكل ذلك نعتقد أن هذه العوامل مجتمعة هى التى دفعت بسعد زغلول إلى تحقيق فكرة إنشاء هذه الجريدة ، وليس فقط تشجيع المهندس أحمد عبود، بل واختياره لملكيتها والعمل على تجهيزها بأحدث الأدوات لضمان نجاحها فى القيام بالمهمة الخطيرة الملقاة على عاتقها، ونعنى بها قيادة الرأى العام المصرى فى السير نحو الاتجاه الجديد وهو دعم سياسة «حسن التفاهم والاعتدال» . أما لماذا كان عبود بالذات فربما يرجع ذلك إلى ثرائه وعلاقاته الطيبة بالسلطة البريطانية سواء فى مصر أو خارجها كما سيبين بعد قليل . ولهذا فقد كان سعد وراء ترشيح عبود لعضوية مجلس النواب قبل قيامه بإصدار الجريدة، لتهيئته للقيام بدور سياسى من ناحية ، ثم لتقديمه للجماهير المصرية فى هذا الثوب الجديد وهو الرجل الذى لم يلعب دوراً سياسياً من قبل ، وإنما ركّز حياته وجهوده فى القيام بالمشروعات التجارية والمالية وغيرها ، وربما أن ذلك كان من وراء تكليف سعد له لأداء مهمة سياسية فى لندن خلال صيف عام ١٩٢٧.[2] وأن هذا التكليف قد تم بعلم الكثيرين من قادة حزب الوفد وعلى رأسهم مصطفى النحاس ومكرم عبيد، وكذلك عبد الخالق ثروت رئيس وزراء الائتلاف - الذى خلف عدلى يكن - كما ذكرت الكشاف، لأن صاحبها كان «موضع ثقة» الزعيم حتى اللحظة الأخيرة من حياته.[3].

وعلى أى حال فقد صدرت الجريدة الجديدة فى التاسع والعشرين من نوفمبر ١٩٢٧ ، واستقبلتها الصحف المصرية ، وخاصة صحف الوفد - البلاغ وكوكب الشرق - بترحيب متمنية لها التوفيق فى مهمتها، مشيدة بإمكانياتها المادية والبشرية.[4] وقد ذكرت جريدة البلاغ أنه توافد على إدارة الكشاف عدد كبير من السياسيين والصحفيين وغيرهم للتهنئة بالصدور «وفى مقدمتهم صاحب المعالى محمد فتح الله بركات».[5] بل إن الأسلوب الجديد والفن الصحفى المبتكر الذى لجأت إليه الكشاف منذ أول صدورها دفع بجريدة البلاغ الوفدية إلى محاولة مجاراتها حرصاً منها على التمسك بقرائها ؛ فنشرت لأول مرة - على غير عادتها -

---

(١) الاهرام ، ١٥٣٥٥ فى ١٩٢٧/٧/٢٢ . من حديث صحفى بين كل من عبد الله حسين وفكرى أباظة الصحفى والنائب عن الحزب الوطنى .
(٢) الكشاف ، ١٣ فى ١٩٢٧/١٢/١٢ .
(٣) الكشاف ، ٣٣ فى ١٩٢٨/١/٤ .
(٤) البلاغ ، ١٤٤٠ فى ١٩٢٧/١١/٣٠ ، كوكب الشرق ، ٩٩٩ فى ١٩٢٧/١١/٣٠ .
(٥) البلاغ ، نفس العدد السابق .

بعض الصور فى صفحتها الأولى ، وجاء هذا النشر على حساب مقال عباس محمود العقاد الافتتاحى – شبه اليومى – الذى درجت الجريدة على نشره فى صفحتها الأولى.[1] وقد علقت صحيفة بريطانية – المانشستر جارديان – على صدور الكشاف بقولها إنه قد ظهرت فى مصر جريدة عربية يومية جديدة ، وأضافت أنه «لما كان موقفها –أى الكشاف – واضحاً جلياً، وهو موقف الصلح بين دار المندوب السامى (البريطانى) والوفد، كان فى ذلك دلالة ذات مغزى على اتجاه الرأى العام فى مصر الآن» وقد ذكرت هذه الصحيفة البريطانية كذلك أن اسم «الكشاف» قد يكون مشتقاً من معنى الكشافة المعروفة ، أو من معنى «المنارة» وأضافت أن «المأسوف عليه زغلول باشا قد اختار هذا الاسم» [2] .

وقد تميزت الجريدة الجديدة خلال أعدادها المتتابعة بانتهاج سياسة معتدلة، وراحت تدافع عن الائتلاف الحزبى فى العديد من مقالاتها السياسية ، لأن خطتها كما ذكرت بعض الصحف فيما بعد – الجهاد – أن تكون «نصيرة» الائتلاف بين الأحرار والوفديين » . ولهذا سمح لها زعماء الوفد – على حد قولها – بأن تنشر فيها صورهم وأن يخطوا عليها بأقلامهم . كما أن لجنة الطلبة التنفيذية الوفدية بأسيوط وغيرها رحبت بصدورها.[3] ومن الملاحظ أن هذه الجريدة الجديدة ركزت اهتمامها على المجالات والجوانب الاقتصادية والعلمية والفنية والأدبية، أكثر من اهتمامها بالأمور السياسية . وإن كان مما يلفت النظر أنها نشرت العديد من المقالات التى تهاجم فيها الشيوعية والبلشفية والسوفيت دون أن يكون هناك سبب مباشر وقريب يدعوها إلى انتهاج مثل هذه السياسة المعادية للفكر الاشتراكى،[4] وإن كنا نرى أن ذلك يتواءم مع طبيعة المرحلة التاريخية من ناحية، ويتسق مع فكر القائمين على أمر هذه الصحيفة ومصالحهم من ناحية أخرى .

غير أن هذا الترحيب الذى قوبلت به هذه الجريدة الجديدة من جانب الصحف المصرية ؛ وخاصة صحف الوفد، لم يقدر له أن يستمر طويلاً ، وخاصة عندما أسفرت هذه الجريدة عن خطتها الاعتدالية هذه . ونوّهت بذلك الصحف البريطانية ذاتها كما مر بنا من قبل . ولهذا فسرعان ما انتهت فترة الوفاق هذه وتحولت إلى عداء سافر وخصومة حادة بينها وبين الكشاف

---

(١) البلاغ ، راجع الأعداد ابتداء من ٧ ديسمبر وحتى ٢٠ ديسمبر ١٩٢٧ .

(٢) الكشاف ، ١٢ فى ١٩٢٧/١٢/١١/ . وقد أثار نشر هذا الخبر استياء شديداً وتعليقات حادة بل وتهجماً على الكشاف من جانب الصحف الوفدية وخاصة جريدة البلاغ عددا ١٤٥٠ ، ١٤٥١ فى ١٣/١٢ ديسمبر ١٩٢٧ .

(٣) الجهاد ، ١٢٥٣ فى ١٩٣٥/٢/٢٧ . وقد ورد ذلك فى معرض أقوال وكيل النيابة خلال جلسات قضية «نزاهة الحكم» . .

(٤) راجع أعداد الكشاف فى ١٢/٣، ١٢/٥٠، ١٢/٨، ١٩٢٧/١٢/٢٧ /١/٦ ، ١/١٢ ، ١٩٢٨/١/٢٠ وغيرها .

قبل أن يمضى وقت طويل على ظهورها ، فراحت تكيل لها التهم العديدة ، وتحول المهندس أحمد عبود ، «النائب المحترم» و «الوطنى ثاقب الفكرة » إلى «أداة» من أدوات السياسة الانجليزية فى مصر ، بل أكثر من هذا «دخيلاً» و«جاسوساً» على البلاد . ووصل بها القول إلى أن صاحبها «لايفهم ولا يكاد يقرأ ما يكتب أو يُكتب فى جريدته» [١]، وأن جريدته «لا ينفق عليها عبود من ماله لا هو ولاغيره، وإنما تنفق عليها شركة الصحف الانجليزية - التايمز والمانشستر جارديان والديلى تلغراف - وأنها جريدة خلقتها السياسة الانجليزية بعد أن قطعت الأمل من ناحية الانتفاع بغيرها من الصحف المصرية».[٢] وقد وصل الحد بهذه الصحف الوفدية بصفة خاصة إلى أن تذكر أن هذه الجريدة «يصدرها المقاول عبود أفندى بأموال شركات انجليزية» اتفقت مع عبود على أن يكون «سمساراً لها فى عمليات وصفقات تجارية» بعد نجاحه فى البرلمان كعضو وفدى، وتصورت تلك الشركات أن هذه العملية التجارية إذا تدعمت بجريدة يومية سياسية تحت ظل الوفد، وتحت راية سعد، ووراء ستار الوطنية المصرية تدر من المكاسب ما هو أكثر مادة وأكثر فائدة، هذا فوق ما يعود على السياسة الانجليزية من ترويج الدعاية لها والسعى عن طريق النشر إلى ما تريده من أغراضها»[٣] ، بل إن كوكب الشرق الوفدية ذكرت أن الدوائر السياسية العالمية فى لندن ظلت تبحث عن مصرى يعاونها فى إصدار جريدة مصرية لخدمة الدعاية البريطانية ، وقد وجدت ضالتها المنشودة فى «المقاول» أحمد عبود من خلال وسيط هندى كبير له صلة بتلك الدوائر السياسية البريطانية العالمية. [٤]

وأكثر من هذا فإن الصحف الوفدية بدأت تشكك فى صحة انتساب هذه الجريدة إلى حزب الوفد وصلتها بالزعيم سعد زغلول [٥] ، إلى الحد الذى حدا بالحزب إلى إصدار بيان رسمى يعلن فيه «أن جريدة الكشاف ليست لسان حاله ولا علاقة له بها» ، نشر فى كل الصحف الوفدية ، ونشرته كذلك جريدة الكشاف نفسها.[٦] وهو ما حاولت الجريدة أن ترد عليه لتدحض المزاعم والأقاويل ، ولتؤكد أنها لم تصدر من جانب صاحبها «ليتّجر بها أو يربح من ورائها لأن له عن ذلك غنى ولله الحمد» وإنما تحقيقاً «لرغبة الزعيم الراحل وتلبية لإرادته وعملاً بمشيئته» . وأضافت أن «ما من أحد إلا ويعرف أن الكشاف قد وجدت بمشورته وبمال صاحبها وحده، هدية منه للفقيد العظيم، ولخدمة مبادئه الخالدة، وأن كل معداتها كانت مهيأة فى حياته رحمه الله».[٧]

وفى سورة غضبها ذكرت الكشاف أن فى التشكيك بها «لتشكيكاً ضمنياً فيمن أشار

(١) كوكب الشرق ، ١٠٢٨ فى ١٩٢٨/١/٣ .
(٢) كوكب الشرق ، ١٠٣٢ فى ١٩٢٨/١/٧ .
(٣) كوكب الشرق ، ١٠٢٩ فى ١٩٢٨/١/٤ .
(٤) كوكب الشرق ، ١٠٣٠ فى ١٩٢٨/١/٥ .
(٥) كوكب الشرق ، ١٠٣١ فى ١٩٢٨/١/٦ .
(٦) الكشاف ، ٣٢ فى ١٩٢٨/١/٣ .
(٧) الكشاف ، ٣٣ فى ١٩٢٨/١/٤ .

بها ورغب فيها ؛ فى الزعيم الراحل الذى كان قطب الحركة الوطنية» وأضافت : «فهل يدرك الذين يجرون أقلامهم بهذا السفه إلى أى حد تذهب طعونهم ؟! » ، واستطردت فى قولها «ومع ذلك فما حاجة الانجليز إلى جريدة الكشاف ؛ إنه ليس بوزارة من وزارات الضرورة والإسعاف حتى يسنده الانجليز ويقيمونه بما لهم أو جاههم» ، وأكدت أن الكشاف سيمضى فى طريقه وفقاً لمبادئه التى هى «مبادىء الزعيم الجليل».[1] ونوهت فى مقال لها بأن كوكب الشرق - وهى من أكثر الجرائد الوفدية هجوماً عليها - إذا كانت تريد أن تشن حملة عليها وأن تحرض المسئولين من «أعلام الوطنية وزعمائها» وتدس بين الوفد وبينها، فعليها أن ترح نفسها وأن توفر عليها هذا العناء «لأن الوفد ليس مسئولاً عن الكشاف وإنما المسئول عنه صاحبه» وأنه لم يدّع قط أنه لسان رسمى للوفد، فإنه لا أكثر ولا أقل من جريدة تؤيد مبادىء الوفد «فلا داع للدس، ولا حاجة إليه، ولا خير فيه».[2]

وعلى الرغم من دفاع الكشاف وتصديها للرد على اتهامات الصحف الوفدية ، فإن هذه الحملة الصحفية المعادية نجحت فى دفع رئيس تحريرها - عبد الرحمن عزام - النائب الوفدى المتطرف - إلى تقديم استقالته من الجريدة وتخليه عنها ابتداء من ٢٢ ديسمبر ١٩٢٧، وقبل أن يمر شهر على قيامه بهذا العمل وذلك حتى لا يخسر بوجوده فيها سمعته ووطنيته.[3] كما نجحت كذلك فى إعلان حزب الوفد تخليه عنها فى بيان رسمى نشر فى الصحف كما سبق أن مر بنا . يضاف إلى ذلك أن الكشاف ابتداء من احتدام هذا الخلاف، ووقوع الفراق بينها وبين صحف الوفد شغلت نفسها بالدفاع عن سياستها والتصدى لدحض حملة التشهير الموجهة إليها، وركزت مقالاتها وموضوعاتها على أمور اقتصادية وعلمية وفنية وأدبية وغيرها، بحيث أنها فقدت إلى حد كبير وزنها وثقلها السياسى الذى تمتعت به خلال فترة الوفاق التى عاشتها مع الصحف الوفديه .

ويحق لنا أن نتساءل عن الأسباب التى من أجلها شنت الصحف الوفدية مثل هذه الحملة القاسية - وربما الظالمة - على هذه الجريدة الوليدة ، على الرغم من ترحيبها بها فى بداية عهدها من ناحية، وما قد أشيع فى المواطنين من علاقتها وارتباطها - خلال محاولات تأسيسها - بزعيم الأمة ورئيس حزب الوفد سعد زغلول ، وهو الأمر الذى أكدته هذه الجريدة مراراً خلال صفحاتها وبدا واضحاً من خلال ترحيب حرم الزعيم الراحل بها من الخطاب الذى

(١) الكشاف ، نفس العدد السابق .

(٢) الكشاف ، ٣١ فى ١٩٢٨/١/٢ .

(٣) الكشاف ، ٣٠ فى ١٩٢٧/١٢/٣١ وراجع كذلك كوكب الشرق ١٠٣٠ فى ١٩٢٨/١/٥ راجع كذلك الكشاف ، ٢٢ فى ١٩٢٧/١٢/٢٢ .

بعثت به إلى صاحبها ، واقتطفت منه إحدى العبارات لتكون شعاراً للجريدة ، ولم تحاول أى جريدة وفدية وقتها أن تنفى ذلك أو تكذبه خلال فترة الوفاق معها من ناحية أخرى .

ربما قد يتبادر إلى ذهن البعض أن أمر هذا الصدام إنما يرجع إلى الظروف الحرجة التى كان يمر بها الائتلاف خلال الفترة التى أعقبت وفاة سعد زغلول - مهندس «سياسة حسن التفاهم والاعتدال» - أو أنه قد يرجع فى بعض جوانبه إلى الخلاف الذى شجر بين راعيها ومحور صدورها فتح الله بركات - ابن شقيقة سعد زغلول، وزعيم الجناح المعتدل لحزب الوفد، وأحد المرشحين لرئاسة الحزب بعد وفاة مؤسسه ووزير الزراعة الوفدى فى حكومة الائتلاف - وبين أحد زملائه - وهو على الشمسى - والدور الذى لعبته جريدة الكشاف خلال هذه الأزمة والإفاضة بأسبابها وبواعثها على صدر صفحاتها[1] ، الأمر الذى دفع فتح الله بركات إلى تقديم استقالته من الوزارة، ثم عدوله عنها بعد أن سوّيت هذه الأزمة .

غير أننا نعتقد أن ذلك كله - وربما غيره من الأسباب - قد لا يشكل سبباً موضوعياً لأبعاد هذا الصدام وعنفه ، بقدر ما يعود - فى تقديرنا - إلى أسباب أبعد عمقاً من هذا كله، تتلخص فى أنه إذا كان سعد زغلول قد هدف من وراء إصدار هذه الجريدة دفع جماعة المعتدلين من رجال الوفد وقادته - بزعامة فتح الله بركات - إلى تكوين تكتل قوى معتدل يستطيع أن يسيطر على حزب الوفد، ويتبنى سياسة حسن التفاهم مع بريطانيا، تكون له صحيفة تتبنى خطته وتدافع عنها وتحاول الترويج لها بين المواطنين ، فإن الظروف الجديدة قد سارت على غير ما كان يهدف إليه، ذلك لأن ظهورها قد تأخر إلى ما بعد وفاة الزعيم سعد زغلول صاحب هذه الخطة وراعيها ، وما ترتب على ذلك من إخفاق الجناح المعتدل فى حزب الوفد فى تصدر قيادته ، بعد أن نجح المتطرفون فى تعيين مصطفى النحاس رئيساً له خلفاً لسعد. وتكاد تجمع المصادر على أن انتخاب واختيار مصطفى النحاس قد شهد معركة كبيرة ولكنها «مكتومة» فى صفوف قيادات الحزب، قدر للمتطرفين أن يخرجوا منها ظافرين فى النهاية [2] .

ونعتقد أن هذه التطورات الجديدة المفاجئة جعلت من «الكشاف» وخطته أمراً غير مقبول ، وربما غير لائق ولا يتمشى مع الأوضاع الجديدة، ولهذا فإن الصحف الوفدية إذا كانت قد رحبت بها فى البداية، فإنها ما لبثت أن سنّت أقلامها وانبرت للتهجم عليها وعلى

---

(١) الكشاف ، ٣٠ فى ١٩٢٧/١٢/٣١ وكذلك ٣١ فى ١٩٣٨/١/٢ .

(٢) حول هذه المعركة راجع : هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية جـ١ ، ص ٢٧٨ - ٢٧٩ . فاطمة اليوسف ذكريات ، ص ١١١ - ١١٢ .
محمد زكى عبد القادر ، أقدام على الطريق ، ص ١٦٨ . لاشين ، سعد زغلول ، ص ٤٩٨ - ٤٩٩ ، كوكب الشرق من ٩/٧ حتى ١٩٢٧/٩/١٧ . روز اليوسف ، فى ١٩٩٧/١٠/٦ ، ص ٦ الأهرام من ٨/٣٠ حتى ٩/٩ ، ١٩٢٧/٩/٢٧ . الاتحاد فى ٩/١٥ ، ٩/١٩ ، ١٩٢٧/٩/٢٠.

صاحبها، موجهة أمضى أسلحتها ضد سياستها التى أفصحت عنها وراحت تروج لها -ورددتها الصحف البريطانية - والتى تسعى إلى «الصلح بين دار المندوب السامى والوفد» . وهو نفس محور الخلاف الذى كان محتدماً بين جناحى الوفد من متطرفين ومعتدلين، سواء داخل الحزب أو خارجه .

وأهم من كل ذلك أنه ليس صدفة أن اختفاء جريدة الكشاف ابتداء من ١٥ أبريل ١٩٢٨ إنما جاء فى أعقاب تصدر مصطفى النحاس لرئاسة الوزارة، عقب استقالة عبد الخالق ثروت . ومن هنا فإنه لم يعد هناك مبرر على الإطلاق لاستمرار صدور مثل هذه الجريدة ، بعد أن نجح قطب المتطرفين الوفديين - ونعنى به النحاس - فى تصدر ليس فقط الحزب ، وإنما كذلك الوزارة الائتلافية، واستهل حياته السياسية الرسمية - كرئيس للوزارة - بالصدام مع ممثل الاحتلال البريطانى فى مصر . معنى ذلك أن السياسة التى اختطتها الجريدة بتأييد من سعد باشا ومن جماعة المعتدلين قد كتب عليها الفشل الذريع ، فكان لزاماً أن تختفى الجريدة المعبرة عنها .

وعلى هذا فليس غريباً أن ينشر الكشاف [1] فى عدده الأخير رقم ١١٩ الصادر بتاريخ ١٤ أبريل ١٩٢٨ أن ظروفاً دعت إلى أن تتوقف الجريدة عن الصدور بعض الوقت، معللة إياها بأنها ترجع إلى ضيق مكانها وعدم استيعابه لمعداتها الكبيرة ، وأنه سوف ينتقل إلى مكان جديد أكثر رحابة واتساعاً وإمكانيات ، وأنه سيعود إلى الظهور قريباً بعد انتقاله إلى مبناه الجديد «وسيكون صحيفة جدّيدة فى نمطها وفى أسلوب طبعها ومظهرها من كل ناحية، وأنه سيبرز فى حلّة منقطعة النظير إلى الآن فى مصر ؛ وكما أنه قد جارى صحف الغرب فى الاستعداد من حيث التحرير والمراسلات البرقية والبريدية وسبقها فى أكثر من حادثة عالمية ، كذلك سيصدر بإذن الله بعد هذه الفترة الوجيزة كأحسن صحف العالم استعداداً من الوجهة الفنية». وأنه رغبة منه فى أن ينتفع جمهور قرائه بخدماته التلغرافية وغيرها، وعدم حرمانهم منها ، فإن تلغرافاته الخاصة التى ترد إليه خلال فترة احتجابه القصيرة سيبعث بها إلى «زميلتنا السياسة » جريدة حزب الأحرار الدستوريين - لنشرها حسب اتفاقه معها . كما طمأن قراءه إلى استمرار ارتباطاتهم وعدم إلغائها وأنه سوف يعوضهم عن فترة اختفائه «القصيرة» وخاصة أولئك المشتركين منهم فى هذه الجريدة .

وهكذا فقد قدر لهذه المحاولة أن تموت مبكراً من قبل أن يشتد عودها، ولم يقدر لهذه الجريدة - على عكس ما وعد به صاحبها وتمنى - الظهور مرة أخرى ، لأن الظروف كانت قد تغيرت تماماً ، وربما لأن مؤسسها قد وعى هذه التجربة جيداً فى ذاكرته فلم يقدم عليها مرة أخرى ، وإنما صرف كل جهده وماله ونشاطه فى القيام بالأعمال المالية والتجارية والاقتصادية

(١) الكشاف ، فى ١٩٢٨/٤/١٤ رقم ١١٩ . راجع كذلك الجهاد : ١٢٥٣ فى ١٩٣٥/٢/٢٧ .

عموماً . وقدر له فيما بعد أن يصبح واحداً من أكبر أصحاب رءوس الأموال المصريين ؛ ويحرز نجاحاً مرموقاً فى عالم المال والاقتصاد وربما لا يقل عن قدر إخفاقه فى تجربته الصحفية السياسية الأولى والأخيرة والفريدة من نوعها، ثم ليعود فيستثمر ثراءه الواسع فى مجال السياسة خلال الحقبة اللاحقة من تاريخ مصر الحديثة .

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت تجربة «الكشاف» قد أخفقت فى المجال السياسى، أو على الأقل لم تستطع أن تصمد فى مواجهة المد المتصاعد لفريق المتطرفين من الوفد الذى أثبت فعاليته فى السيطرة الكاملة ليس فقط على الوفد وجماهيره كحزب سياسى - من خلال حصوله على رئاسة الحزب - ولكن كذلك تصدره لزعامة الائتلاف من خلال وصوله إلى رئاسة الوزارة فى مستهل عام ١٩٢٨، وحريته فى الترويج والدعاية السياسية التى يؤمن بها ويعتقد فيها .

فإنه من ناحية أخرى نرى لزاماً علينا قبل أن نفرغ من هذه الدراسة تأكيد القول بأن تجربة الكشاف قد لقيت نجاحاً واسعاً فى مجالات أخرى غير السياسة، ونعنى بها المجال الصحفى وما استحدثته من أدوات وأساليب وفنون صحفية جديدة . سواء من حيث الفن الصحفى ذاته ، أو من حيث قدرتها على ملاحقة الأخبار والوقائع المحلية والعالمية ، بفضل ما أتيح لها من إمكانيات هائلة فى مجال الخدمات البرقية والتلغرافية وغيرها ، وهو أمر لم تألفه الصحف المصرية حتى ذلك التاريخ - يضاف إلى هذا أنها قد أسهمت إلى جانب غيرها من الصحف المصرية - بنصيب ليس بالقليل فى المجالات والجوانب غير السياسية التى حددتها لنفسها كهدف عند بداية صدورها، ونعنى بها المجالات الاقتصادية من زراعية وتجارية وصناعية - وهى بطبيعة الحال تمثل صميم اهتمامات مؤسسها - وكذلك المجالات العلمية والفنية والأدبية وغيرها ، وذلك من خلال ما توفر لها من استحواذها على نخبة مقتدرة من المحررين والمراسلين والتراجمة وغيرهم ، وهو ما لم يتوافر لغيرها من الصحف المعاصرة لها .

المراجع

(أ) الوثائق غير المنشورة :

- مذكرات سعد زغلول : الكراس رقم ٥٢ المودعة بدار الوثائق القومية بالقلعة .

(ب) الوثائق المنشورة:

- مضابط جلسات مجلس النواب المصرى ٢٧ - ١٩٢٨.

(جـ) الصحف والمجلات:

- الاتحاد ٢٧ - ١٩٢٨.
- الأهرام ٢٧ - ١٩٢٨.
- البلاغ ٢٧ - ١٩٢٨.
- الجهاد ١٩٣٥.
- الكشاف ٢٧ - ١٩٢٨.
- روز اليوسف ٢٧ - ١٩٢٨.
- كوكب الشرق ٢٧ - ١٩٢٨.

(د) الكتب والمؤلفات:

- عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية (٢١٤ - ١٩٢٧) دار العودة، بيروت ١٩٧٥.
- فاطمة اليوسف ، ذكريات ، كتاب روز اليوسف رقم ١ ، القاهرة ديسمبر ١٩٥٣ .
- محمد السيد شوشة ، من أسرار على أمين ومصطفى أمين ، كتاب اليوم ١٢٢ ، القاهرة أبريل ١٩٧٧ .
- محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٥١.
- محمد زكى عبد القادر ، أقدام على الطريق ، القاهرة ١٩٦٧ .

أضـــواء علـــى

موقف وزارة على ماهر

من الحرب العالمية الثانية

« دراسة وثائقية »

تقتضى الأمانه أن أسدى الشكر خالصاً للأستاذ حسن يوسف ، المشرف على مركز تاريخ مصر المعاصر، التابع لمؤسسة الأهرام، لتفضله بإطلاعى على الوثائق البريطانية الخاصة بهذا البحث، والإذن لى بنشر هذا البحث الذى كنت قد عاونت المركز المذكور فى إعداده .

وقد نشر ضمن مقالات وبحوث العدد ٢٤ من المجلة التاريخية المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

فى ١٢ أغسطس ١٩٣٩ فاجأ محمد محمود - رئيس الوزارة المصرية - زملاء أعضاء الوزارة وقيادات حزب الأحرار الدستوريين ونواب الأمة بتقديم استقالة وزارته طبقاً لرغبة الملك.[١] إذ يبدو أن الأخير رأى أن يدعم مركزه بإسناد الوزارة إلى على ماهر ساعده الأيمن، لأنه وجد فيه «خير» من يتولى هذا المنصب فى «هذا الظرف الدقيق من حياة الأمة» ، نظراً لما كان يمر به العالم من « دور خطير » [٢] .

ويستوقف النظر فى أمر هذه الوزارة الجديدة أن على ماهر لم يكن حريصاً على أن يشرك معه فيها حزب الأحرار الدستوريين ، ذلك الحزب الذى كان قد بنى خطته على أساس التعاون مع الوزارة الجديدة والاشتراك فيها [٣] . غير أن على ماهر خيب أمل الحزب وقادته عندما لجأ خلال مباحثات تشكيل وزارته إلى إخراج الحزب ووضعه فى مركز لا يسمح له بالاشتراك فيها[٤] . ففى ١٨ أغسطس ١٩٣٩ صدر قرار تشكيل الوزارة من بين قيادات الهيئة السعدية وبعض المستقلين من أنصار على ماهر والقصر، متجاهلاً الأغلبية البرلمانية التى كان يتمتع بها حزب الأحرار الدستوريين فى مجلس النواب، وهى تلك الأغلبية التى كان الحزب قد حصل عليها فى انتخابات أبريل ١٩٣٨ [٥] . وربما يفسر ذلك التجاهل أن التشكيل الوزارى الجديد استحدث منصبين وزاريين للشئون البرلمانية للمرة الأولى فى تاريخ مصر تولاهما سياسيان بارزان هما محمد على علوبة وإبراهيم عبد الهادى [٦] . ليستطيعا بما لهما من خبرة ونفوذ سياسى أن يتعاملا مع مجلس النواب والشيوخ فى مثل هذه الظروف الدولية الحرجة .

ولم يكد يمضى أسبوع واحد على تشكيل الوزارة حتى بعث مستر بيتمان - الوزير المفوض فى السفارة البريطانية فى القاهرة والقائم بعمل السفير - نظراً لتغيب مايلز لامبسون- بمذكرة إلى على ماهر بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٩٣٩ يطلب إليه فيها أن تمنح الحكومة

(١) الرافعى ، فى أعقاب الثورة ، جـ٣ ، ص ٦٩ .
(٢) فؤاد كرم ، النظارات والوزارات المصرية ، ص ٣٨٠ .
(٣) هيكل ، مذكرات فى السياسية ، جـ ٢ ، ص ١٦٣ .
(٤) نفس المرجع ، ص ١٦٤ - ٣٨٣ .
(٥) الرافعى ، المصدر السابق ، ص ٦٠ .
(٦) فؤاد كرم ، المصدر السابق ، ص ٨٢ - ٣٨٣ .

البريطانية «بممارسة حقها فى تعزيز القوات البريطانية المتمركزة فى مصر» ، وأن تضع الحكومة المصرية تحت تصرف حكومة بريطانيا ، جميع التسهيلات والمساعدات المنصوص عليها فى المادة السابعة من معاهدة التحالف » [1] . كما تطلب إليها اتخاذ «جميع الأعمال التحضيرية الإدارية اللازمة لضمان إعلان حالة الطوارئ» فى أقصر وقت ممكن متى دعت الضرورة إلى ذلك » [2] . ومما يلفت النظر أن القائم بالأعمال البريطانى استند فى مذكرته إلى «أن حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها قد وقعت » ، وهى العبارة التى أثارت اعتراضات بعض أعضاء البرلمان المصرى عند مناقشة معاهدة التحالف والصداقة التى وقعت بين مصر وبريطانيا فى أغسطس ١٩٣٦ [3] . على أن الحالة الدولية المفاجئة التى يشير إليها القائم بالأعمال البريطانى هى تهديد ألمانيا بغزو بولندا ، وتصميم كل من انجلترا وفرنسا على الدفاع عن سلامة بولندا فى حالة تعرضها لأى غزو ألمانى. [4]

وفى أول سبتمبر ١٩٣٩ استقبل الملك فاروق سير مايلز لا مبسون - السفير البريطانى فى القاهرة - وأعرب له عن «كامل استعداده للتعاون» مع الحكومة البريطانية، وناقشا معاً موقف إيطاليا فى حالة وقوع الحرب، وأبدى الملك للسفير عدم ارتياحه لسياسة انجلترا الخاصة بأن « تظل إيطاليا بعيدة أطول فترة ممكنة » لأنه كان يرى أن الحكومة البريطانية «ستعمل على أن تشرك إيطاليا فى الحرب قريباً » [5] . وينبغى أن نلاحظ أن هذه المقابلة وما دار خلالها من نقاش قد حدث فى نفس اليوم الذى أعلنت فيه ألمانيا الحرب على بولندا ، وقبل أن تعلن انجلترا حالة الحرب ضد ألمانيا .

وفى نفس اليوم - أول سبتمبر - بادر على ماهر بإعلان الأحكام العرفية فى مصر، وتم تعيينه حاكماً عسكرياً. وقام باتخاذ كافة الإجراءات التى نصت عليها المعاهدة للرقابة العامة على البريد والمراسلات السلكية واللاسلكية، وأعلنت حالة الطوارئ»، وأنشئت مصلحة رقابة النشر ، وكانت رقابة مشتركة مثلت فيها كل من مصر وانجلترا، كما فرضت مجموعة من القيود الحربية والاقتصادية ، وقسمت البلاد إلى أربع مناطق عسكرية ، ووضعت موانيها ومطاراتها تحت تصرف انجلترا . كما تم قطع علاقات مصر الدبلوماسية مع ألمانيا فى الثالث من سبتمبر ، وتم إلقاء القبض على الرعايا الألمان، ووضع ممتلكاتهم تحت الحراسة ، وأصدرت

---

(١) راجع نص هذه المادة فى ، القضية المصرية ص ، ٤٦١ .

(٢) F. O., 407/223, No., 1060, from Petman to Halifax .

(٣) راجع ، قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ، صفحات ٤٠ وما بعدها ، ١٣٥ وما بعدها .

(٤) حول هذه الظروف الدولية راجع، تروخانوفسكى، سياسة بريطانيا الخارجية خلال الحرب العالمية الثانية ، ترجمة عبد الحميد الجمال ، ص ٢١ وما بعدها ، كذلك جرانت وآخر ، أوروبا فى القرنين ١٩ ، ٢٠ ، ترجمة محمد على أبو درة وآخر ، جـ ٢ ، ص ٤٧٨ وما بعدها .

(٥) F. O., 407/223, No., 507, form Lampson to Halifax .

الحكومة المصرية تصريحاً نص على ضرورة تفتيش السفن فى بورسعيد والسويس، وإغلاق قناة السويس فى وجه السفن المعادية ، ولم يلبث أن أصبح المرور فيها قاصراً على سفن الحلفاء الحربية [1] .

وبالرغم من كل تلك الإجراءات التى اتخذتها وزارة على ماهر، حتى من قبل أن تعلن انجلترا ذاتها قيام حالة الحرب ضد ألمانيا، وبالرغم من المعارضة التى أثارتها الأحزاب المصرية فيما بعد وخاصة حزب الوفد [2] ضد هذه الإجراءات ، فإن السفير البريطانى اعترض على موقف مجلس الوزراء المصرى، وطالب بضرورة إعلان حالة الحرب على ألمانيا . غير أن على ماهر تذرع بوجود معارضة فى مجلس الوزراء «ضد إعلان حالة الحرب» . وقد وصف السفير البريطانى الموقف داخل مجلس الوزراء المصرى بأنه يعتبر «أول أزمة من نوعها فى تاريخ مصر المستقلة» [3] .

وقد بعث وزير الخارجية البريطانية فى الثامن من سبتمبر ١٩٣٩ بتأييدة التام لموقف سفيره فى القاهرة ومطالبه من حكومة على ماهر، محبذاً ضرورة قيام مصر بإعلان حالة الحرب ضد ألمانيا، متعللاً بأن مصر سوف تكسب اقتصادياً من إعلانها لحالة الحرب ، كما أنها «سيكون لها الحق فى توقيع معاهدة الصلح على أساس المساواة مع الدول الأخرى» [4] .

وقد ظل السفير البريطانى فى القاهرة يمارس ضغطه بقوة كى يرغم على ماهر - رئيس الوزارة - على إعلان حالة الحرب ضد ألمانيا ، على الرغم من أن بريطانيا ذاتها قد تأخرت فى إعلان الحرب حتى الثالث من سبتمبر، وبعد انقضاء يومين على غزو ألمانيا لبولندا. وقد جاء ذلك مجرد إعلان «لحالة» الحرب معها فحسب ، وشاركتها فرنسا نفس الموقف [5]. ولقد كان من الممكن اعتبار الإجراءات والترتيبات التى اتخذتها الوزارة المصرية كافية للغاية ، فقد قوبلت بموجة من الهجوم والاستياء من جانب بعض قطاعات الرأى العام المصرى على اعتبار أن مصر لم تكن قد أعلنت قيام حالة الحرب ، كما أن الحكومة الانجليزية ذاتها لم تكن قد أعلنت - مثلما فعلت مصر - الأحكام العرفية . بل اكتفى برلمانها وحكومتها بوضع

(١) Ibid, No., 527, form Lampson to Halifax.

(٢) لم يوافق مجلس الشيوخ فى البداية على إعلان الأحكام العرفية ، ولكنه انتهى إلى الموافقة بأغلبية ٦٨ صوتاً ضد ٥٩ صوتاً .

(٣) OP. Cit., No., 527.

(٤) F. O. 407/223, No, 618. from Halifax to Lampson.

(٥) ربما يرجع ذلك التأخير إلى سياسة التهدئة التى كانت تتبعها الحكومة البريطانية تجاه توسعات هتلر واستفزازاته المتكررة ، راجع ، تروخانوفسكى ، المصدر السابق ، فى ٢١ وما بعدها . أو أنها ترجع إلى ارتباط خطة بريطانيا العسكرية فى الدفاع عن بولندا بموقف الحكومة الفرنسية ، حيث إن انجلترا لم يكن فى وسعها اتخاذ خطوة عسكرية إلا بعد نزول قواتها فى الأراضى الفرنسية .

التشريعات الكفيلة بحماية الدولة فى حالة الحرب دون تقييد لحرية الصحافة، اللهم إلا فى أضيق الحدود التى تقتضيها ضرورات الحرب [1] . ولكل هذه الاعتبارات وغيرها تريثت وزارة على ماهر فلم تعلن حالة الحرب مع ألمانيا ، حيث إن المخاوف كانت تساور البعض وتصدهم عن الاندفاع فى هذا التيار ، فقد كانوا يرون أن ألمانيا «لاتقهر»، وأن تنفيذ مصر للمعاهدة بإعلان الحرب ، أمر خطير النتائج ، خاصة إذا ما اشتركت إيطاليا فى الحرب إلى جانب ألمانيا[2] . لكن ذلك أخذت وزارة على ماهر تثير المشاكل والتعلات كسباً للوقت من ناحية ، ومسايرة للرأى العام المصرى من ناحية أخرى، على الرغم من أن السفير البريطانى قد لوح خلال حديثه مع على ماهر بأن «مصر بموقفها هذا قد فاتها كثير من المجد إذ فشلت فى قيادة العالم العربى، وخذلت العراق، وزعزعت ثقة الحكومة البريطانية فيها» [3] وذلك تلويح له مغزاه نظراً لما لإعلان مصر حالة الحرب من أثر معنوى كبير فى البلدان العربية وبلدان الشرق الأوسط.

وأمام الضغط المستمر من جانب السفير البريطانى وافق مجلس الوزراء المصرى بالإجماع فى اجتماعه المنعقد بالأسكندرية مساء ٨ سبتمبر ١٩٣٩ على إعلان حالة الحرب ضد ألمانيا ، وإن كان قد علق موافقته هذه على أن يبعث السفير بخطاب إلى رئيس الوزراء المصرى مؤداه «أن إعلان الأحكام العرفية فى مصر وقطع العلاقات مع ألمانيا لم تكن كافية لمواجهة التدابير اللازمة للمحافظة على أمن البلاد وسلامة القوات البريطانية، وأن المطلوب الأن هو إعلان قيام حالة الحرب» . كما تم إبلاغ السفير البريطانى ببعض المسائل التى تشغل بال الوزراء المصريين ، ومنها حماية السفن المصرية أثناء الملاحة فى البحر الأبيض المتوسط، وعودة المصريين الموجودين بالخارج، وضرورة اتخاذ بريطانيا الإجراءات اللازمة لضمان أمنها وسلامتها. وقد بعث السفير البريطانى إلى وزير خارجيته بطلب الترخيص له بتقديم الخطاب اللازم لرئيس الوزراء المصرى ، ويحيط الخارجية البريطانية علماً بكل تلك المسائل.[4]

وقبل أن يتلقى السفير رد حكومته ، سلم إليه على ماهر - خلال اجتماعهما فى ٨ سبتمبر - صورة برقية كان قد تسلمها لتوه من حسن نشأت سفير مصر فى لندن مؤرخة فى ٧ سبتمبر، تتعلق بمقابلة الأخير مع مستر بتلر وكيل وزارة الخارجية البريطانية ، فهم منها نشأت

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، العلاقات المصرية البريطانية ، ص ٣٢ .

(٢) هيكل ، المصدر السابق ، ص ١٧١ .

(٣) F. O. 407/223, No. 555, form Lampson to Halifax.

وكان من بين الأسباب التى تعللت بها الوزارة فى تأخير إعلان حالة الحرب احتجاز ألمانيا لرجال المفوضية المصرية وبعض الرعايا المصريين المقيمين فى ألمانيا .

(٤) F. O. 407/223, No., 557, from Lampson to Halifax.

أن بتلر يحبذ وقوف مصر على «الحياد» لما فى ذلك من تسهيل ورود أسلحه أمريكية للحلفاء وهو ذلك الأمر الذى يعد تغييراً كبيراً فى خطة مصر وسياستها من إعلان الحرب . وربما أن رئيس الوزراء المصرى قدم صورة تلك البرقية رغبة منه فى التراجع عن القرار الذى سبق أن اتخذه مجلس الوزراء من قبل والذى عده السفير البريطانى «فشل فى الوفاء بما عاهده عليه كتابة وشفهياً» . وقد عزا ذلك إلى دخول القوات الألمانية وارسو عاصمة بولندا ، وطلب من حكومته « إيضاحات تبدد سوء الفهم الذى وقع فيه سفير مصر » [1] .

وقد استمرت وزارة على ماهر من جانبها فى اتباع سياسة التسويف والمماطلة مستغلة عدم وصول الرد على ماطلبه السفير من حكومته، وأخذت تثير عدة مسائل دستورية تتعلق بقانونية إعلان حالة الحرب والإجراءات اللازمة لذلك غير أن السفير الذى كان قد نفذ صبره طلب من رئيس الوزراء فى وضوح ، هل الحكومة المصرية على استعداد لإعلان الحرب ؟» ، وإذا كانت على استعداد فهل يجب دعوة البرلمان للاجتماع ؟ وذهب فى قوله إلى حد أنه «ينبغى أن تقوم الحكومة بما هو واضح وواجب عليها القيام به بموافقة البرلمان أو بغير موافقته» وقد اتخذ من وضع السودان وسيلة للضغط على رئيس الوزراء حيث صرح له «ماذا يكون عليه موقف السودان الشاذ ؛ فهو محارب مع أحد الشريكين ومحايد مع الشريك الآخر ؟ ! » وقد استرعى ذلك الحديث انتباه على ماهر وطلب منه إمهاله حتى المساء ليبلغه بما ينتهى إليه الموقف فى اجتماع الوزراء مساء ٩ سبتمبر ١٩٣٩ [2] .

وقد قام رئيس لجنة قضايا الحكومة - عبد الحميد بدوى - بإعداد مذكرة حول شرعية إعلان الحرب على ألمانيا من الناحية الدستورية صيغت ولا شك ببراعة فائقة ، كما استندت على أسس قوية وأشارت على الحكومة المصرية بعدم إعلان حالة الحرب إلا بموافقة البرلمان بالإجماع، على اعتبار أن مصر ستخوض حرباً هجومية وليست دفاعية . ومما يسترعى الانتباه أن على ماهر أقحم الملك فاروق فى موضوع إعلان حالة الحرب من عدمه، ونسب إليه أنه قد حضر تحرير مذكرة عبد الحميد بدوى [3] .

وفى رسالته إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٢ سبتمبر بعث السفير البريطانى بملاحظاته على ما ورد بالمذكرة المصرية من حجج وأسانيد محاولاً تفنيدها والرد عليها ، وقد خلص فيها إلى أن الحكومة البريطانية ينبغى أن توطن نفسها على أن الحكومة المصرية غير مستعدة لإعلان حالة الحرب فى الوقت الحاضر ، ولكنه طلب ضرورة أن تسجل حكومته فى

---

(1) F. O. 407/223 No., 562. from Lampson to Halifax.

(2) Ibid., No., 570, from Lampsor to Halifax.

(3) Ibid, No, 575, from Lampson to Halifax.

ردها على المذكرة المصرية خيبة أملها ودهشتها لفشل رئيس الوزراء فى أن يفى بما وعد به مراراً وبصفة رسمية ، وأن «ما أظهره من المراوغة كان له أثر سيىء ولم يقع من حكومة جلالة الملك موقع الرضا» [١] . وقد ضاق السفير البريطانى ذرعاً بهذه المذكرة التى أعدها بدوى وذهب فى التهجم عليها إلى حد القول بأنها «ليست قرآنا منزلاً» وأن الخبراء الدستوريين «إنما يؤخذ رأيهم باعتبارهم مراجع قانونية فحسب» وأن الذين لهم القول الفصل فى ذلك إنما هم «أعلى المستويات» فى مصر [٢] .

وفى نفس اليوم - ١٢ سبتمبر - بعث وزير الخارجية البريطانية - فيكونت هاليفاكس- ببرقية إلى السفير البريطانى فى القاهرة يبلغه بأن حسن نشأت سفير مصر فى لندن قد سلمه رسالة من على ماهر، تفيد بأن الحكومة المصرية مستعدة لتنفيذ كل واجباتها والتزاماتها التى تتفق ونصوص المعاهدة، كما أنه قد قامت عدة صعوبات فى سبيل إعلان مصر لحالة الحرب، وهى نفس الصعوبات التى قامت فى العراق، الأمر الذى دفع الحكومة المصرية إلى الاتصال بالحكومة العراقية لإقناعها بضرورة أن تحذو العراق حذو مصر . كما نقل إليه الحديث الذى دار بينه وبين سفير مصر فى لندن عند اجتماعه به فى ١٢ سبتمبر ؛ ذلك الحديث الذى تضمن التطورات التى مر خلالها موضوع إعلان مصر لحالة الحرب ضد ألمانيا، والمصاعب التى واجهت ذلك [٣] .

وفى ١٣ سبتمبر أبرق هاليفاكس وزير الخارجية البريطانية إلى سفيره فى القاهرة يبلغه بأن فرصة مصر فى إعلان حالة الحرب قد ضاعت بعد القرار الذى اتخذه مجلس وزراء مصر فى ٨ سبتمبر، وكان يقضى بعدم إمكانية صدور مثل هذا الإعلان إلا بعد عرضه على البرلمان ، لأن ذلك «قد يجر إلى متاعب وقد ينتهى إلى الرفض» كما عبر عن ذلك هاليفاكس ، كما أشار إلى السفير بأنه يرى «أن معاودة الضغط على الحكومة المصرية فى هذا الصدد لا جدوى منها» [٤] .

وقد عاد وزير الخارجية البريطانية فطلب من سفيره فى ١٥ سبتمبر تجاهل المذكرة المصرية التى أعدها عبد الحميد بدوى حول دستورية إعلان حالة الحرب على ألمانيا ، ذلك لأن الخارجية البريطانية كانت قد بنت خطتها على أساس أنها سوف « تلجأ إلى الصمت المطبق»

---

(١) Ibid, No., 582, from Lampson to Halifax .

(٢) Ibid, No., 570, from Lampson to Halifax .

(٣) F. O. 407/223, No., 1038, from Halifax to Lampson .

(٤) Ibid, No. 651, from Halifax to Lampson .

لتدع على ماهر «يتكهن بمدى تبرمنا ، وما عسى أن يكون عليه موقفنا فى المستقبل» . كما أوضح له كيف انتهت مشكلة الرعايا المصريين فى ألمانيا سواء كانوا دبلوماسيين أو غير دبلوماسيين [١] .

وقبل أن ينصرم شهر سبتمبر ويمر شهر واحد على اجتياح ألمانيا لأراضى بولندا . ونظراً لموقف وزارة على ماهر من قضية إعلان مصر لحالة الحرب على ألمانيا وما اتسم به هذا الموقف من مراوغة واكتساب للوقت وانتحال لشتى المعاذير ، فقد ضاقت الحكومة البريطانية بوزارة على ماهر وأخذت تفكر فى تغييرها واستبدالها بوزارة جديدة . وذلك لأنها قد أخذت عليه عدة أمور كانت تكفى واحدة منها فقط لإسقاط وزارة مصرية فى الظروف العادية [٢] . غير أن أوضاع الحرب وما نجم عنها من حساسية شديدة لوضع انجلترا فى مصر، وموقف الرأى العام المصرى إزاء الحرب برمتها، قد جعل الخارجية البريطانية وممثلهما فى مصر يتريثان كثيراً قبل اتخاذ أية خطوة عنيفة ربما يكون من شأنها أن تضاعف من «إثارة معارضة شديدة ضد تدخل انجلترا» فى شئون مصر الداخلية . كما أن عدم وجود سياسى مصرى يستطيع - من وجهة النظر البريطانية - أن يخلف على ماهر فى الحكم دفع السفير البريطانى فى القاهرة إلى أن يشير على حكومته فى لندن أن تكف أيديها فى الوقت الحاضر ولا تتدخل فى الأمر إلى أن تحين الفرصة المواتية، إما بأن «تعم الشكوى»، أو أن «يعبث على ماهر بأحكام الدستور، فعندئذ تجد انجلترا مبرراً لتدخلها بحجة إنقاذ موقف « ظاهر الخطورة فى زمن الحرب » [٣] .

وكان من الواضح أن من بين العوامل التى دفعت انجلترا إلى التريث قليلاً، قيام على ماهر برئاسة كل من الوزارة والديوان الملكى معاً . الأمر الذى كان يعنى أن اصطدام انجلترا بعلى ماهر سوف يؤدى حتماً إلى صدامها بالملك فى نفس الوقت والذهاب إلى حد استخدام القوة والتلويح بعزله ، وهو ما لم تكن انجلترا راغبة فيه فى تلك الظروف على الأقل خوفاً من موقف الرأى العام ثم من موقف الجيش المصرى . يضاف إلى ذلك أن انجلترا - بالرغم من كل ذلك - قد امتدحت لعلى ماهر كل مواقفه وجهوده فى تنفيذ كافة ما طلب منه فيما عدا مسألتين فقط هما : إعلان حالة الحرب ، واعتقال بعض الموظفين الألمان . وفى هذا الصدد

---

(١) Ibid, No., 669, from Halifax to Lampson .

(٢) ومن بين المآخذ التى عدها السفير البريطانى على "على ماهر" : جمعه بين رئاسة الحكومة ورئاسة الديوان الملكى وإدارته لأعمال ذلك الديوان بينما الملك فى معزل عما يجرى حوله ، تكميمه للمعارضة فى ظل الأحكام العرفية !!؛ اتجاه القصر والأوساط المحيطة به ومعهم على ماهر إلى معاداة الانجليز والميل نحو الألمان ، بل إن بعضها اتجه نحو «اليسارية» ؛ محاولات على ماهر التفريق بين المدنيين والعسكريين البريطانيين العاملين فى مصر ، إذاعته أنباء خلافه مع السفارة البريطانية ، محاولات على ماهر التخفيف من قبضة الانجليز على مصر والحد من نفوذهم تدريجياً . عزل بعض العناصر المقربة إلى الانجليز من مناصبهم كأمين عثمان وعبد الرازق أبو الخير ....

(٣) F. O. 407/223, No, 719, from Halifax to Lampson and No., 298, from Lampson to Halifax .

يذكر السفير البريطاني «أنه قد استجاب لمطالبنا بكل همة ، وأصدر تشريعات الطوارىء بسرعة لم يكن في مقدور حكومة أخرى أن تقوم بها» ويضيف «وقد يكون له بعض العذر عن المسألتين المشار إليهما بسبب خشيته مما قد تسفر عنه الحرب ، ومن الجائز أن يعدل موقفه مع بوادر انتصارات الحلفاء» (١) .

على أية حال، فقد تجمد الموقف مؤقتاً، وقبلت بريطانيا من مصر موقفها على مضض، وراحت ترقب تصرفات حكومتها بحذر وقلق شديدين طوال الأشهر المتبقية من عام ١٩٣٩ وأوائل عام ١٩٤٠، وإن ظلت ترى أن وزارة على ماهر تقوم بتنفيذ بنود معاهدة التحالف والصداقة بسخاء، إلا أنها تنفذها تنفيذ الكاره الساخط ، وليس الصديق الحريص على معاونة صديقه «وإنجاده» . وهكذا كانت الحالة النفسية القائمة بين الوزارة المصرية والسلطات البريطانية في مصر مشوبة بفتور كبير، وعدم الثقة والاطمئنان إلى المستقبل (٢) . وظل وضع مصر الدولي شاذاً وفريداً ، فهي طبقاً لنصوص المعاهدة كانت في حلف مع انجلترا ، وبالتالي وضعت مواردها تحت تصرف انجلترا دون أن تكون رسمياً في حالة حرب مع ألمانيا . ولهذا لم يكن باستطاعتها أن تأخذ بموقف الحياد ، إذ إن الفارق العملي الوحيد بين وضع مصر هذا، وحالة الحرب هو أن القوات المسلحة المصرية لم تكن ملزمة بالاشتراك في الحرب اشتراكاً فعلياً ضد الألمان (٣) .

غير أن تطوراً كبيراً طرأ على الموقف العسكري في أوروبا نتيجة لاجتياح الجيوش الألمانية أراضي كل من بولندا والنرويج وبلجيكا وهولندا والدانمرك، وتوغلها في الأراضي الفرنسية، حيث لم تستطع القوات البريطانية والفرنسية الصمود أمامها ، الأمر الذي أدى إلى سقوط وزارة نيفل شمبرلين في انجلترا باعتبارها وزارة غير قادرة على تحمل أعباء الحرب وإدارة دفتها، وتشكيل وزارة قومية بريطانية برئاسة ونستون تشرشل في العاشر من مايو ١٩٤٠. (٤) ومن ناحية أخرى فإن موسوليني - عاهل إيطاليا - رأى مع التفوق العسكري الألماني أن الفرصة باتت سانحة أمام إيطاليا لاشتراكها في الحرب إلى جانب حليفتها ألمانيا علها تظفر بنصيب من مغانمها عند عقد الصلح ، حقيقة أنه قد التزم موقف الحياد طوال الفترة الماضية فأتاح لبلاده أن تجني الكثير من الفوائد الاقتصادية والتجارية ، غير أنه بدأ مع التطورات العسكرية الجديدة يفكر جدياً في دخول إيطاليا الحرب (٥) . ولهذا كان يهم بريطانيا بالدرجة الأولى أن تستطلع رأى الحكومة المصرية وموقفها فيما إذا دخلت إيطاليا الحرب إلى

(١) F. O., 407/223, No., 298, from Lampson to Halifax .

(٢) هيكل ، المصدر السابق ، ص ١٨١ .

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .

(٤) تروخانوفسكى ، المصدر السابق ، ص ١١١ - ١١٢ .

(٥) تروخانوفسكى ، المصدر السابق ، ص ٤٨ - ٥٠ ، جرانت وتمبرلى ، المصدر السابق ، ص ٤٩٣ .

جانب ألمانيا لأن ذلك سوف يشكل تطوراً جوهرياً فى موقف كل من مصر وبريطانيا . ومن ناحية أخرى فقد كان يهم إيطاليا أن تتعرف على موقف مصر فى حالة دخول إيطاليا الحرب مع ألمانيا .

ولهذا فقد سأل وزير إيطاليا المفوض فى القاهرة على ماهر فى ٢٥ مايو ١٩٤٠ عما إذا كان فى نية مصر مهاجمة إيطاليا، فرد عليه رئيس الوزارة المصرية بأن مصر ليس لديها هذه النية وأنها ستبذل كل جهدها لتجنب الحرب ضد إيطاليا ، ولكنها ستقاوم أى هجوم يشن عليها من جانب إيطاليا . وفى نفس اليوم فإن السفير البريطانى رأى - هو الآخر - ضرورة إبلاغ رئيس الوزراء المصرى بأن بريطانيا - إذا ما وجدت نفسها فى حالة حرب ضد إيطاليا - فإن مصر بطبيعة الحال ينبغى أن تقف إلى جانبها «كحليف محارب» . إلا أن رئيس الوزراء المصرى عاد فكرر له ما سبق أن ارتأته حكومة مصر حول ضرورة عرض الموضوع على البرلمان والحصول على موافقته فى حالة ما إذا كانت الحرب بعيدة عن مصر ؛ لأنها ستكون فى هذه الحالة حرباً هجومية . أما إذا ما وقع أى هجوم على أرض مصرية فإن الأمر يكون واضحاً تماماً بأنها ستكون حرباً دفاعية فلا داعى لدعوة البرلمان . وطلب من السفير عدم إثارة هذه المسألة فى الوقت الراهن إنتظاراً لتطورات الموقف، فقد لا تثار المسألة أبداً، كل ذلك على الرغم من إلحاح السفير وتذرعه بأن الهجوم يكون فى بعض الحالات «خير وسيلة للدفاع». وقد اكتفى السفير بأن حذره من الدعاية الإيطالية التى تروّج للنظرية القائلة بأن مصر يمكنها أن تظل بعيدة عن الحرب وهى آمنة إذا ما دخلت انجلترا فى حرب ضد إيطاليا (١)

ولم يكتف السفير البريطانى بذلك بل إنه انتهز فرصة مقابلته للملك فاروق فى أول يونية ١٩٤٠ ولفت نظره إلى الدعاية الإيطالية المتزايدة حول حياد مصر . فوعده الملك «بأنه سيتعهد المسألة» وإن كان لا يملك أن يصدر فى هذا الشأن «أمراً عالياً» ، كما أوضح للسفير بأنه قام بوضع أحد أعمام الملكة فريدة تحت الحراسة نظراً لتشيعه للإيطاليين وليوله المحورية. بل ذهب الملك إلى حد القول بأنه مستعد لاتخاذ إجراءات مماثلة عند الضرورة. وقد أبلغ السفير الملك بأنه فاتح على ماهر بلباقة «فى شأن تعزيز حكومته بضم عناصر أخرى إليها لتصبح فى وضع أقوى إذا ما عرضت مسألة (الحرب الهجومية) على البرلمان» . وكان السفير يقصد ضم عناصر وفدية إلى الوزارة ، ومع أن الملك أبدى موافقته على ذلك فإنه «راح يردد المطاعن ضد الوفد» على حد قول السفير ، الذى اقترح على الملك أيضاً ضرورة تسوية الخلاف القائم بين الوفد ورئيسه مصطفى النحاس من جهة ، والهيئة السعدية ورئيسها أحمد ماهر الذى يترأس مجلس النواب من جهة أخرى ، لأن ذلك قد يساعد على تدعيم الوزارة بتوسيع القاعدة ، فوافقه الملك على ذلك وإن أبدى امتناعه عن القيام بدور الوساطة بينهما لأنه قد يزيد «الأمور

(١) F. o. 407/ 224, No. 382., from Lampson to Halifax .

سوءاً بدلاً من تحسينها» نظراً لأن المسألة «فى غاية الدقة» . كما ناقش السفير مع الملك كذلك حجة على ماهر الخاصة بموقف البرلمان من الحرب الهجومية ، فجاء رد الملك بأنه - ومعه رئيس وزرائه - يعرفان كيف يتعاملان مع البرلمان إذا تمسك برأيه ؛ ويقصد بذلك أنه يعتزم أن يتخطاه . ويذكر السفير أنه نظراً لخطورة المسألة، فإنه لم يشأ أن يسترسل فى الحديث عنها ، ويعلق السفير على موقف الملك بقوله إنه «لا يزال ودياً كما يبدو فى ظاهره ولو أننى لا أستطيع أن أقول إلى أى مدى يمكن أن نعتمد على ذلك إذا تأزمت الأمور» . وقد بعث السفير البريطانى بتقرير إلى وزير خارجيته فى لندن بكل ما دار بينه وبين الملك وعلى ماهر ، وطلب رأى الوزارة فى مسلكه هذا [1] .

وفى الخامس من يونيه جاء الرد من هاليفاكس مبدياً له عدم ارتياحه إلى الضغط الذى مارسه السفير على كل من الملك ووزيره الأول كى يتعهدا بإعلان الحرب على إيطاليا ، لأن ذلك الضغط ربما يسىء إلى بريطانيا أكثر مما يفيدها ، وأعرب له عن أمله فى أن تقدم الحكومة المصرية على عمل سوف تثبت الحوادث أن لا مفر منه، وأن مصر ستقف فى الحرب إلى جانب الحلفاء دفاعاً عن الحرية التى ينعم بها المصريون . كما أشار وزير الخارجية على سفيره فى القاهرة بأن «يكون مقلاً فى إبداء النصيحة بصدد تشكيل الوزارة فى مصر» حتى لا يضايق الملك أو يساء تفسير نصيحته. أما فيما يتعلق بالخلافات الشخصية بين الساسة المصريين فقد أوضح له بأنها من «المشاكل الشائكة» ونصحه بأن يظل نفوذ السفارة البريطانية مستتراً إلا إذا اتخذت الأحداث «مساراً خطيراً» [2] .

وفى نفس اليوم - ٥ يونيه - بعث السفير إلى وزير خارجيته بتطورات جديدة نجم عنها تطور سريع للموقف فى مصر ، ذلك لأن جريدة البلاغ - الموالية للقصر - كانت قد نشرت مقالاً دعت فيه إلى ضرورة وقوف مصر موقف الحياد فى حالة دخول إيطاليا الحرب [3] . وهو الأمر الذى عبر عنه السفير بقوله إن الجو «أخذ يتسمم بالنظرية القائلة بالامتناع عن دخول الحرب أو بالوقوف على الحياد» . مما دعاه إلى مقابلة على ماهر وحذره بلهجة قاسية ، واتهمه بأنه يخدع بريطانيا . وقارن بين ذلك المقال الذى نشرته جريدة البلاغ وبين مقال آخر نشرته جريدة المصرى - الوفدية - دعت فيه إلى عدم الاطمئنان لتأكيدات إيطاليا بعدم اعتدائها على مصر [4] . وواضح من المقارنة التى عقدها السفير المغزى الذى يقصده من ورائها . وقد طلب السفير من رئيس الوزراء عدم السماح بنشر تلك الآراء «المضللة»، والعمل على نشر الآراء «السديدة» التى يدعو لها الوفد فى هذه الأيام، غير أن رئيس الوزراء أنكر أية مسئولية له

(١) Ibid, No., 429, from Lampson to Halifax .

(٢) مكرر Ibid, N., 401, from Halifax to Lampson .

(٣) البلاغ ، ٥٦٠٠ فى ٦/٢ ، ٥٦٠٢ فى ١٩٤٠/٦/٤

(٤) المصرى ، ١٢٨٧ فى ٢ يونيه ١٩٤٠ مقال افتتاحى لمحمود أبو الفتح بعنوان «فى ساعة الخطر تؤدى مصر واجبها كاملاً» .

عن مقال البلاغ ، وأوضح للسفير أنه قد أصدر تعليماته بمراقبة النشر، ومنع جميع التعليقات، كما أصدر تعليماته إلى وزير الدفاع بأن يعتمد أية مبالغ مالية تتطلبها الأغراض العسكرية وألا يتقيد في هذا الصدد باللوائح المالية العادية . وبأنه قد ناقش الموقف مع بعض الأعضاء البارزين في مجلس الشيوخ فأوضح لهم أن الحرب لا محالة ستمتد إلى مصر ، وإن كان قد أبدى للسفير عدم استحسانه لإشادته بالجريدة الوفدية . وخلال هذه المقابلة نصح السفير رئيس الوزراء بأن يصدر تعليماته للحد من نشاط وزير مصر المفوض في روما - مراد سيد أحمد - لأنه - وفقاً لرواية السفير - يدعو إلى حياد مصر ، كما أنه يظهر عدم ولائه للحلفاء وقضيتهم، الأمر الذي يضر بموقف انجلترا ومصالحها ، وإن كان على ماهر قد أوضح له بأن تعليماته لجميع وزراء مصر المفوضين في الخارج تقضي بأن يقرروا حقائق الموقف فحسب ، وأنه لا سلطة لهم في مناقشة موضوع حياد مصر [1] . وقد ختم رئيس الوزراء حديثه بأن طلب بإلحاح ضرورة إعلان القاهرة مدينة مفتوحة ، وذلك في مقابل أن يوافق للسفير على «كل المسائل الأخرى» . وهو ذلك المشروع الذي كان عبد الحميد بدوى - رئيس قلم قضايا الحكومة- قد أعده، وأبدى بسببه جميع القادة العسكريين البريطانيين دهشتهم ، وكذلك الحكومة البريطانية في لندن ، وكان على ماهر قد فهم خطأ أن جنرال ويلسون - قائد عام القوات البريطانية في الشرق الأوسط - قد وافق عليه . وقد رد عليه السفير البريطاني بأنه لا يستطيع أن يدلي برأي حول ذلك المشروع الآن، لأن مقترحات بدوى تبحث على وجه السرعة . وفي ختام البرقية نفى السفير لوزير خارجيته الشائعات التي قيل إنها تتردد في جو القاهرة بأن على ماهر يقوم بخداع انجلترا ، وإن كان قد أوضح بأن لرئيس الوزراء مصر «شهرة في الدس» [2] .

وفي السادس من يونية استدعى وزير الخارجية البريطانية سفير مصر في لندن وأعرب له عن ارتياح حكومته لمسلك الحكومة المصرية خلال الأزمة الراهنة، والترتيبات التي اتخذتها لتأمين الدفاع عن مصر ضد العدوان الخارجي وضد رجال الطابور الخامس الذين يقومون بترويج الدعاية المحورية . كما أوضح له مطامع إيطاليا في شرق البحر المتوسط ، وطلب إليه أن يواصل إرسال التقارير المشجعة إلى حكومته في مصر عن تصميم وعزم الشعبين البريطاني والفرنسي على مواصلة الحرب حتى النصر . كما أشار له أن مسألة إعلان القاهرة «مدينة مفتوحة» موضع بحث من جانب الحكومة والسلطات البريطانية، وأنه يتعشم أن توافق الحكومة البريطانية على هذا الإعلان بشرط ألا يكون عقبة أمام السلطات العسكرية [3] . كما أنه أراد من ناحية أخرى أن يتعرف على رأي السفير المصري في الموقف الداخلي في مصر في حالة

(١) F. O., 407/224, No. 447, from Lampson to Halifax.

(٢) oc. cit. LF. O.,

(٣) Ibid, No., 405, from Halifax to Lampson .

وقوع غارات عليها، وعما إذا كان ذلك سيترتب عليه اضطرابات داخلية، فطمأنه السفير «بأن الأمن الداخلى يمكن المحافظة عليه بسهولة» [1] .

وقد بعث وزير الخارجية البريطانية فى ١٠ يونيه ١٩٤٠ ببرقية إلى سفيره فى القاهرة أعرب له فيها عن تأييده لموقف السفير، ومطالبه من رئيس الوزراء المصرى . وطلب إليه ضرورة إبلاغه بأن كل ما يقال عن حيدة مصر إنما هو «مقترحات مضللة تماماً» وأن الحكومة البريطانية سوف تتخذ من مصر بكل تأكيد قاعدة لعملياتها الحربية، وترك للسفير مطلق الحرية فى اختيار الأسلوب الذى يعالج به الموقف مع رئيس وزراء مصر [2] .

وفى العاشر من يونيه ١٩٤٠ دخلت إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا على إثر سقوط فرنسا ، الأمر الذى أدى إلى تطور موقف كل من مصر وبريطانيا تطوراً جوهرياً . فإيطاليا - كما نعلم - تحتل ليبيا ومن ثم تتاخم حدود مصر الغربية ، وقد تولى جنرال جراتسيانى قيادة القوات الإيطالية فى ليبيا ليتوجه بها إلى مصر ويجعل من أرضها ميداناً لقتال انجلترا، يضاف إلى هذا أن احتلال إيطاليا للحبشة جعل منها موضع تهديد دائم لمصر فى السودان وساحل البحر الأحمر . حقيقة إن إيطاليا سبق لها أن أعلنت على لسان موسولينى أنها مضطرة لدخول الأراضى المصرية لإخراج الانجليز منها ، وأنها رغم ذلك تحترم استقلال مصر ولا تريد بحال أن تعتدى عليه أو تمسه . فهل يكفى مثل هذا الإعلان الذى روجته محطات الإذاعة لتظل الحكومة المصرية على موقفها من محور ألمانيا وإيطاليا ؟ وهل تسمح بريطانيا للحكومة المصرية بأن تتخذ الموقف الذى تراه؟! خاصة وأن القتال قد بدأ يتحرك سريعاً نحو الأراضى المتاخمة لمصر ، الأمر الذى قد ينتقل منها إلى مدن مصر وقراها فى أية لحظة .

لقد سبق أن رأينا كيف أن السفير البريطانى قد التقى برئيس وزراء مصر - إثر مقابلته مع وزير إيطاليا المفوض فى ٢٥ مايو الماضى، لإبلاغه أن بريطانيا تتوقع أن تقف مصر منها موقف «الحليف المحارب» فى حالة اشتراك إيطاليا فى الحرب، كما أنه وقف موقفاً حازماً من الدعايات التى بدأت تروجها بعض الصحف المصرية لما سمى آنئذ «بحياد مصر» والامتناع عن دخول الحرب «وتجنيب مصر ويلاتها»، ولم يقتنع السفير بكل ذلك بل إنه أخذ يراقب الموقف بحذر ، وراح مع القادة العسكريين البريطانيين فى القاهرة يضعون كافة الترتيبات والخطط اللازمة لمواجهة الموقف فى حالة دخول إيطاليا الحرب . وعندما أعلنت إيطاليا الحرب على كل من فرنسا وانجلترا فى ١٠ يونيه سأل وزير إيطاليا المفوض على ماهر عما عساه يكون موقف مصر ؟ فأبلغه الأخير بأن «مصر بطبيعة الحال ستعمل بما يتفق ومعاهدتها» مع

---

(1) F. O. 407/224, No., 406, from Halifax to Lampson .

(2) Ibid., No, 435, from Halifax to Lampson .

بريطانيا . وقد طلب السفير البريطانى فى مساء اليوم ذاته من رئيس الوزراء المصرى تنفيذ المرحلة الثالثة والأخيرة إزاء الرعايا الإيطاليين، التى تتعلق باعتقالهم وترحيل الوزير الإيطالى المفوض، وجميع أعضاء المفوضية والقنصليات الإيطالية فى مصر . وهى العملية التى أطلقت عليها السفارة البريطانية فى وثائقها عملية «التمباك» . وقد استجاب على ماهر «فى الحال» لهذا المطلب ، وكلفت مراكز القيادات العسكرية البريطانية بالتعاون مع وزارة الداخلية المصرية بتنفيذ هذه العملية فى ساعة محددة (١) .

وفى اليوم التالى ١١ يونيه - قابل السفير البريطانى على ماهر وأبلغه بتطورات الموقف العسكرى وراح يذكره بوعوده والتزاماته السابقة تجاه الموقف . غير أن على ماهر أوضح له بأنه تلقى الكثير من الأسئلة ممن يزعمون أن مصر وهى لا تملك أكثر من خمسة آلاف جندى كيف لها أن تلقى بنفسها إلى التهلكة بإعلان الحرب ؟ وقد أثار ذلك غضب السفير ، وعدّه تجاهلاً للقوات البريطانية فى مصر من ناحية ، كما رأى فيه «تقديراً خاطئاً لعدد الجيش المصرى من ناحية أخرى . وأكد له مدى ما تعلقه حكومته من أهمية خاصة على معاونة الجيش المصرى لها . وعند ذلك اكتفى السفير بإبلاغ على ماهر بأنه إنما جاء ليطلب منه تسليم جوازات السفر للوزير الإيطالى المفوض وأعضاء المفوضية الإيطالية فى القاهرة. وقد نقل السفير البريطانى وقائع ما جرى خلال تلك المقابلة بينه وبين على ماهر إلى وزير خارجيته فى لندن ، وأعرب له عن قلقه من موقف رئيس الوزراء المصرى (٢) .

وفى نفس اليوم - ١١ يونية أبلغ السفير البريطانى وزير خارجيته فى لندن بأنه أصبح يشك فى «حسن نية» على ماهر . وأشار عليه بضرورة إتخاذ موقف حازم وعاجل ، كما أشار عليه بأن الموقف يقتضى تغيير وزارة على ماهر وتشكيل وزارة جديدة على أساس أوسع يكون رئيسها مستعداً للوقوف مع بريطانيا «بإخلاص» ، كما يكون مستعداً لمواجهة إيطاليا بقوة وحزم، ورشح كلاً من حسن صبرى، وحسين سرى، وحافظ عفيفى، أو غيرهم لتولى أمر تلك الوزارة الجديدة . كما أوضح السفير فى برقيته أن تنحية على ماهر تعنى الاصطدام بالملك فاروق، لأنه سيعترض على اتخاذ مثل هذا الإجراء . كما أنه طلب ضرورة استعداد الحكومة البريطانية للإقدام على ذلك عند الضرورة . وفى حالة معارضة الملك فإنه يجبر على التخلى عن عرشه وأضاف السفير بأن «لنا من الأمير محمد على خير من يساعدنا، ونستطيع الاعتماد عليه والثقة به » . وزعم بأن «جمهرة الشعب المصرى ترحب بذلك التغيير» (٣) .

وفى صباح اليوم التالى - ١٢ يونيه - قابل السفير البريطانى على ماهر وأطلعه على

Ibid, No., 477, from Lampson to Halifax . (١)
F. O. 407/224, No., 488, from Lampson to Halifax . (٢)
Ibid., No., 491, from Lampson to Halifax . (٣)

التطورات العسكرية، وأوضح له أن الإيطاليين قد اقتحموا أحد المواقع المصرية على الحدود الغربية جنوب السلوم ، وأن السلوم نفسها باتت عرضة لهجوم الإيطاليين ؛ الأمر الذى يحل «مشكلة الحرب الدفاعية والهجومية» ذلك لأن الحرب قد امتدت فعلاً إلى الأراضى المصرية، مما يتطلب ضرورة إعلان الحكومة المصرية لحالة الحرب ضد إيطاليا طبقاً للتعهدات والتأكيدات السابقة التى قطعها رئيس الوزراء على نفسه . وقد طلب السفير ضرورة ترحيل نائب القنصل الإيطالى فى السلوم فوراً . فوافقه على ماهر على نقله إلى الأسكندرية تحت الحراسة .

وقد أطلع على ماهر السفير البريطانى على البيان الذى اعتزم إلقاءه فى جلسة سرية أمام البرلمان المصرى بمجلسيه - الشيوخ والنواب - صباح اليوم ذاته ، والذى كان مقرراً أن يدلى به مساء الليلة الماضية . وقد تضمنت مراسلات السفير البريطانى مع وزير خارجيته أهم محتويات ذلك البيان . ولا ترجع أهمية تلك الوثيقة إلى أنها تضمنت أهم محتويات بيان رئيس الوزراء المصرى فحسب ، بل لأنها تصور كذلك فهم السفير البريطانى لذلك البيان ورد الفعل عنده إزاءه، بالإضافة الى أنها تعتبر المصدر الوحيد الذى تحت أيدينا حتى الآن لذلك البيان (١) . وذكر السفير أن على ماهر سيفتتح بيانه بالإشارة إلى التغيير الذى طرأ على الموقف منذ إعلان إيطاليا الحرب فى ٣٠ يونيه ثم بالإشارة إلى الموقف الجديد الذى تجد مصر نفسها فيه . ويشير البيان إلى موقف مصر من ألمانيا منذ سبتمبر، وإلى قطع العلاقات معها. أما مع إيطاليا فإن الوضع يختلف بسبب الجوار فى البر والبحر ، ومصر مصممة على التمسك بمعاهدة التحالف . أما عن نظرية حياد قناة السويس إذا كانت مصر فى حالة حرب فإن هذا الحياد يستحيل تطبيقه عملياً . والاتجاه العام لرئيس الوزراء هو أن يثبت للبرلمان والجمهور أن مصر قد بذلت كل ما فى وسعها للحيلولة دون الحرب، وأنها بمقتضى المعاهدة ملزمة بتقديم جميع التسهيلات الممكنة لحليفتها وسوف تقوم بهذا كما فعلت ضد ألمانيا. وأن مصر متجهة بكل عواطفها نحو الحلفاء . ولكنها بمقتضى المعاهدة غير ملزمة بإعلان الحرب فى جميع الأحوال، وأنها لابد لها من أن تحمى نفسها وهى مصممة على ذلك، فإذا ما وقع اعتداء بالقنابل أو هجوم على الجيش المصرى أو دخول فى الأراضى المصرية، فهذا معناه الحرب، وهذا هو الموقف مبدئياً، فإذا ما هوجمت هبت للدفاع عن نفسها ووقفت فى الحرب مع حليفها . وبعدئذ سيلمح رئيس الوزراء إلى رغبتنا فى أن تكون مصر معنا فى الحرب، ثم إلى حديثه منذ فترة قصيرة مع الوزير المفوض الإيطالى، عندما سأله الوزير عما إذا كانت مصر ستهاجم

(١) إذ إن كل ما عرف عن هذه الجلسة هو أن رئيس الوزراء عرض سياسة الحكومة إزاء دخول إيطاليا الحرب . فأقر المجلسان سياسة الحكومة ومضمونها تجنيب البلاد ويلات الحرب ، مع الوفاء بتعهداتها وتقديم أكبر معونة ممكنة للحليفة فى دفاعها عن الحق والحرية، وفى حدود معاهدة الصداقة والتحالف . وأن يكون موقف مصر موقفاً دفاعياً مع قطع العلاقات السياسة مع إيطاليا واعتقال معظم رعاياها . انظر : الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ، جـ٣ ، ص ٨٣ .

إيطاليا إذا لم تقم إيطاليا بمهاجمتها، وكانت إجابته بالنفى كما سبق أن أبلغ السفير والقيادات العسكرية البريطانية فى مصر بذلك . كما سيتضمن بيان على ماهر إشارة إلى موضوع إعلان القاهرة مدينة مفتوحة وإلى أن الأمر لا يزال قيد البحث . هذا كل مانقله السفير عن البيان ، وتنبغى الإشارة إلى أنه قد تراجع فى برقيته إلى وزير خارجيته عما سبق له اقتراحه بضرورة تنحية وزارة على ماهر ، حيث رأى أنه كان خلال لقائه معه «أقل تردداً عما كان عليه فى الليلة الماضية» وإن كان قد نصح بأنه «لايزال يتطلب مراقبة شديدة» [١].

على أن أهم ما يسترعى النظر فيما دار خلال إلقاء بيان رئيس الوزراء المصرى فى الجلسة السرية للبرلمان، هو أن أحمد ماهر - رئيس الهيئة السعدية ورئيس مجلس النواب - قد عارض بيان رئيس مجلس الوزراء - وإن كان قد وافق عليه من حيث الشكل - وطالب المجلسين بضرورة الثقة بانجلترا، ومنحها حقوقاً أكثر مما تخولها لها المعاهدة ، خاصة وأنه فى حالة انتصار كل من ألمانيا وإيطاليا فإنهما لن تحمدا لمصر موقفها الذى وقفته منهما . وقدم اقتراحاً يعبر عن الرغبة فى منح الديمقراطيات كل مايمكن من عون وتأييد، وقد ووفق على هذا الاقتراح . كما أن الأحرار الدستوريين - فى المجلسين - قد أيدوا بيان رئيس الوزراء، بينما امتنع الوفديون - وكان عددهم ١٢ عضواً فى مجلس النواب - عن التصويت على هذا البيان، على اعتبار أن الحكومة لم تتح لهم الوقت الكافى للتشاور مع زعماء حزبهم فى مثل هذه الأمور الخطيرة [٢] .

ومما يستلفت النظر أيضاً أن على ماهر رفض فى بيانه أمام البرلمان مصارحة أعضائه بما سبق أن تعهد به لوزير إيطاليا المفوض، من حيث إن مصر ليس فى نيتها مهاجمة إيطاليا، ولكنها سوف تتصدى لأى هجوم يشن عليها، غير أنه صرح لهم بأنه «فى حالة عدم هجوم إيطاليا على مصر فإن الأخيرة لن تعلن الحرب ضد إيطاليا» . وهو ما أشار إليه السفير البريطانى فى برقيته ليلفت نظر وزير خارجيته إليه .

وعلى أية حال ، فبعد أن أدلى رئيس الوزراء ببيانه السياسى أمام البرلمان صباح ١٢ يونية، صرح وكيل وزارة الخارجية المصرية بأن الحكومة المصرية قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إيطاليا، كما أنه استدعى وزير إيطاليا المفوض فى مصر وأبلغه بأن عليه أن يرحل عن مصر هو وأعضاء بعثته الدبلوماسية ، ولكن نظراً لأن الحكومة المصرية أرادت ألا تتكرر معها مسألة احتجاز أعضاء بعثتها الدبلوماسية فى ألمانيا ، فإنها لم تسمح للوزير الإيطالى المفوض وأعضاء مفوضيته بمغادرة مصر إلا بعد أن تغادر البعثة الدبلوماسية المصرية

(١) F. O. 407/224 No., 498 and No., 502 from Lampson to Halifax .
(٢) F. O. Loc. Cit .

روما وتخرج من إيطاليا بأمان ، كما أضاف وكيل الخارجية المصرية أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قد وافقت أن ترعى مصالح مصر فى إيطاليا [1] .

وفى ١٤ يونيه توجه على ماهر ويرافقته صديقه المخلص عبد القوى أحمد وزير الأشغال العمومية إلى السفارة البريطانية - بناء على استدعاء من السفير البريطانى - وطلب السفير من على ماهر ضرورة قيام الحكومة المصرية بمصادرة جميع السفن الإيطالية الراسية فى المياه المصرية، وتسليمها للسلطات البريطانية ، ومنع الاتجار مع العدو، وتطبيق الأمر العسكرى رقم ٦ على إيطاليا ، وهو الذى تم بمقتضاه فرض حالة الطوارىء ضد ألمانيا، كما طلب السفير ترحيل أعضاء المفوضية والقنصليات الإيطالية، وضرورة مراقبة النشر لمنع نشر أية مقالات تروج الدعايات الإيطالية ، وقد أشاد السفير فى حديثه مع رئيس الوزراء بموقف الوفد والصحف الوفدية المؤيد تماماً لبريطانيا . كما أكد له خطورة النشاط الذى يمارسة «الطابور الخامس» فى مصر ؛ ويعنى بهم الرعايا الألمان الذين لم يتم إلقاء القبض عليهم بعد. وطلب من رئيس الوزراء سرعة إصدار الأوامر اللازمة لتعيين الحكام العسكريين للمناطق العسكرية الثلاث التى حددتها بريطانيا وهى، الصحراء الغربية ، الصحراء الشرقية ، ومنطقة القنال . وحذره من خطورة الموقف الذى قد ينجم عن حدوث أى تأخير فى هذا الصدد. كما لفت السفير البريطانى نظر رئيس الوزراء إلى الحالة السيئة التى أصبحت تسود الجيش المصرى كنتيجة لموقف الحكومة المصرية المتراخى تجاه إيطاليا . وحثه على ضرورة تزويد الجيش بالتعليمات التى تقتضى التعاون الكامل مع بريطانيا حليفة مصر، لأن انجلترا تعلق على الجيش أهمية كبيرة . وفى ختام حديثه ذكر السفير كلاً من رئيس الوزراء ووزير الأشغال بموقفهما المنطوى على التساهل، وتقلب وجهة نظرهما فيما يتعلق بتعهدهما والتزامهما بأنه فى حالة ما إذا دخلت إيطاليا الحرب، فلن يكون هناك ثمة شك فى موقف مصر منها . وقد شرح على ماهر وجهة نظره فى كل أمر من هذه الأمور السابقة، وإن لم يقتنع السفير بواحدة منها. كما اتهمه فى برقيته التى بعث بها إلى وزير خارجيته «بالتهرب» و «عدم التعاون» وفسر موقفه هذا بأنه رد فعل لرجحان كفة الميزان فى غير صالح الحلفاء، ومحاولة رئيس الوزراء أن يكسب لنفسه شعبية، بمحاولة تجنيب الشعب المصرى دخول الحرب والتعرض لويلاتها[2] .

ويبدو أن السفير كان قد تلقى من وزير خارجيته ما يؤيد الرأى القائل بأن اتخاذ مصر موقف الدولة غير المحاربة قد يفيد بريطانيا ، لأن السفير أعرب له عن موافقته على هذا الرأى على شرط أن تكون هناك حكومة مصرية يمكن الاعتماد عليها فى اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتأمين القوات البريطانية المسلحة بالسرعة المطلوبة ، وهو مالا ينطبق على

---

(١) oc. Cit . LF. O.

(٢) .HalifaxF. O., 407/224, No, 519, from Lampson to

وزارة على ماهر كما أن السفير أوضح في برقيته أن وجود الملك فاروق في الأسكندرية وتغيبه عن القاهرة في مثل هذه الظروف الحرجة، يدل في حد ذاته على مدى استعداده ومعه حكومته لمواجهة الموقف الناجم عن دخول إيطاليا الحرب وما يستتبعه من التزامات تجاه مصر [1] .

وقد وصل السفير البريطاني في ١٥ يونيه إلى اقتناع كامل بأن على ماهر «غير متعاون ولا يمكن الاعتماد عليه، بل ولا احترامه» على الرغم من أن على ماهر كان قد استجاب للكثير من المطالب التي طلبها منه السفير فيما عدا إعلان حالة الحرب على إيطاليا. وهو ذلك الأمر الذي كان السفير قد تغاضى عنه ولو إلى حين كما اتضح من الوثائق السابقة، وكما سيتضح فيما يلي من وثائق [2] ، مما يدل على أن تشدده مع على ماهر ربما يرجع إلى عدائه الشخصي وكراهيته له من ناحية ، ولأنه وهو الأهم كان رجل القصر والملك شخصياً الذي كانت ميوله تجاه المحور لاتخفى على أحد خلال تلك الفترة . وهو ما لا يمكن لانجلترا احتماله في مثل هذه الظروف . وقد دفع ذلك كله السفير إلى أن يشير على وزير خارجيته بضرورة «تغيير الوزارة بلا تأخير» . وربما أن السفير قد دفع إلى اتخاذ هذا الموقف أيضاً نتيجة الرسائل التي كان قد بعث إليه بها كل من مصطفى النحاس - زعيم الوفد - ومحمد محمود - زعيم الأحرار الدستوريين - والتي أعربا فيها عن «اليأس» وأشارا «إلى ضرورة تخلى على ماهر عن الحكم فوراً إذا ما أريد إنقاذ البلاد» . كما وافق على هذا الإجراء كذلك حسين سرى وزير المالية في وزارة على ماهر، الذي صرح للسفير بأن على ماهر لا يتعاون مع انجلترا بإخلاص ، وأنه وبعض زملائه قد يقدمون استقالاتهم من الوزارة لولا ما قد يحدثه ذلك من أثر في البلاد من الناحية السياسية . كل ذلك حدا بالسفير إلى أن يقترح على وزير خارجيته ضرورة تغيير الوزارة فوراً ، وأنه مستعد لقبول وزارة وفدية صميمة إذا ما كان مصطفى النحاس يفضل ذلك، لانه يرى أن النحاس - رغم أخطائه - سيعمل مع انجلترا «بولاء» وطلب من وزير خارجيته الترخيص له بمفاتحة النحاس في الأمر للتعرف على رأيه . وأشار إلى أنه ينبغي على انجلترا أن تلتزم الحزم مع الملك . ولوح له بأن جنرال ويفل Wavell- قائد القوات البريطانية في مصر - مستعد لأن يشد أزره إذا لزم الأمر . كما أوضح السفير بأن الملك فاروق قد فقد شعبيته إلى حد كبير وأنه يجب منع على ماهر من العودة إلى القصر مرة ثانية لأن مركزه فيه يكون أكثر خطراً على بريطانيا من وجوده كرئيس للوزراء [3] .

وفي ١٦ يونيه وافق هاليفاكس وزير الخارجية البريطانية على اقتراح تنحية على ماهر من رئاسة الوزارة، وفوض سفيره في القاهرة إبلاغ الملك فاروق بذلك . كما أعرب السفير عن

---

(١) Ibid., No., 522, from Lampson to Halifax.

(٢) Ibid., No., 530, from Lampson to Halifax.

(٣) F. O. 407/224, No., 525 and 530, from Lampson to Halifax.

رغبة بريطانيا فى إقامة حكومة جديدة تمثل أكبر عدد من العناصر المختلفة، وأن الحكمة تقتضى أن يكون رئيسها غير وفدى على أن يتمتع بثقة الوفد .ذلك لأنه كان يرى أن تشكيل وزارة وفدية خالصة سوف يغضب القصر وبعض الدوائر السياسية الأخرى التى يهم بريطانيا تعاونهم معها حتى لا يخشى مناوأتهم لها ، فضلاً عما يتسم به الوفد - من وجهة النظر البريطانية - من عدم الكفاية والدراية . كما أنه أشارعليه بضرورة أن تتمتع الوزارة الجديدة بولاء كل من : الجيش المصرى، نظراً لما «لموقف القوات المسلحة المصرية من أهمية بالغة»، ثم «تأييد أغلبية الشعب المصرى» (١) .

وفى نفس اليوم - ١٦ يونية - بعث السفير البريطانى إلى وزير خارجيته ببرقية يبلغه بنتيجة استطلاعه رأى كل من النحاس ومحمد محمود فى الموقف ، فالنحاس «يفضل تشكيل وزارة وفدية خالصة يقوم إلى جانبها (مجلس حرب) مؤلف من زعماء الأحزاب الأخرى » كما أنه قدم أيضاً إقتراحاً بديلاً يقضى، «بتأليف وزارة محايدة برئاسة عبد الفتاح يحيى، أو سيف الله يسرى » ويضيف السفير أن النحاس ومحمد محمود «لم يوافقا على ترشيح حافظ عفيفى أو حسن صبرى لرئاسة الوزارة ، ومن ناحية أخرى فإن محمد محمود لا يوافق على اختيار عبد الفتاح يحيى للرئاسة» . ويعقب السفير على ذلك أن «مما يؤخذ على تشكيل وزارة وفدية خالصة :

(أ) إغضاب القصر والقوى السياسية الأخرى ، واستبعاد حسين سرى وأحمد ماهر وغيرهما ممن هم على استعداد للعمل معنا .

(ب) قلة عدد الوفديين الأكفاء من الناحية الإدارية .

(جـ) عدم ملاءمة الاقتراح الخاص بتعيين نفر من الزعماء أعضاء فى (مجلس الحرب) واختصاصه والفائدة من تشكيله غير واضحة ». ومن بين مآخذ السفير على اقتراح الوزارة المحايدة ، أن المرشحين لها ليست لهم قوة الزعامة . كما أن تجارب سيف الله يسرى تنحصر فى عمله فى السلك الدبلوماسى فى الخارج . بيد أنها تلقى تأييداً من محمد محمود وحزب الأحرار وقد يزيدها الوفد كما قد يرتضيها السعديون ويضيف السفير أنه «بعد إعمال الفكر » قرر أن ينصح الملك باستشارة كل من محمد محمود بوصفه زعيم المعارضة فى البرلمان » والنحاس باعتباره، زعيم «أكبر الأحزاب شعبية» وأن يعمل بآرائهما . وخلص إلى القول بأن الأمر قد يؤدى فى النهاية إلى تأليف وزارة محايدة غير حزبية برئاسة سيف الله يسرى ، الذى لا يشك فى تعاونه مع البريطانيين «تعاوناً صادقاً» (٢) .

وفى ١٧ يونية قابل السفير البريطانى الملك فاروق - بالأسكندرية - وأبلغه مطالب

(١) Ibid., No., 468, from Halifax to Lampson.

(٢) Ibid, No., 532, from Lampson to Halifax.

بريطانيا، وكان ذلك بمثابة إنذار صريح بأن لا سبيل إلى التعاون مع وزارة على ماهر، نظراً لأنه غير حائز على ثقة بريطانيا«ولا لثقة الشعب المصرى» وفقاً لما أبداه زعيم كل من الوفد والأحرار الدستوريين. كما طلب من الملك بإلحاح عدم عودة على ماهر إلى منصبه فى القصر «لأن التجارب أظهرت أن وجوده فى ذلك المنصب يجعل من المستحيل على أية وزارة أن تقوم بعملها». وقد طلب الملك فاروق من السفير أن يرشح له من يخلف على ماهر فى الوزارة. فاعتذر السفير بحجة أن ذلك «ليس من شأنه»، وإن كان قد أشار عليه - بعد إلحاح من الملك - أن الطريق السليم هو أن يستدعى للاستشارة كلاً من محمد محمود زعيم المعارضة، ومصطفى النحاس زعيم أكبر حزب «حائز لتأييد الشعب». ولكن الملك - الذى سلم بضرورة استشارة زعيم المعارضة، أبى أن يستشير النحاس بحجة أنه صدرت عنه «إهانة للملك». وهنا أوضح له السفير ضرورة استشارته «لصالح بلده ولصالح عرشه». مع ما لهذه العبارة الأخيرة من مغزى كبير واضح. وخلال حديثهما لوح له الملك فاروق، بأن واجبه كملك لمصر يقتضيه أن لا ينضم فى الحرب إلى الطرف الخاسر». فرد السفير بأن مصر مرتبطة «بنا فجونا أو غرقنا، فمن الخير أن نتحمل معاً لكى ننجو معاً» وصرح له «بأن بريطانيا سوف تنتصر فى النهاية فلا يظنن غير ذلك». وكان السفير قد ألمح له خلال حديثه بأن جنرال ويفل «يترقب عودتى هذا المساء ليقف على مدى استجابة الملك لطلباتنا». ويذكر السفير أنه لم «يكن فى إستطاعتى أن أمارس ضغطاً عليه أقوى مما فعلت إلا أن أقدم له إنذاراً». ويختم السفير برقيته بأنه قد أبلغ أحمد حسنين - الذى كان يشغل منصب الأمين الأول فى القصر - بكل ما دار بينه وبين الملك، وطلب إليه أن يبصر الملك بضرورة الأخذ بما اقترحه عليه، وكان من رأى أحمد حسنين إعطاء على ماهر فرصة أخرى. إلا أن السفير رد عليه باستحالة ذلك بحجة أن على ماهر «لا يستطيع أن يعمل باستقامة» (١).

وعلى الرغم من أن هذا «الإنذار» الذى قدمه السفير البريطانى للملك قد تضمن مطالب محددة، فإن الأخير أخذ يراوغ ويماطل فى تنفيذها تمسكاً منه بوزارة على ماهر التى وقفت من إعلان حالة الحرب حتى الآن هذا الموقف الذى يجنب مصر ويلاتها، والذى يمكن تفسيره على أنه كان يعنى عدم ربط مصر بعجلة الإمبراطورية البريطانية الخاسرة والمراهنة على الجواد الخاسر الذى اتضح من حديث الملك مع السفير البريطانى، خاصة بعد أن تطور الموقف العسكرى فى أوروبا لغير صالح الحلفاء بعد انهيار فرنسا أمام القوات الألمانية. وهو ماشجع تزايد الميول المحورية فى مصر شعبية كانت أم رسمية، ليس على اعتبار أن المحور صادق النية فى الوعود التى أعلنها قادته وتتعلق باحترام سلامة واستقلال دول منطقة الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط، ولكن على اعتبار أنه لن يكون أسوأ من الاحتلال البريطانى الفرنسى

(١) F. O. 407/224, No. 536, from Lampson to Halifax

الذى عانت منه شعوب منطقة الشرق الأوسط بأسرها وخبرته فترات طويلة ، ومن ناحية أخرى أن هذا الميل كان يحمل فى طياته دوافع التشفى والانتقام من «حليف» أكرهت مصر على محالفته ضد رغبة شعبها . كما أنه كان يتضمن فى نفس الوقت معنى الإعجاب بالعسكرية الألمانية «التى لا تقهر» من جانب بعض قطاعات الرأى العام المصرى وقادته، بل وحتى الملك فاروق ذاته .

وعلى أية حال، فإن الملك فاروق رغبة منه فى المراوغة وكسب الوقت بعث فى ١٨ يونية ببرقية إلى ملك بريطانيا يشكو فيها من أسلوب التعسف والتشدد وعدم اللياقة الذى مارسه السفير البريطانى، وفى نفس الوقت دفع بأحمد حسنين لمقابلة السفير كى يحيطه علماً ببرقية الملك إلى ملك انجلترا ويوضح له بأن لن يكون هناك تعديل فى الوزارة حتى يصله رد لندن على تلك البرقية . فى الوقت الذى راحت فيه الصحف الموالية للقصر تشيع الأنباء بأن على ماهر أخذ فى تعديل وزارته بتوسيع نطاقها حتى تقطع على البريطانيين خط الرجعة . وقد كانت مقابلة أحمد حسنين للسفير تعنى - فى نفس الوقت - محاولة للقيام بدور الوساطة كى يسمح لعلى ماهر بالعودة إلى منصبه فى القصر كرئيس للديوان الملكى « مراعاة لكرامة الملك فاروق» . وقد رفض السفير ذلك رفضاً باتاً فى الوقت الذى أكد له أنه ليس فى نية بريطانيا التصميم على مطالبة أية حكومة مصرية بإعلان حالة الحرب . وقد طلب السفير من حكومته ضرورة أن يكون الرد على برقية الملك والتعليمات الصادرة إلى السفير هو تنحية على ماهر من رئاسة الوزارة وعدم السماح بعودته إلى منصبه فى القصر بصورة قاطعة بحجة أنه «لا يمكن أن تقوم حكومة مناسبة إذا هو استعاد مكانه فى القصر» (١) . علماً بأن الإجراءات التى اتخذتها وزارة على ماهر لتمكين بريطانيا من استخدام مصر كقاعدة عسكرية فى المنطقة لم تكن لتختلف كثيراً عن قرار إعلان حالة الحرب ضد دول المحور .

وقد أخذ السفير البريطانى يستعجل رد حكومته على برقية الملك فاروق متعللاً بأن أى إبطاء فى عزل على ماهر سيؤدى إلى «وضع خطير» ، لأن القصر قد أوقف كل تصرف انتظاراً لذلك الرد . هذا فى الوقت الذى أخذ على ماهر يشيع بأنه قد عزل من منصبه بغير وجه حق ، وأنه لا يعتزم التخلى عن منصبه طالما أن وزارته «تتمتع بثقة الملك والبرلمان» . كما أنه دأب على إذاعة أن وزارة الخارجية البريطانية لازالت تدرس الموقف حتى يترك انطباعاً هاماً فى مصر بأن انجلترا قد تتراجع عن موقفها، وأنه قد يبقى فى الحكم مستعيناً فى ذلك ببعض قطاعات الرأى العام المصرى المشايع له (٢) . وقد أشار السفير البريطانى على

---

(١) Ibid, No., 541, from Lampson to Halifax.

(٢) F. O., 407/224 Nos., 544 and 555, from Lampson to Halifax.

حكومته، فى برقيتين بعث بهما إلى وزير خارجيته فى ١٩ يونية بأنه فى حالة رفض المطالب البريطانية فليس أمامها سوى التهديد بإعلان الأحكام العرفية البريطانية على مصر كما حدث من قبل فى عام ١٩١٤ عندما أعلنت بريطانيا الحماية على مصر . وذلك إجراء كان من شأن تطبيقه الرجوع بحالة مصر إلى الوراء، والتجاهل الكامل لاستقلالها - أو سيادتها المعلن فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، والذى تأكد بتوقيع معاهدة ١٩٣٦ ، علماً بأن السفير ذاته لم يكن مرتاحاً تمام الارتياح إلى تطبيق هذا الإجراء ، وإن كان قد أراد استخدامه كورقة يُلوح بها للضغط على مصر حتى تستجيب للمطالب البريطانية . وقد عبّر السفير عن ذلك بأن «مجرد التهديد سيكون كافياً» فى حد ذاته . وإن كان قد أوضح بأن الاستعداد لمواجهة مثل هذا الموقف قد تم ، وأن لديه من القوات العسكرية ما يكفى لتنفيذه . الأمر الذى يعنى أن جزءاً كبيراً من القوات سيخصص للقيام بالمحافظة على الأمن الداخلى، وما يتبع ذلك من مصاعب من الناحية الإدارية [١] .

وقد تأخر رد وزارة الخارجية البريطانية على سفيرها فى القاهرة - بالرغم من إلحاح الأخير - بعض الشيء . وإن كانت قد وصلته برقية من الوزارة بتاريخ ١٩ يونيه تطلب إليه عدم التمسك فى علاقاته ومطالبه من الحكومة المصرية ببعض الأمور الأقل أهمية كتلك التى تتعلق باعتقال أو ترحيل الرعايا الإيطاليين فى القاهرة ، والتى ربما قد تتخذ ذريعة لعرقلة سياسة بريطانيا العامة فى مصر ، وإن أعربت له فى نفس الوقت عن استعدادها لتأييده - ومعه السلطات العسكرية - فى اتخاذ ما يراه من إجراءات ضرورية [٢] .

وفى الثانى والعشرين من يونيه وصل الرد الذى طالما انتظره السفير وألح فى طلبه . وقد تضمن ذلك الرد موافقة هاليفاكس وزير الخارجية على الاقتراح الخاص بالتهديد بإعلان الأحكام العرفية البريطانية فى مصر بما فى ذلك فرضها إذا لزم الأمر على اعتبار أنها إجراء مؤقت دعت إليه اعتداءات الإيطاليين والمحافظة على الأمن العام فى مصر ، وأن ذلك لن يؤثر فى سير الحياة العادية إلا بأقل قدر ممكن . كما نصحه بأن تكون ذريعة بريطانيا عند اللجوء إلى ذلك هو مخالفة الحكومة المصرية لنص المادة الخامسة من معاهدة الصداقة والتحالف [٣] . كما خوله وزير الخارجية حق قبول تنازل الملك فاروق عن العرش إذا لم يستجب إلى المطالب

---

(١) F. O. loc. Cit.

(٢) Ibid., No., 475, from Halifax to Lampson.

(٣) وتنص تلك المادة على تعهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن لا يتخذ فى علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفاً يتعارض مع المحالفة ، وأن لا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية . القضية المصرية ، ص ٤٦١

البريطانية . بشرط ألا يترك - بعد تنازله - حراً طليقاً، وأن يوضع تحت الرقابة البريطانية حتى لا يلجأ إلى إيطاليا للمطالبة بعرشه (١) .

ويتضح من ذلك الرد أن وزارة الخارجية البريطانية قد هيأت نفسها لقبول وزارة يتولى رئاستها مصطفى النحاس - رئيس الوفد وزعيم حزب الأغلبية - فى حالة ما إذا تم تنحية الملك فاروق عن العرش، لأن العقبة التى كانت تقف دائما أمام تعيين النحاس رئيساً للوزارة المصرية - وهى الخوف من إغضاب القصر - تكون قد زالت ، مما يسمح بتولى النحاس رئاستها باعتباره « أب المعاهدة وراعيها » (٢) .

ورغبة من الملك فاروق فى تدارك الموقف وحفاظاً على عرشه - وكانت قد وصلت إلى مسامعه أنباء رد وزارة الخارجية البريطانية - استدعى إلى قصر عابدين عدداً من الساسة القدامى وزعماء الأحزاب وقادة الرأى للتشاور فى الأمر . فاجتمعوا بالقصر مساء السبت ٢٢ يونيه - وهو اليوم الذى وصل فيه رد الخارجية البريطانية ذاته - وافتتح الملك الاجتماع وتركهم بعد أن أشار عليهم بالمسائل التى سيجرى بحثها وطلب إليهم أن تتم دراستها بكل حرية . وقد تداول المجتمعون الموقف بعد أن عرضه عليهم على ماهر رئيس الوزراء واستمروا فى اجتماعهم أكثر من خمس ساعات . وتروى المصادر العربية (٣) أن المجتمعين وفى مقدمتهم أحمد ماهر قد انتهوا إلى اتخاذ قرار بالموافقة على استقالة وزارة على ماهر بعد أن انعدمت الثقة بينها وبين الحكومة البريطانية . حيث ورد فى القرار أنه إزاء إصرار على ماهر باشا على الاستقالة فإنهم يضعون الأمر بين يدى الملك ليصرفه بحكمته، وذلك يعنى الإذعان للتبليغ البريطانى. ثم انتقل البحث إلى شكل الوزارة الجديدة فرأى بعضهم أن تكون وزارة قومية ورفض النحاس الفكرة وطلب أن تؤلف وزارة محايدة تقوم بإجراء انتخابات جديدة ، مما أدى إلى أن ينتهى المجتمعون على غير اتفاق . وتكاد الوثائق البريطانية أن تتفق فى روايتها حول هذا الاجتماع مع ما أوردته المصادر العربية (٤) .

وفى صباح اليوم التالى - ٢٣ يونية - قابل السفير البريطانى ويرفقته الجنرال ويفل الملك فاروق ، وسلمه الأخير صورة القرار الذى تم التوصل إليه فى اجتماع القادة بالأمس فى

---

(١) F. O., Ibid, No., 493, from Halifax .

(٢) F. O., 407/224, No, 493 from Halifax to Lampson .

F. O., Ibid., No. 590, from L. to. H .

(٣) الرافعى ، فى أعقاب الثورة ، جـ٣ ، ص ٨٣ - ٨٤ . هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية ، جـ٢ ، ص ١٨٦ .

(٤) حيث تذكر الوثائق البريطانية أن النحاس قد أبدى رأياً خلال الاجتماع يتعلق بتشكيل وزارة محايدة مؤيدة من الأحزاب المختلفة ، وأضاف بأن تستمر تلك الوزارة فى الحكم إلى حين إجراء انتخابات حرة .

قصر عابدين . وأوضح له أن ذلك يعني «أننا نسير في سياسة قوية من الصداقة والإخلاص تجاه انجلترا» . فذكره السفير مرة أخرى بالمطالب البريطانية التي تقضي بتشكيل «حكومة قوية تمثل الشعب - وتلتزم بتنفيذ المعاهدة ؛ أي يوافق عليها النحاس باشا» . كما طلب إليه ضرورة استدعاء النحاس للتشاور معه في الأمر (١) .

وفي مساء نفس اليوم - ٢٣ يونية - قدم على ماهر استقالة حكومته وأشار فيها إلى التدخل البريطاني حيث ورد في كتاب الاستقالة «ولكن أصبح الاستمرار في الحكم متعذراً لأسباب قاهرة خارجة عن إرادتنا وإرادة الشعب المصري . لهذا أراني مضطراً إلى رفع استقالتي الى مقامكم السامي» ، معرباً عن أمله في أن تخرج البلاد «من هذه المحنة مرفوعة الرأس عزيزة الجانب» (٢) .

كما ذهب أحمد حسنين - الأمين الأول بالديوان الملكي - إلى دار السفارة البريطانية في مساء اليوم - ٢٢ يونية - لإبلاغ السفير رد الملك على المطالب البريطانية ، متضمنا موافقته على اعتزال على ماهر رئاسة الوزارة وتعهداً بألا يعود إلى منصبه في القصر كرئيس للديوان الملكي، واقتراح الملك بأنه سيقوم باستدعاء النحاس ورؤساء الأحزاب السياسية الأخرى للاتفاق على اختيار رئيس وزراء محايد . وقد أوضح السفير لمندوب القصر تمسكه بمطلب بريطانيا الأساسي ، وهو أن يكون رئيس الوزراء الجديد حائزاً على تأييد النحاس» . فرد عليه أحمد حسنين بأن الملك يعمل طبقاً لمشورة النحاس وزعماء الأحزاب الأخرى، في سبيل الحصول على تأييدهم لرئيس الوزراء الجديد ولضمان موافقة البرلمان . وقد طلب السفير ضرورة الانتهاء من هذه المشاورات على وجه السرعة، وأن يكون رئيس الوزراء الجديد من طراز حافظ عفيفي أو حسن صبري (٣) .

ويبدو أن الملك أراد أن يستغل اقتراحاً نسبه إلى وزير الخارجية البريطانية ورد ضمن برقية من حسن نشأت سفير مصر في لندن إلى الحكومة المصرية، بأن الخارجية البريطانية ترى أن يتم تغيير الوزارة دون ضجة وبغير حاجة إلى حل البرلمان . فقد عقب السفير على ذلك بأن هذا الأمر «قد يتخذه الملك ذريعة لاستبقاء الحال على ما هو عليه» . لأنه من غير المحتمل أن يجمع النحاس وزعماء الأحزاب الأخرى على مرشح واحد لرئاسة الوزارة مما دعاه إلى أن يقترح وقف جلسات المجلس النيابي خلال عطلة الصيف مما يذلل تلك الصعوبات . كما أنه رأى أن ينتظر ما قد تسفر عنه المشاورات وإلا فإنه سوف «يصر على قبول ما يشير به النحاس الذي

---

(١) F. O., Loc. Cit.

(٢) كرم ، النظارات ، ص ٣٨٤ - ٣٨٥ ، الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٨٤ .

(٣) F. O. 407/224, Nos, 590 and 592, from Lampson to Halifax .

يتزعم الأغلبية العظمى فى البلاد » ويعلق السفير على الموقف برمته موضحاً « وقد نخرج من الأزمة الحالية دون حاجة إلى تغيير الملك، ولكنى أشك كثيراً فى أن يستمر طويلاً، وعلينا أن نراقبه طول الوقت ، ويضيف «وفى نفس الوقت اتخذت جميع الإجراءات إذا ما اقتضى الأمر إعلان الأحكام العرفية » [1] .

والأمر الذى يدعو إلى الالتفات هو بروز دور بعض رجالات الجيش المصرى للمرة الأولى خلال هذه الأزمة وظهور ما أسماه السفير - فى برقيته بتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٣٩ - «بالشلة العسكرية» ويقصد بهم الفريق عزيز على المصرى وعبد الرحمن عزام، وصالح حرب وغيرهم،[2] . والتى ربما كانت مدفوعة من جانب على ماهر - وربما من جانب الملك ذاته - للعمل على إحباط دور البعثة العسكرية البريطانية وهدم نفوذها فى صفوف الجيش المصرى . وقد دفعت كل تلك العوامل وغيرها السفير البريطانى إلى حد التلويح بإعادة مصر إلى ما يشبه عهد «الحماية»، ذلك لأن بريطانيا ما كان بوسعها أن تغض الطرف عما كان يجرى فى مصر فى تلك الظروف العصيبة التى كانت تمر بها بريطانيا . لذلك آثرت أن ترتب الموقف باهتمام بالغ إلى أن واتتها ظروف مناسبة للتخلص من هذه الوزارة «المناوئة» دون أن يثير تدخلها مشاعر مصر والمصريين .

على أية حال ، فقد دعى الزعماء إلى عقد اجتماع آخر فى قصر عابدين يوم ٢٤ يونية للمشاورة فى تأليف الوزارة، فأصر النحاس على رفض الاشتراك فى وزارة قومية مؤكداً رأيه بشأن تأليف وزارة محايدة تجرى انتخابات حرة عندما تسمح الظروف بذلك [3] . وفى نفس اليوم - ٢٤ يونية - طلب على ماهر عقد جلسة لمجلس الشيوخ ليدلى فيها ببيان عن موقفه من الأزمة . وقد أوضح فى بيانه أسباب استقالته، وذكر أن السلطات البريطانية تقدمت إليه بعدة طلبات كما هو ثابت فى محفوظات وزارة الخارجية ورئاسة مجلس الوزراء،، وأنه استجاب إلى الكثير من هذه المطالب فى نطاق معاهدة التحالف ، الأمر الذى استوجب شكر السلطات العسكرية البريطانية عليه. ولكن السفير البريطانى لجأ إلى «الوسائل العتيقة» وطلب تنحيته عن الحكم . وجاء فى هذا البيان أن « جوهر الخلاف الحالى، فى التعارض بين مصلحة الدولتين، فكل منا كان يعمل بما يمليه عليه الولاء والإخلاص لوطنه» . وقد أعرب المجلس عن كامل تأييده لرئيس الوزراء المستقيل [4]. ونلاحظ أن على ماهر التجأ إلى مجلس الشيوخ - وليس إلى مجلس النواب - الذى يملك وحده إعلان الثقة بالوزارة، وربما يرجع ذلك إلى خشيته

(١) F. O., Loc. Cit.

(٢) F. O, 407/223, No, 298, from Lampson to Halifax

(٣) الرافعى ، المصدر السابق ، ص ٨٥ .

(٤) مضابط مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد العادى الخامس عشر ، الجلسة ٤٤ فى ٢٤ يونية ١٩٤٠ ، ص ٩٤٧ - ٩٤٨ .

من المعارضة التى قد يثيرها رئيس المجلس نفسه – أحمد ماهر – استمراراً لمواقفه السابقة من رئيس الوزراء فيما يتعلق بموقف مصر من الحرب .

وقد تأخرت موافقة الملك على قبول استقالة على ماهر ووزارته حتى يوم ٢٧ يونية ١٩٤٠ إلى أن كلف حسن صبرى بالقيام بتشكيل الوزارة الجديدة، طبقاً للترتيبات التى أعدتها بريطانيا ومواقف مختلف القوى السياسية المصرية .

وهكذا تم الإطاحة بوزارة على ماهر نتيجة لانتهاك بريطانى سافر لاستقلال مصر وسيادتها بلغ حد توجيه إنذار إلى الملك، وتدخل بريطانى مباشر وصريح فى عزل وتعيين رؤساء الوزارات المصرية . وليس فى وسع من يطلع على هذه الوثائق البريطانية التى كُشف النقاب عنها مؤخراً إلا أن يشيد بموقف على ماهر وسياسته خلال فترة تقلده رئاسة الوزارة التى استمرت بين ١٨ أغسطس ١٩٣٩ ، ٢٧ يونية ١٩٤٠ ؛ والتى التزمت بمبدأ «تجنيب مصر ويلات الحرب» . على الرغم من أنها عملياً قد انساقت تحت تأثير الضغوط البريطانية إلى اتخاذ إجراءات عديدة، وصلت بالبلاد إلى حد أنها كانت أشبه بالدولة المحاربة .

ويمكن النظر إلى هذه الأزمة وما مرت به من أدوار إلى أنها تمثل إلى حد كبير «بروفة» حقيقية، وسابقة تاريخية – تضاف إلى السوابق الأخرى – لمأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ الشهيرة ، مع اختلاف ضئيل فى شكل «الاخراج المسرحى» وبعض أطراف المسرحية.

المراجــع

أولا: الوثائق العربية المنشورة:

١ - جمهورية مصر ، القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ القاهرة ، ١٩٥٥.

٢ - مجلس الشيوخ، قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٢٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ، القاهرة ، ١٩٣٧ .

٣- مضابط جلسات مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد العادى الخامس عشر ، الجلسة ٤٤ فى ٢٤ يونية ١٩٤٠.

ثانيا: المؤلفات المنشورة بالعربية والمترجمة :

١ - أحمد عبد الرحيم مصطفى ، العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦ - ١٩٥٦ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٦٨.

٢ - تروخانوفسكى ، سياسة بريطانيا الخارجية خلال الحرب العالمية الثانية ترجمة عبد الحميد الجمال ، مراجعة وتقديم عبد الخالق لاشين القاهرة ، ١٩٧٦.

٣ - جرانت وتمبرلى ، أوروبا فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، ترجمة محمد على أبو درة ، القاهرة ، ١٩٦٧.

٤ - عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث الطبعة الأولى ، القاهرة، ١٩٥١.

٥ - فؤاد كرم ، النظارات والوزارات المصرية ، الجزء الأول القاهرة ، ١٩٦٩.

٦ - محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية ، الجزء الثانى القاهرة ، ١٩٥٣.

ثالثا: الصحف والدوريات:

١ - الأهرام ، مايو - يونيه ١٩٤٠.

٢ - البلاغ ، مايو - يونيه ١٩٤٠.

٣ - المصرى ، مايو - يونيه ١٩٤٠ .

رابعا: الوثائق البريطانية غير المنشورة:

F. O., 407-223 & 224, Nos : -
1060 - 507 - 527 - 618 - 555 - 557 - 562 - 570 - 575 - 582 - 1038 - 651 - 669 - 719 - 298 - 382 - 429 - 401 - 447 - 406 - 435 - 477 - 488- 491 - 498 - 502 - 519 - 522 - 530 - 575 - 468 - 532 - 536 - 541 - 544 - 425 - 493 - 590 - 592.

المسألة الزراعية فى مصر المعاصرة
ومشـروع مقـترح

مقدم لندوة
« العلاقات الزراعية »
تشرين أول (أكتوبر) ١٩٩٠ - جامعة دمشق

نشر ملخص لهذا البحث فى مجلة الموقف العربى عدد ٨١ أول يناير ١٩٨٧ - القاهرة. كما سينشر البحث كله ضمن ندوة «العلاقات الزراعية» - جامعة دمشق فى سلسلة ندواتها حول إعادة كتابة التاريخ العربى القومى.

الوضع الزراعي في مصر المعاصرة:

حتى تم بناء السد العالي (بين عامي ٥٨ - ١٩٧٠) كانت مياه النيل تروى مساحة تقل قليلاً عن ٦ مليون فدان، إلى جانب مساحات أخرى صغيرة تزرع فى الواحات وعلى طول الساحل الشمالى الغربى. تلك المساحة كانت تقريباً توازى المساحة المنزرعة فى مصر فى مطلع الستينات. ولقد وفرت مياة السد العالى استزراع مساحة إضافيه جديدة تبلغ ... ر ٣٠٠ ر ١ فدان فـى وادى النيل والدلتا. كمـا عملـت علـى تحويـل مسـاحـة ٠٠٠ ر ٩٠٠ فدان مـن رى الحيـاض الى الـرى الدائـم فـى مصـر العليـا (الصعيد). وبحلـول عـام ١٩٧٢ تـم بصعوبـة استصلاح ٠٠٠ ر ٨٠٠ فدان مستفيدة من المياه الجديدة للسد أما الباقى فقد تم بحلول عام ١٩٨٠ . ويبين الجدول التالى رقم (١) الملامح الرئيسية للتوسع الزراعى فى مصر بين عامى ١٨٢٠، ١٩٨٢ .

جدول (١) الأرض والسكان فى مصر

السنة	مجموع السكان	نسبة سكان الحضر	الارض المنزرعه (مليون فدان)	المساحة المحصولية (مليون فدان)	نسبة الفدادين للسكان الحضريين		نسبة الأفدنه للسكان الريفيين	
					المنزرعة	المحصولية	المزروعة	المحصولية
١٨٢٠	٢ر٥	١٢٪	٣	٣	١ر٢٠٪	١ر٢٠	١ر٤٠	١ر٤٠
١٨٩٧	٩ر٧	٢٠٪	٥	٦ر٨	ر٥١٪	ر٧٠	ر٦٤	ر٨٧
١٩٠٧	١١ر٢	١٩٪	٥ر٤	٧ر٧	ر٤٨٪	ر٦٨	ر٦٠	ر٨٥
١٩١٧	١٢ر٧	٢١٪	٥ر٣	٧ر٧	ر٤١٪	ر٦٠	ر٥٣	ر٧٧
١٩٢٧	١٤ر٢	٢٣٪	٥ر٥	٨ر٧	ر٣٩٪	ر٦١	ر٥٠	ر٧٩
١٩٣٧	١٥ر٩	٢٥٪	٥ر٣	٨ر٤	ر٣٣٪	ر٥٣	ر٤٤	ر٧٠
١٩٤٧	١٩	٣١٪	٥ر٨	٩ر٢	ر٣١٪	ر٤٨	ر٤٤	ر٧٠
١٩٦٠	٢٦	٣٨٪	٦ر١	١٠ر٣	ر٢٠٪	ر٣٨	ر٤٩	ر٦٤
١٩٦٦	٣٠	٤٠٪	٦ر٥	١٠ر٥	ر٢٧٪	ر٣٥	ر٣٦	ر٥٨
١٩٧٠	٣٣ر٩	٤٢٪	٧ر٤	١٠ر٧	ر٢٢٪	ر٣٢	ر٣٧	ر٥٤
١٩٨٢	٤٤ر٧	٥٠٪	٨ر٣	١٤ر٠	ر١٨٪	ر٣١	ر٣٦	ر٦١

حيث يوجد ستة مشاريع رئيسية كبيرة داخل الدلتا وحولها وغربى سيناء وبيانها :

(١) مديرية التحرير : وهى واحدة من أكبر المستوطنات الجديدة فى مصر بدأت عام

١٩٥٧ حيث تم استصلاح ٠٠٠ ر ٢٠٠ فدان سكنها ٢٥ ألف شخص فى سبع قرى وقد تم الحصول لها على المياه من النيل بواسطة قناة ، كما أنه فى القطاع الجنوبى منها تعتمد كذلك على المياة الجوفية .

(٢) منطقة مريوط : يغطى هذا المشروع حوالى ١٠٠ ألف فدان تضمنت استصلاح وردم أجزاء من بحيرة مريوط والمناطق المجاورة لها بالقرب من الأسكندرية. ويعتمد المشروع أساساً على استخدام مياة الصرف .

(٣) مشروع صحراء النوبارية : اعتمد على استخدام مياة النيل لزراعة حوالى ٢١٧ ألف فدان جنوب غرب الأسكندرية .

(٤) شمال الدلتا جنوب بحيرات إدكو والبرلس، وهى مساحات شاسعة من الملاحات والمستنقعات تعرف باسم البرارى تم تجفيفها، وأضافت مساحة بلغت ٠٠٠ر١٢٠ فدان للزراعة .

(٥) منطقة جنوب بحيرة المنزلة : حيث تم تجفيفها وريها، وأضافت بذلك مساحة بلغت ٠٠٠ر٨٠ فدان زراعية .

(٦) مشروع غرب سيناء : حيث تم استصلاح ألفين (٢٠٠٠) فدان حتى عام ١٩٦٧ من مساحة إجمالية مستهدفة لتبلغ ٠٠٠ر٢٠ فدان . تأخر استصلاح بقية المساحة بسبب العدوان من جانب ؛ والانتهاء من مشروع ترعة السلام عام ١٩٧٩ من جانب آخر، وهى التى ضخت مياة النيل أسفل القناة . وقد بلغت الجملة الكلية لهذه المساحات المستصلحة ٠٠٠ر٧٣٧ فدان

وقد أضيفت إلى هذه المشروعات الستة الكبيرة خمسة مشروعات صغيرة أخرى على طول وادى النيل مستفيدة من مياه النيل أضافت حوالى ٠٠٠ ر ١٤٢ فدان بحلول عام ١٩٧٢ لتصل المساحة الإجماليه المستصلحة : ٠٠٠ر٨٧٩ فدان وبيان هذه المشروعات الخمسة الأخيرة كالتالى :

(٧) منخفض الفيوم	٥٠٠ر٩ فدان
(٨) منطقة المنيا	٥٠٠ر٥٨ فدان
(٩) مديرية قنا	٠٠٠ر١٧ فدان
(١٠) الرديسية ووادى عبادى	٠٠٠ر١٣ فدان
(١١) كوم امبو	٠٠٠ر٤٤ فدان

وكان مشروع كوم أمبو هو أول محاولة فى مشروع إعادة توطين النوبيين فى الصعيد التى تأثرت أراضيهم من جراء بحيرة السد (بحيرة ناصر) .

وخلال الفترة بين عامى ١٩٥٢، ١٩٨٠ تم استصلاح مساحة بلغت جملتها ٠٠٠ر٠٧٢ر١ فدان فى وادى النيل والدلتا ، كان منها أقل من ١٥٪ أضيفت بعد عام ١٩٧٦ . كما تم استصلاح مساحة أخرى فى الصعيد كانت تروى بالحياض لتروى رياً دائماً بلغت ٠٠٠ر٨٨٠ فدان . ومع ذلك فإن المساحة القابله للاستصلاح تقل عن الأرقام المقدرة

للأراضى الزراعية التى يتم فقدها . ففى عام ١٩٨٦ صرح الرئيس حسنى مبارك أنه طبقاً لأحسن التقديرات، فإنه يمكن القول بأن حوالى مليون فدان فقط هو الذى أضيف إلى المساحة المزروعة منذ عام ١٩٠٩ ، على الرغم من إدخال نظام الدورة الزراعية (ذات المحاصيل المتعددة) بعد إتمام بناء السد العالى . مما يعنى أن المساحة المحصولية وحدها هى التى تزايدت دون غيرها .

وتذكر التقديرات أنه منذ عام ١٩٨٠ تخسر مصر سنوياً ٢٠ر٠٠٠ فدان زراعى سواء لأغراض البناء أو لصناعة الطوب وغير ذلك ، على الرغم من أنه صدر فى عام ١٩٨٥ قانون يحظر تجريف التربة الزراعية بغرض بناء الطوب [1] . كما خسرت مصر كذلك أراضى أخرى بسبب مشاكل رشح التربة، وتمليحها وتشغيلها بسبب سوء الصرف وقلة مشروعاته والتى تزايدت بفعل الانتهاء من السد العالى وتزايد النحر وقلة الاهتمام بمشروعات الصرف (تقدر تلك المساحة الزراعية المفقودة خلال عشر سنوات ٨٠ - ١٩٩٠، ما بين ٥٠٠ إلى ٧٠٠ ألف فدان) .

إن الآثار المركبة من جراء التزايد والنمو السكانى وتناقص الأرض الزراعية فى المناطق الزراعية القديمة والتقليدية أجبر الحكومة المصرية أن تأخذ زمام المبادرة فى شكل جديد من أشكال استصلاح الأراضى .

جدول (٢) تطور السكان بين ١٨٩٧ - ١٩٨٦

السنة	السكان	نسبة الزيادة	نسبة سكان الحضر فى مصر	جملة سكان الحضر
١٨٩٧	٩ر٧١٤ر٥٠٠		٢٠٪	١ر٩٤٢ر٩٠٠
١٩٠٧	١١ر١٩٠ر٠٠٠		١٩٪	٢ر١٢٥ر٠٠٠
١٩١٧	١٢ر٧١٨ر٣٠٠	١ر٣٪	٢١٪	٢ر٦٤٠ر٠٠٠
١٩٢٧	١٤ر١٧٧ر٩٠٠	١ر١٪	٢٦٪	٣ر٧١٦ر٠٠٠
١٩٣٧	١٥ر٩٢٠ر٧٠٠	١ر٢٪	٢٨٪	٤ر٣٨٢ر٠٠٠
١٩٤٧	١٩ر٠٣٨ر٥٠٠	١ر٨٪	٣٣٪	٦ر٢٠٢ر٠٠٠
١٩٦٠	٢٦ر٠٨٥ر٣٠٠	٢ر٤٪	٣٧٪	٩ر٦٥١ر٠٠٠
١٩٦٦	٣٠ر٠٨٣ر٤٠٠	٢ر٥٪	٤٠٪	٢ر٠٤٢ر٠٠٠
١٩٧٦	٣٦ر٦٢٦ر٣٠٤	٢ر٥٪	٤٢٪	٣ر٩٩٨ر٠٠٠
١٩٨٦ (تقديرات)	٥٠ر٣٠٠ر٠٠٠	٢ر٧٪	٤٩٪	٥ر٠٠٠ر٠٠٠
٢٠٠٠ (مستهدفة)	٧٠ر٠٠٠ر٠٠٠			

(١) تذكر الأرقام الرسمية أن عدد المحاضر الحكومية لمخالفات الاعتداء علي الأراضى الزراعية بالبناء أو التجريف أو التبوير أو ما إلى ذلك بلغت منذ عام ١٩٨٧ فقط حوالى ٧٢٠ ألف محضر مخالفة وتذكر أرقام موثوق بها أن مساحة الأرض الزراعية التى ضاعت بين عامى ١٩٨٤ ، ١٩٨٩ تبلغ حوالى نصف مليون فدان من أجود الأراضى العريقة التى لا يمكن تعويضها .

وفى عام ١٩٨١، أعلنت الخطط لاستصلاح ٢ر١ مليون فدان جديدة بحلول نهاية القرن. إن أكثرية تلك الأراضى المستهدفة تركزت فى مشروعات كبيرة رئيسية ثلاثة هى :-

١ - صحراء النوبارية حيث يتوقع استصلاح مساحة ٠٠٠ر٣٠٠ فدان . وقد تم دعم هذا المشروع من جانب الولايات المتحدة الأمريكية بما قدره ٨٠ مليون دولار قيمة قرض من I. D. A. (منظمة التنمية الدولية) بغرض إقامة صناعات جديدة للسكر .

٢ - مديرية التحرير ، وهو مشروع جديد يتركز على حزام ساحل البحر المتوسط فى وسط الدلتا يمكن به إضافة مساحة مستهدفه تصل إلى ٠٠٠ر٢٠٠ فدان .

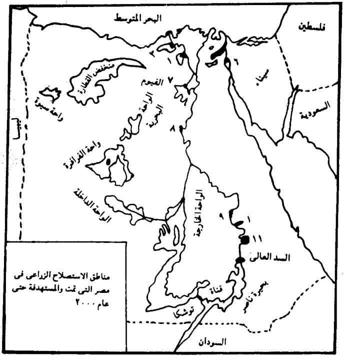
٣- جنوب بورسعيد . وقد ظهر هذا المشروع لأول مرة فى مطلع الستينات، يهدف إلى رى ٢٠٠ ألف فدان فى منطقة صحراوية جنوب بورسعيد. وهذا المشروع سيشكل جزءاً من خطة جديدة بغرض إقامة مستوطنة جديدة تساعد فى التخفيف من عبء المناطق الحضرية فى دلتا النيل .

وتشكـل التنمية الزراعيـة فى الأراضـى الصحراويـة واستصلاحهـا واحداً من أكثر الموضوعات إثارة للجدل فى خطط وسياسات الاستصلاح الزراعى، وخاصة فى مصر فى منطقة الوادى الجديد وما يجاوره من أراضى فى الصحراء الغربية، حيث يترابط عدد من الواحات والمنخفضات وأهمها البحرية والفرافرة وأبو منقار والداخلة والخارجة وغيرها.

وقد صورت الخطط أن إمداد المياه واحتياجاتها تأتى من مصادر مختلفة وعديدة يقف فى مقدمتها المياه الجوفية العميقة ، وكذلك بحر المياه غير المالحة، وأخيراً من مياه يتم سحبها من النيل عبر قناة تمتد إلى بحيرة صناعية جديدة فى منخفض توشكا كما يتضح من الخريطة التالية ، وهى منطقة كبيرة وواسعة تقع إلى الغرب والشمال الغربى من بحيرة ناصر، وتصل إلى منطقة الوادى الجديد والواحات .

ولقد تم بناء هذه القناة جزئياً، حيث تؤدى وظيفة ودوراً هاماً آخر فى الحماية من أخطار الفيضانات العالية، حيث تسحب المياه من بحيرة ناصر إذا ما ارتفع مستوى المياه منها بدرجة عاليه تنذر بالخطر.

إن الانتقادات الرئيسية التى توجه إلى مشروعات استصلاح الصحارى المقترحة من خلال الإدارات والهيئات القومية المختلفة «الهيئة العامة لتعمير الصحارى» والأخرى السابقة عليها « الهيئة التنفيذية للمشروعات الصحراوية » هو ذلك التضارب والتناقض الحاد بين حجم وتقديرات المساحات المقترح استصلاحها، وتلك التى تمت فعلاً ، فخلال أوقات مختلفة منذ عام ١٩٦٠ تم اقتراح استصلاح مساحة تصل إلى ٣ مليون فدان فى الصحراء، ولكن بحلول عام ١٩٨٥ كانت المساحة المستصلحة فعلاً هى فقط ٢٠٠ ألف فدان بنسبة تصل فقط إلى ٧٪ من المساحة المقدرة . وكان المعوق الرئيسى لمواصلة واستكمال خطه الاستصلاح هو



مناطق الاستصلاح الزراعى فى مصر التى تمت والمستهدفة حتى عام ٢٠٠٠

التكلفة المرتفعة، خاصة فى وقت كانت مصر لا تزال فيه فى مواجهة عسكرية مع إسرائيل، وما يستتبع ذلك من تكلفة وعبء عسكرى باهظ التكلفة على الاقتصاد المصرى القومى .

ففى عام ١٩٧٢ أجبرت الأوضاع المالية والاقتصادية الحكومة على وقف كل مشروعات تعمير واستصلاح الصحارى المرتبطة بالاستفادة من مياه السد العالى بعد الانتهاء منه . ومن بين المشروعات الناجحة تم فعلاً استصلاح أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ فدان فى منطقة الطرف الجنوبى للوادى الجديد، خاصة فى مناطق واحتى الخارجة والداخلة بين أوائل الستينات والسبعينات . ولكن، وبحلول عام ١٩٧٨ كانت نصف هذه المساحة هى التى كانت لا تزال تستزرع لأسباب عديدة ربما غير منظورة، منها التسرع فى عمليات الاستصلاح وسوء الصرف، وعدم كفاية المياه، وانخفاض مستوى المياه فضلاً عن العديد من الكثبان الرملية المتحركة وطمرها للمناطق المستزرعة وغير ذلك .

جدول (٣) الملكية الزراعية فى مصر
من خلال قوانين الإصلاح الزراعى

الحجم بالفـــدان	قبل قانون الإصلاح لعام ١٩٦٥ النسبة من كل				الملاك بالألـف	بعد صدور قانون إصلاح ١٩٦٥ النسبة لكل من		
	الملاك بالألف	المساحة	النسبة من الملاك	المساحة		المساحة	الملاك	المساحة
أقل من ١	٢ر١٨	٧٨٨	٧٢٪	١٣	٣ر٠٣٣	٣ر٦٩٣	٩٤ر٥	٥٧ر١
١-٤	٦٢٤	١ر٣٤٤	٢٢ر٢٪	٢٢ر٥				
٥-٩	٧٩	٥٢٦	٢ر٨٪	٨ر٨	٧٨	٦١٤	٢ر٤	٩ر٥
١٠-١٩	٤٧	٦٣٨	١ر٨٪	١٠ر٧	٦١	٥٢٧	١ر٩	٨ر٢
٢٠-٢٩	١٣	٣ ٩	٥ر٪	٥	٢٩	٨١٥	٩ر	١٢ر٦
٣٠-٤٩	٩	٣٤٤	٣ر٪	٥ر٧				
٥٠-٩٩	٦	٤٢٩	٢ر٪	٧ر٢	٦	٣٩٢	٢ر	٦ر١
١٠٠-١٩٩	٣	٤٣٧	١ر٪	٧ر٣	٤	٤٢١	١ر	٦ر٥
٢٠٠ فأكثر	٢	١ر١٧٧	١ر٪	١٩ر٨	صفر	صفر	صفر	صفر
المجموع	٢ر٨٠٢	٥ر٩٨٢	١٠٠٪	١٠٠٪	٣ر٢١١	٦ر٤٦٢	٠ر١٠٠٪	٠ر١٠٠٪

لقد ارتبطت الزراعة بمصر ارتباطاً عضوياً منذ فجر الحضارة، حتى أصبح من العسير تماماً أن نذكر الزراعة دون أن تقترن بمنجزات الفلاح المصرى العظيم. وطوال تاريخ مصر برمته كانت الأرض وريعها هى العمود الفقرى للثروة القومية، ولطالما تغنى الكتاب والرحالة والمؤرخون بثرائها وخيراتها، ووفرة محاصيلها بما يفيض عن حاجتها ويسمح بقدر كبير من الناتج القومى للتصدير . وقد استمر ذلك حال مصر وزراعتها عبر العصور .

وتكاد تجمع المصادر على أن أرض مصر خلال معظم فترات تاريخها ، إن لم يكن كله حتى وقت قريب ، كانت ملكاً للدولة مهما تغيرت الأنظمة والدول والحكومات، بل وحتى الديانات، ذلك كان حالها منذ أقدم العصور وحتى القرن التاسع عشر ، قرابة خمسة آلاف عام من التاريخ المكتوب ، ولئن ظهرت إلى جانب ملكية الدولة هذه أشكال أخرى للملكية، أو إن شئت الدقة للحيازة ، سواء لمؤسسات دينيه - أوقاف - أو لأمراء وقادة وجند - ضياع وإقطاعات - أو لزراع - حيازات - أو لغيرهم ، وإن تغيرت الأشكال والمسميات والأهداف ، فإن مثل تلك الحيازات الخاصة ظلت تشكل مساحات محدودة قد لاتقارن بما كانت تملكه الدولة فى كل الأوقات .

ومنذ عصر محمد على وخلفائه، وخاصة النصف الثانى من القرن التاسع عشر، نشأت واستقرت الملكيات الفردية للأراضى الزراعية فى مصر، بما كانت تعنيه حق رقبة الأرض، أو حرية التصرف الكامل والمطلق فيها لمالكها من بيع وشراء ورهن وهبة ووقف وتوريث ووصية وما إلى ذلك . حدث ذلك فقط لمدة تكاد لا تكمل مائة وخمسين عاماً من عمر الزراعة فى مصر، وهى ما تربو على الخمسين قرناً . أى إنها تشكل فقط حوالى ٣٪ من عمر الأرض والزراعة المصرية .

ولقد صحب هذا الوضع الجديد الذى عاشته مصر عللاً وأمراضاً خطيرة ومتعددة، تقف فى مقدمتها ظاهرة تفتت الملكية الزراعية إلى حصص متناهية الضآلة ، جنباً إلى جنب مع انتشار ظاهرة تركز ملكية الأرض الزراعية فى يد قلة محدودة مع اتساع أحجام ومساحات ملكياتها ، بما يخل بمبدأ التوازن وقاعدة العدالة الاجتماعية . إضافة إلى ذلك استشراء ظاهرة الملاك المتغيبين absentee landlords الذين يملكون ضياعاً واسعة ولا تربطهم بالعمل الزراعى أدنى صلة، اللهم سوى الحصول على عائد ملكياتهم مقابل تسخير واستغلال جهد الجموع المعدمة فى العمل فى ضياعهم ومزارعهم .

فقد خلقت مثل هذه الأوضاع وغيرها تفاوتاً خطيراً وأزمة حقيقيه فى المجتمع الزراعى، وهو الذى ظل يشكل نسبة كبيرة من جموع سكان مصر على الرغم من الجهود والمحاولات التى بذلت عبر قرن أو يزيد بهدف توسيع قاعدة الاقتصاد المصرى، من خلال النشاطات الصناعية والتجارية وغيرها ، خاصة خلال حقبتى الخمسينات والستينات من القرن الحالى فى ظل قيادة جمال عبد الناصر قائد ومفجر ثورة ٢٣ يوليو العظيمة .

إلا أن المشكلة الزراعية تفاقمت فى مصر إلى حد بات ينذر بالخطر، ليس فقط للريف وساكنيه بل للمجتمع بأسره، وهو ما حدا بحكومة الثورة إلى محاولة حل هذه المعضلة من خلال قوانين الإصلاح الزراعى المتعاقبة التى صدرت ابتداء من التاسع من سبتمبر (أيلول) ١٩٥٢ وما تلاها.

وعلى الرغم من تلك الجهود التى بذلت، فقد ظلت مشكلة الأرض والزراعة فى مصر بغير حل حقيقى ، خاصة بعد أن طرأت عوامل جديدة حاسمة ربما يقف فى مقدمتها العجز الحقيقى عن ارتياد الصحراء لإضافة مساحات زراعية جديدة من ناحية . وكذلك تعثر - وربما تخبط - جهود التوسع الرأسى المستند إلى منجزات العلم الحديث من ناحية أخرى ، فضلاً عن ضعف وتعثر السياسات المائية، وما يرتبط بها من مشروعات جديدة ، كل ذلك وغيره كى يتواكب مع التزايد الخطير فى أعداد سكان مصر، الذى تضاعف ثلاث مرات تقريباً خلال نصف القرن الأخير، وأصبحت معه كل الجهود التى انفقت فى التوسع الزراعى- أفقياً ورأسياً- صرخة فى واد .

ولقد ضاعف من خطورة الوضع علة جديدة لم يألفها مجتمعنا من قبل ، ونعنى بها تجريف التربه الزراعية بما يؤدى إلى ضعف إنتاجيتها ، وفى كثير من الأحيان إلى تدميرها . وأصبحت هذه العلة الطارئة تشكل ظاهرة عامة لم تنفع معها تشريعات أو قوانين، وعجز الجهاز الإدارى القائم عن السيطرة عليها أو وقفها فى ظل ظروف غابت فيها الخطط والسياسات العامه من أجل مصلحة الوطن العليا، وذلك ربما جرياً وراء كسب سريع بما يكاد يتسق مع ما سيطر على المجتمع من سيادة واستشراء أمراض «الانفتاح الاستهلاكى» كسياسة اصطنعتها حكومات مصر خلال حقبتى السبعينات والثمانينات من هذا القرن، وما جرته على البلاد من ويلات خطيرة أودت - أو كادت - باقتصادنا القومى من ناحية، كما قلبت موازين البناء والهرم الاجتماعى للأمة رأساً على عقب من ناحية ثانية .

ولقد يضاف إلى ما تقدم من عوامل أدت الى تفاقم المسألة الزراعية فى مصر، استشراء ظاهرة «التمدد» - ولا أقول التوسع - الحضرى فى الريف والمدينة على حد سواء على حساب الرقعة الزراعية المحدودة، مما أدى إلى تآكلها وترديها، حتى ليخيل للمرء كأنه قد قدر لجيلنا أن يترك للأجيال القادمة - فيما يتعلق بالمسألة الزراعية التى تعنينا هنا - تركة مثقلة بالهموم والمتاعب عندما خسرنا أرضنا الزراعية كمّاً وكيفاً، وتلك لعمرى ظاهرة جديرة بالتأمل حقاً، ربما لم يشهد لها تاريخنا من قبل نظيراً، حتى لأكاد أحسبها نوعاً من «الانتحار الجماعى» لأرض وشعب .

لكل ذلك وغيره طفحت مشكلات ومشكلات ، هى كلها - فى تقديرى - أعراض لمرض توطن أرض مصر ، وانعكس أثره على المشكلة الغذائية فى مصر بأسرها، بحيث بلغت

من الخطورة حداً بات يهدد بالفعل استقلالية قرار الدولة السياسى، ووقوعها تحت وطأة الهبات والمعونات والعطايا ، فوق ما تنوء به من قروض لم يعد أحد يعلم على وجه اليقين حجمها ومداها . كما انعكست أعراض ذلك المرض كذلك فيما أصبح يتردد كثيراً فى كتابات وأدبيات الجهاز السياسى الحاكم ، بما أسموه «مشكلة العلاقة بين المالك والمستأجر» للأرض الزراعيه فى مصر [1].

ولقد نجحت السلطة السياسية بطرحها لهذه الجزئيه فى أن تجر وراءها شتى القوى والتيارات السياسية المختلفة - على ما بينها من تباين - لطرح رؤى وتصورات لما قد يراه كل منها علاجاً لهذه المشكلة، دون أن تحاول واحدة منها الخروج من هذا المأزق، الذى نجح الجهاز الحاكم فى دفع كل التيارات السياسية إليه ، أو الفكاك منه .

وبالرغم من ذلك فإننا نسمع أن بعضاً من التصورات والرؤى التى طرحت من هنا وهناك لم تسع إلى التنقيب عن حل يخفف من وطأة هذه المشكلة الفرعية للمسألة الزراعية فى مصر، بل إنها راحت تطرح حلولاً نعتقد أنها فى حالة الأخذ بها - وهو أمر ممكن فى ظل التركيبة السياسية والاجتماعية الحالية - سيزيد النار اشتعالاً، وسيصل بالأزمة إلى أقصى مداها وهو الطريق المسدود، أو الكارثة الحقيقية . كل ذلك يتطلب - فى اعتقادنا - تعبئة كافة القوى الوطنية، بفرض التصدى لهذا الأمر مهما كلفها ذلك من جهود وتضحيات .

من أجل ذلك. نطرح هذا المشروع لمسألة مصر الزراعية، وهو مشروع يسعى - فى تقديرنا - نحو تقديم حلول جذرية لمشكلات عميقة ومتشابكة تشكل فيها العلاقة بين المالك والمستأجر عرضاً من أعراضها . ومشروعنا المقترح هذا يتسق مع التطور التاريخى للمسألة الزراعية فى مصر عبر عصورها المختلفة ، وربما أنه لا يتعارض مع قيم ومثل وأفكار وورثناها عن الآباء والأجداد ، فى نفس الوقت الذى يمسك فيه بتلابيب العصر الراهن ومنجزاته العلمية والتكنولوجية فضلاً عن نظرياته .

ومن الجدير بالذكر أن نشير إلى أننا لا نزعم أن مشروعنا المقترح هو القول الفصل، ولكننا نطرحـه لحـوار قومـى واسـع ندعـو إليـه كـل القـوى والتيارات والمؤسسات والأحزاب والاتجاهات والمعنيين والمتخصصين وغيرهم، ليدلى كل منهم بدلوه فى محاولة مخلصة للوصول معاً، من خلال الحوار العلمى وآدابه، إلى غاية قومية سامية تهدف إلى إعادة بناء مجتمعنا على أسس سليمة راسخة فى جانب من أقدم وأهم جوانب حياتها وتراثها ، ونعنى به «المسألة الزراعية» .

يفترض مقدم المشروع أن مساحة الأرض الزراعية فى مصر حالياً تقدر بحوالى سبعة

(١) أعد ذلك ونشر قبل أن يصدر القانون الذى صدر أخيرا عن مجلس الشعب لتعديل العلاقة بين المالك والمستأجر طبقا لما نظمته قوانين الاصلاح الزراعى منذ ١٩٥٢ وما تلاها.

ملايين ونصف المليون فدان على أحسن تقدير، يمكن أن يعاد النظر فى ملكيتها جذرياً، بحيث تصبح أشكال الملكية الجديدة فى ظل المشروع المقترح أربعة أنواع فقط على النحو التالى :

(١) ملكيات قرى إنتاجية .

(٢) ملكيات جمعيات وقرى زراعية تعاونية .

(٣) ملكيات مؤسسات بحثية وتجريبية وريادية .

(٤) حيازات فردية .

وسوف نتناول توضيح وعرض كل نوعية من هذه النوعيات الأربع فيما يلى تفصيلاً :

أولاً: ملكيات القرى الإنتاجيه:

- يقترح أن يبلغ عددها ٤٥٠٠ قرية إنتاجية تملك مساحة ستة ملايين فدان .
- بمعدل ملكية يتراوح ما بين ألف إلى ألفين فدان لكل قرية إنتاجية .
- تسجل ملكية الأرض باسم القرية وليس باسم الزراع المقيمين بها .
- يعمل فى كل قرية ما بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ أسرة منتجة زراعية .
- يكون متوسط حيازة كل أسرة زراعية منتجة ما بين ٣-٥ فدان طبقاً لحجم كل أسرة
- يقطن بكل قرية من الزراع ما بين ٣٠٠٠ إلى ٢٥٠٠ مشتغل بالزراعه من ذكر وأنثى .
- يصير مجموع سكان القرى الإنتاجية جميعاً ما بين ١٠ - ١١ مليون مشتغل بالزراعة غير العناصر الإنتاجية الأخرى ، كما سيتضح فيما بعد.
- يجرى توزيع الأرض دورياً داخل كل قرية على سكانها المشتغلين بالزراعة كل خمس سنوات ، طبقاً لما يطرأ على قوة العمل الزراعية بالقرية الإنتاجية من تغيرات زيادة ونقصاناً ، وطبقاً لقواعد أخرى سنفصلها فيما يلى

ثانيا: ملكيات جمعيات وقرى زراعية تعاونية:

- عددها ٥٠٠ قريه زراعيه تعاونيه تملك مليون فدان .
- توزع حيازتها على الزراعيين الفنيين (مهندسين زراعيين عالى ومتوسط) .
- منها ٣٠٠,٠٠٠ للمهندسين الزراعيين الجامعيين ، بمعدل ٢٠ (عشرون) فداناً لكل واحد منهم بما يعنى ١٥,٠٠٠ مهندس زراعى عالى .
- الباقى ومساحته ٧٠٠,٠٠٠ فدان توزع على الفنيين الزراعيين المتوسطين بمعدل عشرة أفدنة لكل فنى بما يعنى ٧٠,٠٠٠ فنى زراعى متوسط .

- تصبح جملتهما معاً ١٥٠٠٠ + ٧٠,٠٠٠ = ٨٥,٠٠٠ فنى (متوسط أفراد أسرة كل منهم أربعة أفراد (يصير مجموع سكان القرى التعاونية ٣٤٠,٠٠٠ (ثلث مليون تقريباً)

- تقسم حيازاتهم إلى قرى تضم كل منها ألفى فدان فتصبح ١٥٠ قريه للمهندسين الجامعيين + ٣٥٠ قريه للزراعيين المتوسطين وجملتهما معاً = ٥٠٠ قريه تعاونيه تضم كل قريه منها الفئتين معاً بنسبه ١ إلى ٢ تقريبا للفئتين العالى والمتوسط على الترتيب .

- تكون حيازة الأرض للقرى التعاونيه نفسها ، ويعاد النظر فى توزيع حيازتها على المشتغلين بها كل فتره ما بين ٣٥ - ٤٠ سنة وفقاً للمتغيرات التى تطرأ عليها إما أن تجدد لبعضهم أو تسحب لتعطى لفئات وشرائح جديدة .

- يجرى توزيع هذه القرى التعاونيه على محافظات مصر الزراعية كلها ولا تركز فى مكان واحد، بحيث يتراوح عدد القرى التعاونيه فى كل محافظة ما بين ٢٠ - ٢٥ قرية، يراعى فيها توطين الزراعيين والفنيين فى محافظاتهم كلما أمكن ذلك .

- تدار هذه القرى التعاونية طبقاً لأحدث قواعد وأساليب العمل الزراعى التعاونى .

ثالثا: ملكيات مؤسسات بحثية وتجريبية وريادية :

- تبلغ جملة مساحتها نصف مليون فدان (٥٠٠,٠٠٠ فدان) .

- توزع هذه الأراضى على الجامعات والكليات المتخصصة فيها والمراكز البحثية وحقول التجارب والمؤسسات والمشروعات الريادية ملك الدولة .

- تستقطب للعمل فيها ما يقرب من ١٠٠,٠٠٠ عامل زراعى بالأجر فى علاقة نقدية لتضم نصف مليون بمتوسط ٥ أفراد للعامل وبمعدل عامل لكل خمسة أفدنة فى المتوسط (وربما ضمت أكثر من هذا الرقم) .

وبذلك تشكل هذه الأنواع الثلاثة للملكية جملة المساحة الزراعية الحاليه فى مصر موزعه على النحو التالى :

أ - ملكيات قرى إنتاجية ٦ مليون فدان يقيم ويعمل بها حوالى ١١ مليون مواطن .

ب - ملكيات قرى تعاونية مليون فدان يقيم ويعمل بها حوالى ٣٤٠,٠٠٠ نسمة.

جـ - مؤسسات بحثية وتجريبية نصف مليون فدان يقيم ويعمل بها حوالى ٥٠٠,٠٠٠ نسمة

الجملة = ٧,٥ مليون فدان يقيم ويعمل بها حوالى ١٢ مليون نسمة.

رابعاً: حيازات فردية :

- تعطى لكل من يحيى أرضاً «موات» (١) مجاناً وبغير مقابل وتعفى من الضرائب فترة تتراوح بين ٥ إلى ٨ سنوات .

---

(١) الطهطاوى ، مناهج الألباب ، ص ٢٢٥ ، حديث دينى من أحيا أرضا ميتة فهى له ، ص٩٤ ، الزرع للزراع ويفسرها الطهطاوى أن الزرع لمن بذر والثمرة له وعليه أجرة مثل الأرض ، لا أن العامل يأخذ أجرة قليلة على عمله نفسه ص ٩٦.

– يحق للأفراد والشركات والمؤسسات حيازة مالا يزيد عن ٥٠٠ فدان للفرد مع أسرته وما بين ٢٥ ألف إلى ٥٠ ألف للشركات الخاصة (طبقاً لما قد يستقر عليه الرأى) وذلك فى عقد انتفاع واستغلال لمدة من ٥٠ إلى ٦٠ عاماً للفرد أو الشركة ، وكضمان للجدية يوضع الفرد أو الشركة فى صندوق قومى يطلق عليه «صندوق الأراضى» ما قيمته ٥٠٠ جنيه نظير كل فدان يحصل عليه . يجرى السحب منه للصرف على عمليات الاستصلاح والزراعة طبقاً لشروط وقواعد خاصة تضمن جدية العمل . وعند نهاية مدة الانتفاع (من ٥٠ –٦٠ سنة) إما أن تتحول هذه الأرض إلى قرى إنتاجية أو قرى تعاونيه أو قد يجدد لبعضها عقد الانتفاع لمدة محـددة لاتتجـاوز عشر سنـوات وطبقـاً لشروط وقواعـد خاصـة تحـول بعدهـا ، مـع منـح مستصلحيها الأولوية عند التوزيع .

– بعد انقضاء فترة ما بين ٣–٥ سنوات – حسبما يتقرر – تسحب أرض الانتفاع هذه إذا لم تثبت جدية العمل والاستصلاح، ويلغى العقد مع دفع غرامات قد تصل إلى خصم نسب مما دفع تأميناً بصندوق الأراضى ما بين ٥٠ إلى ٧٥ إلى ١٠٠٪ من جملة ما دفع .

– بطبيعة الحال يمكن لشركات القطاع العام الصناعية والتجارية التى لها علاقة بالنشاط الزراعى اقتحام هذا المجال، لتضيف إلى قدراتها ثروات جديدة .

– تحدد الدولة الأراضى بالمساحات والأماكن القليلة للتوزيع ، مع تقديم بعض التسهيلات الممكنة كحافز للإقبال عليها سواء من حيث دراسات الجدوى والتربة والمياه ومصادرها وما إلى ذلك .

– يتوقع أن تبلغ مساحة الأراضى القابلة للاستصلاح والزراعة المتوقعة ما بين اثنين إلى أربعة مليون فدان جديدة .

– يتوقع أن تستوعب هذه المساحات الجديدة فى أحسن الحالات عمالة (ما بين أفراد وشركات) تتراوح بين ٠٠٠ر١٥٠ – ٠٠٠ر٢٠٠ عامل وفنى فى العديد من المنشآت الزراعية والمكملة لها، بما يعنى ما يتراوح بين ٠٠٠ر٧٥٠ إلى مليون نسمة تضاف إلى العاملين فى النشاط الزراعى السابق وجملته حوالى ١٢ مليون، ليصبح العدد الإجمالى للعاملين فى النشاط الزراعى فى مصر وأسرهم حوالى ١٣ مليون نسمة، أى بنسبة تصل إلى حوالى ٢٥٪ من جملة سكان مصر خلال حقبة التسعينات هذه .

ضوابط وقواعد وإيضاحات:

١ – فيما يتعلق بالقرى الإنتاجية وحيازتها يدفع كل حائز أرض فيها، ضرائب على النحو التالى :-

٧٪ ضريبة قومية، ٣٪ ضريبة مركزية على مستوى المحافظة، ٢٪ ضريبة محلية على

مستوى القرية تخصص الأولى لخزانة الدولة ، والثانية للمشروعات والخدمات على مستوى المحافظة والأخيرة خدمات ومشروعات للقرية. يضاف إلى ذلك ٣٪ ضريبة استهلاك تعويضات ملاك الأراضى الحاليين ولمدة ٢٠ سنة من بدء تطبيق المشروع حتى لا تتحمل خزانة الدولة أية أعباء مالية جديدة (يتوقع أن تبلغ حجم عائد هذه الضريبة سنوياً حوالى ١٨٠ مليون جنيه إلى ٢٠٠ مليون جنيه) بالإضافة إلى ٢٪ ضريبة إضافية تدفع فقط من كل من استفاد بتطبيق هذا المشروع المقترح كتعويض لمن تضرر من تطبيقه . يتوقع أن تشكل ما بين ١٢٠ إلى ١٢٥ مليون جنيه سنوياً، فيصير بذلك جملة أموال التعويضات السنوية من ٣٠٠ إلى ٣٢٥ مليون جنيه .

٢ - بالنسبة للملاك الحاليين (المتغيبين) فلهم الخيار بين أن يعملوا بالزراعة طبقاً للمشروع المقترح بأنفسهم ، أو أن يحصلوا على تعويضات - فى حالة رفضهم - عن ملكياتهم الحالية طبقاً للاقتراح التالى : يدفع لكل متضرر ٤٥٪ من جملة ثمن أرضه المنزرعة على ثلاثة أقساط متساوية فى السنوات الثلاث الأولى بواقع ١٥٪ كل سنة، إذا كانت ملكياته تزيد عن ٥ أفدنة، ويسدد الباقى على ١٥ سنة فى أقساط متساوية للنسبة الباقية وهى ٥٥٪ بدون فوائد .

أما إذا كانت ملكيته الحالية تقل عن خمسة أفدنة فتسدد على قسط واحد ٥٠٪ ويسدد الباقى وقدره ٥٠٪ على عشر سنوات لاحقة .

وتدفع هذه التعويضات من جملة حصيلة ضريبة ٣٪ + ٢٪ المقررة لمدة ٢٠ سنة لاستهلاك التعويضات المطلوبة ٣٠٠ إلى ٣٢٥ × ٢٠ سنة = ٦ مليار إلى ٥ر٦ مليار.

ويمكن لمن يرغب من الملاك الحاليين الذين سيحصلون على تعويضات، استثمار تعويضاتهم الفورية النقدية فى مشروعات إنتاجية بالقرى التى تقع فى دائرة ملكياتهم الحالية. وتكون عائدات استثماراتهم بقدر رأسمال كل منهم المدفوع من خلال أقساط التعويضات .

كما يمكن لبعضهم الآخر الحصول على أرض «موات» لاستصلاحها طبقاً لقواعد إحياء الأرض الموات بواقع فدان عن كل ٥٠٠ جنيه إيداع فى «صندوق الأراضى» .

٣ - تعتبر بيانات آخر إحصاء قومى (١٩٨٧/٨٦) هى المصدر الأساسى والمرجع الأعلى عند الشروع فى تطبيق المشروع المقترح، سواء من حيث أعداد الزراع ومواطنهم وملكياتهم الحالية، أو أية بيانات أخرى مطلوبة .

٤ - طبقاً لهذا المشروع المقترح، الأرض الزراعية ليست سلعة قابلة للتداول حيث لاتباع ولا تشترى ولا تؤجر ولا ترهن ولا توقف ولا تورث ولا توصى ولا توهب . وتلغى كافة صور وأشكال التداول المشار إليها مع تطبيق هذا المشروع المقترح .

٥ - تحدد فترة من ٥ إلى ٧ سنوات بحيث تمتلك كل قرية إنتاجية أو تعاونية أدوات - إنتاجها منعاً للإسراف والتبديد .

٦ - تودع أموال الضرائب المحلية والمركزية فى بنوك زراعية استثمارية ، أقترح أن يكون الصندوق القومى للأراضى «بفروعه»، وله أن يساهم فى القيام بالمشروعات الإنتاجية (صناعات زراعية وريفية أومرتبطة بها فى إطار القرى) كما يتولى تسليف الفلاحين والزراع، وتزويدهم بالتقاوى والبذور والأسمدة والكيماويات والمبيدات وما إلى ذلك. بالإضافة إلى قيامه بالتأمين على الزراع والفلاحين ومواشيهم ورعاية أفراد الأسرة التى فقدت عائلها وما إلى ذلك من نشاطات وخدمات تأمينية .

٧ - يتكون فى كل قرية إنتاجية وتعاونية «مجلس قرية منتخب» من عدد يتراوح بين ١١ إلى ١٧ عضو حسب تعداد القرى . ويجرى انتخابه من بين :

أ - الحائزين على أرض زراعية فى كل قرية بواقع نائب (عضو) عن كل ٥٠ حائز وبحد أدنى ٥ أعضاء ، وبحد أقصى ١٠ أعضاء .

ب - يتكون فى كل قرية اتحاد يضم الحرفيين وصغار التجار والمهنيين (غير المشتغلين بالنشاط الزراعى)، وينتخب هو الآخر ممثلين له فى مجلس القرية بواقع عضو عن كل ٥٠ حرفى أو مهنى، وبحد أدنى ٥ أعضاء وبحد أقصى ٧ أعضاء ويشترك فى عملية الانتخاب هذه كل سكان القريه ممن لهم حق الانتخاب ذكوراً أو إناثاً .

٨ - يكون مجلس القرية هذا المنتخب هو صاحب السلطة العليا فيها، وينتخب مجلس القرية عند أول اجتماع له بعد انتخابه رئيساً له يكون هو رئيس القريه (عمدتها) ويكون لمجالس القرى هذه حق انتخاب ممثليها فى مجلس المحافظة .

٩ - تكون دورة كل مجلس منتخب سواء للقرية أو للمحافظة خمس سنوات ، وهى نفس الدورة الخاصة بإعادة توزيع الأراضى فى القرى الإنتاجية .

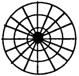
١٠ - تجرى عملية توزيع الأراضى لأول مرة بالقرعة العلنية وباشتراك كل زراع القرية، مع حضور ممثل أو أكثر لصندوق الأراضى وإدارة الزراعة بالمنطقة. وفى المرات التالية بعد تطبيق المشروع تجرى عملية إعادة توزيع الأراضى على زراع كل قرية إنتاجية باشتراك جميع أعضاء مجلس القرية، وحضور مندوب عن مجلس المحافظة وإدارة الزراعة وصندوق الأراضى وذلك وفقا لشروط وقواعد منها :-

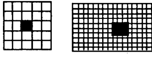
أن يؤخذ فى الاعتبار حجم محاصيل وإنتاج كل زارع خلال الدورة السابقة ، وحجم قوة عمل أسرته الزراعية وما طرأ عليها من تغير، ومدى تعاونه مع الآخرين وكفايته ليؤثر كل ذلك سلباً وإيجاباً فى حجم حيازته للدورة الجديدة مع الأخذ فى الاعتبار عند التوزيع جودة الأحواض الزراعية، والقرب أو البعد عن القرية وعن المساقى وأدوات وقنوات الرى ومصادر

المياه، وما إلى ذلك للمفاضلة بين المتميزين وغيرهم ، كل ذلك ضماناً للكفاية وحسن الأداء والعدالة .

١١- عند عملية التوزيع الدورى للأراضى يحظر نهائياً هدم أو إتلاف أية منشآت زراعية مقامة لخدمة العمل الزراعى كالحظائر والمساقى والمبانى والأشجار وما إلى ذلك ، وكل مخالفة لذلك يعاقب مرتكبها بالغرامة المادية التى قد تصل إلى حد تخفيض الحصة المستحقة للزراعة فى دورة التوزيع التالية .

١٢ - يعاد تقسيم حيازات كل قرية إنتاجية عند تطبيق المشروع المقترح إلى أحواض جديدة تتفق وصور الاستزراع الجديدة الواسعة ضماناً لاستغلالها الاستغلال الأمثل، بحيث تعطى لكل حائز رقعته فى إطار حصة واحدة كل دورة توزيع . وليس هناك ما يمنع من أن يتبادل الزراع فيما بينهم قطعاً وأجزاء من حصصهم للحصول على محصول محدد يحتاج إليه، وذلك بسبب التجميع الزراعى والدورات الزراعية . والتوزيع المقترح للأحواض الزراعية الجديدة إما أن يكون طبقاً لنظام الدوائر المتداخله (شكل أ) أو طبقاً لنظام المربعات أو المستطيلات المتجاورة ، كما هو موضح فى الشكل ب :


(شكل أ)


(شكل ب)

١٣ - تحتفظ كل قرية إنتاجية أو تعاونية بمساحة من زمامها تقدر بنحو من ١٠٠- ٢٠٠ فدان كمزارع نموذجية لتربية المواشى والدواجن والطيور ونحل العسل ودود القز ولزراعات الزهور والورود، لتصنيع بعض منتجات ذلك داخل القرية، ولتغذية سكانها وبيع فائض إنتاجها فى تسويق تعاونى .

١٤ - يمكن ربط كافة الإنتاج والتسويق الزراعى التعاونى بشركات ومؤسسات الإنتاج الصناعى الخاصة بالقطاع العام، وكذلك وحدات المؤسسات التجارية العامة لخلق قنوات مباشرة بين الإنتاج الزراعى والصناعى، وكذلك النشاط التجارى بغية إحداث نوع من التكامل .

١٥ - بالنسبة لحدائق الفواكة وأشجار الغابات وما شابهها ، تخصص لها مساحات حيازة داخل القرى التى تتلائم وهذا اللون من الإنتاج الزراعى بنسبة تتروح بين ١٠ - ٢٠٪ من جملة حيازة مثل هذه القرى ، وإما أن تدار تعاونياً لصالح القرية كلها ، أو أن توزع على

من يرغبون من الزراع فى دورة زراعية من ٣٠ - ٣٥ سنة حسب ما يتقرر ، ويمكن أن تجدد لهم الحيازات بشروط محددة ومدد محدودة .

١٦ - تصبح ملكية الأشجار والزراعات المعمرة مقاسمة بين زراعها وصندوق أراضى القرية بنسبة الثلثين إلى الثلث على التوالى .

١٧ - إذا دعت ضرورة قاهرة استخدام حصص أو مساحات من حيازات بعض الزراع لمنفعة عامة، يعوض كل حائز تضرر بسبب ذلك على قدر ما تبقى له من سنوات الانتفاع، لمدة دورة توزيع الأرض وقت المصادرة .

١٨ - يحتفظ كل زارع (فلاح) ببطاقة حيازة تسجل فيها بياناته وحيازتة وانتماءه للقرية وحجم محاصيله وإنتاجه السنوى وتعاملاته المالية والضرائبية وسلفياته وديونه، وما إلى ذلك مع صندوق أراضى القرية وجمعيتها الزراعية إلى غير ذلك من البيانات الأساسية، تكون مطابقة لما فى سجلات حيازات القرية من بيانات يعول عليها دائماً عند عمليات إعادة التوزيع الدورية للأراضى، وكلما دعت الحاجة إليها .

١٩ - بطبيعة الحال وغنى عن القول إن شيوع استخدام الحاسبات الآلية وأجهزة الكمبيوتر ستسهل تماماً هذه العمليات التى قد تبدو شائكة ومعقدة . فهى وحدها الكفيلة بحفظ وتخزين أعتى وأدق وأوسع البيانات فى رقائق ولوحات معدنية متناهية الضآلة والصغر.

٢٠ - يوجد بكل قرية إنتاجية وتعاونية جمعية زراعية تعاونية تضم الأعضاء :-

- مسئول مالى يمثل صندوق الأراضى .
- مسئول زراعى يحتفظ بسجلات الحيازة وعمليات توزيعها .
- مسئول فنى زراعى للإرشاد والتوجيه . - سكرتير إدارى .
- دلال ومساح للأراضى . - ممثل من مجلس القرية المنتخب .

وفى كل الحالات تخضع الجمعية لرقابة وإشراف مجلس القرية المنتخب، والذى له حق تعيين وعزل رئيس الجمعية باعتباره سلطة شعبية رقابية معنية .

٢١ - يوجد بكل قرية مخبزها الخاص ، وورشتها الفنية، ووحدتها الصحية والبيطرية وناديها الرياضى والاجتماعى والثقافى، ومدارسها التعليمية، ومؤسساتها الدينية (دور العبادة حسب الديانات القائمة بها) وما إلى ذلك، لتخدم القرية وعملها، ويعمل بها أساساً أبناء القرية أو غيرهم فى حالة عدم توفر العناصر اللازمة من بينهم .

٢٢ - فى البيئات الساحلية أو التى تضم بحيرات ومصادر مائية ، تنشأ فى القرى الإنتاجية والتعاونية جمعيات تعاونية للصيادين ، تسعى القرى إلى توفير أدوات الصيد وإمكانياته ولوازمه الحديثة لهذه الجمعيات الخاصة بالصيادين . ويقدر اشتراك القرية فى

عوائد الصيد بحجم رأسمالها المستثمر فى هذه الأدوات . ويمكن أن يتم تسويق الإنتاج وتصنيعه وتعليبه تعاونياً .

٢٣ - كمبدأ عام وكقاعدة ثابته لا يكون هناك أدنى تفرقة فى قوة العمل بالقرية عند توزيع أو إعـادة توزيـع الأراضـى بين الجنسين مـن ذكـور وأناث لكل المشتغلين بالنشاط الزراعى وتوابعه، حيث يعامل الجميع معاملة واحدة ومتساوية .

٢٤ - تسمى «صناديق الأراضى» إلى إعادة بناء القرية المصرية على أسس حديثة سواء من ودائعهـا أو مـن خـلال قـروض من غيرهـا مـن المؤسسـات الماليه تسدد على أقساط بضمان عوائدها وميزانيتها فى خطة قومية شاملة تهدف إلى إعادة البناء فى فترة محدودة ، وطبقاً لأولويات خاصة ومدروسة .

٢٥ - جنباً إلى جنب مع عملية تحديث القرية المصرية وأدوات الإنتاج وأساليبه، يتم تدريجياً- فى خطة قومية - إدخال ثورة عامة فى نظم الزراعة وأساليب الرى، حيث تستخدم أحدث طرق ونظم الرى الحديثة (من رى بالرش والتنقيط) وما إلى ذلك من أساليب علمية وتكنولوجية متطورة ومستحدثة .

٢٦ - وبمناسبة الثروة المائية يقترح مقدم المشروع دراسة جدوى مد ترعة [(١)] (أوفرع) أو سحارة (أنابيب ضخمة) - طبقاً لما يتقرر علمياً وفنياً - من بحيرة ناصر أمام السد العالى لتخترق الصحراء الغربية باتجاه الشمال، حتى ساحل البحر المتوسط غربى مرسى مطروح وبرانى وشرقى السلوم ، لتساعد مع غيرها من مصادر المياه الجوفية المحلية - مع القليل من مياه المطر - فى عملية إعادة استغلال أراضى الصحراء الغربية - مستودع القمح الرئيسى لمصر فى العصر القديم - لتعمل على خلق مناطق توطن زراعى كثيفة جديدة .

ويقترح مقدم المشروع أن تخصص هذه «الدلتا الجديدة» للنمط الرابع من أشكال الملكية المقترح (ملكية أرض الموات) بهدف إضافة وادى جديد لدلتا النيل العظيم فى مصر .

٢٧ - يمكن استغلال طاقات الشباب والخريجين فى العمل التطوعى لإقامة مثل هذا المشروع القومى الجديد - من مشروع المياه المقترح - وذلك كبديل علمى ومنظم لما يسمى حالياً «بالخدمة العامة » التى هى من نوع «الإضاعة المنظمة والرسمية للجهد والوقت والطاقة» . ويمكن أن يعطى لكل شاب ساهم فى هذا العمل القومى النبيل حق الحصول على أراضى استصلاح فى هذه المناطق مقابل تسهيلات واسعة ، إما بتخفيض الشرط المالى الخاص بالحصول على مثل هذا النوع من الأراضى ، أو إلغائه ، أو مده ببعض مستلزمات العمل الزراعى (من آلات وأدوات وبذور وأسمدة وما إلى ذلك) كل ذلك كحافز فعلى لجدية المشاركة والعمل .

---

(١) راجع الملحق رقم (١) الوارد على صفحتى ٢٤٦ - ٢٤٧ بخصوص هذا الاقتراح وتأكيده علمياً وجدواه الاقتصادية

٢٨ - من الثابت أن إيداعات الحاصلين على الأرض « الموات » اللازمة مقابل استصلاحها بواقع ٥٠٠ جنيه للفدان (قابلة للمناقشة زيادة ونقصاناً)، ليست بحال ثمناً للأرض ، ولكنها تظل ملكية خالصة لمودعيها وأصحابها فى «صناديق الأراضى » وليس هذا الإيداع سوى ضمان لجدية الاستصلاح واستمراريته، ويتم السحب منها لصاحب الأرض وفقاً لقواعد وشروط وضوابط عامة ومحددة .

تلك هى فى تقديرى الخطوط الرئيسية للمشروع المقترح ، الذى يتوقع مقدمه أن يثير حواراً واسعاً ، وأن يحظى باهتمام كبير من جانب ليس فقط المشتغلين والمهتمين بالمسألة الزراعيـة، ولكـن كذلك مـن كـل أولئك الـذين تشغلهم همـوم الوطـن وقضايـاه فـى الحـاضر والمستقبل.

كما يعتقد صاحب المشروع - مخلصاً - أن مثل هذا المشروع - بعد تقنينه وبلورته سيخلق ثورة حقيقية تحسم الكثير من مشكلاتنا المزمنة والمعقدة ، تتخطى الجانب الاقتصادى برمته لتنعكس على بنيان الأمة السياسى والاجتماعى والثقافى لتعيد خلق مصر خلقاً آخر، وأهم من كل ذلك أن يصبح مكان تلك المشكلات المزمنة سجلات التاريخ .

قد يتصور البعض أنه قد غاب عن المشروع ومقدمه - إلى حد كبير - دور الوضع الاجتماعى السياسى الراهن كعائق فى سبيل تنفيذه ، غير أن ذلك قد لا يقف عقبة إذا ما تم إحداث تعبئة سياسية من جانب القوى الوطنية بهدف حشد وتوعية الجماهير - صاحبة المصلحة الحقيقية - بأهمية وخطورة تطبيق مثل هذا الاقتراح من أجل المصلحتين العليا والشخصية .

فاذا كنا قد وفقنا فيما اقترحنا فذاك حسبنا ،

ملحق رقم (١)

دراسة جديدة تؤكد [١] :

إنشاء فرع جديد للنيل هو الحل لاستصلاح مليون فدان

كتب عصام كامل :

تؤكد الحقائق أن ٥٥ مليون نسمة فى مصر يعيشون على شريط أخضر ضيق حول النيل لا يتعدى ٤٪ من مساحة مصر، بينما يتبقى ٩٦٪ من مساحتها شبه خالية من السكان تقريباً.

والإنسان عادة يقيم بالمكان الذى يتوافر فيه الماء الذى بدوره يوفر حياة مستقرة حيث تقوم الزراعة ولا يمكن بشكل أو بآخر إجبار السكان على الهجرة إلى مناطق جهلية لاحياة فيها. فماذا لو توفر لدينا آخر، وبالأحرى والأدق ماذا لو توفر لنا فرع جديد من النيل ؟؟

ومن هنا فكر الدكتور مهندس توفيق على فهمى مدير عام بإحدى شركات التعمير فى هذا المشروع، وظل يدرس طبيعة الأرض وكيفية تنفيذ هذا المشروع فوضع تصوراً كاملاً له من النواحى المادية والفترة التى يمكن فيها الانتهاء منه، والأحرار تنشر هذا التصور لكل الجهات المعنية .

يقول الدكتور توفيق : إن الدراسات تؤكد أن السعة التخزينية الخاصة ببحيرة ناصر تتعرض لنقص مستمر بسبب طمى النيل الذى يترسب بها سنوياً، فكذا السد العالى، ولا مخرج لهذا الطمى حالياً من البحيرة سوى الترسيب فى قاعها .

وقد بدأت آثار هذه المشكلة تظهر فعلاً مما اضطر المسئولين عن كهرباء السد العالى إلى عمل تعديل فى مداخل التوربينات، لكى ترتفع فتحات السحب عن مستوى طبقات الطمى التى ترسبت فعلاً حتى الآن . ويضيف د . توفيق : أن متوسط رصيد الفرد فى مصر من هذه السعة التخزينية عند إنشاء السد العالى كانت فى حدود ٥ آلاف متر مكعب . وانخفضت هذه القيمة حاليا إلى ٣ آلاف متر مكعب ، ومع استمرار معدل الترسيب للطمى وزيادة عدد السكان فإنه من المتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من هذه السعة خلال أقل من ١٠٠ عام إلى (٦٠٠ متر مكعب) للفرد . ومن هنا يتعين علينا أن نجاهد لتحقيق هدفين : الأول : وقف النقص المستمر فى تقليل السعة التخزينية بسبب الطمى المترسب . والثانى : البحث من الآن

---

(١) جريدة الأحرار - السنة ١٢ - العدد ٦٦٥ - فى ١٩٩٠/٩/٣ - الصفحة السادسة .

عن وعاء تخزيني إلى جانب بحيرة ناصر لمواجهة آثار المشكلة السابقة من ناحية، ومواجهة الزيادة السكانية من ناحية أخرى .

ومن هنا كانت فكرة توصيل مياه النيل من خلف السد العالي إلى منخفض القطارة فينتج عن ذلك توفير منفذ لطمي النيل للخروج من بحيرة ناصر وفي نفس الوقت ستتكون بحيرة مياه عذبة تدريجياً بمنخفض القطارة تمثل وعاء تخزينيا سعته حوالي ضعف السعة الحالية لبحيرة ناصر .

وتقدر الدراسة تكاليف المشروع الأولية بنحو ١٨٠٠ مليون دولار ويستغرق تنفيذه حوالي ١٠ سنوات وينقسم المشروع إلى مرحلتين :

المرحلة الأولى : وقيمتها ١٢٠٠ مليون دولار ويستغرق تنفيذها ٧ سنوات وتتضمن :

١ - حفر المسار الجديد لفرع النيل من بحيرة ناصر إلى منخفض القطارة، بما يتيح توفير ٧ مليار متر مكعب من مياه النيل سنوياً لزراعة الأراضي الجديدة بالصحراء الغربية ويبلغ طول المسار ٩٠٠ كيلو متر .

٢ - تطهير بحيرة ناصر من ٢٠٠ مليون م ٣ من الطمي المترسب بها، واستخدامه في استصلاح الأراضي .

٣ - استصلاح $\frac{١}{٢}$ مليون فدان من أراضي الصحراء الغربية على جانبي المسار الجديد لفرع النيل .

٤ - إقامة قرى جديدة تتسع لنحو ٩٠ ألف وحدة سكنية في المناطق المستصلحة .

المرحلة الثانية : وقيمتها ٦٠٠ مليون دولار، ويستغرق تنفيذها ٣ سنوات وتتضمن ما يلي :-

١ - تطهير بحيرة ناصر من ٢٠٠ مليون م ٣ أخرى من طمي النيل

٢ - استصلاح نصف مليون فدان جديدة أخرى

٣ - إقامة قرى أخرى تتسع لنحو ٦٠ ألف وحدة سكنية .

٤ - إنشاء محطة كهرباء مائية بجنوب منخفض القطارة قدرتها حوالي ٢٠٠ ميجا فولت أمبير .

المراجـــع

- إبراهيم عامر ، الأرض والفلاح ، المسألة الزراعية فى مصر ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

- أحمد أحمد الحتة ، تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير ، القاهرة ١٩٥٠.

- الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، الأرض والفلاح فى مصر على مر العصور القاهرة ، ١٩٧٤ .

- بائير ، جابريل ، دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة ، ترجمة عبد الخالق لاشين وآخر ، القاهرة ١٩٧٦ .

- حسين خلاف ، التجديد فى الاقتصاد المصرى ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

- رؤوف عباس حامد ، النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧- ١٩١٤ ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

- سيد مرعى ، الإصلاح الزراعى فى مصر ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

- صالح محمد صالح ، الإقطاع والرأسمالية الزراعية فى مصر ، دار بن خلدون بيروت ، ١٩٧٩ .

- عاصم الدسوقى ، كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٤ - ١٩٥٢ القاهرة ، ١٩٧٥ .

- عبد الباسط عبد المعطى ، الصراع الطبقى فى القرية المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

- عبد الرحيم عبد الرحمن ، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

- على شلبى ، الريف المصرى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ٤٧ - ١٨٩١ القاهرة ، ١٩٨٣ .

- على مبارك ، الخطط التوفيقية ، عشرون جزءاً فى أربعة مجلدات، القاهرة ١٣٠٥ - ١٣٠٦ .

- على محمد بركات ، تطور الملكية الزراعية فى مصر وأثره على الحركة السياسية ، ١٨١٣ - ١٩١٤ ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

- عيروط اليسوعى (الأب) الفلاحون ، ترجمة محمد غلاب الطبعة الثانية ، بدون تاريخ .

- فتحى عبد الفتاح ، القرية المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

- فتحى عبد الفتاح ، القرية المعاصرة بين الإصلاح والثورة ٥٢ - ١٩٧٠، القاهرة ، ١٩٧٥ .

- فوزى عبد الحميد ، المسألة الزراعية فى الدول النامية ، وتجربة الإصلاح الزراعى فى مصر ، القاهرة ١٩٧٣.

- كلوت بك ، لمحة عامة إلى مصر، جزءان، تعريب محمد مسعود، القاهرة بدون تاريخ .

- لوتسكى، تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار التقدم، موسكو، ١٩٧١ .

- لوتسكى ، تاريخ الأقطار العربية المعاصرة الجزء الثانى، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٦ .

- محمد عاطف غيث، القرية المتغيرة ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

- محمد كامل، الملكية والحقوق العينية ، القاهرة ، ١٩٣٣ .

- محمد على نصر الله ، تطور نظام ملكية الأراضى فى الإسلام ، بيروت ، ١٩٨٢ .

- محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ٥٢ - ١٩٧٠، القاهرة ، ١٩٧٨ .

- محمود عودة، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

- محمود عودة ، الفلاحين والدولة ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

- مريت غالى، الإصلاح الزراعى، القاهرة، ١٩٤٥ .

- هلن آن ريفلن، الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى وآخر ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٦٧ .

- علماء الحملة الفرنسية، وصف مصر، ترجمة زهير الشايب، عشرة أجزاء القاهرة ٧٨ - ١٩٨٦ .

- يعقوب أرتين، الأحكام المرئية فى شأن الأراضى المصرية، القاهرة، ١٣٥٦ هـ .

- يوسف نحاس، الفلاح وحالته الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، ١٩٢٦ .

- جب ، هـ ، بوون ، هـ . المجتمع الإسلامى والغرب، أربعة أجزاء فى طبعته العربية ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ، القاهرة ١٩٧١ - ١٩٨٩ .

مراجع بلغات أجنبية :-

- Baer, G.A, History of Landownership in Modern Egypt' 1800 - 1950 O.U.P, 1962.

- Beaumont, P. and Others, the Middle East, a Geographical Study, Second edit,. London, 1988.

- Daniels, C., Egypt in the 1980, S : the Challenge, E.I.U.Special Report, No. 158, Lind., 1983.

- Crouchley, A.E.The Economic Development of Modern Egypt, London, 1938.

- Lane, E.W., The Manners and Customs of Modern Egyptions, London 1966..
- Ministry of Information, A griculture in Arab Ropublic of Egypt, Cairo, 1983.
- Poliak, A.N., Feudalism in Egypt, Syria, Palestine and the Lebanon, London, 1939.
- Shaw, S.J. the Financial and administrative Organization and develoment of Ottoman Egypt, Two Vols., Princeton, 1956.

بحث قدم ونوقش فى ندوة «التنوير والثقافة» ، إشراف الجمعية الفلسفية الأفروأسيوية ، بالتعاون مع كل من معهد جوته ، والمركز الثقافى البريطانى ، نوفمبر ١٩٨٩ ، نشر ضمن كتاب الندوة ، القاهرة ٨٩/١٩٩٠ .

أود أن ألفت الانتباه إلى أن هذه الدراسة اقتصرت – تقريباً – على رصد متغيرات فترة من عمر مصر تكاد تبلغ القرنين من عمر الزمن . وهما على وجه التحديد القرنان ١٩ – ٢٠ ضمن مجمل تاريخ مصر العام الذى يكاد يربو على الخمسة آلاف عام، ولو أخذنا بالمنهج الإحصائى فهى لا تكاد تبلغ نسبة ٤٪ من عمر مصر الأمر الذى ربما يعكس دقة ما توصلت إليه من تأملات .

ويطرح مقدم هذه الدراسة تصورا لمراحل تطور مصر والمنطقة الحضارى لعله يتلخص إجمالاً فى المراحل الخمس التالية :-

الأولى : مرحلة الحضارة الزراعية التى ازدهرت فى مصر ومعظم بلدان المنطقة، وقد ارتكزت أساساً على محور العمل والجهد البشرى وقيمته . ولربما إن هذه المرحلة استغرقت حوالى ٤٥٠٠ عام واستمرت تقريباً حتى بدايات القرن الحادى عشر الميلادى .

الثانية : ثم أعقبتها المرحلة المتأخرة من العصر الوسيط ، والتى تقع بين القرنين الحادى عشر والخامس عشر (١١ – ١٥ م) وهى المرحلة التى ميزتها ظاهرة الريع الناجم عن تجارة المرور – الترانزيت – بفعل وقوع المنطقة على طرق التجارة الدولية . ولقد خلفت هذه المرحلة الكثير من التشوهات الخطيرة على بنية المنطقة الاقتصادية الاجتماعية بدرجة قد لا تقل تأثيراتها عما خلفته المرحلة النفطية اللاحقة (عمر هذه المرحلة حوالى خمسة قرون) .

الثالثة :- مرحلة الانهيار والتداعى الاقتصادى التى تميزت بالتدهور الزراعى الاقتصادى إجمالاً وبجفاف ونضوب «النفط» العابر : فضلاً عما شهدته من المزيد من الاستغلال والنهب العثمانيين . الأمر الذى عقد مشكلة التشوه : ولا أقول التطور ؛ فى البنى والمؤسسات المختلفة . وقد استغرقت هذه المرحلة ثلاثة قرون بين القرنين ١٦ – ١٨ م .

الرابعة : وهى المرحلة التى تناولتها هذه الدراسة ؛ والتى اتفق على أنها شهدت قدراً من «التجديد والتطوير ، جنباً إلى جنب مع موجة الاستعمار الغربى ؛ وما يمكن أن نتصور ما قد ترتب عليهما معاً – فى جدل لا ينفصم – من نتائج خطيرة ، وهو موضوع ورقة الندوة هذه.

الخامسة : وهى التى شهدت حركة الاستقلال والتحرر الوطنى، ربما منذ اعقاب الحرب الأولى، وبصفة أخص خلال حقبتى الخمسينات والستينات من هذا القرن، وما شهدته من جهود لمحاولة استعادة قيمة الجهد والعمل الإنسانى فى شقيه الزراعى والصناعى ، وهى تلك المرحلة

التى أجهضت بفعل عوامل كثيرة متداخلة، لم يكن الغرب الاستعمارى بعيداً عن تحمل تبعات ودوافع إخفاقها فى جانبين : عند مجابهتها عسكرياً سواء بالذات أو الواسطة من جانب ، ثم ما ترتب على كشوفاته النفطية - فى بعض أرجائها - من نتائج بالغة الدلالة والتعقيد .

ولعله يتضح من خلال هذا التقسيم بمراحله - مع ماقد يتميز به من تعسف بعض الشىء - مدى الارتباط العضوى بين فترات النهوض وسيادة قيمة العمل والجهد البشرى ، وبخاصة خلال المرحلة الأولى التى سأطلق عليها «العصر الكلاسيكى» للحضارة المصرية العربية المعاصرة . وضرورة الربط بينها جميعاً وبغير فصل فى أية محاولة جديدة للنهوض فى حركة إحياء حقيقية على غرار ما فعلته أوروبا عندما استفادت بالفكر الإنسانى بشموله، بما فى ذلك فكرنا الكلاسيكى جميعاً ؛ وهو ما نزور عنه ازوراراً غريباً .

لعله ليس بغريب القول إن تاريخ مصر القريب لم يشهد ثمة «تحولات» أو مشكلات اقتصادية أو اجتماعية أو فكرية ثقافية ذات بال طيلة الفترة التى أعقبت الحكم العثمانى مع بدايات القرن السادس عشر، ولمدة بلغت زهاء قرون ثلاثة أو يزيد، ذلك لأن مصر - شأنها شأن غيرها من ولايات العالم العربى تحت الحكم العثمانى - ظلت تعيش حياتها ، الدينية الإسلامية ، التى ألفتها طيلة العصر الوسيط ؛ على الرغم من أن فترة ذلك الحكم تزامنت وانتقال أوروبا بجسارة إلى المرحلة التى اصطلح على تسميتها بالعصر «الحديث»، بكل ما يحمله من ملامح وقسمات .

ولعل ذلك راجع فى بعض جوانبه إلى أن حكام مصر الجدد عزفوا - أو ربما عجزوا - عن استحداث أدنى تغيير فى نسيج الحياة المصرية يخالف مألوف ما عرفه المصريون، سواء فى المجال السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى أو الثقافى الفكرى أو غيره ؛ فالزراعة فى مصر ظلت على ما كانت عليه من قبل . وطوائف الحرف والتجار لم يطرأ عليها تغيير إلا بقدر ما أصاب مصر والمنطقة كلها من تدهور اقتصادى كان مبعثه ذلك التحول الذى جد على طرق التجارة العالمية استحال معها البحر المتوسط - ربما للمرة الأولى فى التاريخ - إلى أداة فصل لا وصل فى الحضارة العالمية، مما انعكس أثره بشكل حاد على أوضاع مصر الاقتصادية، ليس فقط فى مجال التجارة والصناعة، ولكن كذلك - وهو الأهم - فى مجال جباية المكوس والجمارك، التى يغالى البعض فيصل بتقديراتها إلى أربعة أمثال قيمة البضاعة العابرة ذاتها، وهى خسارة بالغة الدلالة لاشك فى ذلك .

كما أنه فى الجانب الاجتماعى ظلت الأسرة على حالها القديم . كما أن عناصر الأمة لم يزد عليها سوى تقاطر أفراد وجماعات من أبناء العنصر المسيطر، أو ممن يخدمون أغراضه بشكل أو بآخر . فتوارى معه المصريون على اختلاف شرائحهم إلى الصفوف الخلفية ليفسحوا مجال الصدارة لغير أبناء البلاد ؛ ويقنعوا هم - أو معظمهم - بالقيام بدور الإنتاج فى الزراعة

والحرف ، وتوزعت فئات محدودة منهم بين الأشتغال بالدين وأموره ، أو بتعاطى القليل من التجارة بما يكاد يفى بالاحتفاظ بحق البقاء والحياة .

كما احتفظت المؤسسات الدينية التعليمية بنظمها القديمة وأفكارها المتوارثة، وإن يكن قد أصابها وهن شديد بفعل عوامل متشابكة، ندر معه أن قدمت إسهاماً حقيقياً فى أى لون من ألوان العلوم والمعارف، بشقيها العقلى والنقلى، منذ أن قفل أو كاد باب الاجتهاد منذ فترة بعيدة . بل أكثر من ذلك فإن الفترة ذاتها شهدت قدراً واضحاً من التباعد بين ما يمكن أن نطلق عليه الدين الرسمى والدين الشعبى ؛ فتسلطت على الأخير الفرق والطرق الصوفية بطقوسها وممارساتها الشعبية المتدهورة، إلى حد دفع البعض الى القول بأن الحياة المصرية فى جملتها منذ ذلك العصر وحتى وقت قريب جداً تغلبت عليها تعاليم الصوفية، أكثر من كونها كانت تخضع لمبادىء الدين الحنيف . فاتسعت بذلك فرجة الخلاف بينهما، مما خلع وضعاً اجتماعياً متميزاً على فقراء وشيوخ الطرق الصوفية ؛ ربما جاوز مكانة شيوخ الأزهر وفقهاء الدين . وقد دفع ذلك الجهاز الحاكم إلى أن يخطب ود دراويش الطرق وشيوخها من خلال العطايا والأرزاق التى أجروها عليهم . وبنفس القدر دفع شيوخ الطرق ثمن علاقتهم بالحكام انتصاراً لظلمهم وتأييداً للجائر من تصرفاتهم مما أدى - ربما مع عوامل أخرى - إلى إضعاف روح التمرد على هؤلاء الظلمة وإخماد نار الثورة فى قلوب المصريين .

كما ساد العصر شعور دينى عميق حمل الناس - خاصة وعامة - على الإيمان بقداسة كل ما يلصق بالدين من طقوس ورسوم، فتملكت الجهالة رؤوس الناس وأضعفت من تفكيرهم فى ظواهر الحياة وجرتهم إلى الخلط والاضطراب كلما عمدوا إلى تعليل إحداها حتى جعلوا العلة الأولى ، سبباً مباشراً لكل ما نرى فى الحياة من شر وخير . وفوق ذلك فإن افتقار الناس إلى الأمن والعدل دفعهم إلى أن يلتمسوا الإنصاف فى رحاب السماء أو أن يلوذوا بحمى الموتى من شيوخ الطرق والدراويش الذين ربما كانوا فى حياتهم من الجهلة والمشعوذين، فشيدوا لهم الاضرحه، وأقاموا لهم الموالد التى ساهم فيها العلماء والكبراء ؛ خاصة الناس وعامتهم، الامر الذى عمق فى مصر ظاهرة تقديس الموتى ، إلى الحد الذى برزت ونمت شرائح وفئات عاشت حياتها بأكملها عالة على هؤلاء الموتى وعوالمهم .

ويمكن ان يضاف لما سبق من مظاهر الجهل والفقر والتخلف أنه خلال ذلك العصرلم تختلف أدوات الحرب وفنون القتال فى مصر كثيراً عما سبق لها أن عرفته - مع غيرها من الدول العربية الإسلامية . بل قد يضاف إلى ذلك ما أصاب حياة الحرب والقتال من تدهور وانحطاط، انعكس أثره على ما مر بالدولة العثمانية من هزائم ونكبات . ولعل ما خص مصر من ذلك هو أن استبعاد أبنائها من صنعة الحرب والقتال - استمرارا لما كان عليه حالها منذ أن تسرب إليها العنصر التركى مع منتصف القرن الثالث عشر - قد أثر فى لين عريكة أبنائها وبعدهم عن روح الجندية والقتال آنذاك .

وبمعنى آخر نخلص إلى أن مصر العثمانية عاشت اتساقاً حقيقياً بين قيمها ومثلها

وأفكارها من ناحية، وبين أوضاعها وأبنيتها الاقتصادية الاجتماعية والعسكرية من ناحية أخرى. ولهذا فإن المصرى العادى ما كان له أن يستشعر ثمة تباين أو اختلال بين مثله ومعتقداته من جانب، وبين واقع الحياة التى يحياها من جانب آخر، كيف لا والحكام الجدد مسلمون، قد لا يقلون «إسلاماً» عن أسلافهم من حكام آخرين، وربما تفوقوا على بعضهم من حيث نجاحهم فى توسيع رقعة الإسلام ورفع لوائه على بلدان وشعوب غير إسلامية طالما استعصت على غيرهم من قبل. ولهذا لم ير المصريون غضاضة فى أن يتركوا لحكامهم الجدد أمر تدبير شئون الحكم، وقنعوا بغير تحفظ بممارسة حياتهم وأعمالهم اليومية كما سبق لهم أن مارسوها من قبل ، ومن ثم فلقد استنام المواطن المصرى لهذا الواقع إلى حد بعيد وتقبله - بغير تحفظ - طالما بقيت «دار الإسلام» قادرة على الدفاع عنه، والتصدى لأعدائه .

غير أن الذى عقد المشكلة بالفعل هو أن السبب الذى من أجله منح المصريون تأييدهم للعثمانيين سرعان ماخبا بريقه، وربما منذ أعقاب البدايات الأولى للحكم العثمانى، ولقد يرجع إلى اعتبارات كثيرة متداخلة أهمها أن الدولة العثمانية لم يعد لها نفس القدرة على توسيع رقعة الإسلام، بل وأكثر من ذلك الوقوف نداً للغرب الأوروبى، كما أنها فى جوانب أخرى لم توفق كثيراً بسبب فساد الإدارة وعقمها فى أن ترعى بدقة «ميزان» الحق والعدل بين الناس وهو كما نعلم أمر أساسى فى الحكم الإسلامى ، يضاف إلى ذلك أنها من خلال نظرتها الضيقة وفقرها الحضارى - كعنصر حاكم - لم تضف كثيراً أو قليلاً إلى التراث الإسلامى على الصعيد الفكرى والثقافى . أصاب ذلك كله - وغيره - المجتمع بالخلل والانكفاء على النفس وفَرْض ستاراً كثيفاً من العزلة، انعكس أثره على العلم ومؤسساته ورجاله . فأصبحوا مع مرور الزمن جزءاً من الجهاز الحاكم، طالما كان يوفر لهم وضعاً مميزاً دفع الكثيرين منهم إلى الانشغال بأمور الدنيا . وهجر العلم ومذاكرته . ومن المثير للانتباه أنه فى الفترة التى شهدت خلالها الجزيرة العربية أول محاولة دينية وسياسية وفكرية لإصلاح ما أصاب العالم الإسلامى من خلل بالعودة إلى الجذور ؛ فإن مصر لم تشهد حركة مماثلة على الرغم من تراثها العريض .حقيقة أن مصر شهدت محاولات متكررة بين حين وآخر لوضع الأمور فى نصابها . غير أنها لم تخرج عن كونها محاولات فردية خالصة ربما نجحت فى ردع والى جائر أو ملتزم ظالم وإجباره على رد الحق إلى صاحبة، والالتزام بحكم الشرع «وميزان» العدل فى قضية بعينها .

إلا أنه وقبل أن ينثلم القرن الثامن عشر وجدت مصر نفسها واقعة تحت تأثير فكر جديد وافد لحضارة مغايرة، أوقعتها فى ذلك الخضم الجارف موجة من موجات الفكر الغربى، دلفت إليها فى مرحلة من مراحل الصدام والتلاحم بين تيار الفكر الأوروبى الجديد الذى كانت تمثله آنذاك الثورة الفرنسية . وبين تيار الفكر الأوروبى التقليدى الذى كانت تمثله الكثير من أنظمة القارة على تفاوت شديد بينها .

ومنذ أن تفتحت عيون البعض على ما استحدثه الفرنسيون فى مصر، وما استقدموه،

انتابتهم مشاعر الدهشة وتقاسمهم النفور والإعجاب، لكن كان عليهم في النهاية أن يستوعبوا الصدمة، وأن يعيدوا ترتيب ذواتهم .

وربما كان من الممكن لمصر أن تتناسى مافعل المحتل «الكافر» لو أن الأوضاع عادت إلى ما كانت عليه من قبل . غير أن الذى حدث بالفعل هو أن مصر - تحت حكم محمد على وخلفائه - وجدت نفسها مدفوعة دفعاً إلى اصطناع أساليب وطرائق جديدة كى تدرأ عن نفسها أخطار أى غزو جديد . وهو نفس الأسلوب الذى سلكته الدولة العثمانية نفسها، وربما لنفس الأسباب مضافاً إليها الرغبة فى تقوية قبضتها على ولاياتها، والتصدى للحركات الانفصالية التى تفاقمت فى أرجائها.

ومن هنا دخلت مصر والمنطقة - على تفاوت - فيما سمى بمرحلة التحديث والتجديد . غير أن الذى تم بالفعل لم يزد عن كونه - فى المحصلة النهائية - مجرد تفكيك لعرى الإطار القديم، سواء بإصلاح جزئى هنا أو ترميم هناك، فضلاً عن أنه فرض من خلال سلطة تميزت بإرادة فردية قد تستمر إلى حين أو يقدر لها التوقف فى أغلب الأحيان . الأمر الذى قد يبلغ حد النكوص والازورار عن كل ما هو جديد . وفوق ذلك كله، فإن تلك المرحلة قد ميزها كذلك انها لم تكن مسبوقة ولا حتى مصحوبة بحركة استنارة فكرية وثقافية، تهيىء المناخ لذلك . كما أن أخطر ما عوق هذه الحركة فى بعض جوانبها من وجهة نظر المواطن العادى هو ارتباطها بالغرب الاستعمارى «الكافر» مرتين : إحداها عند الأخذ عنه، والأخرى عند التصدى لإجهاضها فى بعض المراحل ، الأمر الذى أسفر فى النهاية عن نتائج مدهشة . فلم يقدر لنا أن نحتفظ بذلك البناء القديم بكل ما كان يمثله من خير أو شر . كما أن الجديد الذى تم اصطناعه لم يجد أرضاً صلبة يرتكز عليها، ولا بالطبع جماعات متماسكة أصيلة أو جديدة يمكن أن تدعم استمراره وتدفعه إلى التجذر والانتشار معاً .

ولهذا فقد بات واضحاً مخاطر تلك الأساليب الجديدة ، بنفس القدر الذى وضح فيه تآكل الأساليب العتيقة، حيث إن الأفكار والقيم والمثل القديمة لم توفق فى حسم مشكلة التخلف المادى، كما أن الواقع الجديد لم يتسق فى أعين الكثيرين مع الأفكار والمعتقدات الموروثة . وهنا برزت - فى تقديرى - وللمرة الأولى المشكلة واضحة وعميقة ومخيفة فى آن واحد .

وتبع ذلك أن راح المفكرون والمثقفون يفتشون عن أسباب ذلك . كما أنهم عكفوا على تشخيص العلاجات التى يرون فيها إنقاذ مجتمعهم من هذا المأزق الذى وجدوا أنفسهم مؤخراً غارقين فى بحاره . ومن هنا كذلك فقد تباين أسلوب ونتاج التشخيص والعلاج، بقدر تباين المنابع التى استقى منها المفكرون والمثقفون والمصلحون أفكارهم، والروافد التى ارتوت منها

عقولهم، بل أكثر من هذا، النهايات والأهداف التي طمحوا في تحقيقها والوصول إليها .

ومنذ ذلك الوقت تشكلت في مصر - وغيرها من بلدان عربية - تيارات فكرية وثقافية جد متباينة، ربما أنها تلتقي تحت هدف واحد هو الرغبة الصادقة في إصلاح المجتمع ، وإن اختلفت فيما بينها في الوسائل التي توسلت بها . فبدأنا نسمع عن اتجاه أصولي سلفي فضل أصحابه الرجوع إلى الماضي السحيق للتنقيب في جوهر العقيدة الإسلامية عن حلول لهذا التناقض، كما بدأنا نسمع كذلك عن اتجاه آخر يحبذ الأخذ عن الغرب بعد أن أيقن رواده أن لا صلاح لمصر والمنطقة بغير الارتقاء في أحضان الحضارة الغربية فكراً وتطبيقاً .كما تولد عن هذين الاتجاهين تيار توفيقي ثالث حاول أن يزاوج بينهما ليأخذ عن الغرب ما قد يستقيم من وجهة نظره مع جوهر الحضارة الإسلامية .

ولربما يرى البعض - بحق - أنه كان بوسع أي من هذه التيارات الثلاثة أن يحسم مشكلة التطور والتحديث في مصر والمنطقة، بتطبيق ما قد يتبنى من نظم ومثل وأفكار، لو خلصت له السلطة في البلاد، غير أن الذي عقد المشكلة - في تقديري - عوامل متباينة قد يقف في مقدمتها أن المثقف المصري - شأنه شأن المواطن العادي - قد عانى في أعماقه من حدة هذا التناقض، التي ربما وصلت عند الكثيرين حد «الانفصام الفكري» نتيجة للاختلاف والتضاد والتناقض بين الفكر والواقع الذي يعد مسئولاً إلى حد كبير عن شتى مظاهر التمزق وضروب الاغتراب التي يعانيها قطاع عريض، يزداد مع الزمن اتساعاً بحكم انتشار وتأثير بعض مظاهر الحضارة والثقافة الغربية وأدواتها، تلك المظاهر والأعراض التي لا تزال كسيحة في الريف حتى منتصف هذا القرن، كما أن تأثيرها في المدينة - مهما خلصت النوايا - لا يزال في الأغلب الأعم مجرد مظاهر، تخفي وراءها تقاليد قديمة العهد بينها وبين صوفية العصر العثماني وممارساتها صلات رحم وقربى.[1] كما أنه من ناحية ثانية قد يعزى لأن صلة المنتمين للدين بالحياة العامة كانت ولا زالت - كما يرى البعض - رثة ومضطربة [2] .

يضاف إلى ذلك أن ذات الفترة التي شهدت هذا الخيار الصعب، صحبها كذلك وجود احتلال أجنبي، مما فرض على الجميع في آن واحد - أصوليين ومجددين - أن يتوحدوا معاً لمواجهة هذا التحدي الخطير، والاعتداء الصارخ على كل من المشاعر الدينية أو الهوية الذاتية والكبرياء القومي ، وهو الأمر الذي نجم عنه - في بعض الأحيان - عدم إتاحة الفرصة لأي من هذين التيارين وما تفرع عنهما لأن يتبلور في شكل منظم وواضح ليدافع عن مثله وأفكاره ووسائله وأدواته .كما أنه لم يقدر لأيٍّ منها - وهذا هو الأهم - أن يمتلك السلطة خالصة أو حتى يشارك فيها مشاركة فعالة ليحاول تطبيق ما يرى ويعتقد . وأكثر من ذلك أن الاحتلال

---

(١) الطويل .

(٢) الخولي .

الأوروبي كان قد أخذ على عاتقه في مرحلة من المراحل تنفيذ ما يحقق أغراضه ويخدم «مصالحه» أولاً ، فأجهض بذلك أو أصاب - على الأقل - التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية المحلية - قديمها وحديثها - بتشوهات حقيقية، مما شكل نكسة خطيرة لعملية التحديث هذه، فضلاً عن أن انحيازاته إلى بعض القوى والفعاليات الاجتماعية، قد خلقت قدراً من النمو غير المتوازن، وربما غير الصحي، للبناء الاقتصادي الاجتماعي . وقد يضاف إلى ما سبق أن ارتباط التحديث بالتفوق والاستعمار الغربيين، دفع قطاعات واسعة من مواطني مصر إلى الربط المحكم بين التحديث وبين الابتعاد عن جوهر العقيدة الدينية، فشكلت منه ردود أفعالها تبعاً لذلك .

كما تجدر الإشارة كذلك إلى أن النخبة المصرية أو الإنتلجنسيا كانت - في الأغلب الأعم - في واد، بينما كانت الجماهير الأمية الفقيرة في واد آخر، على الرغم مما حاولت تلك النخبة أن تقدمه طيلة القرنين الأخيرين من إنتاج فكري وثقافي، ومن ثم فقد برزت ظاهرة - أخذت تتعمق مع مضي الزمن - وأعني بها فداحة تأثير الصوت المسموع على الكلمة المكتوبة، وهو ما كان يعني انقياد الجماهير الأعمى واستسلامها - في كثير من الأحيان - ووقوعها تحت تأثير الخطباء والمتكلمين، سواء كانوا من بين رجال السياسة أو العقيدة أو غيرهم ، بل لقد بلغت الجرأة ببعضهم إلى حد أن طلب من أشياعه الإعراض عن قراءة مقالات وبيانات خصومه ومعارضيه، طالما أنه يتولى قراءتها «نيابة» عنهم .

ولقد نجد مناسباً لفهم قضية المثقفين وحركة التنوير أن نشير إلى أن اقتران مصر بالحداثة، قد ميزته فوارق جوهرية عن تلك التي شهدتها معظم بلدان أوروبا الغربية قبل قرون ثلاثة أو يزيد، وأخصها أنه إذا كان تطور أوروبا قد تم بفعل تفاعلات ذاتية وطبيعية، ليشمل كل أبنية وجوانب حياة تلك المجتمعات معاً، وفي آن واحد مما أدى إلى حدوث تلك الولادة الطبيعية والشرعية، فإن ماجرى في مصر كان أقرب ما يكون إلى الحمل غير الشرعي - بحكم ما ذكرنا من عوامل عديدة - فنجم عنه تلك الولادة العسرة وربما غير الشرعية . الذي راحت مصر إلى فترة ليست بالقليلة تتوارى منه - أي ذلك الحمل - حيناً أو تسعى إلى عدم الاعتراف به أحياناً، أو التنكر له في أحيان ثالثة .

يؤكد ما ذهبنا إليه على سبيل المثال أن الطبقة البورجوازية الأوروبية خرجت أساساً من شريحة التجار ساكني المدن، بما يميزها من جسارة واقتحام، وحب للمخاطرة، وارتياد لكل مجهول، وسعي إلى كل ما هو جديد، لتحطيم الحواجز والعقبات والتقاليد . كما أن المدينة الأوروبية وسكانها من التجار أساساً نجحوا جميعاً في ضعضعة سلطة الحكومة المركزية لنظم إمبراطورية كانت أو ملكية، وانتزعوا حقوقهم وحرياتهم مجسدة في كل جوانب السلطة تنفيذاً وتشريعاً وقضاء، مما دعم حركة اللبرالية وأكد سعي التنوير والمنورين .

على حين أن البورجوازية المصرية - الهشة - نشأت ونمت أساساً من أحشاء البيروقراطية وما تولد عنها من ملاك الأرض وما جبلوا عليه من انضباط ومحافظة وإذعان

لكل تقليد وما إلى ذلك . كما أن المدينة المصرية - شأن المدينة العربية عامة - لعبت دوراً مناقضاً تماماً لمثيلتها الأوروبية حيث إنها كرست وغلظت من قبضة السلطة المركزية - وما عرفت به من بطش وقهر، فضلاً عما تميزت به المدينة من ترهل وخمول لما ضمته بين جنباتها من قوى كثيرة غير منتجة، تعيش عالة على غيرها، سواء من سكان الريف أو المدينة ذاتها .

ومن ناحية ثانية فلقد تميزت حركة التجديد الأوروبية بخاصية خطيرة وأعنى بها اتساقها مع قوانين التطور العلمي - الديالكتيك - من حيث إن الجديد فيها كان ينحى القديم تماماً ليحل محله ليصبح هو بعد حين أمراً قابلاً للتنحى، بينما كان ماجرى فى مصر على خلاف ذلك تماماً من حيث إن الجديد فيها كان يوجد على استحياء جنباً إلى جنب مع القديم، دون أن ينجح حتى مع الوقت - لما سبق أن ذكرنا - فى إزاحته ؛ ويتجسد ذلك تماماً فى كل جوانب الحياة المصرية المعاصرة ؛ فكراً وتطبيقاً ؛ فى الإنتاج - زراعة وصناعة، أدوات وتوزيع وعلاقات - وفى النظم والسياسة، فى الفكر والأدب، بل وحتى فى الطبقات الاجتماعية ذاتها، وأخطر من ذلك فى تراث مصر الدينى على نحو مايرى البعض بحق [1] .

فإذا كان ذلك هو حال مصر الحديثة . فماذا يكون من أمر مثقفيها ؟ وما هو موقفهم من قضية التنوير ؟

بداية نعنى بالمثقف كل من يبدع أو ينقل أو يطبق الثقافة بوعى وموقف اجتماعى يمكّنه من رؤية المجتمع وقضاياه من زاوية شاملة، وفى نفس الوقت يلعب دوراً اجتماعياً يسعى به إلى تغيير الواقع من خلال نظراته النقدية، فضلاً عن تطابق فكره وممارساته وسلوكه، بحيث لا يبرز ثمة تعارض بين حياته الخاصة والعامة، يستوى فى ذلك المفكر والأديب والعالم والمعلم والصحفى وغيرهم [2] .

كما أننا نعنى بالتنوير، طبقاً لما وصل إلينا عن مفاهيم حركته فى أوروبا القرن الثامن عشر، تخليص الإنسان من الجهل والتعصب والخرافة، ونبذ الفكر الغيبى والميتافيزيقى ، وإعلاء كلمة العقل، وفرض منهج علمى يقرر أن الحقيقة بنت الملاحظة والعقل فى مجال الفكر والسياسة والدين والاقتصاد والاجتماع وما إلى ذلك . وهى الحركة التى ساهم فيها العديد من مفكرى أوروبا القرن ١٨ ؛ لوك وبيركلى وهيوم وكندياك وفولتير ومنتسكيو وروسو وهيردر وشيلر وجوته وديزنتسكى، وغيرهم الكثيرين خلال سعى البورجوازيات الأوروبية نحو تحقيق ثوراتها القومية ضد الأيديولوجية الكنسية الإقطاعية [3] .

فأين يقف المثقف فى مصر الحديثة إذن من هذا كله ؟؟

لقد شهدت مصر الحديثة نظماً جمعت بين ملامح النظم الحديثة سواء من حيث التنظيم

---

(١) سيد عويس .

(٢) هشام شرابى . سيد يس . فؤاد مرسى .

(٣) برلين، عصر التنوير.

أو الإدارة أو الفلسفة التى تحكمها ؛ فيها من النزعة الفردية الأوتوقراطية والملامح التمثيلية والمسحة الديموقراطية، بنفس القدر الذى كانت لا تخلو فيه من السمة الإسلامية «الشورية» وهو الأمر الذى أربك الحرية وعطل مسيرة الديموقراطية .

كما شهدت كذلك نظاماً تعليمياً مدنياً حديثاً جمع فى آن بين السمات العلمانية والغيبية جنباً إلى جنب، مع تعليم دينى قح . وفى مرحلة لاحقة تعليماً عالياً علمانياً خالصاً مسبوقاً بمراحل لا تخلو من ملامح دينية، الأمر الذى أورث المجتمع الكثيرمن التعقيدات والعلل التى لا طائل منها . وانعكس أثر ذلك على صياغة وتشكيل عقل الأمة وتفكيرها، وسعيها نحو اصطناع منهج علمى .

كما شهدت مصر نشأة للطباعة الحديثة تأليفاً وترجمة، كتباً وصحفاً ومجلات، غير أن أثرها ظل محدوداً بحجم الشريحة التى أتيح لها حظ القراءة والكتابة، بل إن الكثيرين من بين أبناء تلك الشريحة كانوا أقرب إلى التراث الدينى منه إلى ما حوته معظم تلك الكتابات، وما خرجت به المطابع .

كما شهدت مصر كذلك خلال نفس الفترة المحاكم والنظم القضائية الحديثة التى استمدت أحكامها من القانون الوضعى، جنباً إلى جنب مع المحاكم الشرعية والدينية التقليدية، التى اتخذت من أحكام الشريعة دستوراً لها . وفى نفس الوقت عرفنا دروباً أخرى من التقاضى - بين قنصلى ومختلط وغيرها - بتشريعاتها ونظمها المتعارضة، والذى ظل بعضه باقياً حتى وقت قريب جداً وهو الأمر الذى نال من هيبة العدالة .

كما شهدت نفس الفترة أحزاباً وتجمعات سياسية ادعت خططاً وبرامج ومشروعات إصلاحية، وملأت الجو السياسى جلبة وصخباً وضجيجاً حجب ما عداه ، غير أنها فى تقديرى لم تخرج عن كونها كانت جماعات أقرب إلى التنظيمات والطوائف الحرفية سعت فى مجموعها إلى تحقيق المنفعة الخاصة لأصحابها أكثر من سعيها لإدراك المصلحة العامة للمجتمع ككل . كما أنها من ناحية أخرى ساهمت كثيراً فى تعميق الولاءات العصبية والقبلية والمهنية وغيرها، بدل أن تساهم - مع غيرها - فى أن يحل محلها نوع من الولاء الاجتماعى .

كما شهدت مصر خلال نفس الفترة صدور الدساتير الحديثة على أحدث النظم والمبادىء الليبرالية الغربية بعد فترة من الاستحياء والتردد . غير أنه ثبت فى التطبيق العملى أن المبادىء السامية وحدها لا تكفى، مما لم يحفظ للمواطن بعامة حقوقة . كما أنه من ناحية أخرى لم يضمن للشعب سيادة حقيقية، على الرغم من وجود قوانين ونظم الانتخاب الحديثة .

كما عرفت مصر الحديثة كذلك الدعوة إلى تعليم المرأة وتحريرها وعملها ؛ وهو الأمر الذى ربما توسعت فيه بعض الشىء قبل غيرها من بلدان المنطقة ، غير أن ذلك جاء فى أكثر

جوانبه استجابة لضرورات، وتلبية لاحتياجات حتمتها أوضاع الأسر المصرية الاقتصادية، أكثر من كونها جزءاً من حركة تنويرية عامة وواسعة، مما انعكس أثره كثيراً ليس فقط على دور المرأة الفكرى والثقافى فى مصر الحديثة، ولكن كذلك وهو الأهم على دورها الاجتماعى والسياسى .

كما شهدت مصر الحديثة ضروباً شتى من دعوات الحرية وإعلاء العقل واصطناع المنهج العلمى، ساهم فيها ليراليون ومصلحون على تفاوت بينهم، إلا أنها شهدت - وربما بنفس القدر - حركات ودعوات جاهدت وسعت وعملت على قهر العقل وإعلاء سطوة الجهل والخرافة، ونبذ طريق العلم . وربما أن تلك الأخيرة كان تأثيرها بين العوام وبسطاء الناس - وهم القاعدة العريضة - أخطر وأفدح .

كما عرفت مصر الحديثة كذلك ألواناً شتى من دعوات وأفكار «الثورة» والعدالة الاجتماعية، سواء يستمد بعضها جذوره من منابت دينية تراثية، أو أنه تم استقاءه من مذاهب ونظم حديثة . غير أنه على الرغم من زخم هذه الدعوات والأفكار فلا «الثورة» استقرت، ولا تحقق من العدالة الاجتماعية شيىء ملموس .

كما عرفت مصر كذلك مختلف أشكال ومنجزات التكنولوجيا الحديثة، تدار بأحدث القوى المحركة التى جلبت من الغرب، ولعبت دوراً بعيداً فى تغيير أنماط العلاقات الإنتاجية والاجتماعية القائمة فى مصر - فضلاً عن الاقتصادية بطبيعة الحال - إلا أنها مع كل ذلك استبقت إلى جانبها مخلفات التكنولوجيا القديمة الرثة التى تعتمد أساساً على القوة العضلية لكل من الإنسان أو الحيوان معاً، مع ما يترتب عليها من علاقات اجتماعية وإنتاجية بالية . فلا استقام الإنتاج أو صلح حاله، ولا خفت مشاكل أى من المنتجين أو المستهلكين .

كما عرفت مصر الحديثة دعاوى التسامح ونبذ كل أشكال التعصب. بل إنها تجسدت فى برامج عبرت عنها الأحزاب والثورات ليس فقط خلال ثورة ١٩١٩، ولكن كذلك خلال ثورة ١٨٨٢/٨١ الوطنية، بل قبل ذلك بكثير (*) . غير أن بعض ما انتهت إليه تلك الدعوات الراسخة قد مسته أيد شيطانية، لم تقف عند حد النيل من العلاقة بين عنصرى الأمة، وإنما كادت أن تطول كذلك أبناء الطائفة الواحدة .

يضاف إلى كل ما سبق أن تاريخ مصر الحديثة كان محوره الرئيسى الدعوة إلى إقامة الوطن، وتحقيق الاستقلال من وطأة التبعية الأجنبية، وتعميق فكرة الوطنية والقومية لدى كل من الوطن والمواطن معاً، وهو ذلك المحور الذى كان قطب الرحى، واستغرق الكثيرمن وقتنا

(*) خير شاهد على ما ذكرنا هو ما يوجد ضمن مقتنيات المتحف القبطى بمصر القديمة قاعة رقم ١٥ . الطابق الأول قطعة رقم ٩١٢٢ وهى تمثل هلالاً وصليبا متعانقين بمقبض مسرجة من البرونز للتاخى بين عنصرى الأمة . ثم قطعة رقم ٥١٨٥ وهو مقبض آخر بنفس الشكل لعله يرجع إلي القرن الثالث عشر الميلادى .

وجهدنا وفكرنا بل ومن دمائنا وأرواحنا، والذى دفع إلى الوراء أولويات أخرى إلى جانبه، فعوق إنجازها وجاء على حسابها. فماذا كان من أمره هو الأخر، الذى أخشى قوله هو أننا لم نستقر حتى الآن بعد على ماذا نقصد بالوطن أو الوطنية والأمة أو القومية ؟ اذ لازلنا بشأنها جميعاً جد مختلفين . كما أن الاستقلال الذى كافحت من أجله الأجيال، أكاد أخجل أن أقول أنه الآن بات شيئاً بعيد المنال .

تلك صور سريعة جرى بها قلمنا لألوان التباين والتناقض، وصور وضروب الازدواجية التى عرفتها ، وربما لا تزال تعرفها، مصر المعاصرة بدرجات متفاوتة . كل ذلك على الرغم من الجهود المخلصة للمثقفين المصريين على تباين بينهم أصوليين وإصلاحيين ، ليراليين وراديكاليين واشتراكيين، وغيرهم منذ أن أضيئت أول شموع التنوير فى مصر الحديثة فى ركاب جحافل جيش «الاحتلال» الفرنسى ، وطوال القرنين الأخيرين ساهمت فيها أجيال وراء أجيال بدءاً بالعطار والمهدى والخشاب والجبرتى والطهطاوى العظيم، ومروراً بالأفغانى ومحمد عبده وعلى مبارك وأديب إسحق وصروف، والشميل وصنوع ونقولا حداد وزيدان والنديم، وأحمد فتحى زغلول وقاسم أمين وأحمد لطفى السيد، ومحمد حسين هيكل والمازنى والعقاد وشكرى وسلامة موسى، وإسماعيل مظهر وطه حسين (العميد) وحافظ، وشوقى (الأمير) وعلى ومصطفى عبد الرازق، وعصام حفنى ناصف، وهدى شعراوى وابنة الشاطىء وسهير القلماوى وأمينة السعيد ولطيفة الزيات، وال الرافعى أمين ومصطفى وعبد الرحمن، وأمين الخولى وخالد محمد خالد ومصطفى المراغى، والحكيم والزيات ونجيب محفوظ والشرقاوى وزكى نجيب ومشرفة، وصلاح عبد الصبور وأمل دنقل وأحمد عبد المعطى حجازى ويوسف إدريس، ولويس عوض وفكرى أباظة وزكى عبد القادر وبيرم التونسى ويحيى حقى وحسن البنا وفتحى رضوان وطلعت حرب وإسماعيل صبرى عبد الله، وحسين خلاف والجريتلى ومختار وسيد درويش، وغيرهم وغيرهم الكثيرون .

غير أن الذى عطل جهودهم أو حد من الاستفادة القصوى منها عوامل موضوعية متشابكة ترجع فى معظمها إلى المجتمع وظرفه التاريخى الذى مر به داخلياً وخارجياً، لعلنا قد طرقنا فيما سلف بعض جوانبه، كانت فى أكثرها فوق طاقات المثقفين وإمكاناتهم . كما قد ينضاف إلى ذلك بعض عوامل ذاتية تكمن فى هذه الشريحة أو بعضاً منها، فيها ما قد يعزى إلى التشتت والفرقة التى كانت تعانيه، أو الافتقار إلى الأمن والحرية ، أو تردى اوضاعها الاقتصادية، أو ألواناً من الانفصام الفكرى وارتباط سلوكها بالتقاليد، أو الدوران حول السلطة والتعلق بها، أو الاغتراب أو الانكفاء على النفس والتمحور حول الأنا، مع مركبات التضخم الذاتى المرضى، أو حتى خيانة القضايا التى كرس المثقف نفسه من أجلها أو غير ذلك.

وقليلون هم من بين مثقفى مصر الحديثة الذين. يرثوا من كل هذه الأسقام والعيوب، أو بعضاً منها، ولعل فى ذلك ما قد يفسر - مع ماذكرنا من عوامل موضوعية - ضروب النكوص وألوان التضاد ومظاهر التخلف التى لازالت تلف حياة مصر المعاصرة وتئن تحت وطأة ضرباتها .

كما أنه من ناحية أخرى لا ينبغى أن نتجاهل الدور الذى يقع على عاتق الاحتلال والقوى الغربية، التى استفادت ووقفت من خلفه، وساهمت بنصيب فى تشويه أشكال التطور والتحديث وما ألم به من اختلالات وعدم توازن ألمحنا إلى طرف منها .

وأخيراً فلا ينبغى أن ننسى كذلك الدور الذى يقع على عاتق الجماهير العريضة ذاتها، على الرغم من وقوعها أسيرة الأمية والجهل ومختلف صور الحصار والقهر التى كبلت حركتها، وأعنى بذلك الدور سيادة روح الاتكالية والقدرية والعجز والإذعان والتقصير والتهاون والتفريط، وما إلى ذلك، مع تسليمنا المطلق بأنها جميعاً كانت نتاج فقرها وجهلها وأميتها .

وهكذا وبعد مرور قرنين - تقريباً - على انفتاح مصر على العالم الغربى بمعطياته الحديثة، فقد تضاعفت مشكلة تطورها الحضارى وحركتها التنويرية وزادت تشابكاً وتعقيداً، كما أنه من ناحية أخرى وبعد قيام ثوراتها القومية، ورحيل المحتل وتقلد المصريين أنفسهم زمام السلطة، فإن المشكلة لم تحل بعد أو تحسم لصالح أى من الخيارات الثلاثة التى عرضنا لها، ولازال الصراع دائراً بشأن فك عقدة هذه المشكلة الخطيرة التى نسجت خيوطها بإحكام حول تطورات مصر الحديثة والمعاصرة. فهل ينجح المصريون فى ذلك ؟ إن الواقع المصرى المعاصر كفيل بالرد على هذا التساؤل .

المراجع

بالإضافة إلى الأعمال التراثية للأجيال المتعاقبة من قادة حركة التنوير فى مصر الحديثة أصوليين وإصلاحيين ولبراليين وراديكاليين واشتراكيين وغيرهم نذكر أهم الدراسات وهى :-

- أحمد أمين زعماء الإصلاح فى العصر الحديث القاهرة ١٩٤٨ .
- أحمد زكريا الشلق ، رؤية فى تحديث الفكر المصرى ، حسن المرصفى . القاهرة ١٩٨٤ .
- أحمد زكريا الشلق ، رؤية فى تجديث الفكر المصرى ، أحمد فتحى زغلول . القاهرة ١٩٨٧ .
- أحمد شلبى . المجتمع الإسلامى ، القاهرة . ١٩٥٨ .
- أحمد عبد الرحيم مصطفى ، حركة التجديد الإسلامى فى العالم العربى الحديث . القاهرة . ١٩٧١ .
- أحمد عبد الرحيم مصطفى . تطور الفكر السياسى فى مصر الحديثة . القاهرة . ١٩٧٢ .
- أحمد عبد الرحيم مصطفى ، الحملة الفرنسية ١٧٩٨ - ١٨٠١ . فصل من كتاب تاريخ الحضارة المصرية ، الجزء الثالث . وزارة الثقافة ١٩٦٨ .
- آدمز ؛ شارلز . الإسلام والتجديد فى مصر ، ترجمة عباس محمود ، القاهرة .
- أمين الخولى ، المجددون فى الإسلام . جـ١ ، القاهرة . ١٩٦٥ .
- أنور عبد الملك ، نهضة مصر ، القاهرة ١٩٨٣ .
- أنور عبد الملك ، الفكر العربى فى معركة النهضة . بيروت .ط٢، ١٩٧٨
- برلين . أيزيا ، عصر التنوير ، ترجمة فؤاد شعبان ، دمشق ١٩٨٠ .
- بيرك . جاك ، مصر الإمبريالية والثورة ، ترجمة يونس شاهين القاهرة ١٩٨٧ .
- بيرك . جاك ؛ العرب ، تاريخ ومستقبل . ترجمة خيرى حماد القاهرة ١٩٧١ .
- توفيق الطويل ؛ التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى، جـ١، جـ٢ ، تاريخ المصريين ٢١ ، ٢٢ القاهرة ١٩٨٨ .
- جورجى زيدان . بناة النهضة العربية ، الهلال ٧٢، القاهرة ، ١٩٥٧ .

حورانى، ألبرت، الفكر العربى فى عصر النهضة، ترجمة كريم عزقول، بيروت ، ١٩٦٨

- ستودارد . لوثروب حاضر العالم الإسلامى، ٤ أجزاء فى مجلدين، ترجمة عجاج نويهض، ط٤، بيروت . ١٩٧٣ .
- سيد عويس، الازدواجية فى التراث الدينى المصرى القاهرة ١٩٨٥.

- عبد الخالق لاشين، سعد زغلول دوره فى السياسة المصرية ١٤ - ١٩٢٧ ، دار العودة ، بيروت . ١٩٧٥ .
- عبد الخالق لاشين، نشأة وتطور الفكر الليبرالى فى مصر الحديثة ، بحث غير منشور.
-عبد الرحمن الجبرتى، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، جـ٣، جـ٤ طبعة بولاق. ١٣٢٢هـ.
- عبد الرحمن الجبرتى، مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس، تحقيق حسن جوهر وأخر ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
- عبد الكريم غلاب، الفكر العربى بين الاستلاب وتأكيد الذات، ليبيا ، تونس، ١٩٧٧
- عزت قرنى ، العدالة والحرية فى فجر النهضة العربية الحديثة، عالم المعرفة ٣٠ ، الكويت، يونيه ١٩٨٠ .
- علاء حمروش، تاريخ الفلسفة السياسية، القاهرة، ١٩٨٦.
- محمد البهى، الفكر الاسلامى الحديث وصلته بالاستعمار الغربى القاهرة، ط٣، ١٩٦٢.
- محمد جابر الانصارى، تحولات فى الفكر والسياسة فى الشرق العربى، عالم المعرفة ٣٥، الكويت، ١٩٨٠.
- مركز بحوث الشرق الأوسط ، أبحاث الندوة الدولية عن ، المثقفون والتغير الاجتماعى فى العالم العربى، الفترة ١٩٧٩، وخاصة بحوث كل من : سيد ياسين - فؤاد مرسى - على الدين هلال - جورج قنواتى - مجدى وهبه - مراد وهبة .
- هشام شرابى ، المثقفون العرب والغرب، ط ٢ ، بيروت ١٩٧٨ .
- هشام شرابى ، مقدمات لدراسة المجتمع العربى، ط ٣ بيروت ١٩٨١ .
- لويس عوض ، تاريخ الفكر المصرى الحديث عدة أجزاء ومجلدات منذ ١٩٦٩ وحتى ١٩٨٦ .
- ليڤين . ز . ل . ، الفكر الاجتماعى والسياسى الحديث، ترجمة بشير السباعى، بيروت ط ١ ، ١٩٧٨ .
- لينشوفسكى، الصفوة السياسية فى الشرق الأوسط ، ترجمة عادل مختار الهوارى، القاهرة ١٩٨٧ .
- لين ، أ. و. ، المصريون المحدثون عاداتهم وشمائلهم، ترجمة عدلى طاهر نور ، القاهرة، ١٩٥٠ .

المراجع الأجنبية

- Ahmed, J. M., The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism, O. U. P., 1960 .
- Rosenthal, M. Yardin, P. (edt). Dictionary of Philosophy. Moscow, 1967.
- Safran, N, Egypt in Search of Political Community, H. U. P.1961.
- Tignor. R. Modernization & British Colonial Rule in Egypt, 1882 - 1914, Princeton, N., J., 1966 .

دراسة نشرت. بجريدة صوت العرب، العدد ٢٥. القاهرة. الأحد ١٩٨٧/١/٢٥.

ارتبطت حقبة السبعينات والثمانيات من هذا القرن فى مصر بظاهرة تعاظم الجماعات والتنظيمات الإسلامية ذات الاتجاه والموقف «السياسى المتطرف» ، بدءاً بالتكفير والهجرة وشباب محمد وتنظيم الجهاد وحزب التحرير الإسلامى وغيرها الكثير .

وقد أسفرت أعمال بعض تلك الجماعات - كما يعلم الجميع - عن مصرع رئيس الدولة «الأبوية»، وهو الذى وصل به الحال إلى أن ينتزع لنفسه كل مظاهر السلطة وأدواتها متحديا بذلك روح العصر وتراث مصر، وإرادة الجماهير وحقوقها، بما مكنه من أن يقلب أوضاع مصر - داخلياً وخارجياً - رأساً على عقب .

ومنذ تلك المواجهة الصاخبة والفريدة حظيت تلك الجماعات والتنظيمات وما تمثله باهتمام بالغ، ليس فقط من قبل الباحثين والدارسين، بل وكذلك المسئولين فى الدوائر السياسية والأمنية فى الداخل والخارج على حد سواء . وراح كل طرف وكل فريق من هؤلاء وأولئك يشخص ويحلل تلك الظاهرة من خلال دائرة اهتمامه أو منطلقاته، بل وحتى أهدافه القريبة والبعيدة، عله يستطيع - بقدر ما توفر له من مادة وهو قليل - أن يفسر هذه الظاهرة الجديدة ويتعامل معها .

ومع تقديرنا لاجتهادات البعض ممن شارك فى محاولة التعرف على هذه الظاهرة، نعتقد أن الكثير من الكتابات والتحليلات قد شابها قصور فاضح، وخطأ منهجى ربما لعاملين :-

أ - لأنها نظرت إلى الظاهرة من منظور جزئى حين اقتطعت شريحة زمنية محدودة من تاريخ مصر الحديثة، ربما لا تزيد عن فترة ربع القرن إلا قليلاً (٥٤ - ١٩٨١) وراحت تنقب فيها عن علل وأسباب قد ترى أنها تفسر قيام تلك الظاهرة . وبذلك وقعت فى خطأ بالغ عندما تجاهلت سبر أغوار تلك المشكلة الطارئة، وردها إلى جذورها التاريخية التى تضرب فى أعماق التاريخ المصرى وسيطه وحديثه .

ب - لأن أغلب تلك التحليلات والاجتهادات عزلت الظاهرة وحاصرتها، ليس فقط فى إطار زمنى بالغ الضيق والمحدودية ، بل كذلك باعدت بينها وبين وسطها ومجالها الطبيعى الذى نشأت وترعرعت فى ظله ، ونعنى به أوضاع مصر وأبنيتها السياسية والاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، بل والدينية، طيلة الفترة الحديثة والمعاصرة برمتها . وهى أمور تترابط كلها - فى تقديرى - بشكل صارم لا يمكن النظر إلى جانب منها بمعزل عن غيره جمعاً .

لكل ذلك - وغيره - جانبت معظم تلك الاجتهادات. جادة الصواب والموضوعية

العلمية التى ينبغى أن تتعامل مع ظاهرة خطيرة كهذه . ومن أسف أن كان ذلك الحال شأن العديد من الاجتهادات المطروحة، التى تتناول الكثير من ظواهر المجتمع المصرى العربى وعلله وأمراضه، وهو أمر ترتبت عليه نتائج وأفعال ربما تفوق فى خطورتها وتأثيراتها خطورة الظواهر ذاتها، وما ينجم عن ذلك من مصاعب وتعقيدات نسجت خيوطها بإحكام حول الفعل، ورد الفعل لتطورات وأوضاع مصر الراهنة والمستقبلة .

ولما لم يكن المجال هنا يسمح لنا برصد جذور تلك الظاهرة وتطوراتها التاريخية، فسنكتفى فقط بتسجيل عدة ملاحظات أولية وهامة وبنائية لفهم موضوعنا . نؤكد أنها لم تخرج من فراغ، وإنما كانت نتاجاً لتتبع تاريخى شامل وموضوعى لتاريخ مصر الحديثة والمعاصرة بمنهج نقدى قوامه البحث عن العلاقات الوظيفية بين الظواهر المختلفة والمتشابكة عبر فترات زمنية متصلة، بهدف فحصها وفهمها وربطها وتحليلها وتفسيرها التفسير العلمى اللائق ، أكثر من كونه محاولة لرصّها رصّا تراكمياً كمياً لقدر من الوقائع والحقائق قد تبدو - بل هى بالفعل كذلك - متناثرة ومتناقضة . ومن أبرز تلك الملاحظات البنائية :-

أولاً إن الجماعات والتنظيمات الدينية - فى مصر وفى غيرها من بلدان العالم العربى الإسلامى - ينبغى أن ينظر إليها - على تباينها - باعتبارها أحزاباً وجماعات سياسية حقيقية تعبر عن قوى وجماعات وشرائح وفئات وأوضاع وأبنية ومصالح، اتخذت من الخطاب الدينى أداة وواجهة، باعتباره وعاء تراثياً تقليدياً يتجم مع توجهاتها فى ظل ظروف تغيبت - أو غيبت - فيها الحريات وحق الحوار، لافتقار المناخ العام إلى النمط الديموقراطى الحقيقى والصحيح .

ثانياً : إن نجاحات تلك التيارات والجماعات والتنظيمات فى النفاذ إلى الجماهير وربما التواصل معها أمر طبيعى، وإن كان لا يعد فى تقديرى معياراً حقيقياً لصحة وسلامة رؤيتها وفعالياتها وقدراتها، بل إنه على النقيض من ذلك حيث يحسب عليها ، لأنها تخاطب شعباً لازالت الأمية حتى الآن تشكل فيه نسباً بالغة الدلالة - بالنسبة لجماهيره - من ٧٠٪ إلى ٧٥٪ على أحسن تقدير - بالإضافة إلى أن الغالبية الأخرى من البقية الباقية ليست على درجة من الوعى والمعرفة والثقافة، بما يسمح لها بفهم أو مناقشة ما قد يُقدم إليها من آراء وأفكار ، وكنوع من أنواع الدفاع المشروع عن الذات فى مواجهة مختلف صور وأشكال القهر - الداخلى والخارجى - ومظاهر الفساد والتخلف، فإن تلك الجموع لجأت - وهذا أمر طبيعى فى ظل أوضاعنا - إلى الدين باعتباره ملجأ وحمى وملاذاً لأنه يوفر لها ليس فقط قدراً من السلام النفسى، بل إنه ربما تضمن لها وعوداً بجنات نعيم .

ثالثاً : إن فترة الشلل والعجز والافتقار وضياع الحلم الوطنى والقومى، تلازمت تلازماً عضوياً مع الحقبة النفطية بمؤثراتها وتوجهاتها وانحيازاتها، فساهمت فى خلق أشد صنوف

المعاناة وطأة وقسوة – مع ما وفرته من قدر هائل من الثروة ، وهو أمر يبدو شديد التناقض بحكم تناقضات المرحلة ذاتها – كل ذلك بفضل ما ملكته تلك الحقبة – وسادتها – من أجهزة وأدوات تأثير : مؤسسات ومراكز شبه «علمية»، وأجهزة إعلام وصحف ودور نشر ومطبوعات ومجلات، وبرامج إذاعية وتليفزيونية ومؤسسات شبه «دينية» تعليمية ووعظية وغير ذلك الكثير والكثير . وهو الذى طال ليس فقط عقول الجماهير «والمثقفين»، بل جيوبها وسلوكها وعوائدها.

رابعاً : إن الثروة النفطية «الهابطة» ساهمت إلى أبعد حد فى تحويل مجتمعنا المصرى – وغيره من مجتمعات عربية – إلى قوى غير منتجة ، كما لعبت دوراً خطيراً فى تسطيح نسيجه وبنائه الاجتماعى الاقتصادى، بحيث تحول فى معظمه إلى كتلة رثة لا تستهلك السلع فحسب، بل تستهلك ذاتها وتراثها وحاضرها، وترهن مستقبلها الذى هى بالقطع لا تملكه .

خامساً : إنه نتيجة لسيادة وشيوع الجهل والأمية أن صوّر الخطاب الدينى المعاصر موجة التجديد والتحديث التى دهمتنا على أنها تتعارض مع الهوية الذاتية والإنسانية لشعبنا، بتراثه وقيمه ومثله، غير دارين – أو متجاهلين عمداً – أن التحديث والتجديد الأوروبى – الذى نقلنا عنه أو نحتذيه نحن وغيرنا ومنذ بداياته – إنما تم فى معظم – إن لم يكن كل جوانبه – من أحشاء حركة بعث وإحياء للتراث الإنسانى بشموله ، قديمه ووسيطه ، لعبت فيه الحضارة العربية الإسلامية دوراً مبدعاً وخلاقاً وليس كمجرد جسر للانتقال والعبور . ومن هنا كان ذلك البعث الأوروبى الحديث نوعاً من تأكيد وتعميق الهويات الوطنية والقومية والذاتية لكل شعب على حدة، وبعد أن نجح فى أن يصل بين ما كان قد انقطع ؛ بين الماضى والحاضر. ومن هنا أيضاً كانت الذاتية الواعية والمتفتحة لكل شعب رغم أن الجميع ركبوا قطاراً واحداً للتحديث، ومن أجل ذلك كذلك فقد انطلق بهم القطار يشق طريقه بثقة وأمان إلى مستقبل أرحب الذى هو فى ذات الوقت محطات الوصول .

سادساً : إننا جميعاً أمام هذه الظاهرة رحنا نقتتل بالتاريخ وبالماضى البعيد والقريب، لعجزنا عن إدارة صراع أو حوار حول الحاضر والمستقبل فاستخدم كل فصيل منا حقبة زمنية بعينها راح يتترس خلفها ويقاتل بمرتاها – بسلوكهم وبأفكارهم وبأدواتهم وربما بأجداثهم – وهذا أمر غاية فى الشذوذ والغرابة حينما ابتعث الأحياءُ الموتى يتقاتلون نيابة عنهم فى زمن غير زمانهم ، بينما قبع الأحياء فى بيوتهم ومساكنهم يعيشون ويعبثون .

سابعاً : إن أصابع الغرب الاستعمارى – لجهلنا وجهالتنا – كانت غير بعيدة عما يجرى ؛ فقد بدّل موقفه التاريخى والتقليدى من الإسلام وأصحابه ، وهو ذلك الموقف الذى تمثل فى العداء والتشويه وشن الحروب . ثم سعى بعد ذلك هو بنفسه – بوعى وإرادة – إلى أن «ينفخ» فى الإسلام والمسلمين ، ولكن بعد أن تبدلت المواقع وانقلبت الأمور والأوضاع. ومن

أسف أننا لم نحاول أن نُسائل أنفسنا لماذا كان هذا الموقف فى كل من الحالين معاً ؟! بل أدهى من ذلك أن الكثيرين – من فاقدى البصيرة – تراهم لهذا التبدل الجديد فرحين متهللين مستبشرين .

ثامنًا : وهى ملاحظة ختامية– وليست أخيرة – نسوقها فى هذه العجالة، تلك أننا نجد وهذا أمر مؤسف حقاً وقوع الكثيرين من المجتهدين والمثقفين فى خطأ منهجى فادح ما كان ينبغى أن ينزلق إليه من كان لديه قدراً من عقلانية التفكير، ونعنى به شيوع مصطلح «الإسلام السياسى »، وكأنها هى المرة الأولى التى يمارس فيها المسلمون «سياسة»، وكأن تراث أربعة عشر قرن من الزمن مارس فيها الإسلام والمسلمون «السياسة» من أوسع أبوابها منذ اللحظة التى أقيمت فيها للإسلام وللمسلمين «دولة»، كأن ذلك كله فترة غير كافية !! أو جرى اختزالها من عمر الزمن .

فعلى النقيض من ذلك كان تراث السياسة فى الواقع بالنسبة للمسلمين أمراً كبيراً، أخذاً وعطاء ، فعلاً وسلوكاً ، فكراً وتطبيقاً وهو أمر – فى تقديرى – جدير بأن يتم فحصه وتمحيصه، على اعتبار أنه كان من صنع بشر مثلنا اجتهدوا فأصابوا وأخطأوا ، وأن لهم على اجتهادهم الثواب والأجر ، وأن واجبنا الآن يقتضى أن نزيح عن تراثهم هالة القداسة التى لفت نظرة الخلف للسلف جيلاً بعد جيل، فكان ما كان من أمر ديننا ودنيانا، وأمر واقعنا المذرى المعاصر.

خاتمة

ها نحن قد فرغنا للتو من قراءة الكتاب بدراساته وموضوعاته ، وما أثارته من أفكار، وما طرحته من رؤى – مهما اختلفنا أو اتفقنا بشأنها – لاشك أننا نجد خيطاً عاماً يربط بينها جميعاً ، لا يتعلق فقط بوحدة المنهج، أو المجال، كما نوهنا سابقاً فى مقدمتنا للكتاب، ولكنه يتعلق بأمور أخرى كثيرة لعل فى مقدمتها :–

أولاً : قضية وثائق التاريخ المصرى وأهميتها ، فى مقابل افتقارها إلى الوعى العلمى العام اللائق بها، سواء على مستوى الفرد المواطن أو الدولة ، وهى لب وجوهر مشكلة التأريخ لمصر الحديثة ، سواء لكل ماعرضه هذا الكتاب ، أو لما قد يعرضه غيرنا من باحثين ومؤرخين.

ثانياً : قضية المنهج العلمى لكتابة التاريخ ، وافتقار مصر حتى الأن إلى مدرسة وطنية علمية تتبنى كتابة التاريخ المصرى – قديمه ووسيطه وحديثه – من منظور علمى ورؤية نقدية .

ثالثاً : قضية الفكر السياسى فى مصر الحديثة ليس فقط على مستوى الفرد – مثقفاً أو مواطناً عادياً – بل كذلك المؤسسات والدولة ككل ، قضية لازالت فى حاجة إلى العديد من الدراسات العلمية الجادة ، بغرض الوصول إلى فهم أكثر دقة وموضوعية لتطورات مصر السياسية بعيداً عن القصد والهوى .

رابعاً : قضية الثقافة والمثقفين فى مصر الحديثة، والتعامل الواجب بينهما ، والدور الذى يمكن أن يلعبه الفكر والثقافة فى إعادة صياغة الحياة ، ومدى ما حظى به فى تاريخنا الحديث – على أقل تقدير ، من تحليل علمى واجب لفهم مبلغ التطور والتخلف وانعكاساتها على واقع المجتمع المصرى المعاصر .

خامساً : قضية الجدل والحوار بين القديم والجديد ، الموروث والوافد ، الأصالة والمعاصرة فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، ومدى ما تحظى به مصر من خصوصيات فى هذا الصدد من عدمه، وآثار ذلك على إشكالية التطور فى مصر المعاصرة .

سادساً : قضية الزراعة فى مصر ، فتاريخ مصر برمته تاريخ للأرض والفلاح والتفاعل بينهما . ومن هنا فإن حل قضايا مصر جميعاً فى تقديرى أمر لا يخرج عن حل مشكلة الأرض؛ ملكيتها وعلاقات الإنتاج فيها ، مهما أوجدنا للزراعة من بدائل أخرى .

سابعاً : قضية المعتقد الدينى فى مصر المعاصرة، وما طرأ عليها من تحولات وتبدلات

واسعة وعميقة عبر تاريخها الطويل فى مراحل متتابعة ، ربما لم يقدر لغيرها من بلدان العالم أن تمر بها ، وعلاقة ذلك بحركتها التاريخية العامة، الأمر الذى ميزها بالتعايش والتسامح ، وباعد بينها وبين ما يسمى بالتطرف أو التعصب أو العنف الدينى .

تلك كلها وغيرها الكثير، قضايا جوهرية ينبغى أن يدور حولها الاهتمام ، وينعقد بشأنها الإجماع كنقاط للبدء، فى فهم واقعنا المعاصر، وصولاً إلى وضع استراتيجية علمية للمستقبل، لورغبنا أن يفسح لنا ذلك المستقبل مكاناً يليق بنا وبتاريخنا العريق .

المحتويات

منافذ بيع مكتبة الاسرة
الهيئة المصرية العامة للكتاب

مكتبة المعرض الدائم :
١١٩٤ كورنيش النيل - رملة بولاق
مبنى الهيئة المصرية العامة للكتاب
القاهرة - ت : ٢٥٧٧٥٣٦٧

مكتبة مركز الكتاب الدولى
٣٠ ش ٢٦ يوليو - القاهرة
ت : ٢٥٧٨٧٥٤٨

مكتبة ٢٦ يوليو
١٩ ش ٢٦ يوليو - القاهرة
ت : ٢٥٧٨٨٤٣١

مكتبة شريف :
٣٦ ش شريف - القاهرة
ت : ٢٣٩٣٩٦١٢

مكتبة عرابى :
٥ ميدان عرابى - التوفيقية - القاهرة
ت : ٢٥٧٤٠٠٧٥

مكتبة الحسين :
مدخل ٢ الباب الأخضر - الحسين
القاهرة
ت : ٢٥٩١٣٤٤٧

مكتبة ساقية عبدالمنعم الصاوى:
الزمالك - نهاية ش ٢٦ يوليو من
أبو الفدا القاهرة

مكتبة المبتديان :
١٣ ش المبتديان - السيدة زينب
أمام دار الهلال - القاهرة

مكتبة ١٥ مايو :
مدينة ١٥ مايو - حلوان
خلف مبنى الجهاز
ت : ٢٥٥٠٦٨٨٨

مكتبة الجيزة :
١ ش مراد - ميدان الجيزة - الجيزة
ت: ٣٥٧٢١٣١١

مكتبة جامعة القاهرة :
بجوار كلية الإعلام – بالحرم الجامعى
الجيزة

مكتبة رادوبيس :
ش الهرم – محطة المساحة – الجيزة
مبنى سينما رادوبيس

مكتبة أكاديمية الفنون :
ش جمال الدين الأفغانى من شارع
محطة المساحة – الهرم
مبنى أكاديمية الفنون – الجيزة
ت: ٣٥٨٥٠٢٩١

مكتبة الإسكندرية :
٤٩ ش سعد زغلول – الإسكندرية
ت : ٠٣/٤٨٦٢٩٢٥

مكتبة الإسماعيلية :
التمليك – المرحلة الخامسة
عمارة ٦ مدخل (أ) – الإسماعيلية
ت : ٠٦٤/٣٢١٤٠٧٨

مكتبة جامعة قناة السويس :
مبنى الملحق الإدارى – بكلية الزراعة
الجامعة الجديدة – الإسماعيلية
ت: ٠٦٤/٣٣٨٢٠٧٨

مكتبة بور فؤاد :
بجوار مدخل الجامعة
ناصية ش ١١، ١٤ – بورسعيد

مكتبة أسوان :
السوق السياحى – أسوان
ت: ٠٩٧/٢٣٠٢٩٣٠

مكتبة أسيوط :
٦٠ ش الجمهورية – أسيوط
ت: ٠٨٨/٢٣٢٢٠٣٠

مكتبة المنيا :
١٦ ش بن خصيب – المنيا
ت: ٠٨٦/٢٣٦٤٤٥٤

مكتبة المنيا (فرع الجامعة) :
مبنى كلية الآداب - جامعة المنيا
المنيا

مكتبة دمنهور :
ش عبدالسلام الشاذلى - دمنهور

مكتبة طنطا :
ميدان الساعة - عمارة سينما أمير
طنطا
ت : ٠٤٠/٣٣٣٢٥٩٤

مكتبة المنصورة :
٥ ش الثورة - المنصورة
ت : ٠٥٠/٢٢٤٦٧١٩

مكتبة المحلة الكبرى :
ميدان محطة السكة الحديد
عمارة الضرائب سابقًا

مكتبة منوف :
مبنى كلية الهندسة الالكترونية
جامعة منوف



ينعم الإنسان بشعور الألفة بينه وبين المجتمع الذي يحياه ويحيا فيه، حين يفتح أفقاً أمام الحاضر والمستقبل، باستيعابه المعلوم، وإدراكه المجهول، وحين يقرأ نفسه، ويقرأ الآخرين، فكل قراءة تجدد المعرفة تحررنا من العجز أمام المشكلات، وتمنحنا طاقة الإمكان على تحسين الحياة، بأن نوظف معارفنا لكل ما هو نافع ومفيد، فالمعرفة أهم وأغنى وأقوى ما يمكن أن نمتلكه في الحياة، ففي ظلها يزدهر عقل الإنسان، ووعيه المتجدد الحضور، فتتعدد لديه الإبداعات والإنجازات وينتج الموارد والثروة، ويصنع القوة، وتتسع أمامه كل المجالات. إن من يحسن القراءة يحسن ممارسة الحياة. لذا، كانت وستظل دعوتي أن نقرأ للحاضر.. أن نقرأ للمستقبل.. أن نقرأ للحياة

سوزان مبارك

القراءة للجميع
2008 - 2009

الهيئة المصرية العامة للكتاب

ISBN# 9789774203780

6 221149 007659

٢ جنيه

مكتبة الأسرة ٢٠٠٨